بين شقي الرحى

أساليب البقاء لدى الأسر الفلاحية المعيشية



إشراف وتحرير
أ.د. محمود عوده

د. أحمد الشافع
د. سعيد ناصف
د. محمد محيى الدين
د. أمان طولا
د. فتحى أبوالع
د. محمد منـ

بين شقى الرحى

أساليب بقاء الأسرة المعيشية

فى الريف المصرى

إشراف وتحرير

أ.د. محمود عودة

د. أحمد الشافعى — د. أمان طولان

د. سعيد ناصف — د. فتحى أبو العينين

د. محمد محى الدين — د. محمد منصور

تقديم

يسعدنا أن نقدم إلى القارئ العربى بعامة والمصرى بخاصة هذا البحث الذى بعد إستجابة علمية للتغيرات التى تجرى على الصعيدين العالمى والمحلى وإنعكاساتها على مستوى القرية المصرية بعامة، والفلاحين المعيشين بصفة خاصة.

ويستهدف هذا البحث الكشف عن أساليب تكيف الأسر الفلاحية المعشية، مع الضغوط التى تفرزها التحولات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية على الصعيدين العالمى والمحلى، التوجه الحثيث نحو العولمة بأصعدتها المختلفة، وبخاصة الإقتصادية منها، والتوجه الحثيث نحو الإصلاح الاقتصادى والخصخصة، وتحرير الإنتاج الزراعى والعلاقات الإنتاجية الزراعية.

ويأتى هذا البحث فى إطار برنامج التعاون مع المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الإجتماعية CODESRJA ضمن مشروع بحثى كبير على المستوى الأفريقى شمال وجنوب الصحراء يشرف علية الأستاذ الدكتور أرشى مافيجى. ومن ثم فهو يكتسب أهمية خاصة بوصفه من البحوث الرائدة التى تجرى فى القرية المصرية من منظور أفريقى مقارن.

ولقد سعدت بإدراج مشروع البحث وخطته المفصلة التى تقدمت بها من خلال مركز البحوث العربية ضمن هذا المشروع الأفريقى الكبير، كما سعدت بالعمل المكثف والدؤوب لفترة تتجاوز العامين مع فريق البحث الذى حرصت على تشكيلة من مجموعة ممتازة من الباحثين فى هذا المجال. فقد عملنا معا. بروح الفريق الواحد، وسعدنا بمعايشة الفلاحين البسطاء ومحاولاتهم المبدعة فى التكيف مع المتغيرات الجديدة فى الوجهين البحرى والقبلى، اضافة إلى مجموعة محدودة منتقاة من الباحثين الميدانيين المتميزين، ولا يفوتنا فى هذا

الصدد أن نتوجه بخالص الشكر وعميق الإمتنان إلى مركز البحوث العربية بقيادة الأستاذ حلمى شعراوى الذى لم يتوان عن إتاحة كل ما من شأنه العمل على إنجاز هذا البحث، ماديا ومعنويا، كما نذكر أيضا بالتقدير والعرفان أهالى القرى التى قمنا بدراستها فى الوجهين البحرى والقبلى على كريم الصناعة وحسن الاستقبال، فضلا عن التعاون الخصب والمثمر من إجل إنجاز مهمتنا البحثية. وفى هذا الصدد أيضا نذكر بكل تقدير واحترام الزميل العزيز والصديق الكريم الأستاذ عبد المنصف حزين عضو مجلس الشعب عن إسنا بمحافظة قنا الذى أصر على استضافة فريق البحث، والباحثين الميدانيين فى منزله العامر طوال العمل الميدانى فى الوجة القبلى، وفتح أمامنا آفاقا للعمل والإندماج والمشاركة والمعايشة، لم تكن ممكنة بدون دوره وحرصه على مصاحبتنا طوال فترة العمل الميدانى.

والله ولي التوفيق

محمود عوده

مصر الجديدة

ديسمبر ١٩٩٨

بين شقى الرحى
أساليب بقاء الأسرة المعيشية فى الريف المصرى

دراسة ميدانية

إشراف

أ.د. محمود عودة

د. احمد الشافعى — د. امان طولان

د. سعيد ناصف — د. فتحي ابو العنين

د. محمد محيى الدين — د. محمد منصور

اسم الكتاب : بين شقى الرحى : أساليب بقاء الأسرة المعيشية فى الريف المصرى

إشــــراف : د. محمود عودة

المــــؤلــف : مجموعة من الباحثين

النــــاشــر : مركز البحوث العربية

عنوان المركز : ١٠/٨ ش متحف المنيل - روضة المنيل

تليفون وفاكس : ٣٦٢٠٥١١

E.MAIL arc @ click. com.eg

التنفيذ الفنى : هبه حمدى

الطبعة الأولى

١٩٩٨

المحتويات

	رقم الصفحه
- محمود عودة	
التقرير النهائى	٥
- أحمد الشافعى - محمد منصور	
تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادى	٣١
- محمد محيى الدين	
التنظيم الاجتماعى الاقتصادى	٥٣
- سعيد ناصف	
تقرير حول خصائص الأسرة	١١١
- فتحى أبو العنين	
ثقافة الكفاف	١٣٥
- أمانى طولان	
الأسرة الفلاحية والإنتاج المعيشى	٢١١

المحتويات

رقم الصفحه

- محمود عودة

التقرير النهائى ٥

- أحمد الشافعى - محمد منصور

تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادى ٣١

- محمد محيى الدين

التنظيم الاجتماعى الاقتصادى ٥٣

- سعيد ناصف

تقرير حول خصائص الأسرة ١١١

- فتحى أبو العنين

ثقافة الكفاف ١٣٥

- أمانى طولان

الأسرة الفلاحية والإنتاج المعيشى ٢١١

الأسر المعيشية والإنتاج المعيشي وإعادة الإنتاج الإجتماعي في القرية المصرية

التقرير النهائي

أ. د. محمود عودة

على الرغم من أن "الإهتمام" السسيولوجى والأنثربولوجى بموضوع الأسرة المعيشية والإنتاج المعيشى فى بنى اجتماعية واقتصادية محددة، تنتمى إلى العالم الثالث غالبا يرجع إلى أكثر من عقدين من الزمان فإن الموضوع مايزال جديرا بالبحث. وبصفة خاصة فى المجتمع المصرى حيث تكاد الدراسات التى طرحت بصورة مباشرة أو غير مباشرة تعد على أصابع اليد الواحدة وتتعاظم أهمية مثل هذه الدراسات، على ضوء الاعتبارات التالية:-

١- إن نمو اقتصاديات العالم الثالث الزراعية، لم يؤد دائما إلى تطور وسائل الانتاج، وذلك على خلاف توقعات الماركسية الأرثوذكية من ناحية، ونظريات التحديث الغربية من ناحية أخرى. بل إن نقيض هذه التوقعات هو ماحدث بالفعل، فقد ترتب على هذا التحول النقدى والتجارى اختزال وتحطيم "الانتاج المعيشى وإنتاج الكفاف لدى قطاعات واسعة من الأسر المعيشية فى العالم الثالث.

٢- إن انتشار العلاقات السلعية النقدية فى مجتمعات العالم الثالث وتطورها قد جر وراءه عملية تمايز فى الملكيات وتمايز اجتماعى وطبقى بين الفلاحين، كما أدى أيضا إلى طرد جماهير واسعة خارج أشكال الإنتاج التقليدية وتهميشها وذلك من خلال تقويض تلك الأشكال ذاتها، فالجماعة القروية التقليدية، أو الحياة الفلاحية التقليدية لاتتعرض للتمايز فقط، بل تكاد تنهار بصورة مطلقة لتحل محلها أنماط أخرى.

٣- إن التخطيط للتنمية الذى يفترض سلفا استجابة الفلاحين لقوى السوق (ارتفاع الأسعار وهبوطها) إنما يعكس الأسلوب الكلاسيكى، وهو أسلوب غير صحيح، وينطوى على أبعاد إيديولوجية فى كثير من دول العالم الثالث، حيث أن قسما كبيرا من قوة العمل فى (الأسر المعيشية) مجندة لإنتاج إستهلاكها أى الإنتاج خارج نطاق السوق "الإنتاج المعيشى أو إنتاج الكفاف".

٤- إن قضية تحرير المرأة فى العالم الثالث، شأنها شأن المجتمعات الصناعية، لاتعد فقط قضية "ايديولوجية" أو اجتماعية ثقافية، بل هى أيضا مشكلة اقتصادية بالنسبة لهؤلاء النساء

فى الأسر المعيشية اللائى ينتجن فى اقتصاد خارج الاقتصاد الرسمى أى يتجهن بهدف اشباع احتياجات الأسرة المعيشية.

٥- إن تحديد المشكلات النظرية والعملية التى تمكن من صياغة تصور بنائى محدد عن الأسر المعيشية والانتاج المعيشى وإعادة الإنتاج الاجتماعى والكشف عن بعض ديناميات التداخل والتشابك والتمفصل بين الأنماط المختلفة للإنتاج وبصفة خاصة بين القطاعات المعيشية والسلعية، يمثل خطوة أساسية لتعيين جذور التبعية أو التحول المحيطى Peri-phierisation

(٢)

ليس ثمة شك فى أن الكشف عن خصائص الأسر المعيشية فى إطار الإنتاج المعيشى إنما يلقى مزيدا من الضوء على أنماط الاستهلاك، وخريطة الاحتياجات الأساسية والطرق التقليدية لاشباعها ، ومن ثم الأساليب التقليدية والمحلية لاعادة الإنتاج الاجتماعى . وتتضح الأهمية التطبيقية لمثل هذا الهدف فى النقاط التالية:-

١- ثمة قناعة متعاظمة بين المشتغلين بقضايا التنمية فى العالم الثالث بأن على البلدان النامية أن تكتشف أنماطها الخاصة للاستهلاك كامتداد لقيمها الثقافية الخاصة ، ومرحلتها الخاصة من التطور بدلا من السعى الأحمق نحو المعايير المادية للعالم الغربى ومن ثم تظهر الحاجة إلى محاولة الكشف عن الأشكال التقليدية لمواجهة الاحتياجات الانسانية والتى توجد غالبا بصورة واضحة فى الأسر المعيشية.

٢- لقد أضحى مفهوم الاحتياجات البشرية الأساسية مفهوما محوريا فى استراتيجية التنمية البديلة وتراثها ، ويشير هذا المفهوم إلى أن تخطيط الإنتاج والتنمية فى المجتمعات الفقيرة ينبغى أن يكون موجها أساسا نحو تلبية الاحتياجات الأساسية . واذا كان ذلك يجرى غالبا على نطاق الأسر المعيشية ، فإن دراسة هذه الأسر يمكن أن تكشف ليس فقط عن الديناميات التقليدية المحلية لاعادة الإنتاج الاجتماعى ، بل عن خريطة الاحتياجات الأساسية

أيضا ، والأساليب المحلية لاشباعها ومواجهتها.

(٣)

وعلى ضوء ذلك يمكننا أن نحدد **الأهداف العامة** لاجراء هذه الدراسة فى القرية المصرية على النحو التالى :

١- الكشف عن أنماط الانتاج المعيشى ، فى علاقاتها بالأسر المعيشية ووظائفها، وذلك من منظور دينامى لتصبح هذه القضية فى سياقها التاريخى ، ويرصد ماطرأ عليها من تحولات بفعل العوامل الخارجية والداخلية

٢- الكشف عن أنماط التداخل والتمفصل بين الإنتاج للمعيشة والبقاء والإنتاج السلعى من منظور بنائى وتاريخى فى الوقت ذاته ، وماينطوي عليه ذلك من تمفصل وتداخل فى بنى الأسر المعيشية ذاتها .

٣- الكشف عن ديناميات تقويض distrtion وتحطيم أشكال الإنتاج الطبيعى والمعيشى ومن ثم تحطيم الأشكال والبنى الاجتماعية المرتبطة به (ومن أهمها الأسر المعيشية) ومن تلك الديناميات على سبيل المثال، (تدخل الدولة القومية National state فى فرض سياسة زراعية إجبارية لمحاصيل التصدير، والمحاصيل النقدية ، والضرائب النقدية، والتوريد الاجباري للمحاصيل (فى حقب تاريخية معينة) ، وتحرير الإنتاج الزراعى (فى مراحل أخرى) ، إضافة إلى التحول النقدي للعلاقات الاجتماعية فى إطار الأسر المعيشية ، كالمهور وطقوس الوفاة والزواج ، والأضحيات والنذور وغير ذلك ، والاعتماد المتزايد على السلع الصناعية التى تحل محل المنتجات التقليدية المحلية ، ونمو وتطور احتياجات جديدة من خلال تحطيم نسق القيم الاستعمالية على سبيل المثال ، الأطعمة الحديثة والمشروبات والملابس وغيرها من السلع الحديثة بوصفها متغيرا رمزيا جديدا عن علاقات القوة .

(٤)

ويمكننا أن نترجم هذه الأهداف العامة إلى عدد من التساؤلات الاجرائية على النحو التالى :-

أولا - فيما يتصل بالعلاقات الاجتماعية فى نطاق الإنتاج المعيشى ، والأشكال الاجتماعية المرتبطة به يمكننا أن نثير التساؤلات التالية بالنسبة لواقع القرية المصرية:-

١- ماطبيعة المنتجات التى يتم إنتاجها فى مجال المعيشة ونوعية الخدمات التى تقدم ؟

٢- من هم المنتجون المعيشيون ، وماطبيعة الأسر المعيشية فى هذا الإطار وماخصائصها؟

٣- أين يجرى هذا الشكل من الإنتاج ؟

٤- ماشكل العمل المستخدم فيه ؟ وهل كافة أشكال الإنتاج المعيشى تعتمد على العمل غير المأجور؟ ماطبيعة العلاقات بين الإنتاج المعيشى، والأسر المعيشية، والعمل غير المأجور (العمل العائلى والتبادلى وعمل النساء والأطفال وغير ذلك ؟)

٥- ماطبيعة الوقت الذى ينفق فى هذا الإطار ؟

٦- ماطبيعة وسائل الإنتاج المستخدمة؟ ومن الذى يملكها ؟ وهل هى ملكية أم سيطرة وانتفاع؟

٧- كيف تجرى عملية التوزيع فى إطار الأسر المعيشية ، وكيف تجرى عملية الاستهلاك ومن هم المستهلكون؟

٨- هل ثمة توزيع غير عادل للمنتجات فى إطار الأسر المعيشية ، وكيف يمكن الكشف عن الأشكال المحتملة للاستغلال فى هذا النطاق؟

ثانيا- فيما يتصل بطبيعة العلاقة بين الانتاج المعيشى والانتاج السلعى وآفاقها فى التنمية الزراعية.

١- مامدى اسهام الإنتاج المعيشى فى المحافظة على البقاء وفى إعادة الإنتاج الاجتماعى

؟

٢- هل يمكن تقدير الحجم الكلى للعمل الاجتماعى اللازم للإنتاج المعيشى فى إطار الأسر المعيشية ؟ أن العمل فى هذه الحالة ينبغى أن يفهم بوصفه كما غير متناه من الأنشطة ؟

٣- كيف تتمفصل articulate علاقات الإنتاج القائمة فى نطاق المعيشة والأسر المعيشية مع تلك العلاقات القائمة فى نطاق الإنتاج السلعى ؟(ويمكن أن يحدث مثل هذا التمفصل والتداخل فى حالة الشخص نفسه الذى يعمل بعض الوقت فى قطاع الإنتاج المعيشى ، ويعمل بصورة موسمية فى قطاع الإنتاج السلعى كعامل مأجور وذلك بالنظر إلى الجماعات المختلفة والنوع وغير ذلك (عمل النساء والاطفال فى مواسم جمع المحاصيل وبخاصة القطن والنباتات الطبية والعطرية وغيرها إضافة إلى أعمالهم فى القطاع المعيشى مثلا).

٤- كيف يختلف استغلال العمل المأجور فى القطاع السلعى عن استغلال العمل فى القطاع المعيشى وبصفة خاصة عمل النساء والأطفال ؟ وكيف يرتبط كل شكل من شكلى الاستغلال بالآخر؟

٥- إلى أى حد يستطيع الانتاج المعيشى أن يكون مستقلا فى سياق السوق الداخلى أم تراه يصبح أكثر اعتماد على الخطط الرأسمالية للعولمة (الآلات - السياسية المائية - المخصبات - البذور... الخ)

وفى مصر قد يخدم تراث الدولة المركزية وتزايد السكان والقيم الاستهلاكية الجديدة كعوامل داخلية لتعميق اتجاهات التبعية فى السياسات الزراعية والانتاج الزراعى المعيشى.

ثالثا:- فيما يتصل بالتحليل الطبقى†Class analysis†والعلاقات الطبقية†Class Conscieness والوعى الطبقى .

١- إذا كان المنتجون الذين يسهمون بنصيب كبير نسبيا فى العمل المتصل بالقطاع المعيشى يشتركون فى سمات عامة فهل يشكلون طبقة متمايزة أم شريحة تتخلل الطبقات ؟ أم

طبقات مختلفة؟

٢- كيف يؤثر الجمع بين العمل فى إطار المعيشة والعمل فى القطاع السلعى على الوعى الطبقى ؟

٣- ماطبيعة العلاقة بين المنتجين المعيشيين وغيرهم من المنتجين ؟ وبينهم وبين الشرائح strata† والطبقات الاجتماعية الاخرى المرتبطة بالانتاج السلعى ؟

٤- هل يتمتع المنتجون المعيشيون بوعى خاص بموقعهم على سبيل المثال ماتصورهم للملكية والعمل والانتاج والتوزيع وغير ذلك ؟

- كيف تدافع الأسر المعيشية عن بقائها ووجودها فى مواجهة رأس المال ، وتحطيم الإنتاج المعيشى وتدخل الدولة وغير ذلك ؟

٦- ماهى أشكال الاغتراب alienation فى إطار الأسر المعيشية والإنتاج المعيشى (على النساء بوصفه عملا مغتربا على سبيل المثال)

٧- ماهى تطلعات الأسر المعيشية ؟ وكيف تتطوع هذه التطلعات ambitions aspira-tion† وتنمو ، والى أى حد يمكن تفسير تلك التطلعات على ضوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمنتجين المعيشيين بصفة عامة ؟

رابعا :- فيما يتعلق برأس المال والدولة

١- متى يجد رأس المال أن مصلحته فى الحفاظ على استمرار الانتاج المعيشى والأسر المعيشية ؟ ومتى يجد مصلحته فى تحطيمها وتدميرها

٢- كيف يجرى استغلال الأسر المعيشية من قبل رأس المال؟

٣ ماهو دور الدولة فى نطاق الإنتاج المعيشى بصفة عامة ؟ وكيف يمكن تعريف الدولة فى هذا الإطار وهل ثمة أنشطة رئيسية لها ترتبط بالانتاج المعيشى، وقطاعاته الاجتماعية؟

٤- كيف تنظر الأسر المعيشية إلى رأس المال والدولة وماموقفها منهما؟

(٥)

إن تحقيق الأهداف المحددة ، والاجابة عن التساؤلات المثارة فى إطار تلك الأهداف مرهون باستراتيجية تستند إلى الدعائم التالية :

١- إعادة قراءة وتحليل المادة التاريخية الاجتماعية والاقتصادية عن المجتمع المصرى ومن ثم إتاحة الفرصة لتحليل ماكروسسيولوجى Macro Sociology† يستهدف الكشف عن الديناميات التاريخية للانتاج المعيشى والأسر المعيشية فى علاقاتها بدور الدولة والاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى والتباين الاجتماعى القروى وتفكك الجماعة القروية وتعاظم القطاع السلعى وأشكاله الاجتماعية على حساب القطاع المعيشى

٢- التحليل الميكروسسيولوجى Micro Sociology لحالات قروية تمثل الأنماط المختلفة للمجتمع القروى المصرى والدراسة المتعمقة انثربولوجيا وسسيولوجيا لنماذج من الأسر المعيشية إضافة إلى الافادة من أساليب البحث الانثربولوجى والسسيولوجى المختلفة لتعميق فهم طبيعة الانتاج المعيشى الزراعى وأفاقه.

الادبيات

تمت دراسة القرية المصرية فى الغالب وفق مناهج الاقتصاد الزراعى من ناحية أو وفق مناهج الأنثروبولوجية التقليدية من ناحية أخري وقد أثرت عوامل مثل نظام الدولة المركزية ونظام المحاصيل النقدية العالية خلال القرنين الاخيرين على مدرسية دراسة المسألة الفلاحية فى مصر . ومع ذلك فإن دراسات اكاديمية هامة فى هذا السياق قد تم انجزها مثل أعمال الدكتور محمد دويدار والدكتور حامد عمار .. الخ كما تمت دراسات أكثر شمولا حول علاقة الدولة بالفلاحين مثل أعمال الدكتور محمود عودة (١٩٨٣/٧٢) واعمال الدكتور احمد زايد.

ما بدأت دراسات أكثر شمولا بعد ذلك فى إطار المسح الشامل للحياة الاجتماعية وانماط

الانتاج فى القرى المصرية مثل ذلك المشروع الذى يقوم به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى مصر (٨٥/٩٥) وينسقه ويشرف عليه كاتب هذه السطور. وقد اوشك تقريره النهائى أن يظهر إلى حيز الوجود.

وقد مر عملنا الراهن بثلاث مراحل أساسية تمثلت المرحلة الأولى فى عقد حلقات نقاشية حول المشروع والأوراق البحثية المقترحة للانطلاق به الى حيز التنفيذ، وقد جرى تركيز ملحوظ على تحديد المفهومات المتصلة بالبحث بصفة عامة ، وبخاصة مفهوم الأسرة المعيشية والانتاج المعيشى . وكانت الأوراق المقترحة فى المرحلة الأولى تدور حول الموضوعات التالية :

١- الاقتصاد الزراعى المصرى ودور الدولة ورأس المال فى علاقاتها بالفلاحين والأسرة المعيشية .

٢- سياسات التكيف الهيكلى ، والثغرات الفعلية والمحتملة فى القرية المصرية ، على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣- التنظيم الاقتصادى والاجتماعى لحياة الفلاحين وبخاصة فى الأسر المعيشية.

٤- أنماط الأسر المعيشية وخصائصها العامة

٥- أنماط الانتاج والاستهلاك فى الأسر المعيشية وبخاصة دور النساء والأطفال.

ولقد اسفرت المناقشات عن بلورة للخطة العامة للبحث من ناحية ، وتحديد للعناصر الأساسية التى تنطوى عليها الأوراق العلمية من ناحية ثانية.

وفى المرحلة الثانية التى انطوت على مجموعة من الجلسات النقاشية ، جرت بلورة خطة العمل الميدانى التى تمثلت فى الاجراءات التالية .

١- اعداد دليل للعمل الميدانى، يغطى جميع العناصر التى يدور حولها البحث واوراقه الأساسيةومصنفاً ومبويا حول هذه الأوراق بالنظر الى أهدافها وأشكالياتها

٢- اختيار قرى البحث ، حيث جرى الاتفاق حول اختيار قريتين تقع احداهما فى الوجه البحرى (أبخاص محافظة المنوفية) والثانية في الوجه القبلى (الترعة محافظة قنا).

وقد اشتمل العمل الميدانى على دراسة حالة متعمقة لعشرين أسرة من قرية أبخاص وسبع عشرة أسرة من قرية الترعة، كانت جميعا تضم أكثر من جيل واحد. ويعيش أغلبها معيشة مشتركة سواء فى الاقامة فقط، أو الاقامة أو العمل والإنتاج والحيازة والملكية (أنظر ورقة د. سعيد ناصف ، وبخاصة الجانب الاحصائى).

وفضلا عن دراسة هذه المجموعة من الأسر فى القريتين كانت تجرى مقابلات جماعية مفتوحة مع رؤوس الأسر والعائلات فى القريتين موضوع العمل الميدانى ، اضافة الى مناقشة لحالات بين اعضاء فريق العمل الميدانى يوما بيوم من أجل المراجعة والاستبصار واستشراف افاق التحليل والتفسير والمعالجة النهائية (أشرف كاتب هذه السطور ، وشارك فى العمل الميدانى فى القريتين).

وبعد الانتهاء من العمل الميداني ، عقدت عدة اجتماعات لمناقشة وبلورة خطة لتحليل وتفسير وكتابة التقارير الفرعية ، فى اطار رؤية نظرية ومنهجية موحدة ، تستجيب لأهداف البحث العامة والفرعية . وبلورة النقاط والقضايا والاشكاليات التي يدور حولها العمل فى مرحلته النهائية.

ولقد أسفر ذلك كله عن الانتهاء الى الأوراق العلمية التالية :

١- خصائص الأسرة المعيشية بين الاستمرار والتغير ، وقد أعده د. سعيد ناصف مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس.

٢- التنظيم الاجتماعى والاقتصادى للأسرة المعيشية واستراتيجيات البقاء للدكتور محمد محيى الدين . ، استاذ مساعد علم الاجتماع بكلية الاداب جامعة المنوفية.

٣- دور النساء والأطفال فى الأسرة المعيشية والإنتاج المعيشى للدكتورة أمانى طولان مدرس علم الاجتماع بكلية آداب عين شمس .

٤- تأثير سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلى على الأسرة الفلاحية المعيشية للدكتور أحمد كمال الشافعى ، ومحمد منصور المدرسين بقسم الاجتماع جامعة عين شمس

٥- ثقافة الكفاف : دراسة ميدانية لبعض قيم الأسرة المعيشية في الريف المصرى للدكتور فتحى محمود أبو العينين ، مدرس علم الاجتماع بجامعة عين شمس.

حول تعريف الأسرة المعيشية :-

فى سعينا لتعريف الأسرة المعيشية ، قمنا بمسح توثيقى للادبيات . ومن خلال ذلك تم تحديد العوامل المختلفة الداخلة من التعريفات والتى يمكن الاسترشاد بها. ونتج عن هذا المسح تسعة عشر عاملاً مختلفا استخدمها الدارسون فى تعريف الأسرة المعيشية وصنفت هذه العوامل تحت ثلاثة مجالات رئيسية وهى ؛ الاجتماعية والاقتصادية والايديولوجية . وهى كالتالى :-

العوامل الاجتماعية	العوامل الاقتصادية	العوامل الايديولوجية
١- الاقامة	١- الدخل المنتج	١- الخضوع للقوي الخارجية
٢- الحجم	٢- العمل غير المأجور	٢- مستوي الوعى المنخفض
٣- الاشتراك فى نفس الرقبة	٣- الإنتاج السلعى	٣- ايديولوجيا اقتصادية
٤- صلات القرابة	٤- العلاقة بالأرض	٤- هيمنة الثقافة التقليدية
٥- التماسك الاجتماعى	٥- العمل فى الزراعة	
٦- السلطة الابوية	٦- العمل خارج الزراعة	
٧- التقسيم النوعى للعمل	٧- الإنتاج للسوق	
	٨- مستوي التكنولوجيا المنخفضة	

ثم حددنا من بين هذه العوامل أكثرها ارتباطا بالواقع المصرى ، وكانت:- وجود مزرعة للأسرة ، وهيمنة الزراعة، والإنتاج السلعى ، وغياب العمل المأجور ، والخضوع إلى القوى الخارجية ، وهيمنة الثقافة التقليدية ، والمعيشة تحت السلطة الأبوية، وتقسيم العمل وفقا لمعايير تقليدية أو بسيطة (العمر والنوع) ، والانخراط الوقت فى سوق العمل المأجور . وقد تم التعامل مع هذه العناصر على انها أنماط نموذجية للموضوعات التي يمكن اثباتها فى التطبيق.

دليل العمل الميدانى :-

تكون دليل العمل الميدانى من خمسة أدلة منفصلة قام بإعدادها كل باحث من الفريق . وقد غطت فى صورتها النهائية اربع موضوعات أساسية تفرع من كل منها قضايا متنوعة.

تعامل القسم الأول من الدليل مع البيانات الأساسية حول الأسرة المعيشية والتى تضمنت :-

١- حجم وبنية الأسرة المعيشية والخصائص الاقتصادية والديموجرافية لكل من اعضائها.

٢- وصف المنزل واستخدام الأماكن المتاحة وأيضا أشكال الاقامة

وخصص القسم الثانى للأبعاد الاقتصادية لخصائص الأسرة المعيشية والتي تضمنت :-

١- مزرعة الأسرة وأشكال حيازة الأرض.

٢- أنماط استغلال العمل وطبيعة العمل وتقسيم العمل.

٣- حجم الدخل من الزراعة مقارنة بالمصادر والنشاطات الأخري ..

٤- النشاطات الموسمية والهجرة الداخلية والخارجية .

٥- أنماط الانتاج : على سبيل المثال ؛ كفافى أو للسوق، تربية الماشية ، العلاقة بين حجم المزرعة والسوق أو الميل الكفافى فى علاقته بالمسائل الأخرى ذات الصلة .

٦- مستوى ونمط التكنولوجيا وعلاقتها بنمط الانتاج والمعرفة بالأسواق الزراعية **وركز القسم الثالث على التنظيم الاجتماعى للأسرة المعيشية وقد تضمن الآتى :**

١- السلطة الأبوية وعمليات صنع القرار ، تقسيم العمل ودور كل عضو وعلاقته بالاجيال فى الأسرة المعيشية ، محددات المكانة والسلطة داخل الأسرة المعيشية ، مصادر الخلافات داخل الأسرة المعيشية ومسبباتها وصور حلها ، والصراع بين الحداثة والتقليدية.

٢- القوى الخارجية وانعكاسها على الأسرة المعيشية ويتضمن :

أ. النخب السياسية ، القوي المحلية والعالمية مثل ؛ الدولة ومنظماتها المختلفة ، التعاونيات،

بنك القرية صور التداخل بين البنيات السياسية التقليدية والحديثة، آثارها على الأسرة المعيشية . فضلا عن ذلك فقد تم التركيز على المقاومة من جانب الفلاحين ضد القوى الخارجية ،أيضا أشكال التكيف معها.

ب- القوى الاقتصادية : على المستوى المحلى . .وقد تضمن ذلك

١- التجار المحليين واثرهم على الأسرة المعيشية .

٢- القوى الاقتصادية الحكومية المحلية ، المحاصيل البنوك ، التسويق الحكومى للمحاصيل ، دعم الموارد الغذائية

٣- المولين والسماسرة ومقرضى الأموال .

٤- قوى السوق وتتضمن ؛ التحول إلى النظام السلعى والنظام النقدى وأنماط الاستهلاك التقليدية والحديثة ، وجود الاكتفاء الذاتي وفى المقابل الاعتماد على السوق ، الدور الذى يلعبه السوق فى تراجع وتقويض الأكتفاء الذاتي .

٥- الاعباء الضريبية ، الرسوم المحلية والنفقات الرسمية الأخرى .

٦- أنماط العلاقة بالسوق ، ماذا يبيعون ؟ ماذا يشترون ؟ وكيف يتم توزيع ذلك زمنيا ؟

٧- اثر برامج التكيف الهيكلى على التحول الاقتصادي : اثار الغاء دعم المدخلات الزراعية ، تحرير سياسات الايجار ، الأثر المتنامى لقوى السوق ، انعكاس كل هذه القوى على الأسرة المعيشية .

٨- أشكال التكيف مع برامج التكيف الهيكلى ، الارتداد إلى الاقتصاد الكفائى ، توظيف مصادر الدخل ، مزاولة انتاج منتجات غير زراعية .

٩- أشكال المقاومة لبرامج التكيف الهيكلى والمقاومة السلبية .

١٠- الى أى حد تستفيد الأسرة المعيشية من البرامج الحكومية الهادفة إلي تلطيف النواتج السلبية لبرامج التكيف الهيكلى وسياسات الاصلاح الاقتصادى علي سبيل المثال ؛ صندوق

التنمية الاجتماعية ، القروض المعاونة ، الضمان الاجتماعى ، الصور المختلفة لدعم الحكومة للسلع والخدمات .

وأخيراً ، **ركز القسم الرابع على ثقافة الأسرة المعيشية بين التقليدية والحداثة .**

١- التواجد المتواصل للثقافة التقليدية كما ينعكس فى

أ- قيم تماسك الأسرة القيمة الاخلاقية للارض ، قيم العمل الزراعى مقارنة بالأشكال الأخرى من العمل ، والعمل المأجور ، وغير المأجور ، القيم الجماعية والتعاونية فى مواجهة الاخرى الفردية ، قيمة التعليم ، القيم الاجتماعية المرتبطة بالخصوبة. الرجل فى مواجهة المرأة ... الخ .

ب- صور المعرفة التقليدية ، وعلى سبيل المثال: الامثال الشعبية وتجلياتها فى حياة الاسرة المعيشية.

ج- تفضيل الانتاج للاستهلاك فى مقابل الانتاج للسوق ، القيم المرتبطة بالانتاج والاستهلاك .

د- ماهى الأشياء التى يعتبر استهلاكها أساسياً والأخرى التى يعتبر استهلاكها ترفياً .

هـ المعرفة بالسلع الاستهلاكية الحديثة ، وحدود استهلاكها من قبل افراد الأسرة المعيشية والتحديات التى تواجه الأسرة المعيشية .

و- وأخيرا ، ماذا تفعل الأسرة المعيشية من المناسبات المختلفة ، الميلاد ، الوفاة الختان ، الكوارث ، الزواج وماشابه ذلك .

العينة

تم اختيار قريتين لتنفيذ العمل الميدانى. أولى هاتين القرتين هي " أبخاص . وأبخاص قرية قديمة فى وسط الدلتا تابعة لمركز الباجور فى محافظة المنوفية . تبعد القرية مسافة مائة

كليوا مترا عن القاهرة أو ستة كيلو مترات شرق عاصمة المركز تبلغ مساحة الزمام الإجمالي للقرية حوالى ٤٣٨ فدان . كما يبلغ التعداد الاجمالى للسكان ٥٠٠٠ نسمة ، مما يحقق كثافة عالية على الارض .

الحيازات صغيرة فى غالب الأمر ، حيث لاتزيد عن خمسة أفدنة. المحاصيل التى تزرع هى المحاصيل الكفائية التقليدية مثل القمح والذرة والبرسيم ، فضلا على مايزرعه الفلاحون إلى جانبها من خضروات .

القرية الثانية هي " الترعة؛ ويرجع تاريخها إلي زمن الفراعنة . وهى تقع فى مركز اسنا علي مسافة سبع مائة كيلو مترا جنوب القاهرة وسبعة عشر كليوا مترا عن عاصمة المركز. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات عن حجم السكان لدينا ، إلا اننا نخمن انها أكبر من القرية الأولى . وعلى كل الأحوال فإن حيازات الارض فى القرية أكبر من تلك السائدة فى ابخاص، ويتضمن ذلك توزيع غير متكافىء للأرض بدرجة أكبر . وقد قرر الاخباريون من القرية ان ٨٠٪ من السكان لايملكون أى مساحة من الأرض . ولذلك فقد تكون سوق عمل زراعى واسع فى القرية.

تنخرط القرية بالكامل في زراعة قصب السكر والمحاصيل التجارية ، كما تزرع المحاصيل الكفائية على الهامش . وكنتيجة لذلك ، تختلف علاقة كل من القريتين بالسوق بشدة .

وبعد انجاز العمل الميدانى ثم اعداد التقارير الخمسة ولنعرض الآن لبعض العناصر الرئيسية التى عالجتها الأوراق المختلفة ، وفقا لترتيبها المشار اليه.

أولا:

استهدف التقرير الذى أعده الدكتور **سعيد ناصف عن خصائص الأسرة** المعيشية بين الاستمرار والتغير، الكشف عن السمات والخصائص العامة التى تميز الأسرة المعيشية فى القرية المصرية ، وبخاصة تلك الخصائص الشائعة فى قريتى الدراسة مقارنة بتلك الآخذة في الأفول والتغير ، وذلك استنادا الى مفهوم الأسرة المعيشية الذى جرت مناقشته والاتفاق عليه وصياغته اجرائيا كما أسلفناه.

ولقد حاول الباحث أن يتتبع العوامل المرتبطة باستمرار بعض هذه الخصائص والظروف المتصلة باختفاء عناصر أخرى أو خصائص أخرى:

ولقد جرت هذه المحاولة استنادا الى تحديد لمجموعة من العناصر على النحو التالى:-

– حجم الأسرة المعيشية : عدد الأجيال داخل الأسرة – الحالة التعليمية لأعضاء الأسرة المعيشية والاقامة المشتركة – نوعية الملكيات والحيازات وتوزيعها .أشكال وانماط الملكية السائدة وأشكال العلاقة بالارض (المشاركة -الايجار، الملك ، الرهن ، وغيرها) طبيعة العمل السائد فى الأسرة (العمل الجماعى – العائلى – العمل المأجور) نمط السلطة واتخاذ القرارات الخاصة بالعمليات الزراعية – نمط السلطة فى الأسرة – مصادر الدخل الاساسية للأسرة المعيشية – شكل الإنتاج السائد ومدى علاقته بالاستهلاك أو السوق.

ولقد استندت الدراسة الى تحليلات كيفية من ناحية – تحليلات كمية من ناحية أخرى . وكشفت هذه التحليلات عن أن التحولات التى يشهدها المجتمع المصري بعامة والريف المصرى بخاصة لاتجرى فقط علي الصعيدين الاقتصادى والسياسى ، بل انها تخترق ايضا الصعيدين الاجتماعى والايديولوجى ، ومن ثم فهى تنعكس بصورة أو بأخرى على أوضاع الأسرة المعيشية الريفية وخصائصها . وعلى الرغم من ذلك فان تاثير هذه التحولات تباين من مجتمع ريفى إلى آخر وفقا لموقعه الايكولوجى ودرجة عزلته أو اتصاله فقلد كشفت البيانات الميدانية ان الأسرة المعيشية على مستوى قريتى الدراسة تتسم بمجموعة من العمليات والخصائص العامة التى تعبر عن استمرار النمط العائلى والمعيشى متداخلا ومتجاورا مع أنماط أخرى حديثة. ورغم ذلك . فان حجم هذه الخصائص ورسوخها تختلف من قرية إلى أخرى ، فهى تتجه فى قرية الوجه البحرى الى التحول بالاندثار بمعدل أسرع من قرية الوجه القبلى وذلك بفعل انتشار التعليم وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية الخاصة والتوظيف فى القطاع الحكومى فضلا عن تفتت الملكية بعد ذلك.

أما العناصر التى ماتزال مستمرة وبصفة خاصة فى قرية الصعيد ، فان الورقة تفسرها على ضوء سيادة القيم الاجتماعية التقليدية التى تدعم التماسك الاجتماعى والعمل الجماعى

المشترك فضلا عن القيم الخاصة بالزواج الداخلى الأمر الذى يحافظ على الملكية ، وقيمة الارض ، وغياب دور المرأة فى الحياة العامة فى مقابل تعاظمه فى الحياة المنزلية. ورغم هذه الفروق والتباينات فان الورقة تؤكد استمرار نمط الاسرة المعيشية الريفية لوحدة تتسم بدرجة ملحوظة من الاكتفاء الذاتى بما تعبر عن استمرار أنماط وعلاقات قبل رأسمالية في الريف المصري ، وان هذه الأسرة ماتزال تنطوى على عناصر ومقومات اعادة انتاج لمواجهة تحديات السوق وقواه .

ثانيا وفى تقرير الدكتور محى الدين بعنوان **التنظيم الاجتماعى الاقتصادى للأسرة المعيشية واستراتيجيات البقاء** نجد أولا معالجة نظرية تستجيب لجلسات الحوار النظرى وتأصيل مفهومات البحث ورؤاه ، وهى الجلسات التى انطلق العمل من خلالها . وتركز هذه المعالجات على حوار مع التراث العملى المتصل بالأسرة المعيشية في إطار العلاقات الدولية والنظام الدولي الراهن مقارنة على الصعيد النظرى بين مجتمعات افريقيا الفلاحية جنوب الصحراء ومجتمعات الشرق الأوسط مستندة فى ذلك الى الدراسات بالأعمال الميدانية التي عالجت الأسرة المعيشية في هذه البلدان . ومن ثم تطرح تساولا رئيسيا حول طبيعة التنظيم الاجتماعى والاقتصادي الذى تطوره الأسرة المعيشية من أجل الاستمرار فى الحفاظ على كيانها فى ظل التغلغل المتعاظم لنمط الانتاج الرأسمالى فى الريف المصري، وتستمد أصولها النظرية من فكرة تمفصل الاساليب الانتاجية . ومن ثم تفترض ان الاسرة المعيشية الفلاحية تجد نفسها فى موقف تتأرجح بين قطبين احدهما الاستقلال عن السوق وهو الأمر الذى اذا ماحققته بنجاح فانه يشكل تهديدا حقيقيا للنظام الرأسمالى ، وثانى هذين القطبين يتمثل فى خطر التحول الكامل للفلاحين المعيشيين ببروليتاريا من خلال نجاح قوى السوق ونمط الانتاج الرأسمالى فى التغلغل الى الاسرة المعيشية من ثم تدميرها .

وانطلاقا من الهدف العام لهذه الورقة الذى يدور حول مدى استمرارية الأسرة المعيشية فى ظل التغلغل الرأسمالي المتعاظم تضع مجموعة من التساؤلات على النحو التالى :

١- ماهى الآليات التى تلجأ الأسرة المعيشية الى الاعتماد عليها من أجل البقاء.

٢- ماهو الحراك المكانى بأشكاله المختلفة.

٣- ماهو الأشكال المختلفة للتعاون والتبادل ، سواء فى الانتاج أو الاستهلاك أو القيم الثقافية.

٤- كيف تتباين الأساليب التي تلجأ لها الأسرة المعيشية لدعم موقفها لمواجهة آليات السوق ، وماهى الظروف التي يجرى فيها تبنى استراتيجيات بعينها وهجر أخرى.

٥- ماهى الأدوار التى يقوم بها أفراد الأسرة المعيشية،وكيف يتم التوفيق والموائمة بين المصالح المتعارضة لأعضائها وكيف توظف الأسرة المعيشية أعضائها لدعم موقفها.

٦- كيف يتم اتخاذ القرارات الأساسية داخل نطاق الأسرة المعيشية وماهى دوافع الافراد للقبول أو الرفض وما آثار ذلك عليهم من ناحية ، وعلى الأسرة المعيشية كوحدة من ناحية أخري.

ومن الملاحظ ان هذه الأهداف والتساؤلات تدور جميعا حول طبيعة تنظيم الأسرة المعيشية لحياتها اقتصاديا واجتماعيا من أجل الاستمرار فى البقاء.

وتطرح الورقة معالجة مختصرة لمنهج البحث (ككل) بصفة عامة مقدمة بعض البيانات المستقاه من الاحصاءات العامة من ناحية ، ومن العمل الميدانى من ناحية أخري .

ثم تطرح معالجة للتطورات التى طرأت على السياسة الزراعية فى مصر فى الحقب المختلفة. ومايمكن أن تسفر عنه التطورات الحديثة فى الاقتصاد المصرى، والتوجه نحو الخصخصة والليبرالية من آثار تنعكس على السياسة الزراعية والاقتصاد الزراعى بصفة عامة وهو فى هذا العرض ينحو نحو المقارنة مع نتائج بعض الدراسات عن افريقيا جنوب الصحراء.

لقد حاولت هذه الدراسة أن تعرض لبعض اساليب تكيف الأسرة المعيشية فى قريتين مصريتين مع التغيرات الناجمة عن اعادة استدراج مصر فى النظام العالمي الجديد من خلال مايعرف بسياسات التكيف الهيكلي . وكشفت فى تحليلها النظري للأدبيات الراهنة فى علم

الاجتماع الريفي عن الافتقار الى نظرية حول مجتمعات الشرق الاوسط الريفية بصفة عامة، وعن عدم قدرة الاتجاهات النظرية الراهنة عن استيعاب مفهوم الأسرة المعيشية كوحدة لتحليل هذه المجتمعات وفهم الكيفية التى يتم بها تنظيم عملية الانتاج والتداول على مستوى الأسرة المعيشية . وان ثمة حاجة ملحة الى تبنى مفهوم الأسرة المعيشية كوحدة لتحليل المجتمعات الريفية من خلال وضعها فى اطار نظرية تمفصل الأساليب الانتاجية والتاكيد على ضرورة التمييز بين فكرتى نمط الانتاج وشكله ، واخيرا تحليل التقسيم النوعى للعمل .

كما تشير الورقة فى معرض تحليلها لتطور السياسات الزراعية على مدار السنوات الثلاثين الاخيرة الى وجود اتجاه مضطرد للتحول نحو اقتصاد السوق بحيث اصبحت العوامل الاقتصادية هي العوامل الفاعلة من حين يتراجع دور العامل السياسى بما يعنى تراجع دور الدولة فى حماية صغار الحائزين .. ومن المتوقع ان تفضى هذه السياسات الى زعزعة علاقة الأسرة المعيشية بالارض الزراعية فى قريتى الدراسة كما يهدد بصورة مباشرة امكانات استمرار هذه الاسرة فى البقاء فى شكل التنظيم الاجتماعى السائد حاليا ، حيث لوحظ أن معظم الأسر التى تحوز اقل من خمسة افدنة تحوز الجانب الاكبر منها بالايجار. وهو الشكل التشريعي الذى سينتهى العمل به هذا العام ليحل محله تشريع جديد يربط العلاقة الايجارية بالقانون المدنى العادى.

وتكشف الدراسة فضلا عن ذلك عن درجة هائلة من المرونة التى تتمتع بها الأسرة المعيشية لتقسيم العمل . فوفقا لقوة العمل المتاحة لدى هذه الأسر وطبيعة البناء القعمى السائد تجرى اعادة تخصيص قوة العمل عبر منظومة النوع، بحيث يصبح من الممكن ان تلعب المرأة دورا فى العملية الزراعية أو أدوارا منوطة بالرجال كما هو الحال فى قرية الوجه البحرى ، كما يصبح من الممكن للذكور ان يؤدوا ادورا عرفت تاريخيا بأدوار النساء كما هو الحال فى قرية الوجه القبلى .

كما كشف التحليل عن أن جميع هذه الأسر تتبنى استراتيجيات متعددة للحفاظ على قدرتها الانتاجية من بينها الانخراط المؤقت فى سوق العمل المأجور دون انقطاع العلاقة بالعمل

الزراعى بغض النظر احيانا عن مستوى التعليم والمهن الرئيسية التى يمارسها اعضاء هذه الأسرة، والاعتماد على عمالة الاطفال والعمل المأجور وان كانت معظم اسر الدراسة تسعى الى تقليل الاعتماد على هذا العنصر الاخير الى ادنى حد ممكن .

وكشفت الورقة اخيرا عن أن الأسرة المعيشية فى القريتين تواجه تحديات هائلة فى محاولتها اعادة انتاج نفسها، بعضها يرجع إلى السياسات الاقتصادية العامة وبعضها ذا طابع ايديولوجى او ثقافى.

لقد كانت الأسرة المعيشية على نحو ماتشير الورقة هي العصب الرئيسى للتنظيم الاجتماعى والاقتصادى في الريف المصرى. وتأتى التطورات الحديثة أو الراهنة فى الاقتصاد المصرى والعالمى لتضع امكانية استمرار هذا الشكل التنظيمى موضع تساؤل وتطرح عليه تحديات ملحة. فهل سيشهد الريف المصري انهيار هذا الشكل من التنظيم الاجتماعى، أم ستنجح هذه الأسر من خلال ما اظهرته من مرونة وقدرات عالية على التكيف والبقاء والاستمرار؟

ان اجابة عن هذا السؤال سوف تعتمد على عوامل عديدة ومتباينة اقليما من منطقة الى اخرى فى الريف المصري فقد تلعب علاقات القرابة القوية في الصعيد دورا محددا فى امكانية حصول بعض الاسر على حق زراعة الارض واستغلالها فى ظل شروط مختلفة للعلاقة بينها وبين الملاك. وقد يفضى ذلك فى المناطق التى تخللت فيها هذه العلاقات القرابية بدرجة كبيرة كالوجه البحرى والدلتا الى حركات مقاومة فلاحية من المتوقع ان تكون محدودة النطاق والأهمية.

ثالثا: وفى ورقتها عن دور النساء والأطفال فى الأسرة المعيشية تطرح الدكتورة امانى طولان رؤية تحليلية لدور النساء والأطفال تستند الى ثلاثة محاور أساسية: أ- المحور الاقتصادى ب- المحور الاجتماعي ج- المحور الثقافى.

وتركز فيما يتصل بالمحور الاقتصادى على دور النساء والأطفال فى العملية الانتاجية وفى الحياة الاقتصادية للأسرة المعيشية فى مجملها ، سواء اتصلت هذه الحياة الاقتصادية

بالانتاج الزراعى أو بالانتاج المنزلى، وتبرز الأدوار الاقتصادية للنساء والأطفال ومكانهم فى تقسيم العمل، سواء في عمليات الانتاج الزراعى أو التداول فضلا عن الادوار الاقتصادية المنزلية. وتؤكد الورقة فى هذا الصدد تعاظم دور المرأة فى الانتاج المنزلى عامة والعمل المنزلى بخاصة فى الريف المصرى، سواء فى قرية الوجه البحرى أو قرية الصعيد . وتعطى تفاصيلا للأعمال المنوطة بالنساء والأطفال مبرزة بعض التغايرات بين القريتين.

وفى المحور الاجتماعى تركز الورقة حول الابعاد الاجتماعية لعملية تقسيم العمل النوعى والعمرى وأوجه التشابه والاختلاف فى معايير تقسيم العمل بين الوجهين البحري والقبلى ، كما تعرض فى هذا الصدد أيضا تحليلا لعملية اتخاذ القرارات سواء مما يتصل بالحياة الاقتصادية الخارجية أو الداخلية والتباين الاجتماعى فى سلطة اتخاذ القرار ، ووضع المرأة فى هذه العملية مقارنة بين الأوضاع فى قريتى الدراسة. حيث تبرز الفوارق الأساسية المتمثلة فى التهميش الكامل للدور الخارجي للمرأة فى صعيد مصر (فى السوق، والعمل الزراعى، وغير ذلك) الى المدى الذى يقوم به الرجال بأعمال هى تقليديا منوطة بالنساء فى الوجه القبلى من أجل ابعاد المرأة عن الحياة العامة أو الظهور .

وتنتهى الورقة الى معالجة للقيم الثقافية التي تكرس التمايز النوعى ، والتى تؤكد تقسيما نوعيا للعمل يرتبط أكثر ما يرتبط بقيم تقليدية ، وينعكس بالتالى علي وضع المرأة فى الأسرة وموقعها من اتخاذ القرار ودرجة فاعليتها أو تهميشها .

رابعا : وفى ورقتهما عن **تأثير سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلى على الأسرة الفلاحية المعيشية** يستهدف الدكتور احمد الشافعى والدكتور محمد منصور الكشف عن آثار هذه السياسات على الأسر المعيشية ورصد استجابة هذه الأسر لبرامج الصلاح الاقتصادي من خلال طرح مجموعة من التساؤلات على النحو التالى :

١- ماهى الآليات التى تتبناها الأسرة المعيشية للاستقلال او الاندماج فى علاقاتها بالقوى الخارجية المتمثلة في السوق والسياسات الاقتصادية ، والدولة وسياساتها .

٢- ماحجم تعامل هذه الأسر مع السوق ، وما أشكال هذا التعامل.

٣- ما أساليب وأشكال تكيف هذه الأسر مع السياسات الجديدة وما أشكال مقاومتها لهذه السياسات .

٤- اذا كانت بعض الدراسات قد برهنت عن ان تخلى الدولة عن بعض التزاماتها ازاء الطبقة الوسطى والدنيا قد اسهم فى دعم الروابط العرقية والدينية والقبلية فى محاولة لتجاوز هذا الفراغ . واذا كانت روابط الجيرة والعمل الجماعى والتبادل والمجاملة وغير ذلك فى القرى والاحياء الشعبية قد برهنت على امكانية المواجهة الجزئية للمشكلات الناجمة عن تقليص دور الدولة في السياسة الاجتماعية ، فالى اى مدى يمكن لهذا النمط من الأسرة المعيشية الفلاحية ان يقاوم هذه التطورات وان يتكيف معها ؟ وكيف يمكن دعمه وتشجيعه والاعتماد عليه فى رسم استراتيجية تنموية بديلة فى الريف المصرى فى ظل الاندماج المتعاظم في النظام الدولى الجديد؟

وفى محاولة الورقة الاجابة عن هذه التساولات اتجهت الى معالجة العناصر التالية :

أولا : حجم تعامل الأسر المعيشية مع السوق . واشكال هذا التعامل، والعوامل المسئولة عن تفاوت وتباين شدة العلاقة في السوق، مثل حجم الحيازة أو الملكية وطبيعة العمل السائد فى الأسرة وشكل تقسيمه والأدوار المختلفة لأعضاء الأسرة.

ثانيا : محاولة الكشف عن آليات وأشكال محاولات استغلال الأسرة المعيشية من القوى الخارجية فى مواجهة ضغوط الاستدماج على الصعيدين الاقتصادى والسياسى. وكشفت فى هذا الصدد عن ان علاقة قطاع كبير من الأسر المعيشية بالمؤسسات المدنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية محدودة جدا وتكاد تكون محصورة فى المشاركة فى العملية الانتخابية أو تسجيل المواليد أو استخراج الشهادات والبطاقات الرسمية أو غير ذلك .

ومن أبرز ما كشفت عنه الورقة محاولة احياء أشكال من التضامن الاجتماعى التقليدى ، وتنشيط نمط الانتاج المعيشى بوصفها ميكانيزمات دفاعية تتبناها الأسر المعيشية فى مواجهة قوى السوق . وذلك بهدف تقليل الاعتماد على السوق الى حده الادنى .

ثالثا : توضح الورقة ان ثمة اتجاهاً عاماً بين الحالات المدروسة من الأسر المعيشية

للتحايل على سياسات الاصلاح الاقتصادى من أجل البقاء والاستمرار وذلك من خلال العودة الى الزراعة التقليدية المعيشية والانتاج الطبيعى والمنزلى ، بينما يخفت بصورة ملموسة اتجاه المقاومة الصريحة.

خامسا

وفى ورقته بعنوان " **ثقافة الكفاف** " **دراسة ميدانية لبعض قيم الأسرة المعيشية فى الريف المصرى** ، يستهدف الدكتور فتحى ابو العينين محاولة الكشف عن القيم السائدة لدى اسر الانتاج المعيشى فى قريتى الدراسة وبخاصة القيم المتصلة بمجالات العمل والانتاج والاستهلاك والأسرة والتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى ، وكذلك القيم المتصلة بعلاقات التكامل والمجاملات . اذ يفترض ان هذه المجالات هى التى يمكن أن يظهر فيها بجلاء تأثير طرق وأساليب استجابة الأسر المعيشية لما تتعرض له من اقتحامات متتالية من جانب اليات السوق وقواه ، ويشمل هدف التقرير ايضا السعى نحو الكشف عن صور الاتساق وصور التوتر والتناقض بين هذه القيم ومحاولة تفسير طبيعة القيم وما فيها من اتساق أو توتر فى ضوء التكوين الثقافى للقرية المصرية. ومن ثم تطرح الورقة تساؤلات حول قيم العمل منها مايدور حول مدى اعتماد الأسرة المعيشية على العمل الأسري الجماعى، ومعايير تقسيم العمل داخل الأسرة وموقفها من العمل التعاوني التبادلى مع الأسر الأخرى ، وظروف ممارسة هذا الشكل من العمل ، وظروف الاعتماد على العمل المأجور ، ومدى ممارسة أعضاء الأسرة لأعمال اخرى غير زراعية، وطبيعة هذه الاعمال ودرجة تقدير الأسرة لها واعتمادها عليها .

وفيما يتصل بالتساؤلات المثارة حول قيم الانتاج والاستهلاك تركز الورقة حول النظرة الى الارض والحرص علي حيازتها وامكانات التمسك بها ، وأدوات العمل وتقدير الأسرة للأدوات التقليدية أو الحديثة، ونظرة الأسرة الى المحاصيل النقدية أو التقليدية والى الانتاج المنزلى، وتصور اعضاء الأسرة لاحتياجتهم ومدى اعتمادها على انتاجها الذاتى فى مقابل السوق في اشباع هذه الاحتياجات .

وفيما يتعلق بالقيم العائلية تركز الورقة على السلطة فى الأسرة وعملية اتخاذ القرار فى

المواقف المختلفة؛ في الزارعة ، الزواج ، ومعايير اختيار زوجة الابن وطبيعة العلاقة بين الام وزوجات ابنائها المقيمات معها ، ومدى حرص الأسرة على المعيشة المشتركة والترابط العائلى وكيفية مواجهتها لما يهدد هذا الترابط وحول قيم التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى تثير الورقة تساؤلات حول الاعضاء المؤثرين فى عملية التنشئة الاجتماعية والموقف من انجاب الذكور والاناث والموقف من ضبط الانجاب والطابع العام لعملية الضبط الاجتماعى فى القرية والمؤسسات الاكثر فاعلية فى هذه العملية . وأخيرا تتساءل الورقة حول قيم التكافل الاجتماعى والمجاملات مركزة على طبيعة المواقف التي تظهر فيها هذه العلاقات والصور التى تتخذها ومدى ميل الأسرة المعيشية لها والمناسبات التى تتجلى فيها .

وتسعى الورقة الى الاجابة عن تساؤلاتها هذه انطلاقا من محاولة بلورة ومناقشة اطار نظري يستند الى تحليلات ودراسات سابقة سواء علي صعيد أساليب الانتاج أو التكوين الثقافى أو التطور الاجتماعى الثقافى فى الريف المصري من ناحية. والى المادة الميدانية التى جمعت فى اطار مشروع البحث من ناحية، اخرى. ولقد نحت نحوا مقارنا بين القريتين.

الخلاصة ان هذه الورقة تلفت النظر الى اهمية البعد الثقافى عامة والقيمى خاصة فى فهم الاوضاع التاريخية والمعاصرة لنمط الانتاج المعيشى فى الريف المصري وذلك انطلاقا من تصور دينامى للأسرة المعيشية باعتبارها وحدة للتحليل. وليس بوصفها نظاما سلبيا أو ساكنا فى مواجهة ما يشهده المجتمع المصرى وقطاعاته الريفية من تغيرات تاريخية.

والورقة تنظر الى قيم اعضاء الأسرة المعيشية فى الريف المصرى والتى توجه أفعالهم فى مختلف المجالات بوصفها نتاجا لظروف تاريخية ممتدة، ولتكوين اجتماعى واقتصادى تشكل على نحو خاص. وهذه القيم تبدو فى بعض المواقف كوسائل للوصول الي غايات ، وفى مواقف اخرى تبدو كأهداف تسعى الأسرة المعيشية للوصول اليها، وقد يظهر بعضها كوسائل وغايات فى الوقت نفسه . وفى جميع المجالات تجسد القيم عنصرا رئيسيا من عناصر ثقافة الكفاف التى يعاد انتاجها فى الوقت الذى تعيد فيه الأسرة المعيشية انتاج ذاتها فى ظل ظروف متغيرة.

ويتفق الباحث فى ذلك مع ماذكره (جورج شتاوت) من أن الأسرة المعيشية تحافظ على وظائفها الضرورية كمأوى وكملاذ ايا كان بناؤه وعلى الوجود العضوي من ناحية وتطور نسقا (مؤسسا ومحددا اجتماعيا). ويضيف الكاتب أو الباحث الى ذلك، ان هذا النسق محدد ثقافيا ايضا ·ويكشف الباحث عن ان الحياة الراهنة للأسرة المعيشية تتسم بقدر من التوتر والازدواجية والتناقض · فالنمط المعيشى الفلاحى فى مصر يجمع بين قيم متباينة ، عمل زراعى تقليدى ، وعمل فى قطاعات مدينية حديثة، عمل اسرى جماعى وعمل مأجور ، أدوات عمل تقليدية وأدوات حديثة ، محاصيل تقليدية ومحاصيل تجارية، سلطة ابوية وسلطة ذكورية ، زواج داخلى ، والتزامات عائلية ومعيشية مشتركة ، واجهة منزلية من نتاج المراكز الرأسمالية ، وسلع ومقتنيات من الأسواق ، وتعامل مع اجهزة الدولة (جمعيات زراعية، بنوك ··· الخ) وسلطة بارزة للتقاليد، الاعراف وكبار السن ، وميل بازغ للاستقلال عن العائلة الممتدة، وانتاج من أجل الاكتفاء الذاتى، ونزاعات حول التوزيع والاستهلاك ، ومغامرات لتجاوز حدود الكفاف، مع وضع ما كشف عنه العمل الميداني من فروق بين قريتى الدراسة موضع الاعتبار فى مدى قوة او ضعف هذا العنصر القيمى أو ذاك ·

ومن الجدير بالذكر ان وجود قدر من الازدواجية والتوتر بين هذه القيم والممارسات المتداخلة لاتنفى السمة العامة التى تغلب على الاسرة المعيشية وهى السمة التقليدية · ومن ثم فان شيوع ثقافة تقليدية يظل عنصرا مميزا للأسرة المعيشية ·

وهكذا نستطيع ان نقول ان الأوراق الخمسة التى قدمت فى اطار هذا المشروع البحثى قد استجابت الي حد كبير للأهداف العامة التى وضعت له. وانه يهمنا ان نشير فى النهاية الى ان طابع العمل فى هذا المشروع كان طابعا جماعيا على الرغم من الاستقلالية فى اعداد الأوراق · فقد استندت هذه الأوراق جميعا الي خطة عامة موحدة، والى فعالية موحدة، والى قاعدة واحدة من المعلومات جرى جمعها من خلال عمل ميدانى موحد · ولايبقى لنا الا ان نشير فى النهاية الى أن هذه الدراسة رغم سعيها الى الشمول والعمق لا تمثل سوى خطوة أولى فى فهم ظاهرة الأسرة المعيشية فى الريف المصري بصفة خاصة وفى ريف الشرق الأوسط وافريقيا شمال الصحراء بصفة عامة، نأمل ان يتلوها خطوات اخرى على نفس الطريق، والله الموفق·

تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على الأسرة الفلاحية المعيشية

د. أحمد الشافعي
د. محمد منصور

تمهيد

مع مطلع الثمانينيات شهدت الأقطار النامية أزمات اقتصادية واجتماعية خانقة بسبب لتأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية . وفى خريف عام ١٩٨٢ نشبت أزمة الديون لخارجية التى كانت سبباً فى تحفظ المؤسسات المانحة على تقديم قروض جديدة للأقطار النامية ـالم تتخذ إجراءات هيكلية من شأنها التأثير على اقتصادياتها بما يخدم أهداف تلك لمؤسسات.

وقد واكب ذلك مشكلات اقتصادية عديدة واجهتها تلك الأقطار مع مطلع الثمانينيات ، تفاقم مشكلة البطالة ، والتضخم واتساع الفروق الطبقية . وتدهور مستويات المعيشة .. الخ خلال تلك الفترة روجت المؤسسات المالية لوجهة نظر مؤداها أن السبيل المتاح أمام الأقطار نامية لسد فجوة مواردها المحلية ، ليس هو القروض الخارجية ، وانما هو الاستثمارات أجنبية الخاصة ، وأن على هذه الأقطار أن تخلق مناخاً استثماريا مواتياً يعتمد على آليات سوق، أو ما أطلق عليه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى " برامج التثبيت والتكييف هيكلى ".

وقد تطلبت هذه البرامج تطبيق «حزمة» أو مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المؤسسية فيما يتعلق ببرامج الاستثمار والتجارة الخارجية وسياسة العدالة والأجور، وسعر لصرف، وسعر الفائدة ، والموازنة العامة للدولة ، والأطر القانونية لإدارة النظام الاقتصادى .. لخ .

ومن خلال تلك البرامج وماتضمنته من آليات حدثت تغيرات ضرورية فى مجال إعادة توزيع الثروة والدخل القوميين لصالح القطاع المحلى والأجنبى، وسلب تدريجيا من الدولة ذلك لجزء من الفائض الاقتصادى الذى كانت تستند إليه فى دعم استقلالها النسبى، والمحافظة على التوازنات الاجتماعية .

وتجمع الدراسات على أن سياسات الإصلاح الاقتصادى أو برامج التثبيت والتكيف

الهيكلى قد أحدثت تأثيرات متفاوتة وإن كانت تميل عموماً إلى التحيز الرأسمالى الأجنبى والمحلى ولاتدعم بالقدر اللازم مصالح العمال وصغار الفلاحين والمهمشين. وتشير الدراسات إلى تفاوت ردود الأفعال الفردية والجماعية إزاء برامج التكيف الهيكلى، وتجمع الدراسات على أن أكثر ردود الأفعال درامية وعنفاً هى مظاهرات الطعام التى شهدها العالم الثالث فى أواخر السبعينيات والنصف الأول من الثمانينات. وقد صاحب هذه المظاهرات فى منطقة الشرق الأوسط مداً إسلامياً كاسحاً بدءاً من مصر وتونس والجزائر والمغرب وصولاً إلى الأردن والسودان، وكان هذا المد تعبيراً عن رفض أو صعوبة التكيف مع برامج الإصلاح الاقتصادى أو التكيف الهيكلى.

وفيما بين مظاهرات الطعام والتكيف مع برامج الإصلاح الاقتصادى تفاوتت ردود أفعال الشرائح الطبقية المختلفة . ففى الريف أجمعت الدراسات على أن موقف كبار الملاك قد تحسن نتيجة تعديل العلاقة الإيجارية، وإلغاء التسعير الحكومى للحاصلات. وخفض الضرائب على التركات بحيث استطاعت هذه الشريحة الطبقية تحقيق إنجازات هامة فى مجال الميكنة . وشراء المزيد من الأراضى الزراعية والاستثمار فى نشاطات أخرى.

بينما إزداد موقف صغار الملاك سوءاً نتيجة لإلغاء الدعم وخاصة دعم مستلزمات الإنتاج، وزيادة أسعار الطاقة ، والنقل والحرمان من القروض الميسرة، وتعديل العلاقة الإيجارية للحائزين .

وإذا كانت استجابات التكيف والتعايش والمرونة هى الأكثر شيوعا بين الناس فى مواجهة برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى والخصخصة . فإن بحثنا الراهن يهدف إلى محاولة الكشف عن آثار سياسات الإصلاح الاقتصادى أو برامج التكيف الهيكلى على الأسر الفلاحية المعيشية، ورصد ردود أفعال هذه الأسر المعيشية تجاه برامج الإصلاح الاقتصادى أو التكيف الهيكلى وذلك اعتماداً على التحليل الاجتماعى المتعمق للحالات المدروسة من الأسر الفلاحية المعيشية فى قريتى الدراسة . وذلك من خلال الاجابة على التساؤلات التالية :-

١- ما آليات اندماج وآليات استقلال هذه الأسر المعيشية عن القوى الخارجية الممثلة فى

السوق والدولة ؟

٢- ماحجم تعامل هذه الأسر المعيشية مع السوق ؟ وماأشكال هذا التعامل ؟

٣- ماآليات وأشكال تكيف هذه الأسر المعيشية مع سياسات الإصلاح الاقتصادى أو التكيف الهيكلى ؟ وماآليات وأشكال مقاومتها لهذه السياسات ؟

٤- إذا كانت البحوث والدراسات قد برهنت على أن تخلى الدولة عن بعض التزاماتها إزاء الطبقتين الوسطى والدنيا، قد أسهم فى تدعيم الروابط العرقية والدينية والقبلية فى محاولة لتجاوز هذا الفراغ الاجتماعى، وإذا كانت روابط الجيرة والعمل الجماعى فى القرى والاحياء الشعبية قد برهنت على إمكانية المواجهة الجزئية للمشكلات الناجمة عن تقليص أو إلغاء الدعم على السلع والخدمات الجماهيرية، فإلى أى مدى يمكن تشجيع هذا النمط من الأسر الفلاحية المعيشية باعتباره النمط الذى يمكن الاعتماد عليه فى رسم استراتيجية تنموية فى الريف المصرى فى ظل سياسات الإصلاح الاقتصادى أو التكيف الهيكلى؟.

أولا : حجم تعامل الأسر المعيشية مع السوق وأشكال هذا التعامل

أوضح التحليل المتعمق للحالات المدروسة عن أن نمط وشكل العمل السائد فى محيط الأسر المعيشية هو الشكل العائلى ، وأن ليس ثمة تخصصاً أو تقسيماً للعمل الزراعى، فجميع أفراد الأسرة وبخاصة الذكور يعملون جنباً إلى جنب فى مزرعة الأسرة ، وأن العمل يتم تحت إدارة ورعاية وإشراف رب الأسرة " الوالد أو الأخ الأكبر غالباً " وقد أكد ذلك بعض الحالات بقولها " مافيش عندنا خيار وفقوس ، إللى بيقدر على حاجة بيعملها على طول " ، " إحنا بنشتغل كلنا مع بعض يعنى العمل مساعدة ومشاركة وحسب وقت كل واحد ".

وثمة إجماع بين الأسر المعيشية على أن العمل الزراعى والإنتاج الحقلى والمنزلى هى المصادر الأساسية والرئيسية لدخل الأسرة ، وإن كانت هناك مصادر أخرى للدخل تمثلت فى مرتبات بعض الموظفين من أبناء الأسرة الذين يقيمون مع الأسرة فى حياة عائلية مشتركة ،

بالإضافة إلى الدخل المتولد عن تجارة الحاصلات الزراعية والحبوب وبيع الماشية والمشاركة عليها، وبعض الحرف الأخرى .

وثمة إجماع بين الأسر المعيشية المدروسة على أن الإنتاج يتم أساسا بهدف الاستهلاك وسد احتياجات الأسرة فى المقام الأول «إنتاج معيشى» . وذلك راجع بطبيعة الحال إلى صغر حجم الحيازة، حيث كشفت الدراسة عن أن معظم ملكيات هذه الأسر المعيشية تقع فى الشريحة الصغيرة والمتوسطة" صغار ومتوسطى ملاك" فغالبية هذه الأسر تحوز أقل من ٣ أفدنة، ومن ٣- إلى أقل م ١٠ أفدنة، ونادراً ماتوجد أسرة معيشية تملك أو تحوز أكثر من عشرة أفدنة .

إن سيادة نمط الملكيات الصغيرة والمتوسطة فى قريتى الدراسة يحول دون تحقيق تراكم رأسمالى كبير أو فائض اقتصادى للأسرة المعيشية يمكن الاعتماد عليه فى تطوير عملية الإنتاج فى الطريق الرأسمالى ، وبالتالى تسهيل تفكك هذا الشكل من الأسر المعيشية، بل كشفت الدراسة الميدانية ودراسة الحالات عن أن العكس صحيح تماماً فسيادة نمط الملكيات الصغيرة والمتوسطة قد أسهم فى تدعيم هذا الشكل من العمل والانتاج العائلى . وحيث اتضح أن هذه الأسر المعيشية لاتلجأ فى أغلب الأحيان إلى العمل المأجور، بل تعتمد بصفة أساسية على قوة عمل أفرادها فى مجال العمل الزراعى والحقلى وذلك لمواجهة ارتفاع تكلفة الانتاج، ومن ثم استمرار شكل العمل والإنتاج العائلى على مستوى هذه الأسر المعيشية بشكل عام . ويمكن الزعم بأن هذه الأسر المعيشية تعتمد على العمل العائلى غير المأجور كميكانيزم دفاعى لمواجهة آليات السوق وآليات التطور الرأسمالى فى الزراعة.

ومما يؤكد ذلك ما أكدت عليه الحالات المدروسة من قريتى الدراسة، حيث أشارت ١٣ حالة من الحالات المدروسة فى كل من قرية ابخاص محافظة المنوفية وقرية ترعة ناصر محافظة قنا إلى أن الموظفين من أبناء هذه الأسر المعيشية يشاركون فى العمل الزراعى بشكل عائلى ويقومون بدور واضح فى العمل الزراعى والعمليات المرتبطة بجانب أعمالهم الحكومية أو بجانب وظائفهم. كما أن الأطفال يقومون ببعض الأعمال المرتبطة بالعمل الزراعى وبخاصة فى

المواسم الزراعية والاجازات المدرسية كرعاية الماشية وتوصيل الغذاء للآباء فى الحقول .

ورغم اشتراك جميع الأسر المعيشية المدروسة فى خاصية أن الإنتاج يتم أساسا بهدف الاستهلاك المنزلى والعائلى وسد احتياجات الأسرة أولا إلا أن هناك درجات من التعامل مع السوق الخارجى تختلف وتتباين بين قرية الدراسة فى الوجه البحرى وقرية الدراسة فى الوجه القبلى وذلك باختلاف نمط التركيب المحصولى . وحجم الحيازة ، وعدد الأبناء أو عدد أفراد الأسرة ، وعدد الموظفين فى كل أسرة .وفيما يتعلق بحجم الأسرة المعيشية أشارت البيانات الإحصائية إلى أن متوسط حجم الأسرة المعيشية فى قرى الوجه القبلى بصفة عامة وقرية الدراسة (ترعة ناصر) بصفة خاصة أكبر من متوسط حجمها فى قرى الوجه البحرى (قرية ابخاص) .

تشير البيانات إلى أن هناك حوالى خمس عشرة أسرة معيشية فى قرية ابخاص محافظة المنوفية يتراوح عدد أفرادها مابين أقل من عشرة أفراد إلى خمسة عشرة فرداً، وأن هناك خمس أسر معيشية فقط يتراوح عدد أفرادها ما بين خمسة عشرة فرداً وخمسة وعشرين فرداً. فى حين بلغ عدد الأسر المعيشية التى يتراوح عدد أفرادها مابين عشرة أفراد وثلاثين فرداً فى قرية ترعة ناصر بقنا حوالى أربع عشرة أسرة معيشية من جملة عدد الأسر المعيشية المدروسة والبالغ عددها سبع عشرة أسرة ، وكان عدد الأسر المعيشية التى زاد عدد أفرادها عن خمس وأربعين فرداً فى قرية الترعة حوالى ثلاث أسر معيشية .

وتتفق هذه النتيجة مع ماتوصلت إليه كثير من الدراسات الميدانية التى أجريت عن خصائص الأسرة المعيشية(١)

انخفاض متوسط حجم الأسرة المعيشية فى قرى الوجه البحرى مقارنة بقرى الوجه القبلى يمكن تفسيره فى ضوء نتائج الدراسة الميدانية ودراسة الحالات بأن قرى الوجه البحرى بصفة عامة وقرية ابخاص بصفة خاصة ترتفع فيها معدلات التوظيف الحكومى والعمل فى الوظائف الحكومية الرسمية ، إضافة إلى ارتفاع معدلات التعليم وارتفاع المستوى التعليمى على

مستوى القرية والهجرة الداخلية والخارجية بشكل عام بالإضافة إلى التطوع فى القوات المسلحة ، أضف إلى ذلك ضيق المساحة وصغر حجم الملكيات الزراعية وشيوع نمط الملكيات الصغيرة والمتوسطة ، الأمر الذى يؤدى إلى تفتيت الملكية ومن ثم الاتجاه الى الانفصال أو العزلة العائلية أو الإقامة فى حياة منفصلة لكثير من أبناء الأسرة المعيشية الواحدة . وذلك على عكس ماهو شائع فى قرى الوجه القبلى بصفة عامة وقرية الدراسة (ترعة ناصر) بصفة خاصة، حيث تبين من الدراسة الميدانية ودراسة الحالات أن هناك ارتفاعا ملحوظاً فى متوسط حجم الأسرة المعيشية نتيجة ارتفاع متوسط حجم حيازة الأسرة من الأراضى الزراعية وحيث يسود نمط الحيازات أو الملكيات المتوسطة والكبيرة .

ففى قرية ابخاص محافظة المنوفية تشير البيانات إلى أن ٢٥٪ من عدد الأسر المعيشية المدروسة تقع ملكياتها فى فئة الحيازات الصغيرة والقزمية (فدان فأقل " حوالى خمس أسر معيشية " بينما تنعدم هذه الشريحة أو هذه الفئة من الأسر المعيشية فى قرية ترعة ناصر محافظة قنا . كما تبين أن هناك حوالى تسع أسر معيشية فى قرية ابخاص يبلغ متوسط حجم ملكياتها من فدان - ثلاثة أفدنة ، فى حين كانت هناك أربع أسر فقط فى قرية ترعة ناصر بمحافظة قنا تقع ملكياتها فى فئة من فدان - ثلاثة أفدنة .

وتبين من الدراسة أن عدد الأسر المعيشية التى تملك مابين ٣ - أكثر من عشرة أفدنة فى قرية ترعة ناصر بمحافظة قنا حوالى ١٢ أسرة معيشية من جملة عدد الأسر المدروسة منها حوالى ٤ أسر معيشية تملك أكثر من عشرة أفدنة ، فى حين بلغ عدد الأسر التى تملك عشرة أفدنة فأكثر فى قرية ابخاص محافظة المنوفية حوالى ٦ أسر معشية فقط من جملة عدد الأسر المعيشية المدروسة ، مما يدل على أن نمط الملكية الشائع فى قرية ابخاص هو نمط الملكيات الصغيرة والقزمية بالإضافة إلى الملكيات المتوسطة . بينما اتضح أن نمط الملكية الشائع فى قرية الترعة هو نمط الملكيات المتوسطة والكبيرة.

مما يؤكد على أن درجات التعامل مع السوق الخارجى تختلف وتتباين بين قرية الوجه

البحرى وقرية الوجه القبلى باختلاف نمط التركيب المحصولى ، وحجم الحيازة ، وعدد أفراد الأسرة المعيشية ، وعدد الموظفين فى كل أسرة . أما عن شكل هذا التعامل مع السوق الخارجية وحجمه ، فيمكن القول إن الأسر المعيشية المدروسة فى قريتى الدراسة تتعامل مع السوق الخارجية من خلال بيع جزء من المحصول الفائض عن حاجة الأسرة. أو بعض المنتجات المنزلية كالبيض والسمن والجبن أو بعض الطيور والماشية واستبدال هذه السلع أو المنتجات بسلع ومنتجات أخرى ضرورية للاستهلاك المعيشى للأسرة أو استخدام عائدات بيع هذه المنتجات فى شراء مستلزمات الإنتاج الزراعى كالأسمدة والمبيدات والبذور أى الإنفاق على عملية إعادة الإنتاج الزراعى ، أو فى حالات تجهيز الأراضى للزراعة وفى بعض المناسبات التى تحتاج إلى سيولة نقدية أو مبالغ مالية كبيرة كحالات الزواج أو بناء المنزل أو سداد الإيجار أو المشاركة على الماشية .

وقد أكد ذلك كثير من حالات الدراسة بقولهم «لو عوزنا حاجة من السوق ذى الشاى والسكر والصابون والحاجات اللى مش يمكن تتوفر عندنا نقوم نبيع شوية غلة أو سمنة أو بطتين ونشترى اللى إحنا عايزينه من السوق» . ؛ لو الفلوس كانت شحيحة فى غير المواسم أو فيه مناسبة محتاجة فلوس نبيع شوية من المحصول أو نطلع عجلة السوق "

وقدكشفت الدراسة عن الأسر المعيشية المدروسة فى قرية «ابخاص» محافظة المنوفية تتعامل مع السوق الخارجى بشكل أكثر من الحالات المدروسة من قرية «ترعة ناصر» محافظة قنا ، ويعود ذلك الى اختلاف نمط التركيب المحصولى، وحيث يسود نمط المحصولات التقليدية بشكل أكثر فى الوجه البحرى مما يؤدى إلى وجود سيولة نقدية مستمرة طوال العام من خلال بيع جزء من فائض المحاصيل فى السوق، بالإضافة إلى مرتبات الموظفين من الأبناء. بينما فى محافظات الوجه القبلى، فإن المحصول الرئيسى هو محصول القصب «محصول نقدى» يتم بيعه نقديا لشركة السكر فى نهاية الموسم دفعة واحدة ومن ثم يمثل المصدر الأساسى لإنجاز المناسبات الرئيسية للأسرة المعيشية فى الوجه القبلى (حالات الزواج - بناء المنزل - شراء أراضى - شراء مستلزمات الإنتاج --- الخ) وقد ذكر على لسان بعض الحالات ما يؤكد

ذلك «القصب عندنا هو المحصول الأساسى وبعد كده كلها محاصيل مش ثابتة زى الحبوب والبقوليات، وساعات شوية طماطم، لكن القصب هو الأساسى وهو اللى دخله بيصرف على الزراعة الثانية وعلى حاجات البيت اللى بنشتريها من السوق طول السنة».

وثمة عامل آخر من عوامل تفاوت حجم التعامل مع السوق الخارجية بين قريتى الدراسة ويتمثل فى أن المرأة فى الوجه القبلى غالباً لاتخرج من المنزل ولاتشارك فى العمل الزراعى أو العمل الحقلى ، وإنما يتركز دورها فى الإنتاج الطبيعى المنزلى بشكل مكثف مما يقلل من اعتماد الأسرة على التعامل مع السوق الخارجية إلى أقل درجة ممكنة، عكس المرأة فى الوجه البحرى والتى غالبا ماتشارك فى العمل الحقلى والزراعى وفى معظم العمليات الزراعية بجانب دورها فى الإنتاج المنزلى .

لقد كشفت الدراسة الميدانية والتحليل المتعمق لحالات الدراسة فى الوجه القبلى عن أن زراعة القصب وهو محصول نقدى بالأساس، لم تغير من نمط أو شكل الأسر المعيشية، ولم يؤد زراعته إلى تحلل هذه الأسر، أو اندماجها بشكل أوسع مع آليات السوق الخارجية أو إلى القضاء على أشكال التضامن التقليدية . بل نستطيع أن نزعم أن القيم التقليدية للتضامن قد ظلت أكثر فاعلية، بل تم استثمار قوى السوق الممثلة فى المحصول النقدى «القصب» فى دعم الأشكال التقليدية للتضامن. وعلى الرغم من الارتفاع النسبى فى مستويات التعليم وبخاصة تعليم الإناث فى قرى الوجه القبلى بصفة عامة وفى قرية ترعة ناصر بشكل خاص فى السنوات القليلة الماضية إلا أن القيم الاجتماعية والثقافية التقليدية التى تدعم التحايزات والفروق النوعية مازالت موجودة وتعمل بفاعلية فى مجال توزيع الأدوار والمهام فى محيط الأسرة المعيشية .

فقد تبين من الدراسة انعدام مشاركة النساء فى العمل الزراعى الحقلى ويقتصر دورهن على العمل داخل المنزل وعدم قيامهن بأى أعمال خارج المنزل حتى شراء حاجات الأسرة ومستلزماتها من السوق أو من خارج المنزل يعتبر من مهام الرجال والأطفال فى الغالب.

أما النساء، فيقتصر دورهن فى ممارسة أعمالهن بشكل جماعى داخل المنزل كرعاية الماشية والطيور والقيام بالإنتاج كمنتجات الألبان فضلاً عن الأعمال المنزلية الأخرى المرتبطة بمنزل الأسرة المعيشية .

ثانيا : آليات وأشكال اندماج واستقلال الأسر المعيشية عن القوي الخارجية ،الدولة والسوق مثلا،

كشفت الدراسة الميدانية والتحليل المتعمق للحالات المدروسة من قريتى الدراسة عن أن ثمة إجماع بين الحالات المدروسة على أن علاقاتهم بالمؤسسات الحكومية الرسمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية تكاد تكون معدومة ، أو محصورة فى الأولاد بأصواتهم فى الانتخابات أو تسجيل المواليد أو استخراج الشهادات والبطاقات والأوراق الرسمية المتعلقة بشؤون حياتهم الخاصة.

فقد ذكر على لسان إحدى الحالات «بتوع مجلس الشعب دول قطيعة تقطعهم مانعرفهمش إلا أيام الانتخابات وبس وبعد كدة أدى وش الضيف، ياخويا ساعة الانتخابات بيقوا شاغلين مبوسة يعنى بوس على طول ، وبعد الانتخابات نروح فى الرجلين ، وإحنا علينا نصقف وخلاص، قالوا قبل الانتخابات هنعمل لكم مشروع ميه وتليفونات وبعد كدة ماحدش شاف وشهم وأدى وش الضيف» .

وأجمعت الحالات المدروسة من الأسر المعيشية فى قريتى الدراسة على أنها لاتعرف شيئا عن الصندوق الاجتماعى والضمان الاجتماعى أو أى برامج حكومية فى الريف فقد ذكر على لسان إحدى الحالات " إحنا مانعرفش لا صندوق اجتماعى ولا دياولو ، ، إحنا نعرف الناس العطلانة اللى قاعدين على المصاطب بس".

وثمة إجماع بين الحالات المدروسة من الأسر المعيشية فى قريتى الدراسة على الموقف المعادى للسياسات الحكومية فى مجال الزراعة ، كسياسات بنك القرية ودوره فى إعاقة تطوير عمليات الإنتاج الزراعى ووضع العراقيل أمام الفلاحين فى الحصول على مستلزمات الإنتاج

الزراعى من بذور وأسمدة وكيماويات ومبيدات بالإضافة إلى الطابع البيروقراطى المسيطر على هذه المؤسسات الحكومية والذى يحول دون الاستفادة الكاملة من خدماتها فمن وجهه نظر الحالات المدروسة من الأسر المعيشية أن البنك أصبح يقوم بوظيفة المرابين وتجار السوق السوداء، فاهتمامه بتسليف الفلاحين القروض ، إنما الهدف منه هو الربح والحصول على فوائد مرتفعة وهذه الفوائد تشكل عبئا على كاهل الأسر المعيشية وبخاصة تلك الأسر التى تقوم بتأجير الأراضى من الملاك فتزداد أعباؤهم مابين سداد الإيجار والإنفاق على عمليات الإنتاج الزراعى وسداد فوائد البنك لذلك فكثير من هذه الأسر تلجأ إلى زراعة محاصيل تقليدية فى مواجهة قوى السوق الخارجي .

إن كثيراً من الأسر المعيشية تشعر بأن القروض ذات الفوائد المرتفعة " ٢٠-٢٢٪ " إنما تشكل تهديداً مباشراً لاستمرارية المزرعة العائلية ، نظرا لأن البنك يقرض بضمان الأرض والماشية ، كما أن هذه القروض ليست موجهة إلى مشروعات استثمارية تؤمن عملية الإنتاج الزراعى وتطور منها ، بل موجهة أساسا ضد مصالح الأسر المعيشية عموماً والفلاحين خصوصاً .

فقد ذكر على لسان إحدى الحالات " البنك مايهموش الزراعة ولا المصالح لكن همه يسلف فلوس ولو بالقوة ويأخذ فوايد وبس ، البنك يحب يدى لك الفلوس عشان عنده فلوس عاوز يشغلها ، لكن ياحلو لو أتأخرت عن الدفع يحجز على الأرض أو يحول الشيكات للمحكمة".

وفيما يتعلق بعلاقة الأسر المعيشية بالجمعية الزراعية فقد اتضح أن هذه العلاقة تتسم بالتناقض ، فمن ناحية ترى الأسر المعيشية فى الجمعية الزراعية ميزة توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة وجودة عالية ومن ناحية أخرى ترى فيها قيداً على إمكانية تحقيق ربح أعلى عند تسويق المحصول .

ورغم ما كشف عنه كثير من الدراسات السابقة من سلبيات ارتبطت بنظام التسويق التعاونى والجمعيات الزراعية، إلا أن الاتجاه العام الآن بين الحالات المدروسة فى قريتى الدراسة يؤكد على أن هذه الجمعيات فى ظل النظام الاشتراكى " الفترة الناصرية" كانت تمثل

الحد الأدنى من حماية الدولة للمزارعين .

ويؤكد ذلك ماذكر على لسان إحدى الحالات بقولها «زمان كنت أجيب الكيماوى بـ ٢٥ جنيه، دلوقتى بأشتريه بـ ..٢٠ جنيه يعنى الشيكارة العلف كانت بـ ٧ جنيه دلوقتى بـ ٣٥ جنيه وعلف تعبان مافيش فيه تره، الجمعية زمان كانت تدى العلف مدعم وعلى الرأس والسماد والتقاوى كانت كويسة وجديدة ونوع حلو رخيص والعلف كان كسب أخضر يجيب سمن ولبن كثير، دلوقتى مافيش علف كويس وكل حاجة غالية نار» المهم عندى دعم حاجات الزراعة لكن اللى فى البندر يهمهم حاجات الأكل والشرب والسكن، الفلاح النهاردة بيزرز يعنى تعبان بيشتغل بالزراعة عشان يقدر يعيش، لأن كل حاجة غليت والمحصول بيغلى بنفس النسبة، يعنى أردب الغلة بقاله ٥ سنين بسبعين جنيه» .

وإذا كانت الدولة بمؤسساتها فى الريف كانت تقوم بتقديم خدمات ملحوظة مثل إمداد المزارعين بالبذور والكيماويات والأسمدة والأعلاف الجيدة ذات الأسعار المناسبة، فإن كثيراً من الأسر المعيشية الأن لاتفضل التعامل مع المؤسسات الحكومية فى الريف وبخاصة الجمعية الزراعية وبنك القرية ، نظراً للتعقيدات الإدارية والبيروقراطية وارتفاع أسعار الفوائد وعدم جودة البذور والأسمدة وارتفاع أسعارها، وذكر على لسان إحدى الحالات «أنا يهمنى اللى فلوسه جاهزة لكن الجمعية عاوزة أوراق ودوشة، بس الجمعية فيها ميزة أن السماد والتقاوى نوعه أحسن ومضمون وسعره أرخص ، والتاجر فلوسه جاهزة ويمر عليك ويبذل لك ذى ما أنت عاوز» .

إن تناقض موقف الأسر المعيشية تجاه الدولة ومؤسساتها فى الريف يمكن تفسيره بالمزاوجة والجمع بين العناصر الاشتراكية والعناصر الرأسمالية فى أيديولوجية الدولة .

ويمكن الزعم بأن أشكال التضامن الاجتماعى التقليدى تزداد بزيادة درجات التحرر الاقتصادى والخصخصة وأن نمط الإنتاج المعيشى يلعب دوراً هاما كميكانيزم دفاعى فى مقاومة قوى السوق بحكم كونه يقلل إلى أدنى حد ممكن من التعامل مع قوى السوق الخارجية.. وقد ذكر علي لسان بعض الحالات مايؤكد ذلك «الواحد همه النهاردة يزرع الحاجة اللى البيت عايزها عشان مايحتجش فلوس يشترى بيها حاجة من السوق ومواد التموين

الثانية وكمان بنخزن تقاوى المحصول اللى جاى من محصول السنة دى عشان مانضطر إن إحنا نشتريها من السوق إحنا بنربى فى البيت طيور عشان مانشتريش لحمة ، يمكن كل ٣ شهور لما نشترى لحمة من السوق ، وكمان دلوقتي بنزرع شوية خضار ، وقلقاس وبصل وفاصوليا عشان ناكل منها ونبيع الباقى فى السوق ونسدد ثمن الإيجار أو شوية برسيم بنبيعها فى السوق ونصرف على حاجات البيت اللى ممكن نشتريها من برة».

إن أشكال التضامن الاجتماعى التقليدى تبرز وتظهر بوضوح بأشكال مختلفة فى كل من الريف والحضر لمواجهة سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكييف الهيكلي «جمعيات النقود - خدمات المساجد - المستوصفات الخيرية - جمعيات دفن الموتى - موائد الرحمن».

إن قوى وعناصر التضامن الاجتماعى والاقتصادى التقليدى الممثلة فى الأسر الفلاحية المعيشية ذات تأثير فعال عن تأثير سياسات الإصلاح كما إن تأثيرها يفوق تأثير المحصول النقدى الرئيسى فى الوجه القبلى «القصب».

وفيما يتعلق بقانون العلاقة بين المالك والمستأجر الجديد :

ثمة آراء رفع الإيجارات وعدم تجاوز الدولة فى ذلك حدود وإمكانيات المستأجرين، وهناك من يطالب بضرورة تطبيق القانون وتنفيذه بأسرع وقت ممكن فقد ذكر على لسان بعض الحالات «القانون ده كويس عشان كل واحد يعرف حجمه ، يعنى الباشا يبقى باشا والفلاح يبقى فلاح والأمور تتعدل زى زمان، لأن المالك ساب الأرض للفلاح عطف عليه أو قله فى وبمزاجه ،ولما القانون كان مع المؤاجر المالك ماكنش قادر يبص لأرضه والمؤاجر كان بيعامله على أنه بيشتغل عنده ويقول مالكش عندى إلا الإيجار ذى القانون ما بيقول، أهى دارت الأيام وكله بالقانون برده» .

بينما يرى آخرون أن القانون الجديد فيه ظلم فادح للمستأجرين وسوف يكون له آثار مدمرة وخطيرة فقد ذكر على لسان إحدى الحالات «القانون ده كلام فارغ والحكاية دى مش هتعدى على خير لأن المثل بيقول ياسارق قوتى يناوى على موتى ، يعنى أرجع تانى أشتغل أنا وعيالى أجرى عند المالك، العدل إن الإيجار يبقى مشاركة بين المالك والمستأجر أو يرفعوا الإيجار شوية مش يطرده».

وأياً كانت الاختلافات بين الأسر المعيشية حول هذه القضية المطروحة على الساحة الآن فإننا نرى أن هذه الاختلافات فى تفسير القانون وفى الموقف منه ، إنما ترجع بالأساس أو تعكس اختلاف المواقع الطبيعية للحالات المدروسة من الأسر المعيشية ما بين ملاك ومستأجرين .

وتتفق هذه النتيجة مع ماتوصلت إليه الدراسات الميدانية التى أجريت حول هذه القضية فى الريف المصرى وحيث أشارت بعض الدراسات إلى أن شريحة المعدمين فى الريف ليس لديها وعى بقانون العلاقة بين المالك والمستأجر الجديد فى الأراضى الزراعية، ويعود تفسير ذلك إلى أن هذه الشريحة لاتملك أرضاً زراعية ولاتقوم بتأجير أرض زراعية أو استئجارها فى حين أشارت بعض الدراسات إلى أن شريحة صغار الملاك فى الريف لديهم وعى وإدراك بالقانون الجديد بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية يفوق إدراك ووعى شريحة المعدمين ، وأن هناك استنكارا من قبل شريحة صغار الملاك للقانون الجديد لما سوف يترتب عليه من طرد المالك للمستأجر من الأرض الزراعية وقد أكدت بعض الحالات بقولها « لما المالك يطردنى أنا وأولادى من الأرض نموت من الجوع ولما الحكومة تنفذ القانون ده تبقى عايزانى أسرق أنا وعيالى نروح فين شوفوا لنا حل يعنى لو رفعوا الايجار يبقى أحسن من أنهم يخدوا الأرض خالص» .

أما شريحة كبار الملاك فهم على وعى تام بهذا القانون وأشاروا إلى أن القانون جاء متأخرا وكان ينبغى صدوره قبل ذلك بكثير، وذهبوا إلى أن القانون عادل جدا لأنه سوف يحل كثير من المشكلات الخاصة بالأرض الزراعية فى الريف المصرى (٢)

ثالثا : أشكال وآليات تكيف ومقاومة الأسر المعيشية لسياسات الإصلاح الاقتصادي

كشفت الدراسة الميدانية وتحليل الحالات المدروسة من الأسر المعيشية فى قريتى الدراسة عن أن أهم شكل من أشكال مقاومة هذه الأسر لسياسات الإصلاح هو مخالفة الدورة الزراعية التى كانت تحددها الجمعية الزراعية ، حيث يقوم الآن كل مزارع بزراعة مايراه مناسباً لظروف معيشته وعدم الالتزام بقرارات الدورة الزراعية ، وقد ذكر ذلك إحدى الحالات بقولها

«النهاردة الزراعة حرة ومافيش حد ملتزم بالدورة الزراعية دلوقتى، كلنا فى البلد بنخالف ويندفع الغرامة وكانت أيه الغرامة بسيطة دلوقتى مافيش حتى غرامة على المخالفة يعنى كل واحد حر يزرع اللى على كيفه» .

ومن أشكال التحايل على الدورة الزراعية تبادل الأراضى بين المزارعين فى القرية لتحقيق المنفعة وتفادى نظام الدورة التى كانت تحدد نوع المحصل .

وعلى الرغم من الآثار أو النتائج الإيجابية التى تحققت فى القطاع الزراعى نتيجة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى إلا أن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج نتيجة إلغاء الدعم قدأدى إلى تراجع الطلب عليها من حيث الكمية نتيجة إحجام المزارعين عن استخدام نفس المعدلات التى كانوا يستخدمونها قبل ارتفاع الأسعار ، وقد ذكر على لسان إحدى الحالات «شوال السماد كان سعره ٢٠ جنيه السنة اللى فاتت وصل ٧٥ جنيه طبعا ده بيأثر على إنتاجية الأرض لأن الفدان القصب بيحتاج ٢٠شوال لكن مع ارتفاع الأسعار فى السوق بنشترى أقل مثلا ١٠ أو ١٢ شوال عشان كده الفدان بدل ماكان بيجيب ٣٠ طن قصب جاب ١٥ طن بس» .

وقد كشفت الدراسة عن وجود أشكال من الاحتجاج على القوانين الجديدة الخاصة بالإيجار فقد ذكر على لسان بعض الحالات «الأرض زى العرض مش هافرط فيهاأبدا دى هية عمرى ومش ها أسيبها أبدا والناس هتعترض وتقاوم حتى لو جابوا لنا هنا الأمن المركزى يقعد على رأس الضبط. وحصلت عندنا هنا من شوية إن الحكومة والبوليس سلموا أرض للمالك، زرعها شجر وعلى الليل قلعوا الشجر وعزقوها وزرعوها المؤاجرين تانى .

ومن أشكال التكيف مع القوانين والسياسات الجديدة أن بعض الأسر المعيشية من الحالات المدروسة والتى، تستأجر أرضاً من بعض الملاك بدأت فى تغير نشاطها بأن اتجهت إلى عمل مشروع تسمين عجول خوفا من الطرد من الأرض ، فقد ذكر على لسان هذه الحالة «بصراحة أنا بدأت أهيىء نفسى للقانون ده أنى أعمل مشروع حيواني عشان أوفر للأسرة بتاعتى الأمان».

لقد كشفت الدراسة أن ثمة اتجاهاً عاماً بين الحالات المدروسة من الأسر المعيشية فى ترتيب

الدراسة لمقاومة سياسات الإصلاح الاقتصادى بشتى الطرق والتحايل عليها من أجل البقاء، والاستمرار والحفاظ على استمرارية نمط الأسرة المعيشية وذلك من خلال العودة إلى التركيز على نمط الإنتاج الزراعى التقليدى المعيشى والانتاج الطبيعى والمنزلى، نظرا لارتفاع أسعار السلع فى السوق الخارجية وإلغاء الدعم عن كثير من السلع والخدمات الأساسية ، مما يؤكد على أن نمط الأسرة الفلاحية المعيشية ونمط الإنتاج المعيشى يلعبان دورا هاما فى مقاومة قوى السوق الخارجية.

رابعا : دور الأسر المعيشية في عملية التنمية

كشفت الدراسة الراهنة من خلال التحليل المتعمق للحالات المدروسة من الأسر المعيشية فى قريتى الدراسة عن أن نظام الأسرة المعيشية والحياة العائلية المشتركة والعمل العائلى المشترك وأشكال التضامن الاجتماعى التقليدى إنما تحقق درجة عالية من الاكتفاء الذاتى لهذه الأسر، كما تحقق درجة عالية من الإشباع النفسى ، وأن ذلك يحد من اعتماد الأسرة على السوق الخارجى ويجعلها أقل اندماجا فى هذه السوق الخارجية وأنها تشكل ميكانيزماً دفاعياً فى مواجهة سياسات الاصلاح الاقتصادى التى تعمل على تأكيد آليات السوق .

وأن علاقة هذه الأسر بالقوى الخارجية تكاد تنحصر فى بيع جزء من فائض المحصول أو جزء من الانتاج المنزلى لشراء السلع الضرورية التي لاتقوم الأسرة بإنتاجها ولاتستطيع الاستغناء عنها. وأن هذه الأسر تحاول قدر استطاعتها الاكتفاء الذاتى والاستغناء عن السوق الخارجي ومن ثم تخفيف سلبيات سياسات الإصلاح الاقتصادى إلى أدنى حد أو درجة ممكنة .

ولئن كانت ليبرالية برامج التثبيت والتكييف الهيكلى هى مشروع الحلف الاجتماعى الجديد والذى يتكون من كبار التجار المضاربين وأغنياء الريف وممثلى الوكالات والشركات الأجنبية، فضلا عن النخب العليا من البيروقراطية فى أجهزة الدولة والتكنوقراط المرتبطين بالسلطة لدعم وتقوية مصالحة عبر التطلع للاندماج فى النظام الرأسمالى من موقع تابع وضعيف ، فإن القاعدة العريضة من الطبقات والشرائح الاجتماعية التي اضيرت من إجراءات

وسياسات هذه البرامج تحتاج لصياغة مشروع تنموى بديل يكفل لها التحرر من الفقر والبطالة والتهميش المستمر لحياتها وأوضاعها الاجتماعية المعيشية وذلك بالاعتماد التدريجى على الذات وتنمية قوى الإنتاج من منطلق إشباع الاحتياجات الأساسية لغالبية السكان فى ضوء عدالة اجتماعية وديمقراطية سياسية واجتماعية .

هذا المشروع لابد وأن تكون له سياسة بديلة لبرامج الإصلاح الاقتصادى وتمثل أهدافه مصالح الاغلبية من الطبقات والشرائح الاجتماعية المتضررة .

ومن هنا نؤكد على أن التحول الرأسمالى أو التحول الاقتصادى فى الطريق الرأسمالى لابد وأن يستند على دور فعال للدولة، بحيث تكون الدولة جهازا لتحقيق العدل الاجتماعى (فرض ضرائب تصاعدية - الإبقاء على المؤسسات الهامة - الإبقاء على الجمعيات التعاونية - دعم الخدمات الاجتماعية الأساسية ... الخ).

فمن الصعوبة بمكان أن نتصور إمكان قيام تنمية حقيقية فى مجال الزراعة باستبعاد الدولة والاعتماد على آليات السوق، فبدون دور فاعل وقوى للدولة من جانب الدولة لايمكن تصور وجود تنمية حقيقية وليس من قبيل المصادفة أنه حتى فى أعتى الدول الرأسمالية الصناعية وأعرقها ، ورغم الليبرالية المطبقة فيها ، فإن القطاع الزراعى مازال يحظى بالدعم المستمر من جانب الدولة . ومن ثم فإن الاعتماد المطلق على آليات السوق ، وإبعاد الدولة عن التدخل فى القطاع الزراعى لايمكن أن يؤدى إلى تنمية زراعية حقيقية .

ولذلك نرى أن دعم الدولة للأسر المعيشية يمكن أن يكون بداية لتنمية حقيقية فى مواجهة برامج الاصلاح الاقتصادى والتكييف الهيكلى. لقد كشفت الدراسة الميدانية عن أن وجود الأسرة المعيشية بسماتها وخصائصها إنما يمثل حقيقة موضوعية لاتقبل الشك، إلا أن سمات وخصائص الأسرة المعيشية تختلف وتتباين من منطقة إلى أخرى ومن طبقة إلى أخرى، فقد كشفت الدراسةالميدانية ودراسة الحالات عن أن حجم الأسرة المعيشية وسماتها وخصائصها يختلف من قرية ابخاص فى محافظة المنوفية بالوجه البحرى عن حجم وخصائص وسمات الأسرة المعيشية فى قرية ترعة ناصر بمحافظة قنا فى الوجه القبلى .

وتبين من الدراسة أن نمط الأسرة المعيشية فى قرية ابخاص يتعرض لمجموعة من التغير ات والتحولات التى تعمل بشكل كبير فى اتجاه تفكك هذا النمط من الأسر المعيشية منها على سبيل المثال انتشار التعليم وارتفاع المستوى التعليمى للذكور والإناث، وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية، وزيادة معدلات الهجرة الداخلية والخارجية، وزيادة معدلات التوظيف فى المصالح والمؤسسات الحكومية وارتفاع نسبة المتطوعين فى القوات المسلحة ، فضلا عن تفتيت الملكية الزراعية وضيق مساحة الأرض وانتشار نمط الملكيات القزمية والصغيرة بينما تشير البيانات الخاصة بقرية ترعة ناصر إلى أن كثيراً من خصائص وسمات الأسرة المعيشية لاتزال موجودة ومستمرة رغم كل التحولات وذلك راجع إلى مجموعة من العوامل لعل أهمها سيادة القيم الاجتماعية التقليدية وسيادة أشكال التضامن الاجتماعى التقليدى ، والعمل الجماعى المشترك وسيادة قيم الزواج الداخلى وقيم المحافظة على الملكية الجماعية ، وعدم تداول الأرض بالبيع أو الشراء مما يدعم استمرار نمط الأسرة المعيشية كنمط يهدف إلى الاكتفاء الذاتى والإنتاج المنزلى أو العائلى فى مواجهة الأشكال الحديثة للإنتاج كالإنتاج من أجل السوق أو تحقيق التراكم الرأسمالى من الزراعة .

وتتفق هذه النتائج مع ماتوصل إليه " آرشى مافيجى «فى دراسته عن الأسر المعيشية فى أفريقيا ؛ حيث يقول» لايوجد أدنى شك فى وجود الأسر المعيشية كحقيقة موضوعية فى أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى غير أن مايجعلها موضوعاً للرأى هو اختلافها الجذرى عن الأسرة الفلاحية التقليدية وتباين تركيبها من منطقة لأخرى ومن طبقة لأخرى وفقا للانماط الفردية لوجودها، ورغم هذا التباين يبدو أن هناك جوهراً ثابتا للوظائف الاجتماعية والاقتصادية التى تفى بها الأسر المعيشية . وهذه الوظائف أكثر أهمية من الشكل الذى قد تأخذه الأسر المعيشية . وفى رأينا أن ذلك يرتكز على استخدام عنصر العمل للإنتاج والاستهلاك وإعادة الإنتاج الاجتماعى للأسر المعيشية (٣)

إن استمرار نمط الأسر المعيشية بسماتها وخصائصها العامة إنما يشكل ميكانيزماً دفاعياً للتكيف مع ظروف الحياة المتغيرة وآلية من آليات البقاء والاستمرار وإعادة إنتاج ذاتها ومواجهة آليات السوق وارتفاع الأسعار وإشباع الحاجات الأساسية لأفرادها. فالأسرة المعيشية

تعيد إنتاج ذاتها من خلال العمل الجماعى المشترك وتدعيم قيم التماسك والتضامن الاجتماعى التقليدى بين اعضائها والمشاركة فى الدخل والإنفاق، وتوجه الإنتاج نحو الاستهلاك والاكتفاء الذاتى الأمر الذى يدعم استمرارها كوحدة إنتاجية .

ويتفق ذلك مع ما أشار اليه «آرشى مافيجى» فيما ذهب إلى أن المنتجين الأفارقة يظهرون رغبة قوية للعمل المشترك فى إنتاج الغذاء، الأمر الذى يتضح من تفضيلهم للجهد المشترك على الأشكال الإنتاجية الفردية . ويتجسد ذلك فى الأسر المعيشية وليس فى العائلة. لأن الأسر المعيشية مسئولة عن تخصيص العمل والموارد وفقا لمجالات محدودة. وحجتنا الأساسية هى أنه منذ إدخال الرأسمالية الاستعمارية تعطلت وظائف الأسر المعيشية ووجودها العضوى فى القطاع الزراعى، وكانت هناك منافسة غير متكافئة لعنصر العمل من الرجال بين الأسر المعيشية الريفية والمشروعات الرأسمالية فى المناطق الحضرية أو الابعاديات الزراعية الموجودة خارج حزام المناطق الريفية . ورأيى أن الظاهرة الناتجة عن هجرة العمالة قد صعبت من عملية اجتماع أعضاء الأسر المعيشية لإنتاج المشترك فى المجال الزراعى(٤) ورغم تباين سمات وخصائص الأسرة المعيشية بين قرى الوجه البحرى وقرى الوجه القبلى إلا أن الصورة العامة تشير إلى أن معظم سمات وخصائص الأسرة المعيشية سوف تستمر وأن استمرار هذه السمات والخصائص إنما يعد آلية من الآليات التى تستخدمها الأسر المعيشية لمواجهة آليات السوق فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادى وبرامج التكييف الهيكلى والخصخصة وهو ما يذهب إليه آرشى مافيجى «بقوله» إن الأسر المعيشية هى السبب الجوهرى لتقارب المنتجين والمنتجات من أجل العمل بالإعالة الذاتية والتنامى الاجتماعى .

إن تقاربهم رغم مايلاحظ من صراعات بنائية هامة من الناحية الاجتماعية لهو تأكيد على ضرورة إيجاد الحلول أثناء عملية الصراع بين الجنسين وكفاحهما سوياً ضد الطبيعة وضد الجدل المفقر للرأسمالية الاستعمارية فى أفريقيا (٥).

المراجع

١- إنعام عبد الجواد ، خصائص الأسرة المعيشية ، بحث مستقبل القرية المصرية ، المركز العربى للبحوث الاجتماعية والجنائية ص ٣١.

(٢) محمد منصور ، الانفتاح الاقتصادى والعدالة الاجتماعية ، بحث حول كيفية توزيع فرص الحياة فى المجتمع المصرى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب - جامعة عين شمس ، ١٩٩٥ .

(٣) آرشى مافيجى، الأسر المعيشية، وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا ، مركز البحوث العربية ، ١٩٩٣ ، ص ص ٦٨-٦٩.

(٤) آرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا ، مصدر سابق، ص ٦٩.

(٥) المصدر نفسه ، ص ٧٢.

التنظيم الاجتماعي الاقتصادي للأسرة المعيشية في المجتمع المصري

محمد محيي الدين

(١)

أفضى الفشل المستمر لعلاقات الانتاج الرأسمالية فى أن تصبح ذات طابع معمم فى دول العالم الثالث ، وقد أفضى ذلك - فى السنوات الأخيرة - إلى مراجعة دور وطبيعة الرأسمالية وقدرتها على تفكيك الأشكال غير الرأسمالية للانتاج وان تحل محلها. وقد مثلت هذه القضية النظرية أحد مجالات الاحتمام الأساسية للباحثين المهتمين بدراسة المجتمعات المتخلفة بصفة عامة ومجتمعاتها الزراعية ومايسودها من علاقات إنتاجية بصفة خاصة.

وفى إطار هذه المراجعات تصاعد الاهتمام بدور الأسرة المعيشية كوحدة للإنتاج والتوزيع وقدرتها على إبتداع استراتيجيات متنوعة ومتغيرة عبر المكان والزمان تعينها على البقاء فى مواجهة الاختراقات الرأسمالية المتعاظمة للبنى التقليدية للمجتمعات الزراعية المحيطية. وتحت تأثير دراسات الانثروبولوجين الفرنسيين ذوى الإتجاهات الراديكالية (Rey1969,1973,Terray. من بين اخرين 1972Miellassoux.1981) ظهر اللعديد من الدراسات التى أكدت على استمرارية الإنتاج العائلى وإنتاج الكفاف فى ريف العالم الثالث ففى امريكا اللاتينية اوضحت دراسات جودمان ودير وغيرهما استمرارية هذه الأشكال الإنتاجية (Gudeman.1978,Deere.1979) وفى المجال الاسيوى ، وفى معرض دراسته للمجتمع الريفى فى بنجلاديش، أوضح فان شندل (Van Schen-del.1981) الآليات التى تتم من خلالها عمليات التباين الاجتماعى والاقتصادى بين الفلاحين. وفى تحليله احتلت الأسرة المعيشية كوحدة للإنتاج والاستهلاك دورا محوريا . ولايشذ عن ذلك بهارادواج فى معرض تحليله لظروف الإنتاج الزراعى فى القرية الهندية والذى استند فيه إلى نتائج مسح الإدارة المزرعية (Bharaduaj. 1982:269-88)

أما فى الإطار الافريقى جنوب الصحراء فإن مافيجى يؤكد بأن الافتراض القائل " بأن الرأسمالية سوف تتطور تلقائيا بين المنتجين الزراعيين الأفارقة بعد استحداث المحاصيل النقدية وتطبيق نظام السوق . . . لم يحدث بأى شكل ملحوظ، سواء قبل الاستقلال أو بعده.

وبدلا من ذلك استمرت أشكال الانتاج والتنظيمات الاجتماعية التقليدية العرفية سائدة بين الأغلبية الساحقة من المنتجين الزراعيين فى افريقيا (مافيجى ١٩٩٣ :١٢) فضلا عن ذلك، فهو يذهب إلى القول بأنه لايوجد أدنى شك فى وجود الأسر المعيشية كحقيقة موضوعية فى افريقيا جنوب الصحراء، وذلك برغم اختلافها الجذرى عن الأسرة الفلاحية التقليدية وتباين تركيبها من منطقة لأخرى، ومن طبقة لأخرى. إلا أنه يؤكد أنه بالرغم من هذا التباين فإنه «يبدو أن هناك جوهرا ثابتا للوظائف الاجتماعية والاقتصادية التى تفى بها الأسر المعيشية وهذه الوظائف أكثر أهمية من الشكل الخاص الذى تأخذه الأسر المعيشية» وهو يرى أن ذلك «يرتكز على استخدام عنصر العمل للإنتاج والاستهلاك وإعادة الإنتاج الاجتماعى للأسر المعيشية ولايتضمن ذلك إنصافا أو مساواة وإنما ضرورة البقاء» (المصدر السابق ٦٨٠)

وبالنظر لمجتمعات الشرق الأوسط والتى تتسم دراساتها بالافتقار الى أى توجه نظرى أو إلى إطار مفاهيمى واضح اللهم الا إذا استثنينا من ذلك الإطار الاستشراقى ذا التوجه الوظيفى البنائى وتلك المحاولات الماركسية المحدودة ذات المنحى اللينينى غير النقدى ، فإن الادلة المتراكمة حديثا تشير إلى أنه فى حين أن العوامل الداخلية وفعل القوى الخارجية قد افضيا إلى تهديد المجتمعات الفلاحية ذات الاقتصاد المعاش، فإن هناك من الأدلة مايقف شاهدا على استمرارية أشكال الإنتاجى الفلاحى وحتى على عودة ظهور أشكال علاقات إنتاج قبل رأسمالية متزامنًا مع تعاظم وقع العلاقات الرأسمالية Lawless.1987:11. ويؤكد اخرون، بأستخدام مقولات نظرية مشتقة من المادية التاريخية على استمرارية علاقات العمل غير المأجور فى تنظيم العمل، والتقسيم التقليدى والأبوى للعمل وأشكال التعاون غير الرسمى بين الأسر المعيشية وبعضها البعض وداخل الأسرة الواحدة Glavanis and Glauanis.1989:1

ولم تكن مصر استثناء من خضم هذه التيارات النظرية المتلاطمة. فقد ركزت الدراسات علمى الاجتماع والاقتصاد الريفيين والتاريخ الاجتماعى لحين من الدهر على تحليل البيانات الثانوية المتاحة فى إطار توجه نظرى يغلب عليه التأثر بإسهامات لينين حول تطور الرأسمالية

فى روسيا (Lenin.1967) والتى ركزت على التغيرات التى طرأت على توزيع الأرض ومستوى التكنولوجيا والبنية المحصولية للإنتاج الزراعى (عامر ١٩٥٨، عودة ١٩٧٠، حامد ١٩٧٣، عبد الفتاح، ١٩٧٣، الدسوقى ١٩٧٥ Richards1975. Fadil Adel 1981. بين أخرين) وقد افضت هذه التحليلات إلى تراكم مجموعة من التصورات النظرية حول مدى تأثير هذه التغيرات فى البناء الاجتماعى الاقتصادى للريف المصرى ، تفاوتت فى درجة دقتها وحذقها. أيًا كانت درجة الخلاف بين هذه الدراسات، فإن الإطار الذى يجمعها هو - فى تقديرنا - التقدير المبالغ فيه لدرجة التطور الرأسمالى فى الزراعة المصرية ، وأثر ذلك على أشكال التنظيم الاجتماعى فى الريف وقد كان ذلك نتاجا مباشرا لعدم القدرة على التمييز بين أشكال الاستغلال وأشكال السيطرة من ناحية وبين مجال الإنتاج ومجال التداول من ناحية أخرى، فضلا عن التركيز على التساؤل حول ما ينتجه الفلاحون بدلا من التساؤل حول الكيفية التى ينتج بها الفلاحون أى تنظيم الانتاج أو الكيفية التى تنتج بها الأشياء.

وفى ظل هذا التوجه ساد الرأى القائل بأنه طالما أن الفلاحين ينتجون للسوق فإن هذا دليل على تغلغل العلاقات الرأسمالية فى الريف المصرى وبذلك توارى الاهتمام بالأسرة المعيشية كوحدة للإنتاج والاستهلاك وبالكيفية التى يتم بها تنظيم عملية الإنتاج الزراعى على مستوى الأسرة المعيشية فى الريف المصرى

وفى إطار المراجعات النظرية التى سادت على المستوي العالمي ، التى أكدت على استمرارية الإنتاج العائلى فى العالم الثالث، ظهر عدد من الدراسات التى اهتمت بذات القضية فى المجال المصرى (عودة ١٩٧٩، وجلافانيس جلافانيس ١٩٨٦) وقد أوضحت هذه الدراسات أن الافتراض القائل بتحلل وتراجع دور الأسرة المعيشية فى الريف المصرى يفتقر إلى كثير من الدقة ، فضلاً عن كونه ينهض على إدعاءات نظرية زائفة . فلا الخبرة الاستعمارية الطويلة افضت إلى هذه النتيجة ، ولا التحول الى اقتصاد السوق أو التغيرات الطبقية أو الهجرة الى الدول العربية النفطية أدت الى التحلل النهائى للأسرة المعيشية . صحيح أن تهميش جزء كبير من العمالة الزراعية المصرية سمة ثابتة، إلا أن التحليل النهائى للاقتصاد

الاسرى لم يحدث بصورة جدية (محى الدين ١٩٩٢). وهكذا فإن تحطيم الاقتصاد الأسرى «ومايترتب عليه من التحول الكامل نحو البرولتياريا قد تم تجنبه عوده ١٩٧٩) وفى هذا الصدد تشير البيانات المتاحة إلى أن المزارع التى تقل مساحتها عن خمسة افدنة والتى تمثل القطاع العائلى الزراعى ، أو ما يمكن أن يطلق عليه قطاع الانتاج السلعى الصغير فى مصر، يضم ٨٤٪ من عدد المزارع ويحتل مساحة قدرها ٣٨٪ من المساحة الكلية، كما يستوعب ٧٣٪ من حجم القوة العاملة الدائمة (الاعسر ١٩٩١:١٧)، مما يشير الى ارتفاع الكثافة العمالية فى هذا النوع من المزارع العائلية . ويعانى هذا القطاع من فقر وسائل الإنتاج المستخدمة به وتعوزه رؤوس الأموال ويشتغل أساساً بإنتاج الحاصلات الزراعية التقليدية، ذات الأهمية الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائى لمواجهة احتياجات الاستهلاك الذاتى لأسر الزراع فى المقام الأول (المصدر السابق : ١٧-١٨).

ومن هنا فإن التساؤل الأساسى لهذه الدراسة مؤداه ، كيف يمكن للأسرة المعيشية أن تبقى حية وتستمر فى الحفاظ على كيانها فى ظل التغلغل المتعاظم لنمط الإنتاج الرأسمالى فى الريف المصري ؟ وتستمد هذه الدراسة اصولها من نظرية تمفصل أنماط الإنتاج والميزة الأساسية لهذا الاتجاه ، هو أنه لاينظر إلى أنماط الإنتاج بوصفها متتابعة تاريخيا بحيث يلغى النمط التالى سابقه تماما ، وإنما ينظر إليها بوصفها متعايشة مع بعضها البعض أو متمفصلة Ar-ticalated، وأن نمط الإنتاج الرأسمالى لايتعايش أو يتمفصل مع الأنماط قبل الرأسمالية فقط وإنما أيضا يدعم بقائها وفى احيان اخرى يبرزها الى حيز الوجود من العدم (Carter 1978:213) ويبقى صحيحا أن أصحاب هذا الاتجاه يقبلون بالفكرة القائلة بأن أشكال الإنتاج قبل الرأسمالية تتم زعزعتها وتدعيمها فى آن واحد، فى إشارة واضحة للأشكال المعقدة والمتعددة لتحلل هذه الأنماط واستمراريتها فى البقاء . وبالاضافة إلي ذلك ، فإن انصار هذا الإتجاه يتفادون الوقوع فى الخطيئة الأساسية لنظرية التبعية الا وهى الافتقار الى القدرة على ترجمة الاطار التحليلى الاجتماعى الموسع من مستوى المقولات العامة إلى مستوى التحليل الاجتماعى المصغر المستند إلى عمل ميدانى (Glavanis and Glavanis. 1989:20) . ومن هنا فإن هذا الاتجاه يتمتع بالقدرة على استدماج الأسرة المعيشية فى إطار

نظرى أعم وأشمل على مستوى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى. وفى هذا المقام تقف أعمال طلال أسد واسلاموجولو وكيدر كمحاولات رائدة لإعادة صياغة التوجهات النظرية التى تم من خلالها تحليل المجتمعات والعلاقات الزراعية فى الشرق الأوسط (Islinogholo Asad.1975 ; and Keyder. 1977:31-55 وفى إسهام لاحق حاول كيدر Keyd-er, 1983 ان يتعرف على اساليب استجابة الفلاحين للتقلبات الناتجة عن دوره رأس المال. وقد وجد ان الزراعة بالمشاركة والتى مثلت بالنسبة له السك الأمثل للعلاقات الانتاجية اللارأسمالية قد ساعدت على تدعيم ملكية الفلاحين الصغار فى تركيا بدلا من أن تفضى الى تحللها. كما كشف عن دور سياسة الدولة فى الحفاظ على المقابلة القائمة بين الإنتاج السلعى الصغير للفلاحين الاتراك والزراعة الرأسمالية. فضلا عن ذلك، فإنه يشير إلى الدور الذى لعبته الهجرة التركية إلى أوربا كأحد أهم العوامل التى اسهمت فى تدعيم أشكال الإنتاج الفلاحى والمزرعة العائلية فى الريف التركى . وهكذا فإن كيدر يذهب إلي القول بأن ثمة نمطاً جديداً وديناميًا ومختلفًا جذريا من العلاقات الزراعية مثل الأساس الذى ازدهرت من خلاله الأشكال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التقليدية واللارأسمالية فى الريف التركى .

ومن الجلى أن ماتوصل إليه كيدر يتعارض بحدة مع كل من التفسيرات البنائية الوظيفية والماركسية اللينينية. على أن هذا لايعنى بالضرورة القول بأن أشكال الإنتاج الفلاحى يتم تدعيمها من خلال ذات الآليات التى أشار اليها كيدر أو أنها تتخذ نفس الأشكال التى سادت فى الريف التركى، ذلك أن عزل نمط بعينه من أنماط الإنتاج قبل الرأسمالية لايسمح بالاستدلال المباشر على طابع العلاقات الزراعية. فكل الخصوصية التى يتميز بها شكل ما من أشكال الإنتاج الفلاحى ودور البنى الأكثر عمومية كسياسة الدولة والتقسيم الدولى للعمل تمثل عناصر مركزية فى تحديد وتفسير طابع العلاقات الإنتاجية فى الريف وتباينها من مكان إلى آخر Glavanis and Glavanis, 1989:22-23

ومع ما لإسهام مدرسة تمفصل أنماط الإنتاج من أهمية فى حالة مجتمعات الشرق الأوسط، فإن ثمة إسهامًا اخر بالغ الأهمية فى مجال علم الاجتماع الريفى يتسم بكونه مجدداً بصفة

خاصة ويحمل القضية خطوة أبعد إلى الأمام وبخاصة عند مقابلته مع مدرسة تمفصل أنماط الإنتاج بغرض الكشف عن أبعاد التباين بينهما. فمن خلال تفرقتها النظرية الهامة بين نمط الانتاج Mode of Prouction وشكل الانتاج Form of production ، وتساهم فريدمان1981. Freedman فى حل بعض المشكلات الأساسية التى تواجه نظرية تمفصل أنماط الإنتاج ، الناشئة عن الطبيعة التكاملية للنظام الاقتصادى الرأسمالى العالمي. وفى هذا الإطار تحتفظ فريدمان بمصطلح نمط الإنتاج للإشارة إلى فترة زمنية تاريخية عريضة يتحدد بواسطة مجموعة خاصة من قوانين الحركة التى توجد على مستويين متمايزين بينهما اعتماد متبادل : الوحدة الانتاجية Production unit والوحدة الكلية لوحدات الإنتاج -the total-ity of productire unit ويتكون شكل الانتاج من قوى وعلاقات الانتاج - الالات والتقنيات - على مستوى الوحدة الإنتاجية أو المشروع . وهو - أى شكل الإنتاج - معرف من خلال علاقاته الداخلية ببعديها الاجتماعى والتقنى اللذين يسمان هذه الوحدة الإنتاجية. وعلى الرغم من أن الوحدة الانتاجية هى موضع عملية العمل، فإن علاقاتها الخارجية. فى إطار نمط الإنتاج -تتدخل فى تحديد كل من علاقات الإنتاج الاجتماعية والتقنية فى ان واحد.

وتواصل فريدمان تطوير مقولتها النظرية حول شكل الإنتاج فتذهب إلى القول بأن شكل الانتاج يتسم بكونه أكثر تغايرا وانتقالية more varible and transitoy من أنماط الإنتاج التى توفر لشكل الإنتاج شروط وجوده غير أن هذا التغاير أو التباين يمكن التمييز بين نمطين أساسيين له. الأول هو شكل الإنتاج الذى يمثل الخلية الأساسية للحقبة التاريخية والتى تشكل ديناميانه الأساس لقوانين حركة الاقتصاد ، كما أنها تشتق منه. أما النمط الثانى فهو شكل الإنتاج المعتمد على نمط الإنتاج والذى لايشكل مقوما أساسيا له.

ووفقا لفريدمان فإن الإنتاج السلعى البسيط، الذى يدمغ أغلب الزراعة فى المراكز الصناعية فى العالم ينتمى إلى النمط الثانى من أشكال الإنتاج. ومن خلال استخدامها لهذه التفرقة النظرية ، فإنها فى حل من الاضطرار إلي تحليل المزارع الاسرية فى الريف الامريكى

على مستوى الوحدة الاقتصادية من خلال إطار تحليلى يستند إلى مقولات النظرية الاقتصادية للرأسمالية. على العكس من ذلك تماما، فإنها تحلل هذه المزارع الاسرية فى حدودها الخاصة. ومن خلال التركيز على المنطق الداخلى الحاكم لهذه المزارع الاسرية تصف فريدمان هذا الشكل من الإنتاج بأنه لا رأسمالى، بسبب الافتقار الى أو غياب العلاقات الرأسمالية داخل الوحدة الانتاجية . وهنا تخضع عملية العمل لمعايير تقسيم العمل وفقا للنوع والالتزامات القرابية والسلطة الابوية . وهذا النوع من الوحدات الإنتاجية يستغنى بالكلية عن مقولة الربح كشرط لإعادة الإنتاج ، وهى تستبدل عدم المرونة فى الأجور بوحدة أكثر مرونة هى تكلفة الاستهلاك الشخصى . ونتيجة لما تقدم ، فإن وحدة الإنتاج السلعى البسيط تعتبر ذات مزايا أكثر من وحدة الانتاج الرأسمالى داخل ذات القطاع الاقتصادى ،ومن ثم فإن هذه الميزة التنافسية هى التى مكنت أشكال الإنتاج اللارأسمالية من الاستمرار والبقاء فى إطار الرأسماليات المتقدمة.

ويتشابه توصيف فريدمان للديناميات الداخلية لوحدة الإنتاج الأسرية المزرعية ، فى أوجه عدة، مع ذلك الذى طوره شيانوف. غير أنه بالنسبة لفريدمان ، فإن هذا الشكل الإنتاجى - الإنتاج السلعى البسيط يعتمد على الاقتصاد الرأسمالى لإعادة إنتاج نفسه من خلال وجود سوق للأرض، والعمل والقروض. وهنا تتخذ فريدمان موقفا متعارضا مع شيانوف ، الذى يذهب إلى القول باستقلالية وتميز نمط الإنتاج الفلاحى في مواجهة فريدمان تسمح لها بتحليل المزرعة العائلية على مستوى الوحدة الإنتاجية وعلى مستوى الاقتصاد ككل دون أن تختزل الواحد منهما إلى الآخر.

وعلى الرغم من أهمية هذه التفرقة التي تطورها فريدمان إلا أن صياغتها للعلاقة الخاصة بين الإنتاج السلعى البسيط فى علاقته بالاقتصاد القومى ككل تمثل اضعف حلقات موقفها النظرى إقناعا . وفى هذا الصدد تذهب فريدمان الى القول بأن الإنتاج السلعى البسيط ينطوي فى حدة الأدنى على شرط أن تكون كافة العلاقات الخارجية للمزرعة علاقات سلعية ، أى أنه يبيع كافة إنتاجه فى السوق، ولايختزن شيئاً منه للاستهلاك المباشر سواء أكان ذلك فى شكل مدخلات الإنتاج أو للحفاظ على حياة قوة العمل ... إن استمرار وجود أى وحدة

للإنتاج السلعى البسيط. ينطوى لذلك على القول بأن العلاقات السلعية ذات طابع معمم.

وعلى العكس من ذلك ، فقد أظهرت بعض البحوث ان تفضيلات الأسرة الفلاحية تكمن فى الحفاظ على نمط من التركيب المحصولى المتنوع ، على الرغم مما تتمتع به الزراعة الاحادية للحصول المتخصص من قدر أعلى من الكفاءة . ويرجع ميل الفلاحين إلى تفضيل مثل هذا التركيب المحصولى المتنوع إلى رغبتهم فى تأمين الاكتفاء الذاتى للاستهلاك المنزلى، وتجنب تقلبات الأسعار، والمخاطر المتعلقة باحتمالات فشل المحصول الواحد .(Hedley 1976:417) . بعبارة أخرى. فان النمط المثالى للمزرعة الأسرية هو الإنتاج من أجل كل من الاستعمال والتبادل ، على الرغم من الصعوبة المتزايدة التى يواجهها الحفاظ على هذا الشكل الإنتاجى فى ظل التكامل المتعاظم للسوق الرأسمالى العالمى .

ثانيا ، ووفقا لفريدمان فإنه يترتب على عمومية العلاقات السلعية ، ومن ثم فاعلية قانون القيمة فى إطار الاقتصاد القومي اشتعال حدة المنافسة بين المزارعين . بيد أن البحوث الإمبيريقية تظهر مرة ثانية ، مركزية وأهمية العلاقات التعاونية بين الاقارب والجيران فى المزارع العائلية. ويبدو هذا بوضوح بالغ فى عمل نورمان لونج المعنون " الأسرة والعمل فى المجتمعات الريفية : وجهات نظر حول العمل غير المأجور (Long.1984) وهو العمل الذى يستند إلي بحوث أجريت فى بلدان بينها اختلافات كبيرة مثل مصر واسرائيل وبولندا وفنلندا والارجنتين وغيرها. ومع ذلك فإن فريدمان فى عملها تفشل فى أن تأخذ بعين الاعتبار مدى أهمية هذه العلاقات غير السلعية بين الأسر الفلاحية في المجتمعات الرأسمالية. ومن هنا فإن من البادى للعيان أن عمل فريدمان على الرغم من أنه يمثل خطوة إلى الأمام، إلا أنه لايحل تماما المشكلات العديدة المتضمنة فى الحوار الدائر حول استمرارية أشكال العلاقات اللارأسمالية للإنتاج.

واستنادا إلى ماتقدم فإننا نذهب إلي القول بأن الأسرة المعيشية الفلاحية تجد نفسها فى موقف تتأرجح فيه بين قطبين احدهما الاستقلال عن السوق Autonomy From The Market وهو الأمر الذى إذا ماتم تحقيقه بنجاح فإنه يصبح بمثابة تهديد حقيقى

للنظام الرأسمالى، وذلك لأن قوة العمل الفلاحية تبقى رخيصة طالما يتم إنتاجها خارج نطاق الأساليب الرأسمالية ، وبذلك لايتم احتسابها بمعيار الاجور ، وهى تبقى لذلك بدون قيمة . أما ثاني هذين القطبين فهو خطر التحول الكامل إلى بروليتاريا Proletarianiztion وهذا يمنع تحقق الشكل الثانى من أشكال الاستغلال الذى تحدث عنه مياسو (Mohicddin . 1987) وهكذا فإن وضعية الأسرة المعيشية الفلاحية فى النظام الاقتصادي العالمى تتسم بما يمكن أن نطلق عليه «ثبات اللاثبات» The Stability of Instability ويشير مفهوم ثبات اللاثبات إلى حالة العجز التى تفرض على الأسرة المعيشية ضرورة الجمع بين استراتيجيات متغيرة عبر الزمن ومتعددة فى ذات الوقت من أجل البقاء. مثل هذه الاستراتيجيات حال تنفيذها، لاتكون مقصورة على الجوانب الاقتصادية الخالصة بل تنسحب ايضا على الافعال الاجتماعية والثقافية وتضفى محاولات الأسرة لإعادة إنتاج نفسها فى إطار التكامل مع السوق الى فقدان الأسرة الفلاحية لسيطرتها على عملية وأدوات الإنتاج - ولو بصورة جزئية ويعود ذلك إلى سببين أساسيين ، أولهما : تسرب قوة العمل الأسرية الى سوق العمل المأجور مما يؤدى إلى خلق عجز استراتيجى فى قوة العمل يتهدد عملية إعادة إنتاج الأسرة المعيشية الفلاحية لنفسها. أما مصدر التهديد الثانى للأسرة المعيشية فهو التداول النقدى . فحين تعجز الأسرة عن إنجاز الأعمال الرئيسية المطلوبة ، فإنها تجد نفسها مضطرة إلى اللجوء الى السوق لشراء المدخلات اللازمة للإنتاج ، ويعني هذا بالتالى الحاجة المتعاظمة للنقود. على أن هذا ليس قاصرا على العلاقات الاقتصادية ، فهناك أسباب أخرى للحاجة المتنامية للنقد كمهر الزواج والضرائب وخلافه . ومن هنا يصبح الإندماج الجزىء فى سوق العمل المأجور، إحدى السمات الأساسية للاقتصاد المعاشى. هذا الانخراط فى سوق العمل المأجور لا يفضى بالضرورة إلى تدهور الأسرة المعيشية - كما يذهب مياسو - بل إنه احد احتمالين . أما الاحتمال الثاني فهو إعادة حقن وإنعاش الاقتصاد المعاشى ومنح الفلاحين رخصة جديدة للبقاء (محيى الدين (١٩٩٢) .

وعلى الرغم من أن قوى السوق وهيمنتها تبقى فى النهاية صاحبة القول الفصل، إلا أنه لاينبغى لنا النظر إلى الفلاحين بوصفهم موضوعات سلبية ، ذلك أن نموذجا نظريا يسعي لفهم

الأسرة المعيشية الفلاحية بمعزل عن المجتمع المحلى والجيرة والمجتمع القروى ككل يعد نموذجا قاصرا . بعبارة أخري ، فإن الأسرة المعيشية ليست مجرد ضحية ، بل إن لديها القدرة على تبنى استراتيجيات متنوعة بما يؤدى الي دعم موقفها فى صراعها من أجل البقاء ، وهى - الأسرة المعيشية - تتسم بالمرونة الهائلة والقدرة على استدماج أساليب جديدة ومتنوعة ومتغيرة لتأمين معاشها .

القضية إذن لاتتعلق بما إذا كانت عملية الإنتاج تتم من خلال التكامل مع سوق العمل أو من خلال الاقتصاد المعاشى، ولكنها تتعلق بعملية الجمع بين استراتيجيات متباينة ومتعددة فى ذات الوقت من أجل الحصول على النقد من ناحية والتقليل من النفقات النقدية من ناحية أخرى. وهى استراتيجيات يتم تبنيها أو هجرها وفقا للظروف الواقعية . هذه المرونة الاستراتيجية الهائلة تتبدى، على سبيل المثال، فى إطار يوم العمل، والتبدل الأسرى لقوة العمل، بالاضافة إلى استغلال عمل المرأة في الزراعة والمنزل كوسائل مختلفة لتقليل الإعتماد على النقد.

هذه النقطة الأخيرة - عمل المرأة - وقضية النوع Gender، بصفة عامة ، ماتزال تمثل إحدى أكثر لنقطا غموضًا فى مجال العلوم الاجتماعية. وقد ركزت معظم الكتابات في هذا المجال على قضايا التقسيم النوعى للعمل ، والابوية، ودور المرأة فى الإنتاج الريفى . وقد أوضحت هذه الادبيات حقيقة أن المجتمعات الإنسانية لاتتباين فقط عبر خطوط طبقية، ولكن أيضا عبر النوع أيضا وأن هذا الشكل من التباين يبدو فى أكثر صوره جلاء فى الوحدة الأساسية الأولية للتنظيم الإجتماعى الإنسانى، الأسرة النووية والاسرة المعيشية. وقد انطوت عملية تفكيك الفئات الاجتماعية التقليدية على توجهات نظرية لدراسة أبنية الأسرة النووية والأسرة المعيشية . وقد انصب اهتمام هذه الدراسات بصفة رئيسية على محاولة فهم الكيفية التى تتأثر وتؤثر بها - التركيز على الأولى بقدر أكبر - صياغة البنية الداخلية للعلاقات داخل نطاق الأسرة النووية والمعيشية بالقوى الاجتماعية الأكثر عمومية وبخاصة الرأسمالية (glavanis and Glavaris. 1989:25) .

وثمة مذهبان نظريان فى هذا المجال : أولهما يعيد إنتاج التفسير اللينينى الذى ينظر إلى العمل غير المأجور - عمل المرأة - فى إطار الأسرة المعيشية والنووية كعامل مساهم فى عملية التراكم الرأسمالى من خلال تمكين قوة العمل من الانخراط فى سوق العمل والإنتاج الرأسمالى. وهكذا فإنه ينظر إلى عمل المرأة غير المأجورليس بوصفه شكلاً قبل رأسمالى من أشكال استغلال قوة العمل ، بل على أنه مكون أصيل من نمط الإنتاج الرأسمالى. أما الاتجاه الثانى، فإنه يضع موضع التساؤل إمكانية تفسير أشكال العلاقات اللارأسمالية من خلال الإشارة ببساطة إلى أسس رأسمالية وهو يذهب إلى القول بأن التركيز على العموميات من شأنه أن يفقدنا القدرة على فهم الطرائق الهامة التى تقاوم من خلالها أشكال العمل غير المأجور وغير الرأسمالية محاولات اختراق العلاقات السلعية لها. بعبارة أخرى، فإن هذ الاتجاه يوجهنا إلى ضرورة الاهتمام بالإدراك الاجتماعي والمعانى الرمزية التى يضفيها الفاعلون على علاقاتهم الاجتماعية (Ibid.26).

فى خلاصة وجيزة ، تنتظم عناصر التحليل الجديد والبديل لكل من الاتجاهين الوظيفى والماركسى اللينينى فى فهم بنية وديناميات المجتمعات الزراعية فى العالم الثالث بصفة عامة والشرقة الأوسط بصفة خاصة حول اتخاذ الأسرة المعيشية كوحدة للتحليل منظورا اليها من خلال محاور ثلاثة هى تمفصل انماط الإنتاج، والتفرقة بين نمط الإنتاج وشكله وأخيرا التقسيم النوعى للعمل.

وفى محاولتنا للإجابة على التساؤل الرئيسى لهذه الدراسة المتعلقة باستمرارية الأسرة المعيشية فى ظل التغلغل الرأسمالى المتعاظم يمكننا أن نضع الأسئلة التالية :

(١) ماهى الآليات التي تلجأ الأسرة المعيشية إلي الاعتماد عليها من أجل البقاء.

(٢) ماهو دور الحراك المكاف بأشكاله المختلفة (الانتقال اليومي ، الهجرة الداخلية، والهجرة الخارجية) فى الإبقاء على الأسرة المعيشية فى الريف المصرى.

(٣) ماهو دور الاشكال المختلفة للتعاون مع الجيران في المحافظة على استمرارية الأسرة المعيشية؟ وماهي الأشكال المختلفة للتبادل التى تتم بين الأسر وبعضها البعض سواء أكان

ذلك فى نطاق الإنتاج أو الثقافة.

(٤) كيف تتباين الأساليب التي تلجأ إليها الأسرة المعيشية لتدعيم موقفها فى مواجهة آليات السوق خلال المراحل المختلفة لدورة حياتها ؟ وماهي الظروف التى يتم فيها تبنى استراتيجيات بعينها وهجر أخرى ؟

(٥) ماهى الأدوار التى يقوم بها الأفراد فى الأسرة؟ وكيف تتم الموائمة بين المصالح المتعارضة لأفرادها؟ وماهي النتائج التى تترتب على الفشل فى حل هذه التعارضات ؟ وكيف يستفيد الأفراد من وضعهم داخل الأسرة فى تدعيم مكاناتهم الشخصية ؟ وكيف توظف الأسرة المعيشية أعضائها لدعم موقفها ؟

(٦) كيف يتم إتخاذ القرارات الأساسية داخل نطاق الأسرة المعيشية ؟ وماهى دوافع الأفراد لقبول أو رفض هذه القرارات ؟ وماهى آثار ذلك عليهم ؟

(٢)

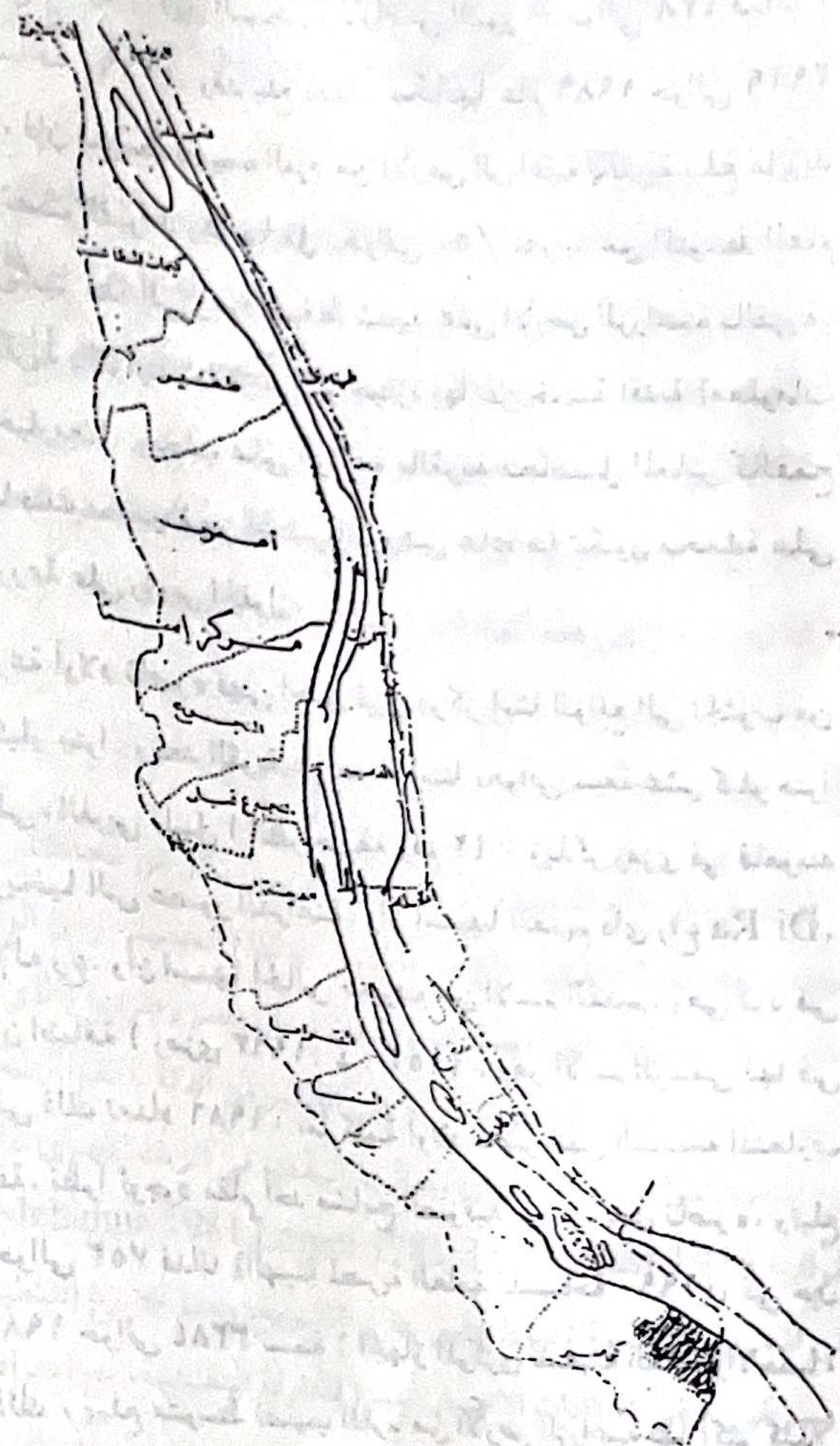
للإجابة على هذه التساؤلات تم اختيار قريتين بكل من محافظتى المنوفية وقنا للعمل الميدانى بوصفهما ممثلتين لكل من اقليمي الدلتا والصعيد. ومن الواضح أن هذا الاختيار ينهض علي التفرقة الجغرافية التقليدية بين شمال مصر وجنوبها والذى يوحى بأن كل منهما يمثل وحدة متناغمة، وهى تفرقة تفتقر إلى الكثير من الدقة ، فقد أوضحت الدراسات الحديثة وجود تباينات واضحة بين القرى وبعضها البعض في الريف المصري على الرغم من تقاربها جغرافيًا Hopkins and Mehanna.1981,Lemel.1981 Seif elNasr.1973. على أنه وفى ظل غيبة تنميط دقيق للقرى المصرية، وعدم خضوع التنظيمات القائمة للتحقق الامبيريقى، تبقى إمكانات الاختيار أسيرة للتفرقة التقليدية، مع اعترافنا بعدم دقتها. ومع ذلك يبقي صحيحا أن هذه الدراسات ليست دراسة مسحية تهدف إلى التوصل إلي نتائج عامة، إنما هى تنتهج نهج دراسة الحالة للوصول الى توصيف كيفي.

وتقع أولى قريتى الدراسة «ابخاص» فى مركز الباجور بمحافظة المنوفية على بعد حوالى مائة كليو متر إلى الشمال من القاهرة وستة كليو مترات الى الشرق من مركزها (انظر الخريطة رقم (١). ويبلغ زمامها المزروع فعليا - دون السكن والأراضى البور - حوالي ٤٣٨ فدانا (الهيئة المصرية العامة للمساحة ١٩٩٠). وقد بلغ تعداد سكانها عام ١٩٨٦ حوالى ٢٩١٩ نسمة تقريبا. بعبارة أخرى، فإن متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية بالقرية يبلغ مايزيد قليلا على ثلاثة قراريط ونصف القيراط وهو مايقل بحوالى ٥٠٪ تقريبا عن المتوسط العام على المستوى القومى. ويشير هذا إلى وجود ضغط شديد على الأرض الزراعية بالقرية. وتتسم حيازة الأرض فى القرية بالقزمية، ولاتزيد أكبر حيازة بها عن خمسة أفدنة (معلومات تم الحصول عليها من الإخباريين). ويغلب على الزراعة بالقرية محاصيل المعاش كالقمح والبرسيم والذرة مع مساحات محدودة من الخضروات وهى عادة ما تكون محملة على المحاصيل التقليدية أو مزروعة على رؤوس الحقول.

اما القرية الثانية «ترعة أولاد ناصر» فهى إحدى قرى مركز إسنا الواقع الى الجنوب من القاهرة بحوالى سبعمائة كيلو مترا. وتبعد القرية عن مدينة إسنا بحوالى سبعة عشر كيلو مترا إلى الجنوب ، على الشاطىء الغربى للنيل (انظر خريطة رقم ٢) . ويذكر رمزى فى قاموسه الجغرافى انها تعود تاريخيا الى عصور الفراعنة، وان اسمها القديم داى راع Di Ra، ومعناها محل إقامة الإله رع، وأن اسمها الحالى محرف عن الاسم القديم، وهى ترد فى قاموسه باسم الترعة دون اضافة (رمزى ١٩٦٣: ٤ : ١٥٢) ، وهو الاسم الرسمى لها فى التعدادات المتعاقبة بما فى ذلك تعداد ١٩٨٦. أما كلمة أولاد ناصر فهى التسمية المتعارف عليها بين الاهالى بالمنطقة، نظراً لوجود مقام أحد مشايخ الصوفية بها «سيدى ناصر»، وتبلغ مساحة زمامها المزروع حوالى ٧٥٣ فدانا (الهيئة لمصرية العامة للمساحة ١٩٩٠)، في حين بلغ عدد سكانها عام ١٩٨٦ حوالى ٣٣٨٤ نسمة (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٩٠ : ١١). وعلى ذلك ، يبلغ متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية بها أكثر قليلا من خمسة قراريط، وهى بذلك تشارك القرية الأولى فى ظاهرة الضغط على الأرض الزراعية.

خريطة رقم (٢)

محافظة قنا/مركز اسنا

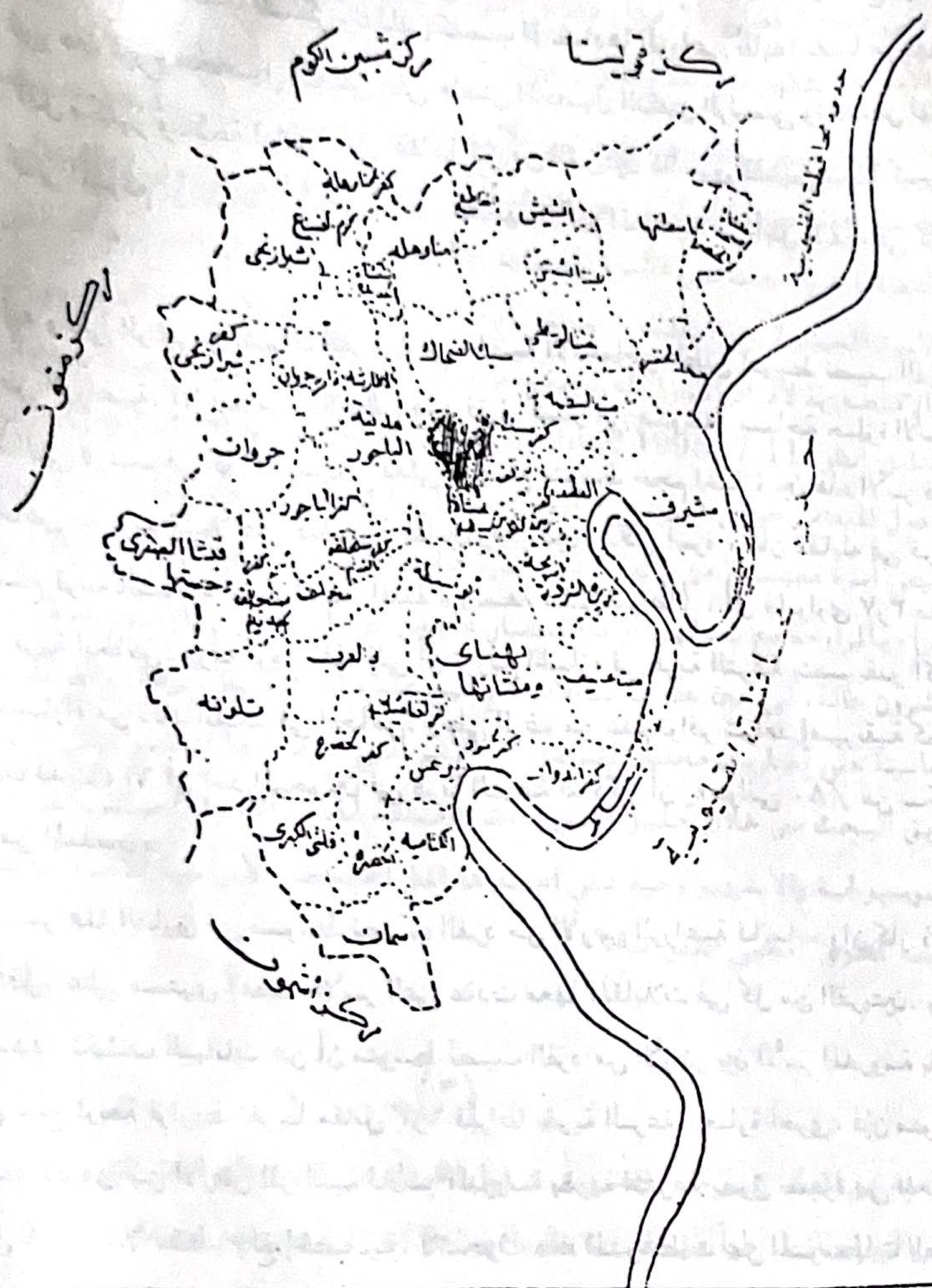


• الخريطة ليست مطابقة لمقياس الرسم

. المصدر: وزارة الاشغال العامة والموارد المائية : الهيئة المصرية العامة للمساحة المشروع القلحصر

الاراضى الزراعية . المرحلة التفصيلية

محافظة المنوفية/مركز الباجور



الخريطة ليست مطابقة لمقياس الرسم

.المصدر وزارة الاشغال العامة والموارد المائية . الهيئة المصرية العامة للمساحة . المشروع القومى لحصر

الاراضى الزراعية المرحلة التفصيلية القاهرة ١٩٩٠

عند هذا الحد، ينتهى التشابه بين القريتين . فعلي العكس من قرية ابخاص، تقع قرية الترعة في نطاق زراعة قصب السكر ولذلك يكتسب اقتصادها الزراعى طابعا نقديا موجها للسوق ، فى حين تزرع محاصيل المعاش على هامش المحصول النقدى الرئيسى وتخصص لها مساحات أقل بكثير ونتيجة لذلك ، فإن علاقة كل من القريتين بالسوق تتباين تبايناً كبيرا وبالتالى فمن المتوقع أن تتباين الأساليب التي تنتهجا الأسر المعيشية من أجل البقاء في كل منهما.

كما أنه وعلى الرغم من اشتراك القريتين في خاصية الانخفاض المطلق لمتوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية، إلا أنه من الملاحظ وجود فارق كبير في متوسط مساحة حيازة الأسر المعيشية التى درست فى كلا القريتين . فعلى حين بلغ متوسط حجم الحيازة بين هذه الأسر في قرية ابخاص ما يزيد قليلاً على فدانين (فدانين وقيراطين) لكل أسرة ، كان مقابله فى قرية الترعة يبلغ قرابة الثمانية أفدنة (سبعة أفدنة ، وتسعة عشر قيراطا) ، أى مايوازى ٣ر٧ مثل الحيازة بقرية ابخاص. وربما يرجع ذلك إلى أن توزيع الحيازة فى قرية الترعة يتسم بقدر أكبر من اللامساواة من ذلك السائد فى ابخاص. وعلى الرغم من عدم توافر شواهد إمبيريقية كمية على ذلك لدينا، إلا أن أحد المبحوثين فى قرية الترعة قد ذكر أن «حوالى ٨٠٪ من سكان الترعة من المعدمين».

ويستمر هذا الفارق فى متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية قائما ، وإن كان ذلك بدرجة أقل، على مستوى أعضاء الأسر التى عقدت معها المقابلات فى كل من القريتين. وفي هذا الصدد، تكشف البيانات عن أن متوسط نصيب الفرد من الأرض بين الأسر المدروسة بقرية ابخاص يبلغ أربعة قراريط تقريبًا مقابل ٦ر٣ قيراطًا بقرية الترعة. بعبارة أخرى، فإن متوسط النصيب الفردى من الأرض الزراعية للأسر المدروسة بقرية الترعة يفوق نظيره فى ابخاص بحوالى ١ر٦ مثلاً فقط. بلغ إحصائية، لاتنحرف هذه المتوسطات عن المتوسطات العامة لنصيب الفرد من الأرض الزراعية بكلا القريتين انحرافًا معنويًا.

وغنى عن البيان، إن هذا يرجع فى المقام الأول إلى الفارق البين فى متوسط حجم الأسرة

المعيشية فى كلا القريتين. ففى الترعة بلغ متوسط حجم الأسر المعيشية المدروسة ٢٤ر٦ فردا، وفى حدها الأقصى ٦٧ فردا، مقابل متوسط قدره ١٤ر٢ فرداً فى ابخاص حيث كانت أكبر الأسر بها تتكون من ستة وعشرين فردا.

وقد تم جمع بيانات هذا البحث م خلال دليل موحد للعمل الميدانى، استخلصت مكوناته من خمسة أدلة أعدها المشاركون فى الدراسة[١] وقد غطى الدليل فى صورته النهائية عدداً من القضايا هى : خصائص الأسرة المعيشية والجوانب الخاصة بشكل التنظيم العائلى ، وثقافة الأسرة المعيشية بين التقليد والحداثة، بالإضافة إلي البيانات الأساسية السوسيو ديمجرافية والاقتصادية لأفراد الأسرة المعيشية ووصف المسكن (المزيد من التفصيلات حول مكونات الدليل أنظر The Egyptian Research Team. June 1996: 7-11. وقد استغرق العمل الميداني حوالى أسبوعين (أسبوع بكل قرية) تم خلالهما عقد مقابلات مع سبع وثلاثين رئيس أسرة معيشية، من بينها إحدى عشرة حالة، عقدت فيها مقابلات مع زوجات رؤساء أسر سواء بالمزاوجة مع بعولهن أو بالاقتصار عليهن دون أزواجهن وكان نصيب قرية إبخاص عشرون حالة، فى حين عقدت مقابلات مع سبع عشرة أسرة بقرية الترعة. وقد اعتمد بصفة أساسية على إخباريين محليين للتوصل الى الأسر التي تتوفر فيها المعايير التى استقر عليها فريق البحث من خلال تحليل التعريفات المختلفة لمفهوم الأسرة المعيشية فى الأدبيات السوسيولجية والأنثروبولوجية على اعتبارها تمثل الخصائص الأساسية للأسرة المعيشية فى الريف المصرى (محيى الدين ١٩٩٥).

(٣)

لعله من المفيد - بل ومن الضرورى - قبل الخوض في تحليل البيانات التى تم جمعها ، أن نعرض فى إيجاز لما طرأ من تغيرات على السياسة الزراعية فى مصر بحيث وضع القريتين فى إطارهما القومى الأعم . فقد شهد القطاع الزراعى فى السنوات الأربعين الاخيرة تغيرات حادة

(١) قام أ.د. محمود عوده بصياغة الدليل فى صورته النهائية

كانت ذات آثار متباينة على الجماعات الفلاحية المختلفة . ويمكننا فى هذا المقام التمييز بين ثلاث مراحل زمنية مختلفة هى المرحلة من عام ١٩٥٢ وحتى منتصف السبعينيات ، والفترة من منتصف السبعينيات وحتى نهاية الثمانينيات ، ثم المرحلة الممتدة منذ بداية التسعينيات وحتى الآن.

وقد اتسمت أولى هذه المراحل بعدد من السياسات كان من أهمها سياسة الدورة الزراعية والتسويق الجبرى للمحاصيل ، والائتمان الزراعى، وهى سياسات تم تطويرها فى إطار سياسة الإصلاح الزراعى . وقد استهدفت هذه السياسات حماية المستفيدين من الإصلاح الزراعى وصغار الملاك من المرابين وتطوير سوق زراعى لايعرض هؤلاء الملاك لمخاطر تقلبات السوق. ا... أنها استهدفت ايضا من ناحية أخرى ، تأمين زراعة المحاصيل التى تحتاجها الدولة والمجتمع لأغراض الصناعة والغذاء، فضلا عن تأمين انتزاع الفائض الزراعى للاستخدام فى قطاعات أخرىAbdelkhalk and Tignor.1982:14-1 وفى هذا الصدد تشير كُريمKorayem. 1982:165-97 إلى أن قطاع الزراعة يخضع لسياسات حكومية متحيزة ضده ولصالح القطاعات الحضرية، حيث تشير إلى أن نسبة الضرائب الضخمة المفروضة على محاصيل التوريد الجبري كانت أعلى بكثير من نظيرتها المفروضة على القطاعات غير الزراعية. بالاضافة إلى ذلك، فإن السياسات الضريبية لم تمنح أى اعفاءات لصغار المزارعين كما هذه المحاصيل الجبرية كانت تزرع بواسطة صغار المزارعين أكثر من غيرهم. وهكذا فإن السياسات الزراعية الثلاث لتلك الفترة، قد ميزت ضد صغار الفلاحين ، حيث وجد هؤلاء انفسهم مضطرين لزراعة محاصيل التوريد الجبرى ، والتى جد نظام التسعير الحكومى لها من إمكانية تحقيق ربح من زراعتها، كما أنهم إستفادوا بدرجة أقل من غيرهم من نظام الجمعيات التعاونية وماتقدمه من قروض. Hassan.1982:198-235,Aodel Kalek and Tijnor.1982 وعلى الرغم من أن الدولة قد قوضت الأساس الاقتصادى لطبقة كبار الملاك من خلال نظام الإصلاح الزراعى، كما سعت الى حماية فقراء الحائزين والمعدمين من خلال السياسات الإيجارية وسياسات الأجور - والتى لم يتم فرضها ومراقبة تنفيذها بدرجة كافية فإن الشريحة الوسطى من الفلاحين كانت هى المستفيد الأكبر من هذه السياسات. فقد كانت

لديهم القدرة على تخصيص نسبة لا بأس بها من أراضيهم لزراعة الفاكهة والخضروات والمحاصيل الأخرى ذاتا العائد المرتفع والتى يمكن بيعها فى السوق الحر، وهو عكس الموقف الذى وجد فيه صغار الفلاحين انفسهم Abdel Khalek and Tignor.1982:15

وتمشيا مع سياسة الانفتاح الاقتصادى بدأ قطاع الزراعة منذ منتصف السبعينيات يعرف قدرا من السياسات الليبرالية، غير أن هذا التحرر لم يكن كاملا ذلك أن الدولة كانت ماتزال بحاجة إلى استمرار انتزاع الفائض الزراعى. وفى هذه الفترة تمت معادلة الضرائب الضمنية الناتجة عن التوريد الجبرى للمحاصيل الى حد ما من خلال ارتفاع الدعم المقدم للأسمدة والمبيدات. فعلى سبيل المثال ارتفعت قيمة الدعم المقدم للفدان المزروع قطنا من ٧,٩ جنيها للفدان عام ١٩٧٤ لتصل الى ٦٥,١ جنيها تقريبا عام ١٩٨٣ مع أخذنا فى الاعتبار معدلات التضخم (Commandor. 1987:32)

بالإضافة إلى ذلك، فقد أفاد المنتجون الزراعيون، من الدعم الكبير لتكاليف رأس المال فقد قدمت الدولة قروضا للمحاصيل بفائدة قدرها ٣٪ من خلال الجمعيات وبنك الإئتمان الزراعى . وبالمثل كانت نسبة الفائدة على قروض مشاريع التسمين تقف عند ٧٪ ، وتلك الخاصة بالميكنة عند ٨٪ مقارنة بسعر الفائدة السائد فى البنوك التجارية آنذاك والذى كان يتراوح بين ١٣٪ و١٤٪ سنويًا، والذى يعبر بقدر أكبر من الدقة عن معدل التضخم السائد حينذاك فى أكثر التقديرات محافظة (Ibid). وعلى الرغم من أن معدل الضرائب الضمنية على المحاصيل الزراعية قد انخفض دون شك خلال العقدين الماضيين ، إلا أن قديحىCuddlihy.1980:17 يقدر أن دخول المنتجين الزراعيين قد انخفضت بمقدار ٢,١ مليار جنيه ، منها ١,٢٠ ذهبت لصالح المستهلكين الحضريين وحوالى ١٧٩ مليون جنيه للدولة. ويفضى هذا الى القول بأن تحويل الموارد من قطاع الزراعة لم يكن مرتبطا بصفة عامة بإنعاش مخصصات قطاع الصناعة ويقدر البنك الدولى أن الضرائب غير المباشرة على قطاع الزراعة عام ١٩٨١ ، كانت تمثل ١٤٪ من أعلى معدل لها والذى كانت قد وصلت إليه عام ١٩٧٤ (IBRD.1983:144)

وقد أدت سياسات التسعير الجبرى وتحديد المحاصيل ليس فقط إلى تشوهات فى الأسعار وإنما أيضاً إلى سوء تخصيص الأراضى للمحاصيل. وفى هذا المقام، يقدر هانسن ونشاشيبى Hansen and Nashashibi. 1975:193 ، أنه فيما بين عامى ١٩٦٢ - ١٩٦٨ بلغت نسبة هذه الأراضى حوالى ٩ر٧٪ منها ٤ر٤٪ أى مايزيد على نصفها ، يمكن ان تعزى لسياسة التدخل الحكومى.

وبحلول منتصف الثمانينيات ادى هيكل أسعار المحاصيل الزراعية بالمشاركة مع السيطرة على محاصيل بعينها من قبل الدولة اى خلق سوق مزدوجة Split market Cemmn- doran . 1987: 34) فقد سعى المنتجون الى تعظيم مساحات الأرض المزروعة بمحاصيل السوق الحر على حساب تلك التى تخضع لهيمنة الدولة وبخاصة القطن والارز والفول وأضحى كبار المزارعين على استعداد لدفع غرامات تصل إلى مائة جنيه للفدان عام ١٩٨٤ بسبب عدم زراعتهم للقطن. والواقع أن هناك من الشواهد أن هذا لم يكن قاصرا على كبار المزارعين فقط وإنما شارك فيه مزارعون وفلاحون من كافة الشرائح (الاحرار ١٩٨٤/٥/٣).Mohieddin 1987:69' Glavanis 1984:56

والواقع أن هذا لاينبغى أن يكون مثيرا للدهشة ، فباستخدام أسعار ١٩٧٠ كقاعدة، كانت أسعار المحاصيل الخاضعة لسيطرة الدولة قد ارتفعت بحلول عام ١٩٨٤ بمعدل ٤ر٣ مرة مقابل ٨ر٣ مرة للخضروات والفاكهة، بما يزيد على ٧ر٥ مرة بالنسبة للبرسيم. وقد أدى ذلك إلى تحول كبير بإتجاه زراعة أعلاف الحيوان وبخاصة البرسيم، بحيث وصلت المساحة المزروعة برسيما بين عام ١٩٧٨ /٨١ الى حوالى ٢٥٪ من جملة المساحة المزروعة مقابل ١٥٪ لتلك المزروعة بالذرة والعدس ، والذرة (بيانات وزارة الزراعة)

وبالرغم من الانخفاض المستمر فى الأعباء الضريبية على المنتجين الزراعيين منذ عام ١٩٧٦، إلا أن نمو القطاع الزراعى ظل ضعيفًا وبمعدل يدور حول ٩,١٪ خلال الفترة من ١٩٨١/١٩٧٠ بأسعار ١٩٧٠. ولا توجد تقديرات دقيقة لهذا المعدل خلال فترة الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٨/٨٧، إذا تتفاوت التقديرات بين ٤٪ سنويًا (تقديرات الخطة) إلى نحو ٢٪، فى حين تشير التقارير الحكومية إلي انخفاضها إلي حوالي ٣,٢٪ خلال السنتين الأولتين وإلى ٢,٩٪ فى السنة الأخيرة منها (عبد الفتاح - ١٩٩٢ : ١٢٣)، كما تضاءلت قدرة القطاع على خلق فرص عمل جديدة خلال الفتره ذاتها (المصدر السابق)، ويرجع ذلك لعدة أسباب من بينها نقص الأرض الزراعية وتآكلها تحت ضغط النمو الحضرى وتجريفها لأغراض صناعة الطوب والذى قدرت مساحاته بحوالى ٥٠ ألف فدان سنويا -Comman) dor.1987:35) فضلا عن ذلك، فإن المخصصات الاستثمارية فى الزراعة والتى كانت قد وصلت إلى ١٣/١٢٪ سنويا فى الفترة من ١٩٥٢/ ٥٣ إلى ١٩٥٩/ ٦٠، ارتفعت لتصل إلى حوالى ٢٣٪ بين عامى ١٩٦٠-١٩٦٥ نتيجة لبناء السدالعالى، شهدت تدهوراً حاداً خلال فترة السبعينيات، بحيث لم يخصص له سوى ٨٪ من جملة الاستثمارات عام ١٩٧٥/٧٦. وعلي الرغم من أن هذه الاستثمارات طرأ عليها بعض الارتفاع اعتبارا من عام ١٩٧٩، إلا أنها لم تتعد أبدا نصف النسبة التى كانت مخصصة لقطاع الزراعة فى النصف الأول من السبعينيات وظلت هذه النسبة من الإنفاق الحكومى علي حالها بين عامى ١٩٨٠-١٩٨٣ (El- Is 198301980 sawi, 1982: 116-117) واتساقاً مع هذه السياسات بدأت الدولة فى وضع الأسس التشريعية للنمو الرأسمالي فى الزراعة المصرية وفى هذا الإطار شهدت الزراعة المصرية خلال السبعينيات مجموعة من التحولات الهامة من بينها تعديلات العلاقة بين المالك والمستأجر وذلك عن طرق رفع القيمة الإيجارية للفدان نتيجة لإعادة تقييم الربط الضريبي وتقرير حق المالك فى طرد المستأجر إذا تأخر فى دفع الإيجار لمدة شهرين عن طريق المحكمة وإلغاء لجان فض المنازعات وجواز تحويل العلاقة الإيجارية من إيجار نقدى إلى المزارعة. بالإضافة إلى ذلك تراجعت الحركة التعاونية نتيجة للتعديلات التى طرأت على

خصائص التعاون عام ١٩٦٩، وفى هذا الإطار سمح للعديد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية أن تنافس الجمعيات التعاونية. كما سمح وعلى نطاق واسع للقطاع الخاص بالإتجار فى مستلزمات الإنتاج ودعمت بمختلف السبل الزراعات النقدية وغيرها من الأنشطة الرأسمالية فى الزراعة المصرية، بحيث اتجهت جهود المزارعين القادرين لإنتاج المحاصيل التصديرية بدلا من المحاصيل الغذائية (عبد الفتاح ١٩٩٢:١٩٩-١٢٠).

وقد ترتب على ذلك كله، تعاظم أزمة الزراعة المصرية كما يعكسها الإنتاج المحلى للمحاصيل الغذائية ودرجة الاكتفاء الذاتى منها، فمنذ بداية السبعينيات تعاظمت نسبة المواد الغذائية التى أصبح علي مصر أن تستوردها لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلى. وبحلول عام ١٩٨١ فاقت الواردات الغذائية خمسة أمثال قيمة عائدات تصدير القطن والصادرات الزراعية الاخرى، وشكل استيراد القمح وحده ٦,٥٪ من إجمالى قيمة السلع المستوردة. وقد أدى ذلك إلي تزايد العجز فى الميزان التجارى والذى كان يميل لصالح مصر عام ١٩٧٠، ليصل العجز فيه إلى ٨٠٠ مليون جنيه عام ١٩٧٧، ويتفاقم إلي حوالى ٢,٥ مليار عام ١٩٨٠/ ١٩٨١) (commandor. 1987:36). وبحلول عام ١٩٨٠، كان العجز بين إنتاج الغذاء والاستهلاك قد وصل إلي ٨ مليون طن، وبافتراض ثبات معدلات الاستهلاك عند مستواها الحالى، فمن المتوقع أن تصل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك عند نهاية القرن – أى بعد أربع سنوات من الآن- إلى حوالى ٤٠ مليون طن مترى ومع الارتفاع المستمر في الأسعار العالمية للمحاصيل الغذائية، فإن ذلك سيمثل عبئا متزايداً على الإنفاق الحكومى (Ibid).

ونتيجة لتعاظم ازمة الاقتصاد المصرى ككل بما في ذلك الاقتصاد الزراعى. اضطرت الحكومة تحت ضغط صندوق النقد والبنك الدولى إلي تبنى ما يعرف بسياسات التكيف الهيكلي اعتبارا من مطلع التسعينيات. ويلخص رمزى زكى فى مؤلفه «الليبرالية المستبدة» (١٩٩٣:١٣٤-١٣٥) حزمة الإجراءات والسياسات المتعلقة بالأسعار والمسائل التنظيمية والمؤسسية للقطاع الزراعى، مشيراً إلى أنها تنطوى على إلغاء التسعير الجبرى للمنتجات

الزراعية والأخذ بأسعار العرض والطلب، إلغاء التسعير الحكومى للأسعار المزرعية وترك ذلك لآليات السوق، مع الاسترشاد بالاسعار العالمية، وإلغاء دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى وتركها لقوى السوق، وإلغاء التوريد الإجبارى للمنتجات الزراعية وترك الحرية للمنتجين أن يتولوا بأنفسهم تسويق تلك المنتجات، والسماح للسماسرة والوسطاء بعودة نشاطهم فى هذا المجال، مع ما يتضمنه من عودة البورصات والعقود الآجلة. فضلا عن ذلك تنطوى هذه الحزم علي إلغاء أجهزة ومؤسسات التوسيق الحكومى للمنتجات الزراعية – بما فى ذلك جمعيات التسويق التعاونى والعمل علي «خصخصتها» أى بيعها للقطاع الخاص، أو على الأقل، السماح للقطاع الخاص بالمنافسة معها وإلغاء الدعم المالى الذى كان يخصص للقطاع الزراعى فى شكل قروض ميسرة، وأن تعمل البنوك الزراعية وفقا لمعايير السوق، وإلغاء احتكار الدولة لاستيراد مستلزمات الإنتاج الزراعى والسماح للقطاع الخاص بالقيام بهذه المهمة، وفيما يتعلق بالأرض وزراعتها تزكى هذه السياسات العمل علي خلق سوق للأرض، الامر الذى يتطلب تعديل أو إلغاء قوانين الاصلاح الزراعى، على النحو الذى يؤدى إلي تعديل العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر، وترك ذلك لقوى العرض والطلب، وتقرير حق المالك فى طرد المستأجرين. فضلا عن التخلى عن الحدود العليا لملكية الأرض الزراعية وبيع المزارع والمنشآت الزراعية التى تملكها الدولة. وأخيراً، أن تتخلى الدولة عن تحديد التركيب المحصولى للأراضى الزراعية وأن تترك لأصحاب الاراضي والمستأجرين حرية اختيار زراعة ما يشاءون من محاصيل طبقًا لحوافز الأسعار والتكاليف.

ولم تتوان الحكومة فى تطبيق هذه الاجراءات، فأشار بيان الحكومةأمام مجلس الشعب في ١٩٩١/١/٢٨ إلى «إطلاق حرية المزارع فى بيع إنتاجه من مختلف المحاصيل بإلغاء التوريد الجبرى إلا بالنسبة للقطن وقصب السكر وجانب من إنتاج الارز، وأستكمالاً لتحرير القطاع الزراعى، فقد تقرر فى المرحلة القادمة الأخذ بسياسات جديدة تتم على مراحل وتهدف جميعها إلي اطلاق حرية القطاع الخاص فى بيع واستيراد وتداول مستلزمات الإنتاج فى إطار المنافسة مع القطاعين العام والتعاوني» (نقلاً عن أبو مندور ١٩٩٢:١٦٩) وتتجاوز إجراءات التحرير

ما أعلن فى بيان الحكومة لتشمل بيع كل الشركات الزراعية الحكومية في الاتجاه نحو الخصخصة الكاملة للقطاع الزراعى، وكذلك تحرير الأرض، عنصر الأنتاج الرئيسى، من أهم عناصر تقييد تداولها من خلال التعديلات التى طرأت على قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الزراعة المصرية. هذا بالاضافة لرفع سعر مستلزمات الإنتاج والوصول بالمستورد منها إلى الأسعار الإقتصادية وتحرير سعر الفائدة وإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج، فضلا عن إلغاء الدورة الزراعية (المصدر نفسه. التشديد للكاتب) وبذلك تراجع دور الدولة فى الاقتصاد الزراعي إلى أدنى المستويات، الأمر الذى حدا بوزير الزراعة الدكتور يوسف والى إلى التصريح بأن وزارة «الزراعة قد أصبحت قطاعًا خاصًا ١٠٠٪ وأن المهمة الرئيسية لها هى الارشاد والبحوث الأكاديمية» (الاهرام ١٩٩٦/١١/٢٨:١٢).

وعلي الرغم من أن الوقت لايزال مبكراً لتحديد الآثار المرتبة على هذه السياسات على الاقتصاد والمجتمع الزراعى في مصر إلا أن الشواهد الامبيريقية المتاحة من دول إفريقية أخرى سبقت مصر فى تطبيق تجارب التكيف الهيكلى فى قطاع الزراعة وغيره، كانت ذات آثار وخيمة عليها (انظر على سبيل المثال Turok 1991, Onimode. 1991and la 1991) وبالمثل يؤكد خبراء الاقتصاد والاقتصاد الزراعى المصريون، أن تطبيق هذه السياسات سوف يؤدى إلي زيادة حدة التركز فى الأرض الزراعية، وبالتالي زيادة أعداد ونسبة المعدمين في الريف وتصاعد الهجرة الريفية الحضرية، وتصاعد معدلات البطالة فى الريف وازدياد مساحة وعمق الفقر الريفى (أبو مندور ١٩٩٢: ١٧١- ١٧٥). ويرى زكى أن صغار الملاك والحائزين سوف يتأثرون تأثيراً شديداً بإجراءات التكيف الهيكلى عبر قناتين متناقضتين فى الاثر، فمن ناحية، من المتوقع أن يستفيد هؤلاء من إلغاء التسعير الحكومى للمنتجات الزراعية، وترك ذلك لآليات العرض والطلب، ومن إلغاء التوريد الحكومى وتحديد التركيب المحصولى للأراضى، ومن المنتظر أن ترتفع الأسعار النهائية لمنتجاتهم. بيد أنه وفى المقابل، تعمل القناة الثانية فى الاتجاة المضاد فإلغاء القروض الميسرة والدعم الحكومى للمدخلات الزراعية، والاحتكار المحتمل فى استيراد المستلزمات السلعية المستوردة، كل ذلك سيؤدى إلي

ارتفاع شديد فى متوسط تكاليف الإنتاج الزراعى، وإذا لم يواكب ذلك، ارتفاع مناظر فى الانتاجية أو فى الاسعار النهائية التى يبيعون بها منتجاتهم فمن المتوقع أن تتدهور دخولهم الصافية(زكى ١٩٩٣:١٤٢). علي أن أخطر ما يتهدد هذه الشريحة – وتحديداً مستأجرى الأراضى منهم – هى التعديلات التى تحدث فى العلاقات التجارية من خلال العمل على خلق سوق للأراضى الزراعية. ففى ظل ندرة الأراضى، وزيادة الطلب عليها من المتوقع أن يتزايد حجم الربح الذى يؤول للمالك وسيكون ذلك على حساب الدخل الصافى لهذه الشريحة. وقد يضطر هؤلاء في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج وإيجارات الاراضى إلى ترك أراضيهم والانضمام إلى العمال الزراعيين المعدمين، أما صغار الملاك. فإنهم على الرغم من عدم معاناتهم من تعديل إيجارات الأراضى الزراعية – لأنهم يملكون الأرض أصلا إلا أن جميع الآثار السلبية التى سيعانى منها صغار الحائزين سوف تنسحب عليهم أيضًا. بيد أنهم ربما يستفيدون، إذا عمدوا إلى زراعة محاصيل نقدية، من ذلك النوع الذى لا يحتاج إلى تحويل كبير ومدخلات غالية السعر – النباتات الطبيعية والعطرية وبعض الفواكة – إذا كانت أراضيهم تسمح بذلك. وقد يضطر هؤلاء فى بعض الحالات التى تتدهور فيها دخولهم الصافية، إلى بيع حيازاتهم الصغيرة، خاصة بعد ارتفاع سعر الأراضى، والتحول إلى أنشطة أخرى، كما أن ثمة احتمالات قوية بأنه لابد أن يفقدوا ملكية أراضيهم فى حالة رهنها وعدم القدرة علي الوفاء بديونهم.

وفى المقابل، سيغنم كبار ملاك الأراضي الزراعية العديد من المزايا من خلال تعديل العلاقات الإيجارية وإلغاء التسعير الحكومي والتوريد الاجبارى للمحاصيل، وإلغاء مؤسسات التسويق العامة وخفض الضرائب على رؤوس الاموال – ضريبة التركات – إلا أنهم قد يتأثرون سلبيًا أيضًا نتيجة لزيادة سعر الفائدة، وارتفاع أسعار الطاقة ومستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة وإن كان الأثر الصافى لهذه السياسات على أوضاع هذه الطبقة سيكون فى مجمله إيجابيًا (المصدر السابق : ١٤٩).

باختصار، فإن مجموعة الحزم والإجراءات السياسية المقترحة تعضد من أوضاع متوسطى وكبار الملاك على حساب فقراء الريف ممن لا يحوزون أرضًا وصغار الملاك والحائزين.

(٤)

على الرغم من أن وظائف الأسرة المعيشية تعتبر أكثر أهمية من الشكل الذى تأخذه (عو
١٩٧٩ ، مافيجر. ١٩٩٣)، إلا أن هذا الأخير ليس بدون آثار علي وظائفها، ذلك أنه يحد
إلى حد ما توزيع الأ...ر داخلها وشكل العلاقات بين أفرادها . وفى هذا المقام تبدو اللغ
العربية مدخلا مناسبا. ففى بعض الإحصاءات الرسمية تستخدم كلمة «منزل» للإشارة إلى
مبنى مفرد ذى باب يقود إلى الشارع، كما تستخدم كلمة «مسكن للإشارة إلى المعنى ذاته
وفى إطار الاحصاءات الحكومية، فإن المبنى عادة ما يكون مأهولا بواسطة اسرة واحدة مكو
من الزوجين وابنائهما فقط أى أسرة نووية (Hopkins.1988:68) وتشير الإحصاءات
الرسمية، فيما يتعلق بالريف المصرى إلى أن عدد الأسر فى القرى عادة ما يكون أكبر من عد
المساكن أو المنازل، بما يؤكد استمرارية نمط الأسرة الممتدة، ولذلك فإنه من الناحي
السوسيولوجية يمكن اعتبار تعبير «بيت» أو «دار» أكثر أهمية ودلالة، حيث تعنى الكلمة م
ناحية «منزلا» ولكنها تستخدم مجازيا للإشارة إلى الأسرة المعيشية، بمعنى مجموعة الافرا
الذين يعيشون معا ويشتركون معا في الاقامة وترتيبات المعيشة. وينطوى مصطلح «البيت»
أو «الدار» بذلك علي الاشارة إلى وحدة إنتاجية واستهلاكية، وهو الأمر الذى يبرر استخدا
مصطلح الأسرة المعيشية كمفهوم تحليلى. أما مفهوم العائلة، فإنه يشير إلى جماعة قرابي
أكبر من البيت، تشتمل عادة على عدة بيوت مرتبطة ببعضها البعض ويسود بينها قدر م
التعاون. ويميز الفلاحون فى قريتى الدراسة بين هذه المفهومات فى حديثهم اليومكي، فه
يتحدثون على سبيل المثال عن عائلة الحفناوى وأبو العينين، وقنديل فى ابخاص، وأبو راضي
والدمرداش والحضرى وأبو بطيخ وغيرها فى الترعة. وفى هذا يقول الصدد أحد الفلاحين ف
قرية «الترعة» زمام عائلة الدمرداش بالقرية ٧٥ فدان موزعة علي بطون وفروع، وقد ورثنا ع
الوالد ٣,٥ فدان .. «ويميز الباحثون فى الريف المصرى فى هذا المجال بين متغيرين اساسيي
هما مايطلق عليهما بالتعبير الفلاحى «عزلة الأرض» «وعزلة المعاش» (عوده) محض

اجتماع فريق البحث رقم (١) ، ٢١/٥/١٩٩٥). ويمكن التعبير عن العلاقة بين هذين المتغيرين من خلال التنميطة التالية :

عزلة معاش

		نعم	لا
عزلة أرض	نعم	(١) أسرة نووية	(٢) أسرة ممتدة
	لا	(٣) أسرة ممتدة	(٤) أسرة ممتدة

ومع أن عزلة الأرض قد تمثل مقدمة ضرورية لعزلة المعاش وبالتالى إنقسام الأسرة المعيشية إلى عدد من الأسر المستقلة فى حيازة الأرض وتنظيمها الداخلى ومعاشها، إلا أنها قد لا تفضى إلى ذلك بالضرورة فقد تكون هناك عزلة فى الاراضى مع استمرار للاشتراك فى شئون المعاش. كما انه من الممكن أن تكون هناك عزلة فى المعاش دون أن تكون هناك عزلة فى الأرض. ويمكن النظر إلى الشكل أعلاه باعتبار أن المربعات رقم (٤،١) يمثلان طرفى نقيض فى حين أن المربعين رق ٢ ، ٣) يمثلام اسراً فى حالة تحول، ويحدث هذا التحول عادة عند وفاة جيل الأباء، وتولي جيل الابناء قيادة شئون الاسر، حيث يؤسس كل واحد من الاخوة أسرة مستقلة. وتلقى عملية الانقسام هذه قدرا كبيراً من المقاومة وبخاصة في قرية الترعة، يصل إلى مقاطعة أولئك الذين يرغبون فى الانفصال أو يقومون بتنفيذه فعليا، ولا يتوقف هذا عند حدود الأسرة المعيشية فقط، بل قد يتعداه إلى مستوى القرية ككل كما اشارت بذلك الشواهد فى هذه القرية. أما فى ابخاص فإن المسألة لا تقبل بمثل هذه الضراوة.

وتكشف بيانات الدراسة الراهنة عن ضيق نطاق التنميطة أعلاه عن أستيعاب أشكال التنظيم الاجتماعى للأسر فى قريتي الدراسة - فقد كشفت دراسات الحالات عن وجود نمط آخر من العزلة هو «عزلة الإقامة دون أن يترتب على ذلك عزلة فى الأرض أوفى المعاش.

وشيع هذا النمط بدرجة أكبر فى قرية الترعة من قرية ابخاص ويرجع هذا النمط عزلة الإقامة إلى كبر حجم الاسر المعيشية،وربما يكون مفسراً لها، حيث أدى كبر الأسر إلى ضيق المنازل بسكانها وبالتالى اضطرت بعض الاسر إلى بناء بيوت جديدة لإستيعاب الزيادة المتواترة في عدد أعضائها مع استمرار الحياة الجماعية على مستوى الإنتاج والاستهلاك .

بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك عوامل أخرى فاعلة فى هذا الصدد لاترجع إلى الحيز المادي المتاح للسكن وتتمثل هذه العوامل فى القيمة الرمزية التى يحتلها المسكن القديم في حياة الأسرة وبخاصة لدى كبار السن حيل الآباء الذى يمسكون بمقاليد الامور. فالبيت القديم بالنسبة لهم «الجذر» وفى هذا الصدد يقول أحد الفلاحين «البيت القديم لايمكن يتقفل طول مانا عايش . . . أنا عارف أن الولاد هايهدوه بعد ما أموت . . . بس طول مانا عايش ده مش هايحصل هذه القيمة الرمزية التى يتمتع بها منزل الاسرة التقليدى ليست حكراً على الفلاح المصرى بل ان حكيم بركات (١٩٨٦) يشير إلى ديوع ذات الظاهرة بين المهاجرين اللبنانيين ذوى الأصول الاجتماعية الراقية فى الولايات المتحدة.

وينعكس هذا التعايش بين الانماط المختلفة للسكن فى تفاعله مع عوامل اخري مثل تعدد الاجيال داخل الأسرة الواحدة وما يصاحب ذلك من مستويات تعليمية متباينة علي أثاث المنزل، حيث نجد داخل المنزل الواحد طرزاً مختلفة تجمع بين الاثاث الريفى التقليدى من ناحية والاثاث الحديث من ناحية أخرى، كما تعرف هذه المنازل تعايشا بين تكنولوجيات متباينة حيث يوجد جنبا إلى جنب الفرن البلدي والكانون والقلة والزير، وزلع التخزين، وأجهزة الطهي الحديثة (البوتاجاز)، والغسالة الكهربائية، والثلاجة والتليفزيون والمروحة وغيرها، ويشيع هذا في كلا قريتى الدراسة، وإن كانت آثار التحديث أكثر جلاءاً فى قرية ابخاص منها فى الترعة

ومن الملاحظ أن هذه الازدواجية تشيع بين الشرائح الاجتماعية المختلفة بالقريتين. بعبارة أخرى، فإن يسر الحال لايفضى مباشرة إلي تبنى الشرائح العليا من الفلاحين لانماط الحياة كما يعكسها أثاث المنزل، وربما يعود ذلك إلى حاجة هذه الشرائح المتوسطة والعليا لتأكيد مشروعيتها ومكانتها من خلال تأكيدها على أوجه تشابه أسلوب معيشتها مع ذلك الخاص

بقية سكان القرية.

وتعتبر الأسرة المعيشية البؤرة التى يتجسد فيها تقسيم العمل عبر متغيرى العمر والنوع، وهى كذلك بمثابة المصب الذى تلتقى عنده الروافد المختلفة لدخل الأسرة، وتتجمع عنده الأنشطة المختلفة حيث يتحول الإنتاج إلي استهلاك (Hopkinso 1988:68) وتتكون الأسرة المعيشية من عدد من الذكور والاناث بحيث يضمن ذلك أن الوحدة الانتاجية تشتمل على العناصر اللازمة لانجاز المهام المنوطة بكل من النوعين فى عملية الإنتاج، وعلى الرغم من أن الرجال يعملون عادة خارج نطاق المنزل سواء كمزارعين أو فلاحين فى حقولهم أو يمتهنون التجارة والعمل كموظفين فى الحكومة، فى حين أن النساء - باستثناء عدد محدود منهن ممن يعملن فى وظائف حكومية - يتحملن عبء العمل المنزلى ورعاية الحيوانات وتحويل المنتجات الأولية إلي سلع قابلة للتداول، إلا أن بيانات الدراسة التى تم جمعها من الميدان كشفت عن أن هذا التقسيم يتسم بقدر من المرونة، فعلى حين أن حلب الماشية يدخل تقليديا فى صميم عمل النساء، إلا أن «الزريبة بعيدة عن البيت حوالى ١٥ متر، المرة(الست) عندنا لاتخرج من البيت حتى علشان تروح الزريبة، حليب الجاموسة عندنا من اختصاص الرجالة حتى ولو الزريبة فى البيت، سلو عيلة.. إن الرجالة تبعتهم هم اللي بيحلبو الجاموس، طلعنا لقينا اهالينا بيعملوا كده». هذه الظاهرة توجد فى كلا القريتين علي نطاق محدود.

فضلا عن ذلك، فإن هناك من النساء وبخاصة فى ابخاص، ممن يعملن فى العمليات الزراعية متضمنة في ذلك تلك العمليات التى تعتبر تقليديا قاصرة فى أدائها على الذكور البالغين، وفى هذا الصدد تحدد إحدى الزوجات دورها بقولها «أنا اللى بضم القمح واقطع الذرة واشيل الغلة .. وأنا لوحدى لو فدام اضمه ..» ويقول آخر «أنا واخويا مسئولين عن الزراعة، والنسوان تساعد فى حش البرسيم وضم الغلة» ويذكر ثالث أنه : ممكن لما الأمر يحتاج تلاقى الست بتاعتى والبنات بينزلوا الارض يحشوا حمل البرسيم أو يعزقوا للذرة أو يضموها» ولا يمنع من مساهمة المرأة فى العمل الزراعى تعليمها أو توظفها «إحنا ما بنأجرش أنفار الا نادرا فى المواسم، لأن الابناء وزوجاتهم يشتركون معنا فى الزراعة وستات ولادى معاهم دبلوم تجارة

ويشتغلوا مدرسات الا أنهم بيساعدوا فى الأعمال الزراعية والمنزلية».

هذه المرونة النسبية فى تحديد الادوار وعبورها للخطوط الفاصلة لتقسيم العمل عبر النوع تمثل أحد الاستراتيجيات الأساسية لتعويض العجز النسبى فى قوة العمل الذى تعانى منه الأسر المعيشية وهو الأمر الذى قد يضطرها إلى الاعتماد المتزايد على العمل المأجور مما يعنى تعاظم اعتمادها على الانفاق النقدى وهو ما تسعي هذه الأسر إلى التقليل منه إلى أبعد مدى ممكن. ولعله من الممكن تفسير استمرارية طرق تقسيم النسبية في قرية الترعة -على الأقل العمل الحقلى- عبر متغير النوع فى ضوء الفروق فى التركيب المحصولى بين القريتين : ففى الترعة، حيث تسود زراعة القصب تبقى الحاجة للعمالة الكثيفة موزعة علي فترات متباعدة حيث يمكث محصول القصب فى الأرض من ثلاث إلى خمس سنوات لأن السنة الأولي هى اللى بتحتاج شغل كبير ومصاريف كثيرة قوى»، فضلا عن ذلك، فإن مساهمة الذكور البالغين غير العاملين فى الزراعة فى قرية الترعة تبدو أعلى من نظيرتها في ابخاص».. الأرض بتاعتنا تلاقي الكل بيشتغل فيها، اللي عنده وقت فاضى تلاقيه يجى يشتغل فى الارض علي طول «وفى مقابل ذلك يقول أحد فلاحى ابخاص» أنا الوحيد فى الأسرة اللى بيشتغل فى الزراعة .. والأولاد لايعملوا فى الزراعة شغلهم فى شبين واخد كل وقتهم. وربما يرجع الفارق فى مساهمة الذكور بصفة اساسية إلى الفروق فى مساحات الحيازة فى كلا القريتين ايضا. واخيراً فإن التهديد المجتمعى بفقدان ما يطلق عليه بورديو (Bourdieu.1979) رأس المال الثقافى CulturaL Capital ،أى فقدان ماء الوجه، ومكانة الأسرة يقف حائلا دون مساهمة النساء فى العمل الحقلى فى القرية الصعيدية.

وعلي الرغم من تفاوت حجم الحيازة الزراعية بين الأسرة المعيشية فى كلا القريتين، وكذل تفاوت عدد الذكور البالغين النشطين اقتصاديا فى الاسر التى عقدت معها مقابلات، فقد وجد أنه لاتوجد فروق واضحة بين هذه الأسر فيما يتعلق بالعلاقة بين حجم الحيازة من ناحية وعدد الذكور المخصصين بالكلية للعمل الزراعى، فعلى مستوى المقارنة العامة بين القريتين، بلغ المتوسط العام لقوة العمل الذكرية حوالى ٣٩,٣٪ فى ابخاص مقابل ٣٥,٤٪ بقرية الترعة

من إجمالى قوة عمل الذكور النشطين اقتصاديا المتاحة لكل اسرة بالقريتين، ويتراوح كم الفروق فى قوة العمل الذكرية المخصصة بالكلية للعمل الزراعى بين ٤,٨ درجة مئيوة فى حده الادنى وذلك فى شريحة الأسر التى تحوز أكثر من خمسة أفدنة، حيث تبلغ نسبة العاملين بالزراعة فيها ٤١,٥٪ فى ابخاص مقابل ٤٦,٣٪ فى الترعة، أما حده الأعلى فيصل إلى ٦,٥٪ في الفئة الحائزة من ثلاثة إلى خمسة أفدنة والتى تصل نسبة الذكور العاملين بالزراعة فيها في ابخاص إلى ٤٥٪ مقابل ٣٨,٥٪ بقرية الترعة أما الشريحة الأسرية التى تحوز أقل من ثلاثة أفدنة فتبلغ فيها النسب المقابلة ٣٩,٥٪، ٤٤,٤٪ فى كل من ابخاص والترعة على التوالي.

وقد حاولنا تقدير العلاقة الانحدارية بين الحيازة من ناحية وعدد العاملين الذكور المخصصين للعمل الزراعى من ناحية أخرى فكانت النتائج كالتالى

$$Y_i = 8491 + .1043i$$

$$R^2 .\ 1041, f = 1.631$$

أما فى قرية ابخاص فقد أسفر التقدير عن النتيجة التالية

$$Y_i = 1.13 + .0098$$

$$R^2 = .\ 0095, f = .163$$

بعبارة أخرى، فإن هذه العلاقة غير معنوية احصائيا فى كلا القريتين فحجم الحيازة لا يفسر سوى ١٠٪، ١٪ تقريبا من قدر التغير فى العلاقة بينها وبين قوى عمل الذكور العاملين فى الزراعة علي مستوي الأسر المعيشية وذلك دون ضبط متغيرات أخرى فى المعادلة. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء حرص هذه الأسر على الا تظل قوة عملها أسيرة للعمل فى الزراعة مهما كبر حجم الحيازة، اعتماداً على الانخراط المؤقت لمعظم أعضاء الأسرة المعيشية من الذكور البالغين النشيطين اقتصاديا فى العمل الزراعى. وإذ تطلق هذه الأسر قوة عملها فى سوق العمل الزراعى، فإنها بذلك تضمن تأمين ضرورات معاشها وحاجتها المتعاظمة للنقود فى ظل الاختراق الرأسمالى المتنامى للريف، وهى بذلك تحرص على تنويع مصادر دخلها كإحدى

استراتيجيات بقائها.

وقد أشرنا فيما سبق، إلى وجود شواهد كيفية تدعم هذا الاستنتاج. كما تشير الشواهد ايضا إلى أن هذه الأسر، عادة ما تخصص شخصا واحدا لتولى مسئولية الأرض الزراعية بالكامل، وهو الذى يتتبع المحاصيل منذ بداية زراعتها وحتى تسويقها ويشرف على جميع العمليات الزراعية. فعلى الرغم من أن متوسط عدد الافراد الذين يعملون بالفلاحة للأسرة الواحدة يبلغ ١.٦ فرد فى ابخاص و١.٨ فرد بالترعة، فإن معظم العاملين الذكور الأخرين يقتصر دورهم غالبا على تنفيذ الأعمال التى يكلفون بها من قبل الشخص المسئول عن الأرض والزراعة. بعبارة أخرى، تبقى عملية ادارة المزرعة الأسرية حكراً على فرد واحد، وفى هذا الصدد يقول أحد الفلاحين «أنا مثلا اللى بدير الأرض دى كلها. وأخواتى يسمعوا كلامى هم وولاد عمى. أنا اللى بشترى السماد وبحدد معاهم هنزرع ايه؟ وايه اللي مش ها نزرعه السنة دى، لكن الكل جنب كده بيشتغل حاجة ثانية»- فى حين يذكر آخر «اخويا هو المسئول عن الأرض وعارف مصاريفها وهو اللى بيتعامل مع الجمعية وبياخد رأينا فى مسائل الزراعة لكن القرار الاخير له».

والملاحظ أن المشاورة فى أمور الأرض تشيع بدرجة أكبر فى الأسر المعيشية التى توفي مؤسسها «الأب» والتى يعيش فيها الاخوة أو أبناء العم فى معيشة مشتركة. وربما كانت هذه إحدي الاليات الضمنية التي تستخدم من أجل ضمان استمرارية الأسرة المعيشة وعدم تفتتها، حيث يعمل ذلك علي تدعيم احساس الأعضاء الاخرين بأن لهم دوراً فى شئون الاسرة، كما يشيع بين هذه الأسر بقدر أكبر من تلك الأسر «الوالدية توزيع المسئوليات الاسرية الاخرى على الاعضاء الاخرين من الذكور البالغين فهذا مختص بتسويق احتياجات الاسرة، وذلك لمهام حضور مجالس الصلح العرفية (مجالس العرب) وثالث يتولى مسئولية التعامل مع الجهات الحكومية فى غير أمور الزراعة، إذا كان من يتولى أمور الزراعة شخص آخر.

وتمثل عمالة اعضاء الاسر المعيشية فى القطاع غير الزراعى - ذكوراً وإناثاً - مصدراً هاما من مصادر معاشها ويبلغ متوسط العاملين الذكور بكل أسرة معيشية خارج قطاع الزراعة

٧.٦٠٪ فى ابخاص، فى حين تصل النسبة المقابلة فى الترعة إلى ٦٤.٦٪ تقريبا. أما بالنسبة لعمالة النساء خارج القطاع الزراعي والعمل المنزلى، فإنها محدودة للغاية بكلا القريتين، ويغلب عليهن العمل فى التدريس أو الوظائف الكتابية الدنيا بالمصالح الحكومية المختلفة.

ويوضح الجدول التالى توزيع العاملين الذكور البالغين فى الأسر المعيشية بكلا القريتين وفقا للمهن.

جدول (١)

التوزيع العددي والنسبي للعاملين من الذكور البالغين بقريتي ابخاص والترعة وفقا للمهنة

القرية / المهنة	ابخاص: العدد	ابخاص: النسبة	الترعة: العدد	الترعة: النسبة
أصحاب المهن الفنية والعملية	٥	٨.٩	١٦	٢٠.٣
المديرون الاداريون	٢	٣.٦	٣	٣.٨
القائمون بالأعمال الكتابية	٨	١٤.٣	٦	٧.٦
القائمون بأعمال البيع	–	–	١	١.٣
عمال الخدمات	٦	١٠.٧	٢	٢.٥
عمال الإنتاج والنقل	٧	١٢.٥	٦	٧.٦
العاملون بالزراعة	٢٢	٣٩.٣	٢٨	٣٥.٤
متطوعون بالجيش	٦	١٠.٧	–	–
مهن غير مبينة	–	–	١٧	٢١.٥
المجموع	٥٦	١٠٠	٧٩	١٠٠

ومن الجدول يتضح وجود فروق بينة فى التركيب المهنى بينهما وبخاصة فيما يتعلق بأصحاب المهن الفنية والعملية حيث تبلغ هذه النسبة فى قرية الترعة حوالى ٢.٣ مثل

نظيرتها فى ابخاص. ويلاحظ أن حوالى ٦٨.٨٪ من أولئك الذين يقعون فى هذه الفئة فى قرية الترعة هم من العاملين بمهنة التدريس (إحدى عشرة حالة). وفى المقابل يصل النصيب النسبى للقائمين بالاعمال الكتابية بابخاص إلى مثلى نظيرة بالترعة وإلى مايزيد علي أربعة امثاله فى حالة عمال الخدمات، كما أن عمال الإنتاج والنقل يبلغون ضعف اندادهم بقرية الترعة تقريبا. فضلا عن ذلك فمن الملاحظ أن التطوع فى القوات المسلحة يمثل أحد المسالك الرئيسية للعمل خارج قطاع الزراعة فى قرية ابخاص حيث سادت هذه الظواهرة فى قطاع العمل الحكومى عبر قنوات مختلفة. فضلا عن ذلك تشير هذه البيانات إلي ارتفاع معدل الإعالة فى كلا القريتين حيث يبلغ حوالي ٧٥.٨٪، ٨١.٨٪ فى ابخاص والترعة على التوالى. بعبارة أخرى، فإن كل شخص يعمل فى ابخاص يعول ثلاثة من غير العاملين، أما فى الترعة فإن العامل الواحد بالأسرة المعيشية يعول أربعة أشخاص تقريبا. هذه النتيجة ينبغى أن تؤخذ بقدر من التحفظ حيث أن البيانات تقتصر علي الذكور النشيطين نشاطًا اقتصاديا كاملا، في حين أن هناك اعداداً كبيرة بكل أسرة من المشتغلين لبعض الوقت وبخاصة بين أولئك الذين تلقوا قدراً من التعليم وينتظرون التعيين والذين يعملون لدى الأسرة وفقًا لما تقتضيه حاجاتها. فضلا عن ذلك فإنها لا تشتمل على بيانات عن عمالة النساء خارج الزراعة وإن كانت هذه كما سبق أن ذكرنا محدودة للغاية.

ولا يعنى ذلك القول بأن المرأة ليس لها دور فى تأمين متطلبات الحفاظ على بقاء الأسرة المعيشية، بل إنها تلعب دوراً حيوياً فى هذا المجال، ويختلف هذا الدور اختلافًا بينا فى كلا القريتين. ففي ابخاص حيث يتوجه الانتاج الحقلى نحو إشباع الحاجات الاساسية والذى يعكسه التركيب المحصولى الذى تسوده المحاصيل التقليدية، يمثل الانتاج المنزلي أحد المصادر الأساسية للنقد. وهنا تتحمل النساء وليس فقط مسئولية الانتاج، ولكنهن فى العديد من الاحيان يتحملن عبء تسويق المنتج ايضا، وهن اللوائي يتولين ايضا شراء احتياجات الأسرة من السوق الاسبوعى بقرية سبك المجاورة، ويحتفظن بفارق السعر الناتج عن بيع الزبد والبيض وما يزيد عن الاستهلاك المنزلى من المحاصيل سواء التقليدية أو الخضروات التي تزرع محملة

لمواجهة احتياجات الأسرة خلال الأسبوع. كما انهن قد يسلمن جزءً منه أو كامل المبلغ لرب الأسرة ليتولى الانفاق منه على أعمال الزراعة وشؤون المنزل.

أما فى الترعة ، وحيث تسود زراعة القصب ، فإن الإنتاج المنزلى يوجه بصفة أساسية نحو إشباع الاستهلاك الأسرى ، ونادرا ما يباع منه شىء، وإن كانت هناك بوادر تشير الى بدايات التحول نحو الإنتاج السلعى الصغير ، حيث انشىء مصنع لصناعة الزبادى فى إحدى القرى المجاورة لتلبية الطلب الحضرى المتزايد ، والذى يقوم عماله بالمرور على الفلاحين لشراء فائض الألبان منهم.

وتستعيض الأسر المعيشية عن حاجاتها الملحة للنقد فى هذا المقام بأسلوب الشراء بالأجل "الشكك" إما على أساس سنوى ، حتى يتم قبض ثمن محصول القصب ، أو شهريا مع حلول صرف المرتبات . وربما يرجع الفارق فى سلوك الأسر المعيشية فيما يتعلق بكيفية التصرف فى الانتاج المنزلى الى واقع ان متوسط عدد رؤوس الماشية التى تحوزها الأسر يتفاوت فى القريتين حيث يبلغ فى ابخاص حوالى ٢٫٤ رأس مقابل ٢٫١ رأس فى الترعة وعلى الرغم من أن هذا الفارق قد لا يبدو ذا أهمية للوهلة الأولى ، إلا أنه إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن الفارق فى متوسط حجم الأسرة المعيشية بين القريتين يصل الى الضعف - راجع الفقرة (٢) من المقال - لأصبح جليا ان متوسط حيازة الأسر فى قرية الترعة من رؤوس الماشية تبلغ فعليا نصف تلك السائدة فى ابخاص. ومن شأن هذا ان يؤثر على تباين معدلات الطلب الاستهلاكى المنزلى بمقادير متفاوتة .

فضلا عن ذلك ، فإن الحدود التى تفرضها التقاليد على خروج المرأة فى قرية الترعة تزيد من صعوبات امكانية تسويق منتجات الألبان فى الأسواق المحلية . وقد أوضحت دراسات متعددة حول الأسواق الريفية ، إن بيع منتجات الألبان فى الأسواق يكاد يكون مقصورا بالكلية على النساء دون الرجال (Larson. 1982,1982A, Mohied-din.Fortheoming.1997) ولعل هذا مايفسر تعبير اثنين من ارباب الأسر المعيشية فى قرية الترعة عن رغبتهما فى اقامة مشاريع لتسمين العجول - ليس لإنتاج الألبان - فى قرية

الترعة ، حيث لايقتضى ذلك خروج المرأة الى السوق . فضلا عن ذلك فإن قيما اجتماعية مازالت تسود، تنظر إلى بيع اللبن نظرة مشينة ، ولذلك فإن هذه المنتجات يتم تبادلها بين الأسر وليس بيعها فى قرية الترعة . وبذا يفرض كل ماتقدم حدودا قوية على التحول نحو الإنتاج السلعى للإنتاج المنزلى فى هذه القرية.

ومع هذه الفروق ، فإن النساء فى القريتين يشتركن فى واقع أن عبء تجهيز المحاصيل الزراعية للتداول بعد نقلها من الحقل الى المنزل يقع عليهن بالكامل ، فعمليات فرك الذرة ، وتشميس الفول قبل تخزينه وغيرها هى مسئولية النساء . كما أن النساء فى ابخاص يعملن فى الحقول جنبا الى جنب مع الرجال فى معظم الأسر المعيشية. وقد أوضحنا ذلك فيما سبق. بالاضافة إلى كل ذلك فإنهن مسئولات بالطبع عن كافة الأعمال المنزلية الاخرى ، من طهى وتنظيف ورعاية اطفال وخلافه (لمزيد من التفصيلات حول دور المرأة فى القريتين انظر أمانى طولان ١٩٩٧).

وتلجأ الأسر المعيشية بالاضافة الى ذلك الى الاعتماد على عمالة الاطفال سواء داخل المنزل أو فى الانشطة الانتاجية فى حقول الأسرة أو كعاملين بأجر فى حقول الاخرين . وفى هذا المجال يلاحظ وجود خلافات واضحة بين القريتين ، ففى ابخاص ينظر الفلاحون الى عمل الابناء فى حقول الاخرين بأجر على انه امر معيب، وربما يرجع ذلك الى الارتفاع النسبى لمستوى التعليم ، ولكن هذا لايمنع من عمل الاطفال فى حقول الأسرة . اما فى الترعة ، فيبدو ان من الشائع ان يعمل الاطفال فى حقول الأسرة أو فى حقول الاخرين مقابل أجر، وقد ذكر أحد الاطفال هناك أنه يعمل بالاجر (اربعة جنيهات فى اليوم) لكى يستطيع سداد مصروفات تعليمه ومواصلة دراسته. ومع ذلك ، فإن مساهمة الاطفال فى العمل فى الحقول تتحدد وفقا لمتغيرى العمر والنوع، فببلوغ سن العاشرة يمتنع على الاطفال الاناث العمل فى الحقول سواء كانت خاصة بالأسرة أو الغير ويبدأ تدريبهن على الاعمال المنزلية.

وعلى الرغم من انه من الصعب التعميم حول دور الأطفال فإنهم غالبا مايؤدون مهاما منزلية ، وعندما يكبر الذكور منهم ، فانهم يكلفون بمهام ثانوية مثل قيادة الدواب المحملة

بأحمال السباخ والبرسيم والأعلاف الخضراء الاخرى التى تستخدم كغذاء للماشية من والى الحقول . والواقع انه فى مصر بصفة عامة، فانه ليس من غير المألوف أن تؤجل الدراسة بالمدارس فى المناطق الريفية التى تسود فيها زراعة القطن أثناء مواسم الجنى (لمزيد من التفصيلات حول دور الأطفال فى الأسرة المعيشية انظر امانى طولان ١٩٩٧).

وبالرغم من اعتماد هذه الأسر بصورة رئيسية على عمالة افرادها فى زراعة الأرض ، الا أنها تلجأ الى أشكال أخرى متنوعة من استغلال قوة عمل الاخرين لتعويض العجز النسبى فى قوة العمل المتاحة لديها وبخاصة فى مواسم الزراعة . ومن بين هذه الأشكال: المزاملة فى الزراعة. وفيما يبدو أن هذه الظاهرة أكثر شيوعا فى الترعة منها فى ابخاص، ويعزو الفلاحون استمرارية هذه الظاهرة الى وجود نقص فى العمالة المأجورة بسبب انتشار التعليم وارتفاع اجور العمال، وإن كانوا يقرون بأنها تحدث على نطاق ضيق . ولاينظر الفلاحون فى ابخاص الى هذه الظاهرة نظرتهم الى العمل لدى الاخرين بالاجر والتى تعتبر أمراً مستهجنا من وجهة نظرهم . على ان هذا البديل ليس متاحا لكافة الأسر ، ففى الأسر التى تعانى من عجز مطلق فى قوة العمل المتاح لديها بسبب تعليم الابناء أو عملهم خارج قطاع الزراعة أو المرحلة التى تمر بها الأسرة فى دورة حياتها - شيخوخة الوالدين - لايكون مثل هذا البديل ميسراً.

ومن هنا ، فإن معظم الأسر المدروسة تلجأ إلى الاعتماد على العمل المأجور لتعويض العجز المطلق أو النسبى فى قوة عملها ويقتصر الاعتماد على العمل المأجور لدى هذه الأسر على مواسم بعينها كمواسم زراعة الأرض وجنى المحاصيل سواء فى الترعة أو ابخاص . وفى هذه الفترات تتعرض الأسر الى ضغوط وقتية حادة لتدبير النقد اللازم لسداد اجور العمال الزراعيين ، وفى حالة عجزها عن ذلك فإنها تتبنى عدداً من الآليات المختلفة لتعويض ذلك مثل إطالة يوم العمل ، انجاز العمليات الزراعية المختلفة على فترات اطول مما كان يجب ان تنجز فيه هذه العمليات فى حالة توافر النقد اللازم لاستخدام العمل المأجور. وبصفة عامة ، فإن اعتماد معظم هذه الأسر على العمل المأجور محدود الى اقصى درجة .

(٥)

تمثل الأرض مكونا اساسيا من مكونات قوى الانتاج على مستوى القرية ، وهى موضوع العمل ، ومحور نشاط الأسر المعيشية ، وثمة العديد من القواعد الرسمية والعرفية المحلية التى تنظم علاقة هذه الأسر بالأرض، وتلعب هذه القواعد دورا بالغ الأهمية فى الحفاظ علي استمرارية الأسرة المعيشية.

وتكشف بيانات الدراسة الراهنة عن تعدد أشكال علاقات الأسر المعيشية فى كلا القريتين بالأرض ويوضح الجدول رقم (٢) توزيع مساحات الأراضى التي بحوزة الأسر المعيشية المدروسة وفقا لشكل العلاقة بها. ويتضح من الجدول تنوع أشكال الحيازة فى معظم الأمر فى كلا القريتين حيث تبلغ نسبة الأسر التى تحوز أراضى عن طريق الملك والإيجار بنوعية حوالى ٥٦ر٣٪ فى قرية الترعة و٦٤ر٧٪ فى إبخاص ، فضلا عن غلبة الملكية القانونية للأرض على كافة أشكال الحيازة الاخرى حيث تملك كافة الأسر مساحات متباينة من الأرض باستثناء اسرتين - واحدة بكل قرية. وتمتد هذه الغلبة الى النصيب النسبى للمساحات المملوكة عند مقارنتها بالمساحات المؤجرة حيث تصل نسبة المساحات المملوكة فى قرية الترعة الى حوالى ٦٤ر٨٪ وتقل عنها بمقدار ١ر٨٪ فى ابخاص (٦٣ر-٪) وعلى ذلك فإن متوسط المساحات التى تؤجرها الأسر فى القريتين يبلغ حوالى ٣٦ر١٪ من مجمل المساحة التي تحوزها هذه الأسر من الأراضى الزراعية. ويعنى هذا أن الإيجار يلعب دورا لايستهان به فى حياة معظم الأسر المعيشية فى هاتين القريتين .

وتكشف قراءة الحالات المدروسة فيما يتعلق بالايجار النقدى، عن أن معظم المساحات الخاضعة لهذه الممارسة هى أراضى مؤجرة وفقا للقانون ، حيث تبلغ نسبة هذه الأراضى ٨٨٪، ٩١ر٧٪ من جملة الأراضى المؤجرة نقدا من قبل هذه الأسر فى الترعة وابخاص على التوالى ، وتصل نسبة الأراضى المؤجرة وفقا للقانون حوالى ٢٤ر١٪ من جملة الأراضى فى حوزة هذه الأسر (احتسبت من الحالات) وتتفق هذه النسبة مع تقديرات سبر نجبورح عن عام ١٩٨٢ (Sping borg.1990:30) والتى استند فيها إلى بيانات التعداد الزراعى، وعبد الفتاح

جدول رقم (٢)

توزيع مساحات الأراضي علي الأسر المعيشية وفقا لشكل العلاقة بها (بالفدان والقيراط)

القرية والمساحة / رقم الأسرة	الترعة: ملك	الترعة: إيجار نقدى	الترعة: إيجار عينى	ابخاص: ملك	ابخاص: إيجار نقدى	ابخاص: إيجار عينى
أسرة رقم (١)	-	٥ر-	٦	٢ر-	-	١٨ر-
أسرة رقم (٢)	١١ر-	-	٤	١ر-	-	١ر-
أسرة رقم (٣)	٣ر٥	-	-	٢٠ر-	-	-
أسرة رقم (٤)	١ر٥	٢ر-	٢ر-	١٢ر-	١ر-	٢ر-
أسرة رقم (٥)	٣ر-	٤ر-	١ر-	٢ر-	-	١٨ر-
أسرة رقم (٦)	٣ر١	١٢ر-	-	١ر٢	١ر٤	-
أسرة رقم (٧)	١ر٥	٢ر٧	-	-	٢ر-	-
أسرة رقم (٨)	٤ر-	٢ر-	٢ر٨*	١ر-	١ر-	-
أسرة رقم (٩)	٢٠ر-	-	-	٢ر-	٣ر-	-
أسرة رقم (١٠)	٣ر-	٥ر-	-	١٢ر-	٢ر-	-
أسرة رقم (١١)	٢ر-	٢ر-	-	١٢ر-	١ر-	-
أسرة رقم (١٢)	٦ر-	-	-	١٢ر٢	-	-
أسرة رقم (١٣)	٢ر-	-	-	٢ر-	١٢ر-	-
أسرة رقم (١٤)	٥ر٥	-	-	١٥ر-	٨ر-	-
أسرة رقم (١٥)	١ر-	-	-	١٢ر-	-	-
أسرة رقم (١٦)	٥ر-	-	-	٧ر-	-	-
أسرة رقم (١٧)	*	*	*	١٨ر-	-	-
أسرة رقم (١٨)				٨ر-	-	-
أسرة رقم (١٩)				**	**	**
أسرة رقم (٢٠)				**	**	**
المجموع بالفدان والقيراط	٧٢ر١	٢٣ر١٩	١٥ر٨	٢٨ر٢	١٢ر-	١٢ر٤
٪	٦٤ر٨	٢١ر٤	١٣ر٨	٦٣ر-	٢٦ر٩	١٠ر١

ملاحظات : * رهن مقابل دين

** بيانات أما غير متاحة مطلقا أو على هذا المستوى من التفصيل.

المصدر : بيانات الدراسة.

(١٧: ١٩٩٢) عن عام ١٩٨٦ ، وكلاهما يضع هذه النسبة عند ٢٥٪ ، ٢٤٪ على التوالى . ويفسر سبرنجبورج انخفاض نسبة الأراضى المؤجرة من ٤٠٪ عام ١٩٦٠ الى ٢٥٪ عام ١٩٨٢ فى ضوء اتجاه المستأجرين الى شراء الأراضى التى يستأجرونها ، وهى الآلية التى سادت فى نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينات فى ظل السيولة النقدية التى وفرتها هجرة الفلاحين المصريين الى الدول النفطية . ولعله من الممكن تفسير ثبات هذه النسبة على ماهى عليه منذ مطلع الثمانينيات وحتى الآن فى ضوء تراجع الهجرة من ناحية، والتوقعات المتصاعدة منذ منتصف الثمانينيات حول التغيرات المحتملة فى القوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر والتى بدأ وضعها موضع التنفيذ منذ بداية التسعينيات فى ظل سياسات التكيف الهيكلى.

وتكشف النظرة المدققة فى بيانات الجدول رقم (٢) عن حقائق لايمكن التغافل عن أهميتها لما لها من آثار مستقبلية محتملة على التنظيم الاجتماعى والاقتصادى للأسر المعيشية فى هاتين القريتين ، حيث يتضح من الجدول أن المساحات المستأجرة من الأراضى أكبر من المساحات المملوكة لدى خمس أسر فى قرية الترعة وست أسر فى ابخاص بنسبة ٣ر١٪ و٣ر٣٥٪ على التوالى. كما تمثل مساحة هذه الأراضى ٩ر٧٥٪ و٩ر٧٤٪ من جملة الأراضى التى بحوزة هذه الأسر فى كل من الترعة وابخاص . وفى مقابل ذلك ، فإن المساحات المملوكة أكبر من تلك المستأجرة فى عشر حالات فى الترعة بنسبة ٥ر٦٢٪ من جملة الأسر، مقابل تسع حالات فى ابخاص بنسبة ٩ر٥٢٪ من الأسر. ومن الملاحظ هنا أن المساحات المستأجرة لدى هذه الأسر لاتمثل سوى ٥ر٩٪ من جملة الأراضى التى بحوزة هذه الأسر فى كلا القريتين ، وذلك بعد استبعاد المساحات الخاضعة للرهن بقرية الترعة. واخيرا فإن هناك ثلاث أسر فقط فى كلا القريتين يتساوى لديها مساحة الملك والايجار منها أسرة واحدة بنسبة ٢ر٦٪ فى قرية الترعة واسرتين فى ابخاص بنسبة ٨ر١١٪ (أنظر الجدول رقم (٣)).

جدول رقم (٣)
توزيع الأسر المعيشية وفقا لمساحة الملك والإيجار والأهمية النسبية لكل أسرة وفقا لفئات مختلفة
(المساحة بالفدان والقيراط)

القرية وعدد الأسر ونوع المساحة / الفئات	الترعة			ابخاص		
	عدد الأسر	مساحة الملك	مساحة الإيجار	عدد الأسر	مساحة الملك	مساحة الإيجار
مساحة الإيجار أكبر من مساحة الملك	٥	٩ر-	٢٨ر٠٧	٦	٢ر٤	١٢ر٤
٪	٣١ر٣	٢٤ر١	٧٥ر٩*	٣٥ر٣	٢٥ر١	٧٤ر٩
مساحة الملك أكبر من مساحة الإيجار	١٠	٦١ر١	١٢ر٦	٩	٢٢ر-	٢ر٨
٪	٦٢ر٥	٩٠ر٤	٩ر٦	٥٢ر٩	٩٠ر٤	٩ر٦
المساحة متساوية	١	٢ر-	٢ر-	٢	٢ر-	٢ر-
٪	٦ر٢	٥٠ر-	٥٠ر-	١١ر٨	٥٠ر-	٥٠ر-
الاجمالى	١٦	٧٢ر١	٣٦ر١٩	١٧	٢٨ر٢	١٦ر١٢
٪	١٠٠ر-	٦٤ر٨	٣٥ر٢	١٠٠ر-	٦٣ر-	٣٧ر-

* استبعد من الجمع مساحة قدرها فدانان وثمانية قراريط مرهونة بحيث لايمكن تصنيفها تحت بند الإيجار الصريح وهو مايفسر الفارق فى المجموع الكلى لبند الإيجار بقرية الترعة عند مقارنته بجدول رقم (٢) وبإضافة هذه المساحة تصبح النسب كالاتى : حوالى ٨٨٪ ملك ،١٢٪ تقريبا إيجار وهى تغييرات لاتؤثر فى الاتجاه العام بأى حال.

المصدر: جمعت واحتسبت من الجدول رقم (٢)

ولعل الأكثر أهمية من مجرد النصيب النسبى لمساحات الملك مقابل مساحات الإيجار الكلية، هو التوزيع النسبى للمساحات المستأجرة وفقا للمساحات المملوكة للأسر المعيشية.

ويوضح الجدول رقم (٤) التوزيع المطلق والنسبى للأسر المعيشية وفقا لمساحات الحيازة المملوكة لها فى القريتين والنصيب المطلق والنسبى لكل من شكلي الحيازة فى القريتين فى فئات الملكية المختلفة. ومن الجدول يتضح ان هناك علاقة عكسية بالغة القوة والوضوح بين المساحة التى تملكها الأسر بالقريتين وبين المساحة المستأجرة. بعبارة اخرى، فإنه كلما زادت المساحة المملوكة لأسرة ما كلما قل اعتماد الأسرة المعيشية على الإيجار سواء النقدى أو العينى. ومن الواضح ان هناك فروقا كمية بين القريتين فيما يتعلق بمدى أهمية الإيجار بالنسبة للأسر المعيشية وبخاصة فى الفئة التى تملك من ثلاثة إلى أقل من خمسة افدنة حيث تصل نسبة الأرض التى تستأجرها الأسر بقرية الترعة الى حوالى -ر٤٣٪ من جملة الأراضى التى تحوزها مقابل ١ر٧٪ فقط فى إنجاص . أما فى فئات الملكية الأدنى والأعلى فإن الفروق غير ذات اهمية فى هذا الصدد وربما يرجع ذلك الى أن حجم الأسر الصعيدية أكبر من نظيرتها فى قرية الدلتا. ويشير التحليل الكمى الى وجود علاقة معنوية بين حجم الأسرة من ناحية وحجم الحيازة ($R2= .1961,F=43.29$) فى قرية الترعة ، فى حين أسفر التقدير عن عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرين فى ابخاص ($R2=.0351,F=.6190$) وحيث ان اغلب الايجارات فى القريتين قانونية كما ذكرنا أيضا ، وأن هذه القوانين سوف ينتهى العمل بها بحلول شهر نوفمبر ١٩٩٧ ، فإن معظم الأسر موضوع هذه الدراسة - وبالتأكيد العديد غيرها - ستتعرض لهزة عنيفة تهدد استمراريتها. فمن المتوقع فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى ان ترتفع الايجارات ، وبناء عليه سوف تجد هذه الأسر نفسها مواجهة بعدد محدود من البدائل : الأول هو محاولة التواؤم مع الأسعار الجديدة والاستمرار فى تأجير الأرض بأسعار السوق وهو ماسيترتب عليه تمرير هذه الزيادات فى الأسعار للمستهلكين الحضريين ، مما سيسهم فى زيادة معدلات التضخم. وقد تضطر هذه الأسر الى إطلاق المزيد من قوة عملها فى سوق العمل المأجور لكى تستطيع الوفاء بقيمة الإيجار الجديد - مع شكنا فى امكانية وفاء الأجور بالفارق بين قيمة الايجار القديم والجديد. على أن مثل هذه الاستراتيجية فى حالة نجاحها سوف تعرض

العملية الانتاجية على مستوى المزرعة الاسرية للتهديد نتيجة العجز النسبى الذى ستشهده هذه الأسر فى قوة العمل المتاحة لديها . اما البديل الثانى فهو أن تخفض هذه الأسر من المساحات المستأجرة وهو ماسوف يفضى الى تدهور مستوى معيشتها بسبب انخفاض الأصول الرأسمالية فى حوزتها وثالثا فقد تتخلى هذه الأسر عن شكل الايجار النقدى وتتحول الى الزراعة بالمشاركة - الايجار العينى - مع الملاك ، وهو مايعنى دخولها فى علاقات تبادل غير متكافىء يميل ميزانه ضد صالحها وهو ماسيفضي الى ذات النتيجة المترتبة على ثانى هذه البدائل ، اى الانهيار الملموس فى مستوى معيشتها. واخيرا ، ان تتخلى كلية عن أى من اشكال الإيجار وتتحول الى قوة عمل مأجورة لدى ملاك الأراضى. والمحصلة النهائية لذلك كله ستكون إطلاق المزيد من قوة العمل فى السوق بما جدول رقم (٤)

جدول رقم (٤)

التوزيع المطلق والنسبي لعدد الأسر وأشكال الحيازة وفقا لفئات الملكية القانونية للأضر بقريتي الدراسة بالفدان والقيراط

القرية وعدد الأسر وإجمالي مساحة الحيازة وفقا لنوعها / فئات الملكية	الترعة				إنجاص			
	عدد الأسر	مساحة الأرض الملك	مساحة الأرض الإيجار	المجموع	عدد الأسر	مساحة الأرض الملك	مساحة الأرض الإيجار	المجموع
لاتوجد أرض ملك	١	صفر	١١	١١	١	صفر	٢	٢
٪	٦ر٢٥	صفر	١٠٠ر-	١٠٠ر-	٥ر٦	صفر	١٠٠ر-	١٠٠ر-
١-٢ر٩٩	٥	٨ر-	٩ر٧	١٧ر٧	١٤	١٣ر١٤	١٤ر-	٢٧ر١٤
٪	٣١ر٢٥	٤٦ر٣	٥٣ر٧	١٠٠ر-	٧٧ر٨	٤٩ر٢	٥٠ر٨	١٠٠ر-
٣-٤ر٩٩	٥	١٦ر١٣	١٢ر١٢	٢٩ر١	٢	٦ر١٢	١٢ر-	٧ر-
٪	٣١ر٢٥	٥٧ر-	٤٣ر-	١٠٠ر-	١١ر١	٩٢ر٩	٧ر١	١٠٠ر-
أكثر من خمسة أفدنة	٥	٤٧ر١٢	٤ر-	٥١ر١٢	١	٨ر-	صفر	٨ر-
٪	٣١ر٢٥	٩٢ر٢	٧ر٨	١٠٠ر-	٥ر٦	١٠٠ر-	صفر	١٠٠ر-
المجموع	١٦	٧٢ر١	٣٦ر١٩	١٠٨ر٢٠	١٨	٢٨ر٢	١٦ر١٢	٤٤ر١٤
٪	١٠٠ر-	٦٤ر٨	٣٥ر٢	١٠٠ر-	١٠٠ر-	٦٣ر-	٣٧ر-	١٠٠ر-

المصدر : جمعت واحتسبت من جدول رقم (٢)

سيؤدى فى النهاية إلى توفير شروط أفضل لتراكم فائض القيمة لدى رأس المال الزراعى، بعبارة أخرى، سوف تفضى سياسة الدولة إلى ظهور اتجاهين متناقضين فى آن واحد، فهى من ناحية سوف تدعم استمرارية، بل وتعاظم أشكال الإنتاج قبل الرأسمالية من خلال نظام المشاركة بين الفلاحين وأصحاب الأراضى، ومن ناحية أخرى، سوف تفضى إلى تعاظم نمو سوق العمل المأجور في الزراعة المصرية.

أما على الجانب الاجتماعى، فإننا نتوقع وبخاصة فى القرية الصعيدية - الترعة - أن يضطر العديد منالأسر المعيشية إلي الانقسام إلى احجام أكثر صغرا مما هى عليه الآن نتيجة انهيار السند الاقتصادى - استئجار الأرض فى ظل القانون القائم حاليا - الذى كان ينهض عليه تنظيمها الاجتماعى، إلا إذا نجحت هذه الأسر فى الاحتفاظ بالأراضى التى بحوزتها الآن.

وبناء علي ماتقدم يمكن القول بأن الأسرة المعيشية التى ظلت لردح طويل من الدهر تمثل عصب الزراعة المصرية قد تلقت ضربة قاصمة عبر قوانين الاصلاح الاقتصادى الجديد. وسوف تؤثر هذه القوانين فى الفئات الدنيا بدرجة أكبر وهو ما نقدره فى قريتى الدراسة، بحوالى ٦٨،٨٪ من أسر قرية الترعة، و٨٣،٤٪ تقريبا من الأسر المعيشية فى ابخاص. بعبارة أخرى سوف يمتد تأثير هذه القوانين ليشمل كل أولئك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنه فى الترعة، فى حين سوف يتضاءل تأثير هذه القوانين على الفئات التى تملك أكثر من ثلاثة أفدنه فى ابخاص، غير أن هذه النتائج ينبغى التحرز من تعميمها إلي ما هو أبعد من هاتين القريتين، فمن المؤكد أن التوصل إلي مثل هذا التعميم على المستوى القومى يحتاج إلى دراسات أكثر شمولاً من الدراسة الراهنة.

تواجه الأسرة المعيشية العديد من التحديات من أجل الحفاظ على بقائها ومن أهم هذه التحديات كيفية المحافظة إلى أساس بقائها - الأرض - ليس فى مواجهة النمو الرأسمالى فقط ولكن فى مواجهة التحولات التى تطرأ على الأسرة المعيشية نتيجة لتعاقب دورة حياتها، واحتمالات تفتت حيازتها أو بالاخرى ملكيتها عن طريق الميراث حال وفاة مؤسس

الأسرة وما يترتب على ذلك من تعاظم فرص استقلال بعض اعضائها بنصيبهم من الأرض وإنشاء أسر مستقلة جديدة.

وتلجأ الأسر المعيشية موضوع الدراسة إلي استخدام العديد من الآليات للحيلولة دون وقوع ذلك ، وعلى الرغم من أن الشريعة الاسلامية تنص على أن «للذكر مثل حظ الانثيين» ، إلا أن هذا المبدأ الشرعى لايتم تطبيقه فى العديد من الاحوال، حيث يتم استبعاد الإناث من الميراث أو فى الحد الادنى الاعتراف بحقهن فيه دون أن يمنحن سيطرة فعلية على الأرض، إذ تبقى الأرض فى حيازة الابناء الذكور، وتكتفى الاناث بحقهن فى جزء من ريعها وبعض الهدايا، أو ما يطلق عليه فى عرف الفلاحين- الزيارة - فى المناسبات المختلفة وبخاصة المناسبات الدينية كالأعياد ، وفى مقابل ذلك، فإنه فى حالة زواج أحد الأبناء الذكور بامرأة من خارج الأسرة، فإنه من غير المتوقع أن تضيف هذه المرأة بميراثها إلى ملكية الأسرة التى دخلت فيها وبهذا يحدث نوع من التوازن المترتب على خروج إناث من الأسرة ودخول بدائل لهن اليها . ومن الملاحظ وجود اختلافات بينه فى الاليات التى تنتجها الأسر المعيشية فى كلا القريتين فيما يتعلق بقضية الحق فى الأرض Access to Land ففى قرية ايخاص حيث آثار تحلل الأسرة المعيشية التي تتكون من الاخوة وابناء العم المشتركين فى معيشة واحدة أكثر وضوحا ، وحيث تتكون معظم الأسر من أجيال متعاقبة من الأبناء والأحفاد ويسود عدد من الاليات من بينها أن يترك الابناء المهاجرون والذين يعملون فى وظائف حكومية الأرض فى حوزة الاخ أو الاخوة العاملين بالزراعة أو المقيمين فى القرية لقاء اجور رمزية، أو حتى اجور عينية». عندي اخين مش عايشين معانا، عايشين بره البلد فى القاهرة، واحد مدرس والثانى سواق، ملهومش دعوة بالأرض ولا بالزراعة ولا بالفلاحة، ولكن لما بيجوا عندنا ، بيخدوا كل اللي هم عايزينه بيض، جبن، لبن، طيور ، أى حاجة عايزينها بيخدوها على طول، همه صحيح مش عايشين معانا، لكن همه اخواتى واللى عايزينه بيتنفذ على طول». وفى حالات اخرى، يبيع الاخوة الذين لا يعملون فى الزراعة الأرض إلى اخوتهم العاملين بالزراعة «اخويا محمد باع لى بعقد عرفى» وعاده ما يتم هذا البيع لقاء أسعار رمزية تقل عن أسعار السوق الفعلية.وتسود هذه الظاهرة عادة فى حالة ميراث الاخوات الاناث، وهن إن لم يبعن فانهن

يتركن الأرض فى حيازة الاخوة الذكور. وعادة ما تقبل الاناث بهذا الغرم تحسبا لعوائد الزمن، حيث انهن يعرفن أنه فى حالة استحكام الخلاف بينهن وبين ازواجهن، فإن ملاذهن الاخير هو اخوتهن الذكور، «إحنا ثلاث رجالة كل واحد معلق فى رقبته واحدة من اخواته البنات وهو مسئول عن احتياجاتها بالكامل».

أما فى قرية الترعة، فإن الآلية الأساسية التى يتم من خلالها الحفاظ على أرض الأسرة من التفكك عبر الميراث فهى الزواج الداخلى، ففى أسر هذه القرية لم يكن هناك سوى حالات استثنائية جدا من الزواج ،من خارج الأسرة المعيشية - زواج ابناء عمومه - «حتى فى الجواز كلنا بنفضل إن إحنا نتجوز من بعضنا ، يعنى الواد ابنى يتجوز بنت عمه، وبنتى اديها لابن عمها، كده علي طول، ده موضوع متعارف عليه فى البلد .. وعلشان كده الأرض مبتخرجش لحد غريب خالص، تفضل طول عمرها فى إيدينا إحنا اللى بنزرعها ونفضل محافظين عليها على طول».

ونظرا لما تنص عليه الشريعة الاسلامية من تحريم زواج الاخوة فى الرضاعة، حيث يقول عز من قائل فى محكم كتابه «حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الاخت وأمهاتكم اللاتى أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة» صدق الله العظيم (سورة النساء الأية ٢٣) ، فإن هذه الأسر تراقب بمنتهى الصرامة عملية رضاعة الأطفال بحيث لايفقد الذكور والاناث من الاطفال اهليتهم للزواج من بعضهم البعض، ذلك لأن عدم مراعاة هذه العملية له أثار اقتصادية وخيمة على مستقبل الأسرة المعيشية، وهكذا فإن البنية الفوقية تتحول عند هذا المستوى إلى علاقات وقوى إنتاج.

والوقع أن الزواج الداخلى يلعب وظائف اخرى فى إطار الأسرة المعيشية من بينها تخفيض النفقات المادية المطلوبة لتأمين عملية إعادة الإنتاج الفيزيقى لقوة العمل، «إحنا بنتجوز من بعضنا علشان ما نتكلفش كثير فى الزواج». فمع ارتفاع المهور، وأسعار الأثاث، وتكاليف الافراح وما اليها تجد الأسرة المعيشية نفسها عند زواج الابناء مجابهة بتكاليف مادية لا قبل لها بها. وفى مواجهة هذه التكاليف قد تلجأ الأسرة إلى الاقتراض من بنك القرية « أنا

اقترضت ۱٥۰۰ جنية لزواج ابنى واقوم بالسداد ، أصل الجوازة النهاردة بتتكلف عشرة آلاف جنيهًا تقريبًا، واخذت القرض بضمان الأرض، والفائدة كانت ۲۲٪ وانخفضت الان إلى ١٤٪ وعملية الاقتراض عملية خطرة علشان الحجز علي الأرض والمواشى». وقد تلجأ الأسرة إلى بيع بعض الأصول من أجل تأمين زواج الابناء» كان من سنتين عندنا جاموسة شرك بعناها علشان لجوز الولد ومن ساعتها نشترى زبدة وسمن وجبنة من السوق». ويشير هنا إلى أنه فى بعض الاحوال تجد الاسر المعيشية نفسها محصورة بين ضرورات اعادة الانتاج الفيزيقى من ناحية، والتضحية بإنتاج المعاش أو التهديد المحتمل بفقدان أدوات الانتاج، حيث يدفع بها ذلك إلى الاعتماد المتزايد على قوى السوق وآلياته وبالتالي إلي الانخراط المتنامى فى العلاقات النقدية.

والملاحظ أن الأسر المعيشية لا تلجأ إلى مثل هذه الاليات الا فى حالة زواج الابناء الذكور. وفى هذا الاطار يكتسب تعليم البنت أهمية خاصة، فهو من ناحية يرفع من قدرها الاجتماعى ويزيد من اهليتها للزواج، ومن ناحية أخرى، وبخاصة فى ابخاص، يمكنها من اعداد نفسها للزواج فى حالة اشتغالها قبل زواجها عندي بنت خدت دبلوم تجارة وعاوز أوظفها علشان تقوم بمصاريف جوازها » وهكذا فإن تعليم الإناث ينظر إليه فى النهاية بوصفة آلية لإعادة إنتاج الأدوار التقليدية للمرأة كزوجة وأم، وإن ان هذا لايمنع من احتمال عملها بأجر فى سوق العمل للمعاونة فى تحقيق هذا الهدف النهائى . ومن ثم فإنه على حين يقع جزء من اعباء الزواج على كاهل الفتاة، فإن الابناء الذكور قد لا يتحملون ذات العبء مقابل تمكينهم من الزواج. هذه القضية لا ينظر إليها من وجهة نظر الأسرة المعيشية على أنها قضية عدالة ولكن على أنها ضرورات بقاء.

(٧)

حاولنا فى هذه الورقة أن نعرض لبعض جوانب اساليب تكيف الأسر المعيشية فى قريتين مصريتين للتغيرات الناجمة عن إعادة استدماج مصر فى النظام العالمى الجديد والذى انعكست

آثاره على مصر فيما عرف باسم سياسات التكيف الهيكلى. وقد اغفلنا فى هذه الورقة عن عمد بعض الجوانب التى نعتقد أهميتها مثل تلك الخاصة بقيم العمل والإنتاج والاستهلاك، وأساليب تواؤم الأسر المعيشية مع التحول فى دور المؤسسات الاقتصادية الزراعية كبنك القرية والجمعية التعاونية وغيرها ومستويات التكنولوجيا وهى جوانب قام بتغطيتها زملاء، آخرون فى فريق البحث. وقد كان هذا هو مبررنا لعدم الخوض فى تفاصيلها، وما استعنا بها أما فى تفسير بعض الجوانب أو قدمناها فى وصف مقتضب.

وقد كشف التحليل النظرى للأدبيات الراهنة فى علم الاجتماع الريفى عن الافتقار إلى نظرية حول مجتمعات الشرق الأوسط الريفية بصفة عامة وحالة مصر بصفة اخص، أوضح التحليل عدم قدرة الاتجاهات النظرية المهيمنة على استيعاب مفهوم الأسرة المعيشية، كوحدة لتحليل هذه المجتمعات وفهم الكيفية التى يتم بها تنظيم عملية الانتاج والتداول على مستوى الأسرة المعيشية، وإن هناك حاجة إلى تبين مفهوم الأسرة المعيشية كوحدة لتحليل المجتمعات الريفية من خلال وضعها فى إطار نظرية تمفصل أنماط الإنتاج، والتأكيد على ضرورة التمييز بين فكرتى نمط الانتاج وشكله واخيراً، تحليل التقسيم النوعى للعمل.

كما كشف تحليل تطور السياسات الزراعية المصرية على مدار السنوات الثلاث الاخيرة عن وجود اتجاه مطرد النمو للتحول نحو اقتصاد السوق بحيث اصبحت العوامل الاقتصادية هى صاحبة القول الفصل فى حين تراجع دور العامل السياسى المتمثل فى التأكيد على فكرة المساواة ليتخذ لنفسه مقعداً خلفيا. ولا يعنى هذابالضرورة تراجع دور الدولة فى الاقتصاد الزراعى، بل إن سياسات الدولة ذاتها كانت أحد العوامل الفاعلة فى تدعيم هذا الاتجاه، بما يعنى أن الدولة قد تراجعت عن حماية صغار الحائزين لصالح كبار ملاك الأراضى الزراعية.

هذه السياسات التى حللناها ليست بدون آثار على الأسر المعيشية، فمن المتوقع أن تفضى هذه السياسات إلى زعزعة علاقة هذه الأسر بالأرض الزراعية قريتى الدراسة، مما سيترتب عليه تهديد مباشر لإمكانية استمرار هذه الاسر فى البقاء وفقا للشكل التنظيمى الاجتماعى السائد حاليا، حيث وجد أن معظم الأسر التى تحوز اقل من خمسة أفدنة تحوزها وفقا للإيجار القانونى

وهو الشكل التشريعى الذى سينتهى به العمل به هذا العام، وهو ماسيدفع بمعظم هذه الأسر إلي الدخول فى علاقات غير متكافئة مع ملاك الأراضي الزراعية، كما سيؤدى إلى اطلاق مزيد من قوة العمل فى السوق بما سيتيح قدراً أكبر من فرص استغلال رأس المال الزراعى لقوة العمل.

وتكشف الدراسة فضلا عن ذلك عن قدر هائل من المرونة التى تتمتع به هذه الأسر فى تقسيم العمل. فوفقا لقوة العمل المتاحة لدى هذه الأسر وطبيعة البناء القيمى السائد يتم إعادة تخصيص قوة العمل على خطوط النوع بحيث يصبح من الممكن أن تلعب المرأة ادواراً في العملية الزراعية منوطة بالرجال «ابخاص»، كما يصبح من الممكن للذكور أن يؤدوا أدواراً عرفت تقليديا بأنها من اختصاص النساء (الترعة)، فضلا عن ذلك، فقد كشف التحليل عن جمع هذه الأسر بين استراتيجيات متعددة للحفاظ على قدراتها الانتاجية من بينها الانخراط المؤقت فى سوق العمل المأجور دون انقطاع العلاقة بالعمل الزراعى بغض النظر احيانا عن مستوى التعليم والمهن الرئيسية التى يشغلها اعضاء هذه الأسر، والاعتماد علي عمالة الاطفال والعمل المأجور، وإن كانت معظم أسر الدراسة تسعى إلي تقليل الاعتماد على هذا العنصر الاخير إلي اقصى حد ممكن.

واخيرا تواجه الاسر المعيشية فى القريتين تحديات هائلة فى محاولتها لإعادة إنتاج نفسها، من بينها عوامل ترجع إلي السياسات الاقتصادية الكلية واخرى ذات طابع ايديولوجى وثالثة تنهض على ابعاد ثقافية (الزواج الداخلى) وتمثل مواجهة متطلبات الزواج وبخاصة زواج الذكور تهديدا مباشراً فى بعض الاحيان للعملية الانتاجية، كما زنه يدفع ببعض الأسر إلى الانخراط المتزايد فى العلاقات النقدية عبر الاستدانة أو الاعتماد المتزايد على السوق لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأسرة المعيشية.

لقد كانت الأسر المعيشية هى العصب الرئيسى الذى ينهض عليه التنظيم الاجتماعى والاقتصادى للريف المصرى وتأتى التطورات الاخيرة فى الاقتصاد المصرى والعالمي لتضع إمكانية بقاء واستمرار هذا الشكل التنظيمى موضع التساؤل وتطرح عليه تحديات ملحة، فهل

سيشهد الريف المصرى انهيار هذا الشكل من التنظيم الاجتماعى؟ أم ستنجح هذه الأسر من خلال ما أظهرته من مرونة سابقة وقدرات عالية على التكيف فى البقاء والاستمرار؟ من المؤكد أن هذا سوف يعتمد على عوامل عديدة ومتباينة إقليميا من منطقة إلى أخرى فى الريف المصرى. فقد تلعب علاقات القرابة القديمة فى الصعيد دورا محددا فى امكانية حصول بعض الأسر على حق زراعة الارض واستغلالها، بالطبع، فى شل شروط مختلفة للعلاقة بينها وبين الملاك. وقد يفضى ذلك فى المناطق التى تحللت فيها هذه العلاقات بدرجة كبيرة (الدلتا) إلى حركات مقاومة فلاحية نتوقع أن تكون محدودة النطاق والنتيجة. الشئ المؤكز الوحيد هنا هو أن استمرار الاوضاع على ما هو عليه زمر غير وارد وسيكون التغير على حساب الاغلبية ولصالح الاقلية فى ريف مصر.

مراجع البحث

أولا المراجع العربية :

- القرآن الكريم
- ابو منذور .م برامج التكيف الهيلكى فى الزراعة المصرية : التوجهات والآثار المحتملة. في
مركز البحوث العربية (محررا) المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر، القاهرة. مركز البحوث العربية
١٩٩٢ : ١٦٩-١٧٧.
- الاحرار : ١٩٨٤/٥/٣.
- الاعسر . خ.م سوق العمالة الزراعية فى مصر خلال فترة التسعينيات : دراسة تحليلية.
قاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٩١.
- الاهرام ١٢:١٩٩٦/١١/٢٨
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت النتائج
ائية محافظة المنوفية. القاهرة. ١٩٩٠.
- التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت. النتائج النهائية : محافظة قنا ، القاهرة. ١٩٩٠.
الهيئة المصرية العامة للمساحة المشروع القومى لحضر الأراضى الزراعية : المرحلة التفصيلية.
ة ١٩٩٠.
بركات . ح المجتمع العربي المعاصر. بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية ١٩٨٦.
جلاقانيس. ك وجلاقانيس ب. سوسيولوجيا العلاقات الزراعية فى الشرق الأوسط: استمرارية
المعاشى.
كى . ر. الليبرالية المستبدة.
ولان . أ.
مر .أ. الأرض والفلاح : المسألة الزراعية فى مصر، القاهرة مطبعة الدار المصرية للطباعة
١٩٥.
د الفتاح م.م الموارد والغذاء فى الريف المصرى. فى مركز البحوث العربية (محررا). مصدر
١٩٩٢ : ٩٨-١٣٢. رأفت ١٩٧٢.
ة .م. القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، القاهرة، مكتبة سعيد
حون والدولة. دراسة فى أساليب الانتاج والتعريف الاجتماعى للقرية المصرية. القاهرة دار
باعة والنشر ١٩٧٩.
. أ. الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى افريقيا. ترجمة حسن ابو بكر وعبد الرحيم
هرة مركز البحوث العربية ١٩٩٣.
الدين م. هجرة الفلاحين المصريين للدول العربية : محاولة نظرية لتفسير الظاهرة، فى
العربية (محررا). مصدر سبق ذكره. ١٩٩٢: ٢٣٠-٢٤٤.

ثانيا المراجع الاجنبية :

Abdel- Fadil M Pevelopment,Income Distribution and Soeial Change in Rural Egypt (1952-1970): A study in the Political Economy of Agrarian Transition. London. Cambridge University Press 1975.

-Abel Khalek. G and Tignor R. "Overview" in Abdel Khalek . G and Tignor R.(eds) The Political Economy of Income Distribution in Egypt, New york . Halmes and Meier Publishers. Inc.1982: 1-19

-Asad. T. "Anthropological Texts and Ideolegical Problems : An Analysis of Cohen on Arab Villages in Israel ." Economy and Soeiety, Vol 4. no3. 1975.

-Bahradwji.K. "Production Conditions in Indian Agriculture". in . Harriss. J. (ed) Rural development: Theories of Peasant Economy and Agrariar Change. london Hutchinson and Co 1982: 269-288.

-Bourdieu. P. Outline of a Theory of Practice. London . Cambridge University Press.1979.

-Carter. A. F. " Can we Articulate Articulation" in Clammer. J. (ed), Th New Economic Anthropology. London . Macmillan Press.1978:

Egypt Since -Commandor. S The State and Agricultural derelopment in 1973. London Ithaca Press 1987.

-Cuddihy. W. Agricultural Price Management in Egypt. World Bank Staff Papers, 388, Washington D.C.1980

-Deere. C.P. "Rural Women's Subsistence Production in the Capitalist Periphery" in Cohen. R, Gutkind. P, and Brazier . P, (eds). Peasants and Proletarians : The Struggls of third wolrd workers. New York. Monthly Review Press.133-148

-El- Issawy. I. H. "Interconnection between Income Distribution and Economic Growth in the Context of Egypt's Economic Development" in Abdel Khalek. G and Tignor: R(eds). Op. cit.88-131.

-Freedman. H. "The Family Farm in Advanced Capitalism: Outline of a Theory of Simple Commodity Production in Agriculture " . Toronto: Uni-

تقرير حول خصائص الأسرة المعيشية
بين الاستمرار والتغير

د. سعيد ناصف

تمهيد : -

ليس ثمة شك فى أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التى تعرض لها المجتمع المصرى خلال العقود الماضية قد تركت آثارا عميقة ليس فقط على صعيد البنية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن أيضًا علي الصعيدين السياسى والأيدلوجى. الأمر الذى انعكس بشكل أكثر وضوحًا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للفلاحين الريفية المحلية. فعلي الرغم من تعرض المجتمع المصرى لعمليات التغلغل الرأسمالى والثقافى، وسيطرة نمط الإنتاج بما يتضمنه هذا النمط من علاقات إنتاجية حديثة، وعلاقات اجتماعية متميزة «رسملة العلاقات الاجتماعية»، وما أحدثته هذه الأنماط الحديثة من آثار على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى، إلا أن هذا النمط الحديث المسيطر لم يقض تماما وبصورة نهائية على الأشكال الإنتاجية التقليدية «ما قبل الرأسمالية » ولا شك أن استمرار نمط الأسرة المعيشية المكتفية ذاتيا فى القرية المصرية يعبر أصدق تعبير عن هذا الاستمرار من ناحية، وعن مدى فاعلية وتأثير هذا النمط التقليدى داخل البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للقرية المصرية بكل ما يحمله من مضامين ثقافية وخصوصية اجتماعية واقتصادية وسياسية وتميزت بها القرية المصرية عبر عصور ومراحل تاريخية مختلفة من ناحية أخرى.

وفى ضوء ذلك، فإن خصائص وسمات الأسرة المعيشية الريفية، والتعرف على أنماط التغير التى تعرضت لها هذه الخصائص يتطلب منا ضرورة تبني منظور شمولى ينطلق من مسلمات مدخل أسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعى وتمفصل الأساليب الإنتاجية المتباينة التى يعبر كل منها عن مرحلة تاريخية معينة من مراحل التكوين الاجتماعى - الاقتصادى المصرى، وأنه إذا كانت بعض الخصائص والسمات التقليدية التى تميزت بها الأسرة المعيشية الريفية خلال مراحل تاريخية معينة قد اختفت بفعل تأثير عمليات التغلغل الرأسمالى والاندماج الثقافى والتبعية بأشكالها المختلفة، فإن سمة مجموعة أخرى من الخصائص والسمات العامة- لاتزال - تميز الأسرة المعيشية الريفية. مما يؤكد علي أن الأسرة المعيشية تمثل حقيقة واقعية فى الريف

المصري، كما أنها تمثل حقيقة واقعية أيضًا فى كثير من المجتمعات الحضرية وبخاصة فى أحيانها الفقيرة والعشوائية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن نمط الأسرة المعيشية ليس نمطًا عامًا أو مطلقًا، وإنما يختلف من مجتمع ريفى إلى مجتمع ريفى آخر من حيث حجم الأسرة المعيشية وخصائصها العامة، ووظائفها التقليدية فى مواجهة الأشكال والأنماط الحديثة. ومن ثم، فإن فهم هذه الفروق والاختلافات يتطلب الوعى بخصوصية المجتمعات الريفية «مجتمعات الدراسة» على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويتمثل الهدف الأساسى للدراسة الراهنة فى التعرف على السمات والخصائص العامة التى تميز الأسرة المعيشية فى القرية المصرية، تلك؛ الخصائص، الأكثر شيوعًا فى قريتى الدراسة، وأيضًا التعرف على الخصائص المتوسطة الانتشار والتى تختلف من قرية لأخرى. بالإضافة إلى التعرف علي العوامل المسئولة عن استمرار بعض هذه الخصائص والعوامل المسئولة عن اختفاء خصائص أخرى. فضلا عن محاولة رسم صورة استشراقية لمستقبل الأسرة المعيشية الريفية خلال العقود القليلة القادمة فى ظل التحولات الاقتصادية والثقافية التى يمر بها المجتمع المصرى فى إطار علاقاته الخارجية على الصعيدين الإقليمى والعالمى (التحول الهيكلي والخصخصة .. وما إلى ذلك).

ويمكن تحديد الخصائص والسمات العامة للأسرة المعيشية الريفية فى الخصائص التالية :

- حجم الأسرة المعيشية - عدد الأجيال داخل الأسرة المعيشية
- الحالة التعليمية لأعضاء الأسرة المعيشية
- المعيشة والإقامة المشتركة
- حجم الحيازات الأكثر شيوعًا بالنسبة للأسر المعيشية موضوع الدراسة على مستوى القريتين.
- توزيع الحيازات داخل الأسرة «مركزية الحيازة أو توزيعها بين أعضاء الأسرة».

- أشكال وأنماط الملكية السائدة (الملك، الايجار، المشاركة، الرهن)
- حجم العمل الجماعى «أو العائلى» الزراعي وحجم الاعتماد على العمل المأجور والفروق والاختلافات بين قريتى الدراسة.
- نمط السلطة واتخاذ القرارات الخاصة بالعمليات الزراعية.
- مصادر الدخل الأساسية للأسر المعيشية وحجم مشاركة أعضاء الأسرة المعيشية في الدخل، ومجالات إنفاق هذه الدخول المتنوعة.
- شكل الإنتاج السائد ومدى علاقته بالسوق «الانتاج للاستهلاك، المنزلى أو الإنتاج للسوق».

وعلي الرغم من وجود هذه الخصائص العامة فى قريتى الدراسة «ابخاص مركز الباجور – منوفية، وقرية الترعة مركز إسنا- قنا»، إلا أن ثمة فروقا واختلافات واضحة بين قرية ابخاص، وقرية الترعة وبخاصة فيما يتعلق بحجم هذه الخصائص ومدى انتشارها، والعوامل المسئولة عن استمرار وجودها حتى الآن.

- حجم الأسر المعيشية

ثمة فروق واضحة بين قريتى الدراسة. وليس ثمة شك في أن حجم الأسرة المعيشية يعد أحد الأبعاد الأساسية لفهم خصائصها وأوضاعها المختلفة، وتزداد أهمية فهم هذا البعد فى البحث الراهن إذا ما وضعنا فى الاعتبارأن فهم حجم الأسرة المعيشية يمكننا من فهم حجم قوة العمل على مستوى القرية المصرية فى المستقبل القريب، ومن ثم فهم معدل الإعالة، وكذلك الاحتياجات الأساسية من الخدمات المختلفة (الصحية والتعليمية والترفيهية ... الخ)، وهى أمور ذات صلة وثيقة بمستوى الأسرة ومدى إشباعها للحاجات الضرورية لأعضائها على اختلاف أعمارهم، فضلا عن فهم موقف الأسرة المعيشية من القضايا والمشكلات المحيطة بها، وبخاصة المشكلات التى تتعلق بعلاقاتها بالسوق من جانب، وعلاقاتها بالمؤسسات الحكومية

المحلية التى تتعامل معها من جانب آخر.

وتشير بيانات التحليل الاحصائى على مستوى حالات الدراسة إلى أن ثمة فروقًا «واضحة بين حجم الأسرة فى قرية ابخاص» وحجم الأسرة المعيشية فى قرية «الترعة». فبينما يتراوح حجم الأسرة المعيشية فى قرية ابخاص «أقل من عشرة أفراد وحتى خمسة عشر فرداً» حوالى ١٥ حالة أو أسرة معيشية بنسبة حوالى ٧٥٪ من إجمالى الأسر المعيشية المدروسة وأن الأسر التى بلغ عدد أعضائها ما بين ١٥-٢٥ فرداً لم تزد عن خمس أسر معيشة فقط بنسبة ٢٥٪ من إجمالى عينة الدراسة، نجد بيانات التحليل الاحصائى لعينة الدراسة فى قرية الترعة تشير إلى أن إجمالى الأسر المعيشية التى يتراوح عدد أفرادها ما بين (أقل من عشرة أفراد وحتي ثلاثين فرداً) حوالى ١٤ أسرة معيشية من إجمالى عدد الحالات التى تم دراستها فى قرية الترعة والتى بلغت سبع عشرة حالة.

وأن الحالات التى يزيد عدد أعضائها عن ٤٥ عضواً بلغت فقط ثلاث حالات بنسبة ١٧٪ تقريبًا من إجمالى حالات الدراسة.

وتوضح الاحصاءات السابقة أن حجم الأسرة المعيشية فى قرى الوجه البحرى أقل بكثير من حجمها فى قرى الوجه القبلى. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات الميدانية* التى تناولت خصائص الأسرة المعيشية وأوضاعها في بعض قرى الوجه البحرى والوجه القبلى.

ويمكن تفسير أسباب انخفاض حجم الأسرة المعيشية فى قرية ابخاص فى ضوء مجموعة من العوامل نذكر منها على سبيل المثال : ارتفاع نسبة التوظيف فى القطاع الحكومى، وارتفاع المستوى التعلمى على مستوى القرية بشكل عام ومستوى حالات الدراسة بخاصة، فضلاً عن ارتفاع نسبة الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية، وكذلك ضيق المساحة الزراعية على مستوى القرية، ومن ثم شيوع ظاهرة المساحات القزمية التى تملكها الأسرة المعيشية، الأمر الذى يصاحبه تفتيت للملكية الزراعية ومن ثم الانفصال وعزلة بعض الأعضاء عن العائلة أو الاسرة

* انظر : أنغام عبد الجواد، خصائص الأسر المعيشية وأوضاعها فى قرى البحث، بحث مستقبل القرية المصرية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية...، ص١٩.

المعيشية. كما يمكننا تفسير ظاهرة ارتفاع حجم الاسر المعيشية فى قرية الترعة فى ضوء العوامل والمتغيرات الاتية :- الارتفاع النسبى فى حجم الحيازات المتوسطة والكبيرة وسيطرة نمط الملكية الجماعية للأرض التى تملكها أو التى تزرعها الاسرة، الامر الذى يحول دون تفتيت الملكية الزراعية وبخاصة أذا ما وضعنا فى الاعتبار شيوع وانتشار ظاهرة الزواج الداخلى (بين أبناء العمومة) إلى جانب عدم تداول الأرض فى قرية الترعة بالبيع والشراء، الأمر الذى يقلل من فرص الانفصال أو استقلال بعض أعضاء الاسرة المعيشية عنها مما يدعم التماسك والترابط العائلى. فقد ذكرت إحدى حالات الدراسة موقف العائلة والأقارب وربما أهل القرية من العضو الذى يحاول الاستقلال عن أسرته المعيشية ومقاطعة هذا العضو حتى عن قراره بالانفصال عن أسرته. حيث أشارت الحالة إلى ساعات الستات بتعود رجالتها على حاجات كثير زى انهم يعيشوا لوحدهم ويأكلوا لوحدهم ويكون لهم معاش خاص بهم، ولو واحد من الرجالة قال إنه عايز كده بنسيبه شهر أو شهرين لحد ما يعرف غلطته وبعدين يرجع هو نفسه ويعرف إن مراته غلطانة وان اللى طلبه مننا مش صحيح، وحتى ده لوحصل العيلة كلها بتقاطعه وكمان البلد بتقاطعه وبيقولوله إزاى نشغلك وأنت سايب عيلتك، واحنا منقدرش نشغل واحد سايب أهله وانعزل عنهم علشان حيعمل فتنة بين العائلات، وفيه هنا عندنا فى البلد شرى خواطر بيننا وبين بعضنا والبلد بتاخد منه موقف لحد ما يعرف إنه غلط فى حق عيلته وناسه وبعيدن يرجع للبيت مره تانية، والحكاية دى حصلت عندنا من كام سنة مع ابن اخوى، كان متوظف واحنا اللى صرفنا عليه وعلمناه لحد ما اتوظف، وبعيدن اشترطنا عليه أن يقعد معانا في البيت ويدينا عشرين جنيها كل شهر، وبعيدن رفض يدينا العشرين جنيه، وبعيدن طردناه من الدار، وراح عند واحد من البلد، والواحد ده جه لينا هنا عشان يستأذنا بأنه يقعده عنده فى بيته شويه ويديلوا قراط أرض يبنيه ويسكن فيه، وبعدين إحنا قلما له اعمل معاه اللى أنت عايزه يعنى مفيش حد فى البلد بيعمل حاجة غلط والناس بتسيبه، الكل بيلومه، فيه خواطر بين العائلات هنا عندنا ، ومفيش حد بيتعدى على حقوق حد تانى.

عدد الأجيال داخل الأسرة المعيشية :-

تشير البيانات الاحصائية إلى أن ثمة فروقًا واضحة بين قريتى الدراسة فيما يتعلق بعدد الأجيال داخل الأسرة المعيشية، فقد بلغ إجمالى عدد الأسر المعيشية التى تتكون من جيلين (الآباء والأبناء) فى قرية إبخاص أربع أسر فقط بنسة ٢٠٪ من إجمالى حالات الدراسة، فى حين بلغ عدد الأسر التى تتكون من جيلين فى قرية الترعة تسع حالات بنسبة ٥٣٪ من إجمالي عينة الدراسة. وتشير البيانات الإحصائية أيضًا إلى أنه بينما بلغ إجمالى عدد الأسر التى تتكون من ثلاثة أجيال (الأجداد، الأبناء، الأحفاد) فى قرية ابخاص ١٦ أسرة بنسبة ٨٠٪ من إجمالى عينة الدراسة، بلغ إجمالى عدد الأسر المعيشية التى تتكون من ثلاثة أجيال فى قرية الترعة ثماني حالات فقط بنسبة ٤٧٪ من إجمالى العينة بالقرية. كما تشير البيانات أيضًا إلي أنه لا توجد بين حالات الدراسة أسر تتكون من جيل واحد على مستوى القريتين.

وعلى الرغم من الاختلاف النسبى بين القريتين فيما يتعلق بعدد الأجيال داخل الأسر المعيشية موضوع الدراسة، إلا أن السمة العامة التى تميز الأسرة المعيشية فى قريتى الدراسة فى استمرار نمط الأسرة الممتدة أو العائلة المشتركة التى تضم أكثر من جيل فى معيشة واحدة وحياة مشتركة، الأمر الذى يؤكد علي استمرار ظاهرة الترابط والتماسك العائلى داخل القرية المصرية رغم التحولات والتغيرات التى تعرضت لها القرية على مختلف الأصعدة : الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والايكولوجية.

توزيع أفراد الأسر المعيشية حسب الحالة الاجتماعية :

تشير البيانات الاحصائية من واقع الدراسة الميدانية إلى ارتفاع معدلات الأمية بشكل عام على مستوى قريتي الدراسة وبخاصة بين فئة كبار السن (جيل الأجداد أو الجيل الأول). فقد بلغت نسبة الأمية فى قرية ابخاص على مستوى أسر الدراسة حوالى ٥١٥ من أجيال العينة، بينما بلغت نسبة الأمية فى قرية الترعة حوالى ١٧،٦٪ من إجمالى عينة الدراسة.

كما تبين الاحصاءات أيضًا أن نسبة التعليم بين أجيال الأبناء والأحفاد على مستوى القريتين تكاد تكون متقاربة، حيث بلغ إجمالى الأسر التى تهتم بتعليم أبنائها من جيل الأحفاد في قرية ابخاص «إحدى عشرة أسرة» بنسبة ٥٥٪ من إجمالى عينة الدراسة، وبلغ عدد الأسر المعيشية التى تهتم بتعليم أبنائها من جيل الأحفاد فى قرية الترعة أيضًا إحدى عشرة أسرة بنسبة ٦٤،٨٪ من إجمالى عينة البحث، وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على اتجاه الآباء (الجيل الثانى) على مستوى قريتى الدراسة إلى تعليم أبنائهم وأنه ليس ثمة تمييز فى هذا المجال بين الذكور والإناث من الأطفال. كما يدل فى الوقت ذاته على أن القرية فى الوجه القبلى ليست كما كانت فى مراحل تاريخية سابقة منعزلة عن التطورات التى يشهدها المجتمع المصرى، وأن ثمة تغيرات ثقافية وفكرية قد حدثت فى المجتمعات ذات الطابع الثقافي التقليدى، وهى تغيرات تعد انعكاسًا لتطور وسائل الاعلام «المرئية والمسموعة والمقروءة» من جانب، وما أحدثته هذه التصورات من تغيير فى الاتجاهات والقيم الاجتماعية والثقافية، وبخاصة لدى جيل الآباء (الجيل الثانى)، فضلا عن انتشار التعليم بمستوياته المختلفة وبخاصة الجامعى، إلى جانب ما أحدثته الهجرة الداخلية والخارجية من تغيرات فى الاتجاهات والقيم الاجتماعية، والنظرة إلي التعليم وأهميته بالنسبة للذكور والاناث بصفة عامة.

وليس ثمة شك فى أن هناك علاقة بين تعليم الآباء ومستوى وعيهم الثقافى وبين موقفهم من التفاوت النوعى بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالتعليم. فإذا كان تعليم الأبناء (ذكور وإناث) يمثل أهمية خاصة بالنسبة للأسر المعيشية فى قرية ابخاص دون تمييز بين الذكور والإناث، فإن هذا الأمر يبدو واضحا أيضًا على مستوى الأسر المعيشية فى قرية الترعة. وثمة إجماع بين أسر الدراسة فى قرية الترعة على أهمية التعليم بالنسبة للأطفال الذكور والإناث على السواء، ويؤكد ذلك ما أشارت إليه إحدى حالات الدراسة «التعليم دلوقتى أصبح شيئا أساسيًا وهامًا بالنسبة للأولاد بصرف النظر عن كونهم ذكوراً وإناثًا، وبعدين فتح الجامعات فى قنا وأسوان شجع الكل على التعليم، واحنا عندنا هنا فى قرية الترعة اتجاه عام لرفع مستوى التعليم، البلد فيها مدارس والكل بيعلم ولاده الصبيان البنات، والبلد بقي فيها نسبة كبيرة من البنات، فى الجامعة والناس هنا عندنا فى الصعيد أفكارهم اتغيرت كثير ومعدش

حد بيرفض إن بناته تتعلم إلا فى بعض الأسر الفقيرة اللى متقدرش على تعليم بناتها في الجامعة ودول بيكتفوا بأن البنات تتعلم لحد الاعدادى أو الدبلوم على الأقل».

المعيشية المشتركة والاقامة الجماعية لأعضاء الأسر المعيشية

أوضحت بيانات الدراسة الميدانية على مستوى القريتين عن أن النمط العام والشائع للأسر المعيشية يتمثل فى اشتراك أعضاء الأسرة المعيشية فى الأكل «ماعون واحد» والمعيشة المشتركة والانفصال فقط أثناء النوم فى حجرات مستقلة داخل مسكن العائلة. ١٠ حالات في قرية ابخاص بنسبة ٥٠٪ من إجمالى عينة الدراسة، و١٢ حالة فى قرية الترعة بنسبة ٧٠,٥٪ من إجمالى عينة الدراسة، وعلى الرغم من ذلك، فثمة فروق بين حالات الدراسة على مستوى القريتين. فبينما أكدت ٧ حالات بنسبة ٣٥٪ من إجمالى العينة فى قرية إبخاص على أنهم يشتركون مع بعضهم فى المأكل والنوم فى مسكن واحد. نجد هذه السمة غير موجودة نهائيا بين حالات الدراسة فى قرية الترعة. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء الانخفاض النسبي في مستوي حجم الأسرة المعيشية فى قرية ابخاص بالمقارنة بحجمها الكبير على مستوى قرية الترعة. وبينما أكدت ٣ حالات بنسبة ١٥٪ من إجمالى العينة في قرية إبخاص على أنها تشترك فى المأكل والمعيشة الجماعية والعائلية، نجد هذه السمة أكثر شيوعًا بين حالات الدراسة في قرية الترعة. حيث أكدت علي ذلك ٥ حالات بنسبة ٢٩,٥٪ من إجمالى هذه العينة فى القرية. وقد لاحظ الباحث هذه الظاهرة أثناء إجراء الدراسة الميدانية، فثمة حالات كثيرة للأسرة المعيشية يقيم أعضاؤها فى بيوت دور ذات طابع تقليدى مستقلة عن بعضها لكنها متجاورة ومتلاصقة، وأن أعضاء هذه الأسر النووية يتجمعون أثناء الطعام والسهر فى المسكن الكبير للعائلة ثم يتفرقون بعد ذلك إلي بيوتهم المستقلة والمتجاورة.

ومن الظواهر اللافتة للنظر كما تعكسها البيانات الميدانية على مستوى قريتى الدراسة هى استمرار قيم الترابط العائلى والتماسك الأسرى علي الرغم من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تعرض لها الريف المصرى بعامة خلال العقود الماضية. حيث توضح

البيانات الاحصائية أن ما يقرب من ٥٠٪ من إجمالى العينة فى قرية ابخاص، وحوالى ٧٠,٥٪ من إجمالى العينة فى قرية الترعة يقيم أفراد الأسرة المعيشية فى منزل واحد «منزل العائلة» وعادة ما يكون منزلاً كبيراً ذا طابع تقليدي، وأنهم جميعًا يعيشون حياة جماعية مشتركة «بيأكلون في ماعون واحد» ويفضلون الزواج الداخلى «أبنا العم» لأنهم يعتقدون أن ذلك من شأنه أن يخفف حدة التوتر والصراع داخل المنزل. حيث أشارت معظم الحالات وبخاصة فى قرية الترعة إلى كل المشاكل دائمًا بيكون سببها الستات، وكل ما كان الستات فى الدار قرايب إخوات وأولاد عم كل ما كانت المشاكل أقل لأن عادتهم وطباعهم حتكون واحدة تقريبا، أما لودخل الدار ست غريبة حتكون طباعها مختلفة عن طباع أهل الدار وحتحصل المشاكل».

وعلى الرغم من أن معظم حالات الدراسة في قرية الترعة تؤكد على استمرار قيم التماسك والترابط العائلى، فإن إحدى الحالات أشارت إلى أن ظاهرة التفكك الأسرى أصبحت أكثر وضوحًا الان عنها فى مراحل سابقة «وكمان فيه حاجة ثانية مهمة حقولك عليها ولها دخل كبير فى تفكك الأسر دلوقتى وهى الحضارة اللى جات من التليفزيون، لأن التليفزيون بيلهى الناس عن شغلها وعن مصالحها، وبيخلى الناس مشغولة بحاجات تنسى المصالح أى الكورة والأفلام والتمثيليات اللى بيحبوها».

أما بالنسبة لحجم الحيازات المنتشرة والشائع بالنسبة للأسر المنتجة في قريتي الدراسة، فتشير البيانات الميدانية إلى أن ثمة فروقًا واضحة بين القريتين فيما يتعلق بهذه الخاصية، فبينما بلغ عدد الأسر التى لا تزيد حيازتها عن أقل من فدان فى قرية ابخاص، خمس أسر معيشية بنسبة ٢٥٪ من إجمالي عينة البحث فى هذه القرية، تشير البيانات الميدانية الخاصة بقرية الترعة إلى عدم وجود هذه الشريحة التى تحوز أقل من فدان. وبينما بلغ إجمالى عدد الأسر المعيشية التى تحوز مساحة من فدان إلى ثلاث أفدنه فى قرية ابخاص تسع حالات بنسبة ٤٥٪ من إجمالى العينة فى القرية، نجد هذه الفئة لاتزيد عن ٢٣,٥٪ من إجمالى العينة فى قرية الترعة (٤ حالات فقط). كما يختلف الوضع أيضًا بالنسبة للقريتين فيما يتعلق بحجم الحيازات المتوسطة (من٣-٥ أفدنة)، والحيازات الكبيرة من (٥ أفدنة - ١٠ أفدنة فأكثر.) بينما بلغ إجمالى عدد الأسر المعيشية التى بلغ حيازتها من ٣-١٠ أفدنة في قرية ابخاص ٦

أسر بنسبة ٣٠٪ من إجمالى العينة فى القرية، بلغ عدد الأسر التى تحوز من ٣-١٠ أفدنة فأكثر فى قرية الترعة ١٢ أسرة بنسبة ٧٠,٥٪ من إجمالى عينة الدراسة فى القرية. وتدل هذه البيانات على أن النمط الشائع للحيازات فى قرية الترعة يتراوح بين الحيازات القزمية والحيازات المتوسطة، بينما النمط الشائع للحيازات فى قرية الترعة يتراوح بين الحيازات المتوسطة والكبيرة من ٣-١٠ أفدنة فأكثر. وهذه البيانات تعكس إلى حد كبير سيطرة قيم الترابط والتماسك العائلى بين أعضاء الأسر المعيشية فى قرية الترعة، على عكس الوضع بالنسبة لقرية ابخاص حيث تنتشر ظاهرة تفتيت الملكية من جانب، وشيوع ظاهرة المساحات القزمية نظراً لضيق مساحة الأرض الزراعية على مستوى محافظة المنوفية بعامة وقرية الدراسة بخاصة.

وفيما يتعلق بتوزيع الحيازات بين أعضاء الأسر المعيشية. فثمة فروق واضحة على مستوى قريتي الدراسة. فبينما أكدت خمس عشرة حالة بنسبة ٧٥٪ من إجمالى عينة البحث فى قرية ابخاص على أن الحيازة تتركز فى يد رب الأسرة (الوالد أو الأخ الأكبر، وأن الحيازة مسجلة بأسماء هؤلاء فى الجمعية الزراعية، ذكرت ٨ حالات بنسبة ٤٧٪ من إجمالى عينة الدراسة فى قرية الترعة. وبينما أشارت ٥ حالات فى قرية ابخاص بنسبة ٢٥٪ من إجمالى عينة البحث فى القرية إلى أن الحيازة موزعة بين أعضاء الأسرة سواء الأبناء أو الأخوة أو أبناء العم المقيمين داخل منزل العائلة، ذكرت ٧ حالات من عينة الدراسة المعيشية فى قرية الترعة بنسبة ٤١٪ من إجمالى عينة القرية أن الحيازة موزعة بين أعضاء الأسرة المعيشية سواء الأخوة أو أبناء العم المقيمين فى منزل العائلة. وقدمت بعض الحالات على مستوى القريتين تبريرات لذلك منها على سبيل المثال «إحنا بنقسم الحيازة بيننا فى الجمعية علشان ده فيه مكسب لينا، من ناحية أننا نقدر ناخد كيماوى وبذرة ومبيدات من الجمعية أو البنك أكثر. وكمان العملية دى بتقلل من عملية الطمع بين الاخوات وعلشان محدش يقول إشمعنا فلان عنده حيازة وأنا معنديش، ويحصل الترابط بين العيلة ومايظهر الحقد بين الاخوات ومايكنش فيه تفرقه بينهم، ودى عملية شكلية، لكن حياتنا فى البيت حياة مشتركة والكل بياكل فى ماعون واحد ومحدش مستقل أو منفصل عن التانى، دى عملية شكلية وكل الإنتاج اللي بيطلع من الأرض

بيجى البيت وبيتصرف علينا واللى عايز حاجة بياخدها والكل مقتنع بالنظام ده ومفيش خلافات بيننا والكل راضى بكده..»

ويتضح مما سبق، أن حوالى نصف الأسر المعيشية من إجمالي عينة البحث في قرية ابخاص تحوز أرضا تقع مساحتها فى فئة الحيازة من فدان إلى أقل من ثلاثة أفدنة ٤٥٪ من إجمالى العينة وهى نسبة أعلى بكثير من مثيلتها فى قرية الترعة ٢٣,٥٪. ومن منطلق تفسير عوامل استمرار أوضاع وخصائص الأسر المعيشية في الريف المصرى. فإن معظم الحائزين من ذوى الحيازات القزمية، وهى حيازات صغيرة يصعب معها تحقيق تراكم وفائض اقتصادى للأسرة يمكنها من تطوير إنتاجيتها وإعادة الإنتاج، ومن ثم تلجأ هذه الأسر المعيشية إلى الاعتماد علي قوة عمل من داخلها لتوفير تكلفة الانتاج، مما يؤدى إلى استمرار شكل الانتاج العائلى على مستوى الأسر المعيشية الريفية بشكل عام.

وحول نمط حيازة الأرض الزراعية التى تحوزها الأسر المعيشية تشير البيانات الاحصائية إلي أن نمط الحيازة بالملك يمثل النمط السائد على مستوى الأسر المعيشية فى قريتي الدراسة. غير أن هذا النمط هو الأكثر انتشاراً بالنسبة للأسر المعيشية فى قرية ابخاص (١٩ حالة بنسبة ٩٥٪ من إجمالى عينة البحث في قرية ابخاص)، فى حين لم يتجاوز عدد الذين يملكون أراضى ملكية خاصة فى قرية الترعة (٧ حالات بنسبة ٤١٪) من إجمالى عينة البحث على متوى قرية الترعة. ثم يأتى نمط الإيجار فى قرية ابخاص (٩ حالات بنسبة ٤٥٪ من إجمالى العينة)، فى حين بلغ عدد الحالات التى تحوز أرضًا بالايجار فى قرية الترعة (حالتين فقط بنسبة ١٢٪. أما نظام المشاركة، فقد بلغ حالتين فقط فى قرية ابخاص مقابل حالة واحدة فى قرية الترعة. أما عدد الأسر المعيشية التى تحوز أرضًا تجمع بين الملك والايجار والمشاركة فقد وصل ٦ حالات فى قرية الترعة بنسبة ٣٥٪، بينما لن تفصح البيانات الميدانية عن حالات تتعامل بهذه الأشكال مجتمعة فى قرية الترعة.

ومن اللافت للنظر، أن إحدى الحالات فى قرية الترعة أشارت إلى أنها تتعامل مع نظام الرهينة، على الرغم من أن الواقع الفعلى بالقرية يشير إلى عكس ذلك، حيث أكد كثير من

الحالات على أن هذا النظام «الرهينة» موجود ومنتشر على مستوى القرية، لكنه سرى وغير معلن، وأن معظم الذين يقومون برهن أراضيهم ليسوا من المقيمين بالقرية، وأن هؤلاء الملاك يحصرون على التعامل بنظام الرهينة مع أقاربهم من الفلاحين. ورغم اقتناع هؤلاء بأن الرهينة نظام غير مشروع إسلامياً إلا أنهم يمارسونه ويتعاملون به تحت ستار الحجة، وبأنه نظام مفيد للطرفين (المالك والفلاح) الذى يزرع الأرض مقابل الرهن المالى الذى يعطيه للمالك، وينتفع بالأرض حتى يسدد المالك ديونه له، وعلى الرغم من أن معظم حالات الدراسة على مستوى القريتين يحوزون أرضهم عن طريق التملك، فإن البيانات السابقة تشير إلي وجود تباين واضح فى أشكال العلاقات الإنتاجية بين الأسر المعيشية، وهذا التباين يعكس إلى حد كبير تداخل وتعايش أنماط إنتاجية مختلفة، يعبر استمرار النمط أو الشكل العائلى عنها بوضوح.

وفيما يتعلق بحجم العمل الجماعى أو العائلى وحجم الاعتماد على العمل المأجور، فى العمليات الزراعية، تشير البيانات الخاصة بقريتى الدراسة إلى وجود بعض السمات والملامح العامة، فقد تبين أن ١٧ حالة من حالات الدراسة فى قرية ابخاص بنسبة ٨٥٪ من إجمالى عينة القرية أكدوا علي أن فئة الفلاحين هم الذين يمارسون العمل الزراعى العائلى ويشاركون بشكل فعال فى هذا المجال، فى حين يشارك الموظفون من أعضاء الأسر المعيشية فى هذه القرية أيضاً بدور واضح فى إنجاز بعض المهام المتعلقة برعاية الأرض والعمل الزراعى بشكل عام (١٣ حالة بنسبة ٦٥٪ من إجمالى عينة قرية ابخاص)، وهى نسبة تتساوى مع معدل مشاركة الموظفين فى العمليات الزراعية فى الأسر المعيشية فى قرية الترعة (١٣ حالة بنسبة ٢٦٪ من إجمالى العينة) أكدوا على الدور الذى يلعبه الموظفون فى العمل الجماعى داخل محيط الأسرة المعيشية التى ينتمون إليها، ولم تفصح البيانات الميدانية عن وجود فروق واضحة بين القريتين فيما يتعلق بمشاركة الأطفال في العمل الزراعي. فبينما أكدت (٩ حالات بنسبة ٤٥٪) من إجمالي عينة البحث فى قرية ابخاص علي دور الأطفال فى هذا المجال أكدت ١٠ حالات بنسبة ٢٠٪ من إجمالى العينة في قرية الترعة على دور الأطفال فى القيام ببعض الأعمال المرتبطة بالعمل الزراعى (كرعاية الماشية، وتوصيل الغذاء للحقل، والقيام ببعض الأعمال الخفيفة وبخاصة فى مواسم العمل الزراعى وأثناء الأجازات المدرسية)، أما الظاهرة

فى ابخاص يعملوا بالزراعة ١٧ حالة بنسبة ٨٥٪ وموظفين ١٣ حالة بنسبة ٦٥
فى الترعة ١٣ حالة بنسبة ٢٦٪ الموظفين
مشاركة الاطفال فى العمل الزراعى
فى ابخاص ٩ حالات بنسبة ٤٥٪
فى الترعة ١٠ حالات بنسبة ٢٠٪

اللافتة للنظر والتى تؤكدها البيانات الميدانية والاحصائية تتمثل فى انعدام مشاركة النساء فى الأعمال المرتبطة بالزراعة فى قرية الترعة، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء الخصوصية الثقافية لمجتمعات الوجه القبلى بعامة والمجتمعات الريفية بخاصة، حيث تسود الثقافة التقليدية والقيم الاجتماعية التى تعكس التمايزات النوعية بين الذكور والإناث، وأن دور النساء يقتصر فقط على العمل داخل منزل الأسرة المعيشية، حيث يقمن بممارسة أعمالهن بشكل جماعى داخل المنزل تحت رعاية ربة المنزل (الأم أو زوجة الأخ الأكبر)، ومن الأنشطة التى يقمن بها داخل المنزل (رعاية الماشية وتربية الطيور وما يرتبط بذلك من أعمال للإنتاج المنزلى مثل الألبان ومنتجاتها، فضلا عن القيام بالأعمال المنزلية الأخرى... إلى جانب عدم قيامهن بشراء مستلزمات المنزل من السوق حيث يقوم الرجال والأطفال بممارسة هذه المهام فى الغالب. وعلى الرغم من الارتفاع النسبي فى مستوى تعليم الإناث فى قرية الترعة خلال السنوات القليلة الماضية (التعليم المتوسط والجامعى)، إلا أن هذه القيم التقليدية التى تدعم التمايزات والفروق النوعية لازالت موجودة ومؤثرة فى مجال توزيع الأدوار والمهام فى محيط الأسرة المعيشية.

وتشير البيانات الإحصائية أيضاً إلى وجود فروق واضحة بين قريتى الدراسة فيما يتعلق بالاعتماد على العمل المأجور، ومدى شيوع نظام المزاملة في مجال العمل الزراعى، فبينما أكدت عشر حالات بنسبة ٥٠٪ من إجمالى العينة فى قرية ابخاص على أنهم يعتمدون على نظام المزاملة فى إنجاز بعض المهام الخاصة بالعمل الزراعى وبصفة خاصة فى مواسم الحصاد وجنى المحصول أشارت حالتان فقط من حالات الدراسة فى قرية الترعة بأن هذا النظام «المزاملة» لازالت موجوداً على مستوى القرية بشكل عام، لكنه لا يتعلق بإنجاز العمليات المرتبطة بالزراعة بقدر ما تتم المزاملة بين الفلاحين وبخاصة الأقارب فى إطار المشاركة فى بناء دار أو مسكن لأحدهم. كما تشير بيانات الدراسة الميدانية أيضاً إلي أهمية العمل المأجور فى مجال الزراعة بالنسبة لقرية الترعة (١٢ حالة بنسبة ٢٤٪ من إجمالى عينة البحث) حيث أكدوا على أنهم يستعينون بالعمال الأجراء فى إنجاز بعض أعمال الزراعة وبخاصة فى مواسم الحصاد وكسر القصب. فى حين أكدت (٥ حالات فقط بنسبة ٢٥٪ من إجمالى العينة فى

٥٠٪ فى ابخاص يعتمدون على نظام المزاملة
حالتين فى الترعة
العمل المأجور فى الترعة ١٢ حالة بنسبة ٢٤٪
فى ابخاص ٥ حالات بنسبة ٢٥٪

قرية ابخاص على اعتمادها على العمل المأجور نسبة الاعتماد على العمالة المأجورة فى قرية ابخاص فى ضوء مجموعة من المتغيرات منها انخفاض حجم الملكيات أو المساحات الزراعية فى قرية ابخاص عنها فى قرية الترعة، الأمر الذى لا يتطلب الاعتماد على العمالة المأجورة فى هذه القرية إلا فى حدود ضيقة. بالإضافة إلي أن وجود نظام المزاملة واستمراره فى القرية ربما يغنى الفلاحين من ذوى المساحات القزمية عن الاستعانة بالعمالة المأجورة، فضلاً عن افتقار القرية لهذه الشريحة من العمال الزراعيين «المعدمين» وذلك بسبب التوظيف فى القطاع الحكومى، مما يجعل القرية تعتمد على تأجير العمال الزراعيين من قرية «ميت الوسطى» وهى إحدي القرى المجاورة لقرية الدراسة والتى تتميز بتوافر العمالة الزراعية المأجورة.

أما عن نمط السلطة واتخاذ القرارات الخاصة بالعمليات الزراعية «الإنتاج الحقلى» فثمة ظاهرة عامة لافتة للنظر على مستوى قريتي الدراسة تتمثل فى تركز السلطة واتخاذ القرارات الخاصة بالزراعة فى يد رب الأسرة (الجد أو الجدة أو الوالد) على مستوى الأسر المعيشية المدروسة. وهى سمة عامة علي مستوى قريتى الدراسة رغم الفروق فى النسبة فبينما أكدت أربع عشرة حالة بنسبة ٧٠٪ من إجمالي العينة فى قرية ابخاص علي أن سلطة اتخاذ القرارات الخاصة بالعمليات الزراعية تتركز فى يد رب الأسرة. أشارت تسع حالات بنسبة ٥٣٪ من إجمالى عينة الدراسة فى قرية الترعة إلي النتيجة ذاتها. ويعبر ذلك بوضوح عن استمرار النمط التقليدى للسلطة وبناء القوة الذى يميز الأسرة المعيشية أو نظام الإنتاج العائلى. وأنه يمثل النمط السائد على الرغم من الارتفاع النسبى فى المستوى التعليمى على صعيد القريتين، وهذا يعنى أن المحددات التقليدية متعايشة ومتداخلة مع المحددات الحديثة، وتقوم بدور فعال لإعادة النمط العائلى لمواجهة تحديات السوق وتحقيق الاكتفاء الذاتى الذى يحافظ على بقاء الأسرة المعيشية واستمرارها.

وتشير البيانات الاحصائية الخاصة بقريتى الدراسة أيضًا إلى وجود فروق بين القريتين فيما يتعلق بنمط السلطة واتخاذ القرارات الخاصة بالزراعة والعمليات الزراعية. وتحتل سلطة الأخ الأكبر «الذى يمارس العمل الزراعى كمهنة أساسية» المرتبة الثانية على مستوى الأسر المعيشية

فى قريتى الدراسة، حيث أشارت أربع حالات بنسبة ٢٠٪ من إجمالى عينة الدراسة فى قرية ابخاص إلي أن الأخ الأكبر الذى يعمل بالفلاحة كمهنة أساسية هو الذى يتحكم فى القرارات الخاصة بالعمليات الزراعية على مستوى الأسرة المعيشية. فى حين أكدت سبع حالات بنسبة ٤١٪ من إجمالى عينة الدراسة فى قرية الترعة إلى النتيجة ذاتها.

وفى حين يعد أحد الاخوة أو الأبناء المتعلمين المسئول عن القرارات الخاصة بالعمليات الزراعية (حالتان فقط بنسبة ١٠٪ من إجمالى عينة الدراسة فى قرية ابخاص). فإن حالة واحدة بنسبة ٦٪ من إجمالى حالات الدراسة فى قرية الترعة أكدت على النتيجة ذاتها.

إحدى السمات أو الخصائص الهامة للأسرة المعيشية ماتزال موجودة أو مؤثرة بشكل أساسى فى حياة الأسرة المعيشية علي مستوي القريتين ومن ثم فإن استمرار وجود هذا النمط للسلطة وبناء القوة يعد دعامة أساسية لاستمرار نظام الأسرة المعيشية المنتجة والمكتفية ذاتيا من جانب ، ويؤكد أيضًا علي استمرار النظم التقليدية بكل ما تتضمنه من قيم وأنساق ثقافية تقليدية تعيد إنتاج هذا النمط العائلى التقليدى وتحافظ على وجوده واستمراره في مواجهة الأنماط والأشكال الحديثة السائدة على مستوى الريف المصرى بعامة، وقريتى الدراسة بخاصة.

مصادر دخل الأسرة المعيشية :

نظراً لأن الدخل يمثل أحد المؤشرات الهامة التى تستخدم فى دراسات وبحوث المستوى الاجتماعي، وذلك لارتباطه بالقدرة المادية للأسر على إشباع حاجاتها الضرورية، كما أنه يساعد الأسرة على تحديد طريقتها وأسلوبها فى الحياة، فإن الدراسة الراهنة قد أولت اهتمامها بالتعرف علي المصادر المختلفة لدخل الأسرة المعيشي، والوزن النسبى الذى تمثله المزرعة العائلية فى دخل الأسرة المعيشية علي مستوى قريتى الدراسة، وتشير البيانات الاحصائية إلي أن تسع حالات بنسبة ٤٥٪ من إجمالى عينة الدراسة فى قرية ابخاص يعتمد دخل الأسرة المعيشية بشكل أساسى على الإنتاج الزراعى وتربية المواشى والطيور. بينما أشارت ست حالات (بنسبة ٣٥٪) من إجمالى عينة الدراسة فى قرية الترعة إلي أنها تعتمد بشكل

أساسى فى دخلها على ناتج الزراعة والحيوانات والطيور أى الإنتاج بهدف الاستهلاك المنزلى، أما اعتماد الأسرة المعيشية على الدخل من الوظائف التى يغشلها بعض أعضائها بشكل أساسى، فلم تفصح نتائج الدراسة الميدانية بوضوح عن ذلك على مستوى القريتين. فى حين تساوى عدد الأسر المعيشية فى القريتين فيما يتعلق بتأكيدهم على أنهم يعتمدون فى دخلهم بشكل أساسى على الإنتاج الزراعى وتربية الحيوانات والطيور من ناحية ومشاركة بعض أعضاء الأسرة المعيشية سواء الإنفاق المنزلى أو فى شراء بعض مستلزمات الإنتاج الزراعى من ناحية أخرى. (١١ حالة بنسبة ٥٥٪ فى قرية ابخاص، و١١ حالة بنسبة ٦٥٪ فى قرية الترعة أشاروا إلى ذلك) ويعبر ذلك دون شك عن استمرار الشكل العالى للإنفاق على الأسرة المعيشية من جانب، كما يعبر عن المعيشة المشتركة والجماعية من جانب آخر.

شكل الإنتاج السائد وعلاقاته بالسوق:

ليس ثمة شك في أن الإنتاج للسوق يتوقف على حجم الحيازة التى تملكها أو تحوزها الأسرة المعيشية من جانب، ونوعية المحاصيل التى تهتم بزراعتها من جانب آخر. وتشير البيانات الاحصائية إلى ظاهرة عامة تميز قريتى الدراسة تتمثل فى أن الإنتاج الزراعي والانتاج الحيوانى الذى تقوم به الأسرة المعيشية يتم بهدف الاستهلاك المحلى وليس بهدف التعامل مع السوق. وعلى الرغم من ذلك فثمة فروق واضحة بين القريتين. حيث أكدت (١٧ حالة بنسبة ٨٥٪ من إجمالى عينة الدراسة فى قرية ابخاص على أن الإنتاج بهدف الاستهلاك المحلى، وأن المحاصيل التى تهتم الأسر المعيشية بزراعتها نظراً للمساحات القزمية التى تحوزها هذه الأسرة هى محاصيل تقليدية فى معظمها مثل (الذرة، القمح، والبرسيم وبعض المساحات المحددة للخضروات بهدف الاستهلاك المنزلى). أما محصول القطن وهو المحصول النقدى الذى تنتشر زراعته فى الوجه البحرى بشكل عام. فقد أكدت حالات الدراسة على أن العائد منه لا يسمح بتكوين فائض أو تراكم رأسمالى نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج (الأسمدة، البذور، المبيدات..إلخ). كما أشارت بعض الحالات إلى أنه منذ العام الماضى وبعد تخلى الدولة عن

مسئوليتها فى إلزام الفلاح بتوريد القطن للجمعية وإتاحة الفرصة للفلاحين للبيع الحر فى السوق للشركات الخاصة، الذى أدى إلى ارتفاع سعره حتى وصل سعر القطن حوالي ٥٠٠ جنيه، شجع ذلك كثيراً من الفلاحين على زراعة القطن، لأن العائد منه أصبح يغطى تكاليف الإنتاج ويحقق فائضاً اقتصادياً للفلاح وبخاصة بعد المنافسة على شرائه من جانب الشركات الخاصة.

كما أشارت (٥ حالات بنسبة ٢٩٪) من إجمالى عينة الدراسة فى قرية الترعة إلى أن الإنتاج يتم بهدف الاستهلاك المحلى والمنزلى وتبدو الفروق واضحة بين القريتين فيما يتعلق بأن الإنتاج الزراعى يتم بهدف الاستهلاك المنزلى وللتعامل مع السوق فقد أجمعت معظم حالت الدراسة فى قرية ابخاص على أن الإنتاج الزراعى يوجه بشكل أساسى لتلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة المعيشية حيث أشارت معظم الحالات إلى «إحنا بنزرع الدرة والقمح علشان هو ده الشئ الأساسى بالنسبة للبيت الفلاحي، وطول ما الحَب موجود فى البيت الواحد يبقى مطمنين إن الخير موجود، على طول الستات بتنزل الدرة والقمح من المخازن من على السطح وتطحنه وتخبزه هنا فى الفرن ويبقى العيش موجود على طول فى الدار، ومادام العيش موجود عندنا يبقى الخير موجود والواحد مايحملش أى هم، وكمان أحنا بنزرع البرسيم والدرة والقمح علشان البهايم تاكل منه، ولو مازرعناش البرسيم فى سنة من السنين بنضطر نشترى البرسيم غالى فى الربيع» وبعدين قيراط البرسيم وصل دلوقتى ٤٠ جنيه هنلاقى منين فلوس على كده وبعيدن اللى معندوش حته من أرضه بيزرعها برسيم ميقدرش يقنى البهايم، لأن البهايم مصاريفها كثيرة، واللي معندوش بهايم وماسك حبل فى إيده ميبقاش فلاح. وثمة إجماع بين حالات الدراسة أيضاً على أن الهدف من زراعة الخضروات ليس للتعامل مع السوق بقدر ما هو للاستهلاك المنزلى «إحنا بنزرع الخضار بس علشان ناكل منه فى البيت بدل ما نشتريه من السوق واحنا متعودين دايماً نزرع رأس الغيط أو الحدود أو فردة أو فردتين خضار زى الملوخية والجرجير والبقدونس والخبيزة والبامية والفاصوليا .. وغيرها علشان دى حاجات مطلوبة للطبيخ فى البيت ولو مزرعنهاش حنضطر نشتريها كل يوم من السوق ودى حاجات مكلفة والفلاح مننا ميبقاش معاه فلوس فى جيبه على طول. ومفيش حاجة بتفيض عندنا من الخضار

علشان نبيعها فى السوق، بدوب العملية علي القد. واللى ميخلناش نزرع مساحة كبيرة خضار، هو إن تكاليف زراعته دلوقتى غالية. بيحتاج تجهيز للأرض وبيحتاج بذور وكيماوى ورش وسباخ بلدى، وبعدين الخضار دائمًا بيتعرض للندوة والمن وآفات تانية كثيرة وممكن مايجبش حاجة أو إنتاج ويخسر مننا كثير، علشان كده مكنش بيجيب همه، وكانت الحكومة بتاخده منا بسعر قليل ومبيغطيش تكلفته. لكن من السنة اللى فاتت بدأنا نزرع القطن علشان الحكومة شالت إيديها منه وبنبيعه لشركات خاصة علشان كده سعره وصل ٥٠٠ جنية للقنطار وأصبح القطن دلوقتى بيجيب همه، بس ده مش عند كل الناس لأن زراعة القطن بتحتاج إن الواحد يكون عنده أرض كفاية علشان يزرع جزء منها برسيم للمواشى ودرة وقمح للبيت، وباقى الأرض يزرعها قطن، القطن دلوقتى بقى مكسبه كويس للناس اللى أرضها واسعة».

الانتاج للسوق والمنزل من انها من ٣ حالات ارض الترعة ١٢ حالة بنسبة ٧١٪

وتشير البيانات الاحصائية الخاصة بقرية ابخاص إلى أنه بينما أكدت (٣ حالات فقط بنسبة من إجمالى العينة فى القرية) على أن الإنتاج الذى تقوم به الأسرة المعيشية يوجد جانب منه للاستهلاك المنزلى، ويوجد الجانب الآخر منه للسوق، أكدت (١٢ حالة بنسبة ٧١٪ من إجمالى عينة البحث فى قرية الترعة) علي أن الإنتاج الزراعى يتم بهدف الاستهلاك المنزلى من جانب وبهدف التعامل مع السوق من جانب آخر. ولا شك أن محصول القصب يُعد من المحاصيل النقدية المفروضة من جانب الدولة علي الفلاحين فى قرى الوجه القبلي، وعلى الرغم من ذلك فإن العائد النقدى من هذا المحصول لا يحقق تراكمًا رأسماليًا بالنسبة للمنتجين بشكل يسمح بتحقيق الرواج الاقتصادى والمادى بالنسبة لأسرهم المعيشية، فالعائد من هذا المحصول كما أشارت معظم حالات الدراسة غالبًا ما يوجه لسداد ديون الأسرة، وبخاصة التى تتعلق (بالبذور والأسمدة والمبيدات .. وغيرها)، فضلا عن متطلبات الإنتاج الزراعى الأخرى التي تحصل عليها الأسرة المعيشية بنظام الأجل من البنك، حيث يتم تحصيل هذه الديون وفوائدها من شركة السكر بعد توريد المحصول إليها. وقد أكدت معظم حالات الدراسة على أن محصول القصب لا يحقق عائداً اقتصاديًا عاليًا إلا بالنسبة لأصحاب الحيازات الكبيرة علي مستوى القرية بشكل عام، أما أصحاب الحيازات المتوسطة والصغيرة أو القزمية، فإنهم يفضلون زراعة المحاصيل التقليدية لتحقيق الاكتفاء الذاتى والاستهلاك المنزلى.

خاتمة :

فى ضوء العرض السابق للسمات والخصائص العامة التى تميز الأسرة المعيشية المكتفية ذاتيًا، وبعد التعرف على بعض السمات التى ما تزال موجودة والتى تعتبر سمات عامة وشائعة علي مستوى قريتى الدراسة، والسمات والخصائص المتوسطة الانتشار والتى تختلف من قرية لأخرى، وبعد التعرف على العوامل المسئولة عن اختفاء بعض الخصائص وتلك المسئولة عن استمرار البعض الآخر، يبقى أن نحاول رسم صورة استشراقية لمستقبل الأسرة المعيشية الريفية بكل ما تتضمنه من عناصر وخصائص تقليدية وحديثة فى ظل التحولات التى يشهدها المجتمع المصرى ليس فقط على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى، ولكن أيضًا علي صعيد البنية الثقافية والأيديولوجية ومن ثم الإجابة على تساؤل رئيسى حول مستقبل هذا النمط التقليدى فى مواجهة الأنماط والأشكال الإنتاجية والمعيشية الحديثة بكل ما تتضمنه هذه الأنماط الحديثة من توجهات وقيم وأساليب معيشية. بمعنى آخر : إذا كانت بعض الخصائص التى تميز الأسرة المعيشية فى الريف المصرى قد اندثرت بفعل التطورات المختلفة التى شهدتها القرية المصرية خلال العقود الأخيرة، فهل يعنى ذلك أن الخصائص الاخرى التى تميز هذا النظام كشكل من أشكال التنظيمات الإنتاجية والاجتماعية سوف تستمر رغم التطورات العالمية التى تنعكس بشكل أو باخر علي المجتمع المصرى خلال العقود القليلة الماضية، وما هى العوامل المسئولة عن استمرارها (سواء العوامل الداخلية أو الخارجية)؟ أم أن الأسرة المعيشية كنمط إنتاجى واجتماعى سوف تتراجع أمام التحديات العالمية؟ ومن ثم يبقى البحث عن عوامل الاستمرار أو التغير فى خصائص ووظائف الأسرة المعيشية الريفية خلال العقود القليلة القادمة، مع الوضع فى الاعتبار عمليات التدخل والتفاعل والتمفصل بين الظروف المجتمعية المحلية من جانب، والظروف والتطورات العالمية على المستويين الإقليمى والعالمى من جانب آخر ليس فقط على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى، ولكن أيضًا على الصعيدين السياسى والأيديولوجى.

خصائص الأسرة المعيشية : رؤية استشراقية

ليس ثمة شك فى أن التحولات التى يشهدها المجتمع المصرى بعامة والريف المصرى بعامة ليس فقط الصعيدين الاقتصادى والسياسى، ولكن أيضًا على الصعيدين الاجتماعى والايديولوجى سوف تنعكس بشكل أو بآخر على أوضاع وخصائص الأسرة المعيشية الريفية. وعلى الرغم من ذلك فإن تأثير هذه التحولات يتباين من مجتمع ريفى إلى مجتمع آخر. فقد تبين من تحليل البيانات الميدانية أن الأسرة المعيشية على مستوى قريتى الدراسة تتميز بمجموعة من السمات والخصائص العامة، التى تعبر عن استمرار النمط العائلى أو المعيشى متداخلاً مع أنماط أخرى حديثة، ورغم ذلك تبين أن حجم هذه الخصائص والسمات يختلف من قرية ابخاص عنها فى قرية الترعة. فالأسرة المعيشية فى قرية «ابخاص» تتجه بعض مكوناتها وخصائصها إلي الاندثار والانفراض، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء : انتشار التعليم ارتفاع معدلات الهجرة «الداخلية والخارجية» زيادة معدلات التوظيف فى القطاع الحكومى، التطوع بالقوات المسلحة، فضلا عن تفتيت الملكية الزراعية وتوزيعها بين أعضاء الأسرة المعيشية بمجرد وفاة عائل الأسرة المعيشية سواء (الأب أو الجد). بينما تشير البيانات الخاصة بقرية الترعة إلي أن كثيراً من خصائص الأسرة المعيشية - ما تزال - موجودة ومستمرة، رغم التحولات التى يمر بها المجتمع المصرى على أصعدته المختلفة. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء سيادة القيم الاجتماعية التقليدية التى تدعم بالتماسك الاجتماعى، والعمل المشترك فضلاً عن القيم الخاصة بالزواج وبخاصة تدعيم الزواج الداخلي (من داخل الأسرة المعيشية) الأمر الذى يحافظ علي الملكية الجماعية، كما أن عدم تداول الأرض فى قرية الترعة (بالبيع أو الشراء) يدعم قيم العمل الجماعى المشترك ويدعم استمرار الأسرة المعيشية كنمط تقليدى يحقق الاكتفاء الذاتى فى مواجهة الأشكال الحديثة للإنتاج «وبخاصة التى تدعم الإنتاج للسوق وتحقيق التراكم والفائض الاقتصادى».

ورغم هذه الفروق والتباينات بين القريتين فإن وجود الأنماط ما قبل الرأسمالية في الريف

المصرى، وأن هذه الأسرة تتضمن عناصر ومقومات إعادة إنتاجها لمواجهة تحديات السوق ولمواجهة الارتفاع المتزايد فى الأسعار. ومن ثم فإن استمرار هذه الخصائص العامة التى تعكس أوضاع الأسرة المعيشية الريفية يشكل ميكانزمًا دفاعيًا تستخدمه الأسرة المعيشية للتكيف مع ظروف الحياة المتغيرة ولمواجهة الأعباء الاقتصادية من جانب. وكآلية من آليات البقاء والاستمرار وإعادة إنتاج ذاتها من جانب آخر.

ومن ثم، فإن الأسرة المعيشية يزداد اعتمادها علي الإنتاج المعيشى (سواء الحقلى أو المنزلى) ويقل اعتمادها على السوق إلا فى الحصول علي مستلزماتها من الاحتياجات المنزلية، أو مستلزمات الإنتاج الزراعى. وما عدا ذلك فإن محصول القصب والذي يمثل العائد منه عند معظم الأحيان ليس لتحقيق التراكم بل يستخدم لإشباع الحاجات الأساسية وشراء مستلزمات العمل الزراعى من بذور وأسمدة ومبيدات، فضلاً عن شراء مستلزمات المنزل من السلع التى لا تنتجها الأسرة فى المزرعة الخاصة بها، ومن ثم ينحصرتعامل معظم الأسر المعيشية مع السوق فى مجال شراء (المواد والسلع التموينية، وبعض الخضروات التى تنتجها الأسرة، واللحمة وبخاصة فى المواسم والأعياد .. الخ)، أما أن يستخدم العائد من محصول القصب فى تحقيق تراكم رأسمالى للأسرة، فهذا الأمر لايمثل ظاهرة عامة، وإنما يقتصر وجوده فقط وفي حدود ضيقة لدى بعض الأسر من ذوى الملكيات الكبيرة والمتوسطة فى القرية. أما صغار الحائزين، فإنهم يهتمون بالزراعات التقليدية وبزراعة مساحات قزمية من القصب غالبًا ما تفرض عليهم من الحكومة (الجمعية) ومن ثم لا يتحقق لديهم مثل هذا الفائض. وهذا يعنى أن الأسرة المعيشية تعيد إنتاج ذاتها من خلال العمل الجماعى، المشاركة فى حياة جماعية، الزواج الداخلى لضمان عدم تفتيت الملكية وأيضًا لتدعيم الاستقرار والتماسك بين أعضاء الأسرة المعيشية، وكذلك المشاركة فى الدخل والمشاركة فى الإنفاق، الإنتاج بهدف الاستهلاك المنزلى، الأمر الذى يدعم استمرارها كوحدة إنتاجية ريفية بجانب الأنماط الحديثة للإنتاج.

وعلى الرغم من التباين والاختلاف بين أوضاع وخصائص الأسرة المعيشية فى ريف الوجه البحرى، وريف الوجه القبلى، فإن الصورة العامة لخصائص وأوضاع الأسرة المعيشية فى

المستقبل القريب، تشير إلى أن معظم خصائصها سوف تستمر وأن استمرار هذه الخصائص مثل (الإنتاج بهدف الاستهلاك، الاكتفاء الذاتي، العمل الجماعي وعدم الاعتماد على العمل المأجور إلا في حدود ضيقة أيضًا لتقليل التكلفة، الاحتفاظ بالملكية الجماعية) أن استمرار مثل هذه الخصائص إلى جانب خصائص أخرى تعد آليات وأساليب تستخدمها الأسرة المعيشية لمواجهة اليات السوق فى ظل سياسة تحرير الاقتصاد والتكيف الهيكلي والخصخصة. ومن ثم يمكن القول، إن اتجاه الأسرة المعيشية للاعتماد على الاقتصاد المعيشى (فى الإنتاج والاستهلاك) واستمرار وجود خصائصها التقليدية والقيم الاجتماعية التى تدعم وجودها واستمرارها رغم التحولات المحيطة بها يمثل أحد المؤشرات الدالة على إعادة إنتاج القرية التقليدية المكتفية ذاتيًا فى مواجهة القوى الخارجية سواء الاقتصادية أو السياسية أو الادارية أو الثقافية والأيديولوجية). وفى ضوء نتائج الدراسة الميدانية والتى توضح استمرار نمط الأسرة المعيشية كنمط إنتاجي تقليدي وتعايش هذا النمط التقليدى مع النمط الرأسمالي الحديث والمسيطر، يبقى أن نطرح تساؤلا مؤداه : إلى أى مدى يمكن أن ينتشر نمط الأسرة المعيشية المكتفية ذاتيا على مستوى الريف المصرى بشكل عام إذا تحقق ذلك، إلى أى مدى يمكن أن نتصور الدور الذى تستطيع أن تلعبه الأسر المعيشية فى عملية التنمية الاجتماعية الريفية، رغم تحديات السوق والتحولات التى يتعرض لها المجتمع المصرى؟ وما هو الوزن النسبى الذى يمكن أن تحتله الأسرة المعيشية فى المشاركة فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الريف المصرى؟

ثقافة الكفاف

دراسة ميدانية لبعض قيم
الأسرة المعيشية في الريف المصري

فتحي أبو العنين

مقدمة :

خلال العقدين الأخيرين، برزت «الأسرة المعيشية» كوحدة أساسية للتحليل فى بحوث الاقتصاد السياسى وعلم الاجتماع. ولعل الفضل فى ذلك يرجع إلى الطروحات المبكرة التى كان قد قدمها رواد ما يعرف بمدرسة التبعية.ففى سياق اهتمام هؤلاء بصياغة المفاهيم والنماذج النظرية المفسرة لنمو المجتمعات المتقدمة، وتخلف مجتمعات «العالم الثالث»، كان من البديهى أن تثار تساؤلات حول التغيرات التى أصابت الاقتصادات الفلاحية والعلاقات الاجتماعية فى ريف المجتمعات المتخلفة من جراد التغلغل الرأسمالي فى هذه المجتمعات.

غير أن المنطلقات النظرية والمبادئ المنهجية، التى كانت هذه المدرسة قد اعتمدتها فى بداية نشأتها، لم تكن تسمح بدرس وحدات الإنتاج الصغير، سواء فى ريف العالم الثالث أو حضره، ذلك لأن الأطروحة الرئيسية لمنظرى «التبعية» هى أن النمو والتخلف وجهان لعملية «التبادل اللامتكافئ» التاريخية التى جرت، وتجرى، بين «مراكز متقدمة» و«أطراف» أو «محيطات» متخلفة فى نسق واحد «كلى» هو «النسق العالمى». وقد ترتب علي هذه الأطروحة منهجيا، أنه عند دراسة أية ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية فى أى منطقة من مناطق العالم الحديث، ينبغى أن تكون وحدة التحليل الرئيسية والأهم هو«النسق العالمى» فى «كليته»، بما يتضمنه من عمليات وعلاقات تبادلية اقتصادية (أنظر Wallerstein 1977)، وبالتالى فقد نظر إلي وحدات التحليل الأخرى، مثل الثقافات المحلية، والروابط والتنظيمات الاجتماعية، والأسر المعيشية (الريفية أو الحضرية) باعتبارها ذات أهمية ثانوية. وربما فى ضوء هذا المبدأ المنهجى يمكننا تفسير غلبة الطابع الموسع macro علي دراسات أنصار مفهوم «النسق العالمى وقلة اهتمامهم بإجراء بحوث امبيريقية ذات نطاقات ضيقة micro researchs موجهة بأهداف محددة، فى مجتمعات محلية بعينها.

إن التعارض بين تبني مفهوم النسق العالمى وبين درس وحدات محلية صغيرة مثل «الأسر المعيشية» فى منطقة ما من العالم هو تعارض ظاهرى وليس جوهريًا. ويبدو أن ذلك هو ما

تنبه إليه بعض الباحثين المهتمين بالمسألة الزراعية فى مجتمعات العالم الثالث، والذين شغلتهم بعض القضايا المتصلة بأوضاع الفلاحين في تلك المجتمعات، والأشكال والوسائل التى يطورها هؤلاء من أجل إعادة إنتاج حياتهم فى ظل شروط متغيرة تفرضها عليهم، بصفة مستمرة، آليات السوق التى أخذت تغزو ريف العالم الثالث، وتجبرهم على تغيير أنماطهم الإنتاجية والاستهلاكية، وتشعرهم، بالتالى بأن عناصر ثقافاتهم التقليدية والمستقرة (نسبياً) قد أصبحت معرضة للانتهاك. من هنا شرع هؤلاء الباحثين فى تطوير بعض الأفكار حول الأبعاد المختلفة لما يسمى «إنتاج الكفاف» Subsistence Production منطلقين من مبدأ محدد هو أن الإنتاج من أجل الاستهلاك، والعمل غير المدفوع من أجل إعادة الإنتاج المجال الأجدر بالبحث الذى يصبح مركز الاهتمام فيه متمثلا فى الأفراد العاملين، سواء كانوا إناثًا أم ذكوراً، وتصبح وحدة التحليل هى «الأسرة المعيشية» Household، أى الوحدة المعيشية التى يقوم أعضاؤها بالإنتاج والاستهلاك من أجل إعادة إنتاج ذواتهم، المهم أن الأسرة المعيشية هنا لا ينظر إليها بوصفها شكلاً فريداً وخالصاً، أو منعزلاً، للإنتاج الاجتماعى، بل بوصفها وحدة توجد دائما فى مرحلة تفاعل وارتباط مع نسق محدد للإنتاج الاجتماعى، سواء كان هذا النسق خراجياً، أو سلعياً بسيطاً، أو رأسمالياً.

والقضية التى يوليها أصحاب منظور «إنتاج الكفاف» جل اهتمامهم هى الكيفية التى ينتج بها أعضاء الأسرة المعيشية وسائل البقاء Survival فى ظل ظروف معينة تحددها وتحتمها «أنساق الإنتاج» أى أن «الأنساق» تكون محل اهتمام هذا المنظور فقط فى علاقتها بعمليات إعادة الإنتاج التى يقوم بها الأفراد (Stauth 1982a 5).

وفى سياق الاهتمام بموضوع إنتاج وإعادة إنتاج الكفاف. والأسرة المعيشية، الريفية خاصة، ظهرت مجموعة من الدراسات المهمة التى أثرت معرفتنا بطبيعة البنى والعلاقات المتضمنة فى إنتاج الكفاف فى بعض مناطق العالم الثالث، وبالميكانزمات التى من خلالها تتمكن الأسر المعيشية من التعايش مع أنساق إنتاجية معينة. وفى هذا الصدد نذكر، على سبيل المثال، سلسلة البحوث التى شرع فى إجرائها أعضاء مركز بحوث علم اجتماع التنمية بجامعة بيلفيد

Bielefeld بألمانيا حول أسر الإنتاج المعيشى فى مناطق بجنوب شرق آسيا وغرب أفريقيا ومصر، والتى نشرت فى سلسلة من الأوراق التى نشرها المركز خلال الثمانينيات. والبحوث المصرية التى افتتحها عوده ببحثه الرائد المعنون «الفلاحون والدولة» (١٩٧٩)، ودراسات أرشى مافيجى A. Mafeje (١٩٩٣) حول الأسر المعيشية الفلاحية فى شرق وجنوبى أفريقيا.

غير أن المتتبع لهذه الدراسات وغيرها، يمكن أن يلحظ بوضوح تركيز معظمها على جوانب اقتصادية واجتماعية فى حياة أسر الإنتاج المعيشى، في حين توارى الاهتمام بالجوانب الثقافية، رغم أهميتها كعنصر رئيسى فى تشكيل آليات البقاء من جانب الأسر المعيشية الفلاحية. من هنا تأتى أهمية الدراسة الراهنة التى أجرى الجانب الميدانى منها فى قريتين مصريتين، وتمحورت تساؤلاتها الرئيسية حول بعض الخصائص الثقافية للأسر المعيشية في هاتين القريتين، أو ما أطلقنا عليه «ثقافة الكفاف»، بالتركيز على قيم العمل والإنتاج والاستهلاك، والقيم العائلية، وقيم التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى، وقيم التكافل الاجتماعى والمجاملات. وفيما يلى نلقي مزيداً من الضوء على الجدل الدائر حول «الأسرة المعيشية» كمفهوم، ثم نعرض بعد ذلك لحدود دراستنا، وإطارها المرجعى، وما خلصت إليه من نتائج.

١ - حول مفهوم الأسرة المعيشية.

للوهلة الأولى، يستدعي مفهوم «الأسرة المعيشية» إلى الذهن صورة جماعة (قرابية غالبًا) مكتفية ذاتيًا، يعيش أعضاؤها حياة بسيطة قوامها «الاقتصاد الطبيعى» المؤسس على العمل الأسرى التعاونى، وليس العمل المأجور، وعلى القيم الاستعمالية البسيطة، بعيداً عن عالم السلع والنقد أى بعيداً عن عالم التجارة واقتصاد السوق الذى تحكمه قيم الربح والتراكم الرأسمالى. لكن هذه الصورة سرعان ماتهتز إذا ما سأل المرء نفسه : أين توجد اليوم الأسرة المعيشية التى تتسم بهذه الخصائص؟ وهل يمكن أن نجد أسرة على هذه الصورة فى الريف

المصرى المعاصر مثلاً؟

لقد انصرف بعض المهتمين بـ «الأسرة المعيشية» إلى معالجة المفهوم نفسه كأداة تحليلية، وركز البعض الاخر جهودهم على تحديد المعايير التى يمكن من خلالها تمييز الأسرة المعيشية كنمط إنتاجي قائم فعلا فى حين اتجه فريق ثالث إلى اختبار بعض المقولات النظرية أو الفروض من خلال بحوث واقعية فى مجتمعات معينة، والأمر الذى تجمع عليه هذه المعالجات النظرية والبحثية، على اختلاف توجهاتها، هو أن الأسرة المعيشية فى صورتها الخالصة الموصوفة أعلاه، ليس لها وجود واقعي، وأن هذه الصورة ليست سوى «نمط مثالى» (زايد ١٩٨٨ : ٥١٩).

ففى مقالة مهمة، يحاول هـ -د. إيفرز وزميلاه : (Evers, Clauss and Wong 1984 : 23-26 and Evers, Clauss) إبراز أهمية مفهوم الأسرة المعيشية فى فهم المجتمع من حيث وجوده واستمراره، ونقطة الانطلاق لديهم هى أن أساس إعادة إنتاج أى تشكيلة اجتماعية - اقتصادية هو الحفاظ على الحياة الإنسانية، وهو الأمر الذى يعنى صيانة «إعادة إنتاج» قوى العمل ، أى الناس العاملين، حتى يمكن الحفاظ على استمرارية مدخلات العمل، باعتبار أن العمل هو أساس الإنتاج وعماد أى اقتصاد. ورغم ارتباط إعادة إنتاج المجتمع بإعادة الحياة الإنسانية، فإنه ينبغي لأهداف تحليلية - حسبما يذهب إيفرز وزميلاه - أن نميز بين «إعادة إنتاج أولية Primary reproduction (أى إعادة إنتاج قوة العمل والحياة الإنسانية عموماً) وإعادة إنتاج ثانوية Secondary reproduction (أى إعادة إنتاج النظام الاجتماعى والاقتصادى بصورة تضمن وجوده المستمر كنمط محدد للإنتاج). وثمة خطوات أو مستويات تحليلية وسيطة بين إعادة الإنتاج الأولية والمستوى النهائى لإعادة الإنتاج المجتمعية. وهنا تبرز «الأسرة المعيشية» بوصفها تمثل أحد أهم هذه المستويات التحليلية.

ويثير هذا التوصيف للأسرة المعيشية كمستوى تحليلي بعض التساؤلات حول وضعها الراهن فى السياقات المعاصرة وخاصة فى ريف المجتمعات التى غزتها ، بدرجات متفاوتة علاقات السوق. وهنا نود استحضار اللقطة الموحية التى قدمها شتاوت (Stauth ١٩٨٤ : ٩٠) حين قال إن الأسرة المعيشية لم تكن بأى حال من الأحوال هى وحدها الوحدة التى طورت

علاقات الإنتاج السائدة فى الرأسمالية، كما أنها من ناحية أخرى، ليست مجرد مأوى أو مكان للاستجمام قائم على المشاعر الوجدانية، حيث يمكن لأعضاء الجماعات «العضوية» أن ينشدوا فيه الراحة من عالم القوى الإدارية والاقتصادية الضخم والفظ. إنها - أى الأسرة المعيشية - تجمع بين بقايا كل من «العالمين : عالم الوجود العضوى، وعالم البنى الرأسمالية. أو هى بالأحرى ، تمفصل articulates ما بقى من ذلك الشئ الذى يخلق الحياة ويدعمها ويحميها، مع ما خلفته الأجهزة الضخمة للأنساق الإدارية والاقتصادية. فالرأسمالية تعنى تسليعا مستمراً، فى حين تظل فى الأسرة المعيشية مجموعة من الوظائف العضوية «الأصلية» Primordial التى يعاد بناؤها حتى تظل فى مأمن من عملية التسليع هذه. ومن هنا تتبدى الأسرة المعيشية كنظام institution مقاوم لانتهاك أو تعدى «عالم السلع».

لقد أفضت عملية التوسع الرأسمالى على مستوى العالم إلى تحولات فى معظم التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية قبل الرأسمالية بصفة عامة، وإلى تغير فى إعادة الإنتاج الفلاحى فى هذه التشكيلات بصفة خاصة، حيث أصبح الفلاحون مرتبطين بالسوق بطرق عدة. فهم يبيعون جزءاً من إنتاجهم، ويشترون عناصر استهلاك إنتاجى (منتجات زراعية). واستهلاك فردى (طعام وملابس)، وعناصر استهلاك أخرى للدار، وفى هذا الصدد يقول هنرى برنشتاين H. Bernstein «إن تحطيم شروط الاقتصاد الطبيعى يخلق في الوقت نفسه بعض الشروط الاجتماعية للإنتاج السلعى.. وفيما يتعلق بأوضاع الفلاحين، فإن إعادة إنتاجها تصبح متضمنة استهلاك السلع للوفاء بالحاجات التى كانت فيما قبل تشبع عن طريق إنتاج القيم الاستعمالية وتبادلها بصورة بسيطة، وتتطور حاجات جديدة فى الوقت الذى تتآكل فيه ثقافة إنتاجية برمتها ، كانت موجودة فى أنساق الاقتصاد الطبيعي السابق (نقلا عن Evers, Clauss and Wong 1984:30-31) .

أما أهم الآليات التى تم من خلالها تحطيم الاقتصادات الطبيعية، فيجملها إلفرت وونج Elwert & Wong فى :

١ - التدخل الاستعمارى.

٢ - ظهور التعامل المالى ضمن العلاقات الاجتماعية التقليدية.

٣ - ازدياد الاعتماد على المنتجات الصناعية وحلولها محل السلع التقليدية المنتجة ذاتياً.

٤ - تطور حاجات جديدة.

٥ - تحطيم التوازن الايكولوجى.

٦ - تفكك الاقتصاد المحلى، والالتزامات الاجتماعية، والأشكال التقليدية للعمل التبادلى والجمعى (نقلا عن Ibid : 27).

ويذكر إيفرز وزميله أنه لم يحدث أن عملت كل هذه الآليات مجتمعة وفى نفس الآن، وذلك بسبب الطبيعة المختلفة للبنى والديناميات الخاصة بالتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية قبل الرأسمالية المعينة، ورغم ذلك، فإن بعضها قد ارتبط فيما بينه ارتباطًا وثيقًا.

إن تعدد وتنوع اليات تحطيم الاقتصادات الطبيعية وتباين الخبرات، التى مرت بها التشكيلات قبل الرأسمالية فى تعرضها للتغلغل الرأسمالى، وما أفضى إليه ذلك من تعدد وتعقد وتباين أشكال الأسرة المعيشية قد أبرز إشكالية منهجية تتعلق بالمعايير الإجرائية التى ينبغى اعتمادها لتمييز «الأسرة المعيشية بوصفها كذلك. ولسنا في حاجة إلى الدخول في تفاصيل المناظرات والجهود التصنيفية فى هذا الصدد (أنظر زايد ١٩٨٨ : ٥٢٦ - ٥٢٨، محيى الدين ١٩٩٦)، بل تكفي الإشارة هنا إلي أن المهتمين بهذه الإشكالية قد وضعوا مجموعات من المعايير (اقتصادية، واجتماعية، وثقافية وأيديولوجية، وتنموية) التى يتم الحكم في ضوئها على ما إذا كانت الأسرة الفلاحية المعينة «معيشية» أم لا، بيد أن تحديد هذه المعايير لم يحل المشكلة حلا نهائيا، إذ ليس من المتصور أن توجد أسرة تتوفر فيها، بصورة كلية، كافة معايير النمط المعيشى، التى ذكرها الباحثين، فضلا عن صعوبة قياس بعض هذه المعايير، والنسبية التى يتسم بها البعض الآخر. نظراً للخصوصيات الثقافية التى تميز هذه المنطقة أو تلك. لذلك كانت فكرة المتصل الذى يمثل أحد طرفيه النموذج المعيشى

الخالص، ويمثل الطرف الآخر النموذج التجارى الخالص، هو الحل الذى يخفف من حدة المشكلة فأسرة فلاحية ما ينظر إليها بوصفها أسرة معيشية بقدر اقترابها من القطب المعيشى للمتصل.

لقد أتاح هذا الحل للباحثين الفرصة للمقارنة بين أسر معيشية فى تكوينات قروية مختلفة، وبين الأسر المعيشية بعضها البعض فى القطاع القروى الواحد، ولتفسير صور التفاعل بين أنماط الإنتاج المعيشى من ناحية، واقتصاد السوق من ناحية أخرى.

٢ - حدود الدراسة الراهنة :

٢-١ : لماذا القيم ؟

خلال خمسينيات وستينيات هذا القرن، كان ينظر إلى جماعات الإنتاج المعيشى فى ريف مصر بوصفها قطاعات من الشرائح الدنيا التى تزداد أوضاعها سوءاً من جراء تحول أوضاع الملكية الزراعية من ناحية، وتطور الزراعة المصرية فى الاتجاه الرأسمالى من ناحية أخرى، وما نجم عن ذلك من تمايز واضح فى البنية الطبقية فى الريف المصرى (عامر ١٩٥٨). وفى السبعينيات عالج بعض الباحثين مثل عبد الفتاح (١٩٧٣) ورضوان (١٩٧٧) وعبد الفضيل (١٩٧٨) أوضاع هذه الجماعات فى إطار اهتمامهم بسياسات الإصلاح الزراعى التى اتبعتها الدولة، وما أفضت إليه من نتائج تتعلق بالبنية الطبقية والتنظيم الاجتماعى فى الريف المصرى.

أما التحليل السوسيولوجى للنمط المعيشى، فيظهر بوضوح فى دراسات كل من عودة (١٩٧٩) وشتاوت STAUTH (1982 b) وجلافانس (١٩٨٣) وطولان (١٩٨٤) وزايد (١٩٨٨) والموضوع المحورى الذى تهتم به هذه الدراسات هو عملية اندماج المجتمع المصرى فى النظام الرأسمالى العالمى، وما صاحب هذه العملية من تغلغل لعلاقات السوق وقيم التبادل النقدى، وأثار ذلك على شكل الإنتاج العائلى الذى كان طوال حقب التاريخ المتعاقبة مميزاً للحياة الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى وقد تضمن بعض هذه الدراسات تحليلات

موسعة لعملية التغلغل الرأسمالى وقدم بعضها تحليلات امبيريقية لحالات محددة من أسر الإنتاج المعيشى فى قرى مصرية، ورغم اختلاف الجوانب التى ركزت عليها، والتساؤلات التى انطلقت منها، فإن هذه الدراسات قد أوضحت أن عملية التحول الرأسمالى قد خلقت شروطا جديدة للحياة فى الريف المصرى، لكنها لم تجهز تماما على شكل الأسرة المعيشية فيه، فقد استمر النمط الإنتاجى المعيشى قائما، وإن كان قد طور من الآليات والاستراتيجيات ما يضمن له إعادة إنتاج نفسه كنمط إنتاجى (لا رأسمالى) فى إطار عملية التحول السلعى المتعاظمة.

وقد عرضت هذه الدراسات، فى سياق تحليلاتها لبيانات إمبيريقية، لصور السلوك والتعامل بين أعضاء الأسرة المعيشية، وأدوار النساء والرجال والأطفال، وأشكال العمل وأنواع المحاصيل التى تزرعها الأسرة، والعلاقة بالأرض، ومستوى التكنولوجيا المستخدمة فى الإنتاج، وجوانب أخرى من تلك التى وردت فى الأدبيات بوصفها مميزة لنمط الإنتاج المعيشى. واهتم بعض أصحاب هذه الدراسات، وخاصة عوده وجلافانيس، باستخلاص بعض التعميمات ذات الصلة بالمسألة الزراعية فى مصر. غير أن تلك التحليلات والتعميمات لم تأخذ فى اعتبارها البعد الثقافى، وإن المرء ليتساءل : هل يمكن فى غياب البعد الثقافى أن يكتمل فهمنا لسياسات الدول ولحياة الناس وأيديولوجياتهم؟

إن الدراسات الإنسانية والاجتماعية تشهد فى السنوات الأخيرة عودة الثقافى، وإدراكا لأهميته فى تشكيل الظواهر الإنسانية، وبالتالى فى تحليلها. وفيما يتعلق بالمسألة الفلاحية فى مصر، يقول محمود عبد الفضيل (١٩٩٢ : ٥٩-٦٠) إننا بحاجة إلي خلق وعى علمى جديد بهذه المسألة التى لا يتعلق جوهرها بالبعد الاجتماعى والاقتصادى ، بل بالأبعاد الفكرية والنفسية، ونمط القوة وتراث الأيام والسنين فى الريف المصرى. فالفلاح فى مصر يعيش أزمة قهر أيديولوجى وقهر نفسى وروحى، أمام قوى داخلية أو قوى خارجية قامت باستلابه.

وفى دراسة حديثة عن الشخصية المصرية يبرز عودة (١٩٩٥) أهمية البعد الثقافى فى فهم البنية النفسية والعقلية المصرية، ويطور مجموعة من المفهومات التى يرى أنها ضرورية

أدوات تحليلية لتفسير بعض جوانب الثقافة المصرية والشخصية المصرية، وما تتسم به هذه الجوانب من اتساق أو تناقض، ومن استمرارية أو تغير. ونحن فى دراستنا هذه نحاول أن نفيد من الإطار العام الذى يقترحه عوده لفهم أساليب التكيف والمقاومة التى يطورها المصريون كآليات للاستجابة للظروف الضاغطة والقاهرة التى يواجهونها، وهذا ما سيتضح فيما بعد. إننا إذا سلمنا بأن الفلاحين ليسوا كائنات سلبية تماما، بل هم يتعاملون مع ما يمارس عليهم من ضغوط وقهر بأساليبهم الخاصة. فإن هذه الأساليب، التى تتجلى فى سلوكهم المباشر فى العمل والإنتاج والاستهلاك وفى مجمل علاقاتهم الاجتماعية، لها أساسها الفكرى والثقافى الكامن فى عقليتهم وفى رؤيتهم للكون وللحياة، وللقوى المحيطة بهم.

إن سلوك الناس واختياراتهم هى فى جوهرها مبطنة بتوجهات قيمية تحدد لهم أفعالهم وردود أفعالهم فى مختلف المواقف. فالحرص على حيازة الأرض، والرغبة فى حيازة المزيد منها، وتقسيم العمل فى الحقل والدار، وتعاون الفلاح مع زميله، وتخزين الغلة، وعدم تنظيم الإنجاب، والزواج الداخلى، والأكل فى ماعون واحد .. الخ، هى كلها أشكال من السلوك ذات أسس وذات معنى فى حياة الفلاحين، وهذا المعنى كامن فيما تتبناه الجماعة المعيشية من قيم. والقيم، بحكم طبيعتها كعنصر ثقافى مهم، ليست أبدية، بل نسبية ومتغيرة، كما أنها تتسم بالتباين والصراع خاصة فى المراحل التى يتعرض فيها حاملو القيم لمواقف متناقضة بسبب تبدل شروط الحياة.

ورغم أن النمط الإنتاجى المعيشى فى الريف المصرى قد استطاع أن يستمر ويتعايش مع العلاقات الرأسمالية الزاحفة على البنية الاجتماعية والثقافية، فإن هذه العلاقات قد أدخلت الأسرة المعيشية الفلاحية فى حقبة من التناقضات شملت مجالات العمل والإنتاج والاستهلاك بصفة خاصة. فجماعات الإنتاج المعيشى لازالت تعتمد - إلى حد كبير - علي أدوات عمل تقليدية وعلى عمالة الأسرة وعلي صيغ من التعاون فى بعض المواسم، وفى الوقت نفسه يتم تداول ناتج عمل هذه الجماعات بصورة تجارية، بحكم دخولها فى العلاقات التبادلية مع السوق، وبحكم تخلق وتجدد احتياجات استهلاكية مفروضة عليها. ويجعلنا هذا الوضع نتوقع

أن يمتد تأثير هذه التناقضات إلى عالم القيم والمعايير والأفكار لدي الأسرة المعيشية، وفى ضوء هذا الوضع يتحدد هدف الدراسة الراهنة، وتساؤلاتها، وإجراءاتها المنهجية.

٢-٢ : الهدف

فالدراسة تهدف إلى معرفة القيم السائدة لدى أسر الإنتاج المعيشى فى الريف المصرى، خاصة القيم المتصلة بمجالات العمل، والإنتاج والاستهلاك والأسرة، والتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى، وكذلك القيم المتصلة بعلاقات التكافل والمجاملات، إذ أننا نفترض أن هذه المجاملات هى التى يمكن أن تظهر فيها بجلاء تأثير طرق استجابة الأسر المعيشية لما تتعرض له من اقتحامات متتالية من جانب آليات السوق. ويشمل هدف الدراسة السعى نحو الكشف عن صور الاتساق وصور التوتر والتناقض بين هذه القيم، ومحاولة تفسير طبيعة القيم وما بينها من اتساق أو توتر فى ضوء التكوين الثقافى للقرية المصرية كإطار مرجعى، على نحو ما سنوضح فيما بعد.

٢-٣ : تساؤلات

كخطوة أولى نحو تحقيق هذا الهدف، قمنا بصياغة خمس مجموعات من التساؤلات التى وجهت عملية جمع البيانات من الميدان، وهذه المجموعات هى :

أ - تساؤلات حول قيم العمل :

- ما مدى اعتماد الأسرة المعيشية على العمل الأسرى الجماعى؟ وما هى معايير تقسيم العمل داخل الأسرة؟
- ما موقف الأسرة من العمل التعاونى التبادلى مع الأسرة الأخرى، وفى أى الظروف تمارس الأسرة هذا النوع من العمل؟
- هل تلجأ الأسرة إلى الاستعانة بالعمل المأجور، وفى أى المناسبات؟ وما هى نظرتها له؟
- هل يمارس أعضاء الأسرة أعمالاً أخرى غير العمل الزراعي؟ وما هى طبيعة هذه الأعمال إن وجدت ؟ وما مدى تقدير الأسرة لها واعتمادها عليها؟

ب - تساؤلات حول قيم الإنتاج والاستهلاك :

- ما هى نظرة الأسرة المعيشية إلي الأرض؟ وما مدى حرصها على حيازتها، ومتى يمكن أن تتخلى عنها؟
- هل تستخدم الأسرة أدوات عمل تقليدية أم متطورة، وما هو تقديرها لكل منها؟
- ما طبيعة المحاصيل التى تزرعها الأسرة ؟ هل هى تقليدية أم نقدية، أم هى تجمع بين الاثنين، ولماذا؟ وما هى منتجات الدار؟
- هل منتجات الأسرة، الحقلية والمنزلية، موجهة أساسًا للاستهلاك الذاتى أم التسويق؟
- ما هو تصور أعضاء الأسرة لاحتياجاتهم، وما هو الحاجى وما هو الكمالى فى نظرهم؟
- إلى أى مدى تعتمد الأسرة على إنتاجها الذاتى، وإلى أى مدى تعتمد على السوق فى إشباع هذه الحاجات؟

ج - تساؤلات حول القيم العائلية :

- ما طبيعة السلطة داخل الأسرة؟
- من أعضاء الأسرة له القرار النهائى فى بعض الأمور مثل تحديد نوع المحاصيل التى تزرع، أو زواج الابن، أو زواج الأبنة؟
- ما هى معايير اختيار زوجة الابن، وما هى طبيعة العلاقة بين الأم وزوجات أبنائها المقيمين معها؟
- ما مدى حرص الأسرة على الأكل فى «ماعون» واحد؟
- ما هى العوامل التى تراها الأسرة مدعمة للترابط العائلى، وتلك التى تراها مهددة لهذا الترابط؟ وكيف تواجه الأسرة عوامل التهديد هذه؟

د - تساؤلات حول قيم التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي :

- من هم أعضاء الأسرة المؤثرين فى عملية التنشئة الاجتماعية للصغار؟
- ما موقف الأسرة من إنجاب الذكور وإنجاب الإناث، ومدى تفضيلها لجنس معين، وما

موقفها من ضبط الإنجاب؟

- ما هو الطابع العام لعملية الضبط الاجتماعى فى المجتمع المحلى، وما هى المؤسسات والجماعات الأكثر فاعلية فى هذه العملية؟

هـ - تساؤلات حول قيم التكافل الاجتماعي والمجاملات :

- فى أى المواقف يظهر أعضاء الأسرة المعيشية الفلاحية تكافلهم مع الأسر الأخرى؟
- ما هى الصور التى تتخذها علاقات التكافل بين الأسر المعيشية؟
- ما هى مدى ميل الأسرة المعيشية إلى مجاملة الأسر الأخرى؟
- وفى أى المناسبات تتم هذه المجالات، وما هى صورها؟

٢-٤ : الإجراءات

ضمن إطار مشروع البحث الشامل عن «الأسر المعيشية وإعادة الإنتاج الاجتماعى فى القرية المصرية» الذى يتبناه مركز البحوث العربية بالقاهرة بدعم من كوديسريا CODESRIA (مجلس تنمية البحوث الاجتماعية فى افريقيا) وبإشراف محمود عوده، تم اختيار قريتين (إحداهما فى الوجه البحرى والأخرى فى الوجه القبلى) كمجال جغرافى للعمل الميدانى الذى سعينا من خلاله إلى الاجابة على تساؤلاتنا المطروحة. وروعى فى هذا الاختيار توفر أهم محددات الأسرة المعيشية كما وردت فى الأدبيات المتصلة بالموضوع، خاصة وجود مزرعة عائلية لدى الأسرة، وممارسة الزراعة كنشاط أساسى، والمعيشة المشتركة، والإنتاج (الحقلى والمنزلى) الموجه للاستهلاك الأسرى أساسا.

وقد تم اختيار عشرين أسرة معيشية فى القرية الأولى (ابخاص محافظة المنوفية) وسبع عشرة أسرة معيشية فى القرية الثانية (الترعة - محافظ قنا) كحالات يجرى بحثها فى ضوء الأهداف العامة والفرعية للمشروع البحثى، ومن بينها أهداف الدراسة الراهنة. وساعد فى عملية الاختيار عدد من الإخباريين فى كل من القريتين، وجرت عملية جمع البيانات الميدانية خلال شهرى أبريل ومايو ١٩٩٦، باستخدام دليل يوجه المقابلات الحرة التى تمت مع أرباب

الأسر المختارة وبعض أعضائها الآخرين، كما كانت المعايشة اليومية لهذه الحالات وسيلة أخرى مهمة لإثراء البيانات المجمعة.

٢-٥ : مجتمع البحث

تتبع قرية البحث الأولى : «ابخاص»، إداريًا، مركز الباجور بمحافظة المنوفية، وتبعد عنه بحوالى ٦ كم شرقًا، وعن مدينة القاهرة بحوالى مائة كيلو مترًا شمالاً. ويقول أحد الإخباريين بالقرية أن اسم «ابخاص» هو تحريف لفظى لعبارة «اصطبل خاص»، إذ أن موقع القرية كان فى الأصل مكانًا لتربية الخيول التى كان يمتلكها رجل يدعى «سابك الضحاك» الذى سميت باسمه القرية الكبيرة المجاورة لإبخاص وهى «سبك الضحاك» ويذكر الاخبارى نفسه أن العائلات الأولى التى استوطنت المكان ترجع أصول بعضها إلي الوجه القبلى، وأصول البعض الآخر إلى الصحراء الغربية.

ويرتبط سكان القرية ارتباطا وثيقا بقرية «سبك الضحاك» التى تبعد حوالى كيلو مترين عن «ابخاص» وتوجد فيها معظم الخدمات التى يحتاجها سكان ابخاص (مستشفى - صيدلية - مدرسة إعدادية) وبعض الأجهزة الإدارية، ويقام بها سوق رئيسية يوم الثلاثاء من كل أسبوع، كما يوجد بها مقر المجلس المحلى القروى الذى تتبعه مجموعة من القرى المحيطة، من بينها «ابخاص».

ويمكن تصنيف ابخاص ضمن قرى الدلتا الصغيرة، فمساحة الأراضى الزراعية التى تتبعها تبلغ ٤٣٨ فدانا (الهيئة العامة للمساحة ١٩٩٠) ووفقًا لتعداد عام ١٩٨٦ يبلغ عدد سكانها ٢٩١٩ نسمة (الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ١٩٩٠)، وتتسم الملكية فى القرية بطابع القزمية، فمعظم المسجلين بقوائم الملكية فى الجمعية لا تتجاوز ملكياتهم الفدان الواحد، وعدد قليل من الأفراد تزيد ملكياتهم عن ثلاثة أفدنة. وبصفة عامة، فإن الحد الأقصى للملكية، وفقًا لهذه القوائم، لا يتجاوز أربعة أفدنة وثمانية عشر قيراطًا. وقد لا تختلف «ابخاص» فى ذلك عن معظم قرى محافظة المنوفية، التى تتميز بكثافة سكانية عالية نسبيًا، والتى تلعب أحكام المواريث الشرعية الإسلامية دوراً فى تفتيت الملكيات فيها بصورة واضحة. غير أنه فى

الحالات التى يتفق فيها الأخوة على ضم ملكياتهم الموروثة فى إطار أسرة معيشية واحدة، قد تتجاوز ملكية مثل هذه الأسرة الحد الأقصى للملكية الفردية المسجلة بتلك القوائم.

وهناك ثلاث عزب تتبع قرية «ابخاص» هى عزبة «أبو العينين» وعزبة «البحر» وعزبة «قنديل» وينتمى عمدة «ابخاص» إلى بدنة كبيرة بالقرية جرت العادة على اختيار العمدة منها دون البدنات الاخرى، ويرجع ذلك، فى الغالب إلى ما يتمتع به أعضاء هذه البدنة من نفوذ ومن صلات قوية مع الاجهزة الإدارية والسياسية على مستوى الإقليم والدولة.

أما قرية البحث الثانية :«الترعة» فتقع أقصى جنوب محافظة قنا بجنوب وادى النيل وتتبع إداريا مركز إسنا، وتبعد عنه بحوالى ١٧ كيلو متراً جنوبيًا. وتبلغ المسافة بين «الترعة» والقاهرة حوالى ٧٠٠ كيلو متراً. ولاسم القرية أصول مصرية قديمة، إذ كانت تسمى «داى رع» نسبة إلي الإله رع، ثم حرف الاسم ليصبح «الترعة».

ويوجد فى «الترعة» جمعية تعاونية زراعية، وثلاث مدارس، اثنتان منها للمرحلة الابتدائية والثالثة للمرحلة الإعدادية، كما يوجد مركز للشباب، ومكتب لخدمة مزارعى القصب، وهو مكتب تابع لشركة صناعة السكر التى تقع مصانعها في مدينة إدفو إلي الجنوب من الترعة بحوالي ٣٥ كيلو متراً. ويتولى المكتب تنظيم شراء محصول القصب من المزارعين، ونقله إلى المصانع فى إدفو، وتسوية الحسابات معهم، وثمة مكتب صحى لمكافحة البلهارسيا، ومسجدان تابعان لوزارة الأوقاف.

وتبلغ مساحة الأراضى الزراعية للقرية ٧٥٣ فدانًا (الهيئة العامة للمساحة ١٩٩٠)، وأما عدد السكان فتشير بيانات تعداد عام ١٩٨٦ إلى أنه قد بلغ ٣٣٨٤ نسمة (الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ١٩٩٠). وحسب بيانات سجل الجمعية التعاونية الزراعية، فإن سقف الملكية الفردية بالقرية هو خمسة أفدنة وإن كانت ملكية بعض الأسر المعيشية التى تضم بعض الاخوة أو أبناء العمومة قد تزيد عن ذلك بكثير، فإحدى الأسر بالقرية، وهى التى ينتمى إليها العمدة، تصل ملكيتها إلى ٥٠ فدانًا، وهى أكبر ملكية لأسرة على مستوى القرية.

٣ - التكوين الثقافي للقرية المصرية إطار مرجعي

بصرف النظر عن تنوع وتعدد المعانى التى يضيفها الباحثون على مفهوم «القيمة»، فإن الأمر المؤكد هو أن فهم القيم لا يتحقق إلا فى إطار فهم التكوين الثقافى للجماعة التى تحمل هذه القيم. فالتكوين الثقافى لجماعة ما هو مصدر قيمها، كما أن القيم، من جهة أخرى، تمثل أحد أهم العناصر التى يتألف منها التكوين الثقافى.

بيد أن التكوين الثقافي لايتشكل بمعزل عن السياقات التاريخية المحددة والظروف الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية التى عاشت، وتعيش، الجماعة فى ظلها. كما أنه لا يكتسب ملامحه من خلال الخبرات الواقعية التى مرت، وتمر، بها الجماعة، حيث أن تلك الخبرات هى التى تشكل القاعدة أو الأساس لما يشيع ويستقر بين أعضاء الجماعة من أنماط للحياة تميزهم عن غيرهم من أعضاء الجماعات الأخرى. فالثقافة، فى التحليل الأخير، ليست سوى تلك الأنماط الشائعة للحياة.

من هنا تتبدى أهمية التكوين الثقافى للقرية المصرية كنقطة انطلاق لدرس قيم الأسرة المعيشية الفلاحية، كإطار لتحليل تلك القيم وتفسيرها. وإذا كانت الثقافة بتضمناتها المختلفة هى محصلة لأوضاع الناس فى صيرورتها التاريخية من ناحية، وهى دائما فى حالة تفاعل جدلى مع هذه الأوضاع من ناحية أخرى، فإن الأمر يقتضى تحليلاً لأهم خصائص التكوين الاجتماعى للمجتمع القروى فى مصر بأبعاده المختلفة، ولخبرات الجماعات القروية المصرية التى تشكلت تاريخيا فى سياق علاقاتها مع القوى الأخرى، ومع مؤسسات الدولة، ومن خلال علاقاتها الذاتية البينية.

فى هذا الصدد، ينبغى استحضار ما انتهت إليه أهم النماذج النظرية المعاصرة فى تحليلها لطبيعة التكوينات الاجتماعية فى المجتمعات التى مرت بخبرة التحول الرأسمالى ذى الطابع الخارجى، وبخبرة الاستعمار، وذلك لأن تلك التحليلات تتلائم، فى رأينا - مع طبيعة التكوين الاجتماعى لمصر، ومع ما شهده هذا التكوين، خاصة فى الحقبة التاريخية الحديثة، من تحولات بفعل عوامل متعددة يختلط فيها ما هو داخلى مع ما هو خارجى بصورة معقدة.

لقد ناقش عوده فى كتابه «الفلاحون والدولة» (١٩٧٩): فى الفصلين الثالث والرابع) ثلاث النماذج (نموذج أسلوب الإنتاج الخراجى والتحولات المحيطية، ونموذج أسلوب إنتاج ما بعد الاستعمار، ونموذج تمفصل أساليب الإنتاج)، وأوضح كيف أنها، رغم ما بينها من اختلافات فى زوايا النظر والمفاهيم المستخدمة، تخلص إلى نتيجة رئيسية هامة مفادها أن مجتمعات «العالم الثالث» تتسم باللاتجانس البنائى Struct uralhetrogenity سواء على الصعيد الاقتصادى أو على الصعيد الاجتماعى.

فبسبب عملية التغلغل الرأسمالى (من الخارج) التى تركز استنزاف قوى العمل الرخيصة فى قطاع التصدير، وإهمال القطاعات الإنتاجية التى لها تقاليد تاريخية ممتدة، وبفعل السياسات الاستعمارية التى تفضى إلى التفكك والانحلال البطئ لأساليب إنتاج ما قبل الرأسمالية (سواء كانت آسيوية أو إقطاعية) والتوسع التدريجى لأسلوب إنتاجى رأسمالى ناشئ؛ تصبح الظاهرة الواضحة هى تعايش علاقات إنتاجية استغلالية متنوعة، كالعبودية والقنانة والعمل المأجور بأشكاله القديمة والحديثة، فى إطار أسلوب إنتاجى واحد. ومثلما تتعايش تلك العلاقات، تتعايش أيضًا السلع مع النقود مع إقتصاد الكفاف ويمكن أن تندمج جميعها فى إطار التداول التجارى. وينقل عوده عن «باناجى» J. Banaji قوله أنه فى ظل الظروف الاستعمارية يستنزف رأس المال من دول «العالم الثالث»، وتشجع أشكال الاستثمار غير الإنتاجية كالأعمال التجارية والمصرفية والمالية، مما يفضى إلى نمو تصنيع مشوه ومتخاذل. أما فى القطاع الزراعى فيجرى ربط القرويين بالسوق العالمية بوصفهم منتجين للسلع الأولية، لكنهم يظلون فى الوقت نفسه مقيدين بأسلوب الاستغلال قبل الرأسمالى والذى يتمثل فى دفع الخراج وأشكال من الإتاوات، والوفاء بواجبات متنوعة للدولة. وفى ظل الظروف نفسها ينخرط قطاع كبير من الفلاحين فى نمط الإنتاج المعيشى أو إنتاج الكفاف. فالتربة التى يفلحونها محدودة الخصوبة وأدوات الإنتاج التى يستخدمونها فى الغالب بدائية. ويتفق هذا التحليل مع تحليل «سمير أمين» للأوضاع فى المجتمعات «الرأسمالية المحيطية التابعة». فالانهيار الحثيث لأنماط الإنتاج والاستهلاك فى هذه المجتمعات يفضى - حسبما يذهب أمين - إلى إفقار نسبى يتجلى فى تدنى معدلات النمو، وإلى إفقار مطلق يتضح فيما تتعرض له

قطاعات واسعة من السكان من تهميش ومن إعادة خضوع للأشكال التقليدية والحديثة لإنتاج الكفاف (فى الريف والحضر على السواء).

وعلى المستوى الاجتماعى تعبر سمة اللاتجانس البنائى فى المجتمعات المحيطية عن نفسها فى تنوع الشرائح الطبقية والفئات الاجتماعية وتعايش معظمها مع بعضه البعض، بحيث يصبح تحديد انتماء تلك الطبقات والفئات إلى أساليب إنتاجية معينة مسألة صعبة. ويزيد من هذه الصعوبة أن الفئات التى ترتبط بالقطاعات الحديثة فى الإنتاج مرتبطة فى الوقت نفسه بأصولها (اللارأسمالية) التى انحدرت منها.

هذا التشخيص لعوامل ومظاهر التمفصل والتفاعل بين الأساليب الإنتاجية (قبل الرأسمالية والرأسمالية)، وكذلك بين عناصر التركيب الاجتماعى المختلفة فى مجتمعات العالم الثالث له دلالة هامة بالنسبة للتكوين الاجتماعى للمجتمع القروى فى مصر، وكذلك بالنسبة للتكوين الثقافى للقرية المصرية.

فمنذ الحقب المبكرة من تاريخ الدولة المصرية وحتى حوالى منتصف القرن التاسع عشر كانت القرية وحدة للإنتاج الزراعى تتسم بالاكتفاء الذاتى، ولم يكن للفلاحين المنتفعين بالأرض، أى الذين يقومون بفلحها، أية صورة من صور الحرية فى التصرف فى فائض إنتاجهم الزراعى. فقد كانت الأرض، طوال العهود المتتالية، ملكا للحاكم الذى كانت له أيضًا سلطة تنظيم عمليات تصريف مياه نهر النيل كمصدر رئيسى ووحيد لرى الأراضى الزراعية. ومن خلال السلطة المركزية، السياسية والاقتصادية، كان بإمكان الدولة القيام باستنزاف فائض الإنتاج الزراعى فى صورة ضرائب متنوعة تفرض على سكان القرى، كما كانت تستولى على فائض عملهم عن طريق تسخير القادرين منهم للعمل فى مشروعات الحكومة أو فى أراضى كبار المسئولين (السخرة).

ورغم التحولات التى أحدثها الفتح العربى لمصر على مستوى الدين واللغة وصورة الحكم فإن الدولة قد استمرت فى احتفاظها بوظائفها الاستنزافية. فقد درجت الأراضى المصرية ضمن الاراضى الخراجية التى تقع تحت تصرف الحاكم وتدفع الخراج (الضرائب). وبعد الفتح

العثمانى، وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر بصفة خاصة، وبفعل اتساع نفوذ المماليك وظهور نظام الالتزام، تعرضت القرى المصرية لأقسى أشكال استنزاف فائض الإنتاج وفائض العمل، حيث كانت أيدى الملتزمين مطلقة فى فرض مايرونه من ضرائب يجموعها وقتما يشاءون نظير مايقدمونه من خدمات للدولة. فبجانب الاستنزاف الخراجى كانت هناك أشكال أخرى من الضرائب الزراعية، والديون المحلية والإتاوات التى تقدم للملتزمين ومعاونيهم من جامعى الضرائب (الصيارفة). حتى بعد إلغاء نظام الالتزام فى عهد محمد على، وقيام الدولة، دون وساطة، بجمع الضرائب، تعاظمت الأعباء الضريبية، وصارت كل قرية تمثل وحدة مسئولة عن تسديد الضرائب المستحقة عن مجمل حيازة أهلها (عوده ١٩٧٩ : ١٢٢-١٣٤).

ويلاحظ المؤرخون، وفى مقدمتهم «جابرييل باير» فى كتابه «دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة» أن مجتمع القرية المصرية كان يتسم خلال العصور الوسطى وحتى منتصف القرن التاسع عشر بالطابع الجماعى الذى تجلى فى ثلاث ظواهر هى الملكية المشاعية (الانتفاع المشاعى) لأرض القرية، والمسئولية الجماعية فى تسديد الضرائب، والمسئولية الجماعية فى أعمال السخرة. وكان شيوخ البلد يقومون بحرمان الفلاحين الذين يعجزون عن دفع الضرائب من حق الانتفاع بالأرض، ويزودون الملتزم بفلاحين جدد ليحلوا محلهم. إذا هجر بعض الفلاحين قراهم دون سداد الضرائب، أو هربوا من القيام بأعمال السخرة، كان أهالى القرية هم المسئولون عن تحمل تلك الضرائب وتأدية عمل الفلاحين الهاربين. ويصف «كلوت بك» نظام جمع الضرائب على هذا النحو بأنه «نظام راسخ للتضامن فيما بين المواطنين الذين يقطنون نفس القرية، وبين القرى الواقعة فى نفس الإقليم» (نقلا عن عوده، المصدر نفسه : ١٣٦-١٣٧).

ما هو، إذن تأثير تلك الأوضاع على مجمل التكوين الثقافى فى الريف المصرى عموما وعلى البناء النفسى للفلاح وما يتكون لديه من قيم ورؤى للعالم بصفة خاصة؟ إن استمرار الوظيفة الاستنزافية من جانب الدولة فى مصر منذ العصور القديمة وحتى مطلع العصر الحديث، وما اتسمت به تلك الوظيفة من طابع لا رأسمالى قائم على القمع والجباية فى ظل محدودية

الموارد أو ندرتها، قد أسهم بصورة أساسية ومباشرة فى تأسيس ما يطلق عليه عودة (١٩٩٥) «ثقافة الفقر» و «ثقافة القهر». فالخير المحدود، وما يتولد عنه من قلق لدى الإنسان على نصيبه منه، يدفع الإنسان، على مستوى الممارسة، إلى البحث عن أشكال من التضامن تحقق له الشعور بالحماية أو «الستر» وعدم الحاجة. وربما تجلى ذلك فى تبادل المنافع اليومية البسيطة والتعاون المبالغ فيه وقت الأزمات، والتحايل على المعاش. أما على مستوى المعتقدات والأفكار، فإن الإنسان يلجأ إلى تسويغ الاستسلام على أسس ميتافيزيقية وخرافية فيتبنى قيم التواكل وانتظار المعجزات والرضا بالقسمة والنصيب. وقد تولد ثقافة الفقر استجابات عدائية ومشاعر اضطهادية قد تكون مستترة وقد تكون ظاهرة (المصدر نفسه : ٤٦- ٤٧).

أما مناخ القهر الناجم عن المركزية المطلقة التى اتسم بها التاريخ السياسى المصرى والتى انطوت علي استغلال جماعى للناس، فلاحين وغيرهم، من جانب السلطة الحاكمة والاجهزة البيروقراطية، وعلى أسلوب هرمى فى توزيع الدخل من أعلى إلى أسفل- هذا المناخ هو الذى أفرز علاقات ومشاعر التسلط/ الخضوع فى الثقافة المصرية عموما، والثقافة القروية خصوصا. و وينقل عوده عن «مصطفى حجازى» قوله إن نموذج التسلط/ الخضوع ما أن يتأسس فى ثقافة ما حتى يصبح معمماً، ويحكم علاقة الرئيس بالمرءوس، والكبير بالصغير، والرجل بالمرأة، والقوى بالضعيف، «حتى الحب يعاش تحت شعار التسلط والرضوخ، تسلط المحبوب ورضوخ الحبيب، حتى حب الأم لأبنائها بكل ما يتميز به من حرارة عاطفية يغلب عليه الطابع التملكى، أى فى النهاية التسلط من خلال أسر الحب» (المصدر نفسه : ٤٠-٤١)

ومع أن المجتمع المصرى كان قد أخذ يشهد تحولات مهمة منذ منتصف القرن التاسع عشر، تمثلت أهم عواملها فى صدور لوائح جديدة للأراضى أفضت إلى تأسيس حقوق للملكية الزراعية الخاصة، وفى إدخال المحاصيل الزراعية النقدية، خاصة القطن والاتجاه إلى اقتصاد السوق على حساب الاقتصاد المعيشى، وتمثلت أهم مظاهرها فى حدوث تباين اجتماعى بين سكان القرى المصرية، وتحلل كل من الحيازة المشتركة للأرض والمسئولية المشتركة عن

الالتزامات المالية (الضرائب)، أى زوال الطابع الجماعى للجماعة القروية، فإن العلاقة بين المنتج المباشر الذى يفلح الأرض بنفسه وبين الشروط الطبيعية للإنتاج المتمثلة أساسا فى الأرض، لم يطرأ عليه تغير حقيقى. لقد كانت كل تلك التحولات تجرى فى سياق عمليات الإشراف الأوروبى (المفروض) على أوضاع مصر المالية، والتغلغل الرأسمالى، والتدخل الاستعمارى، مما جعل الرأسمالية الناشئة بعيدة تماما عن الطابع الأصيل لرأسمالية المركز المتقدمة فى الغرب، ومتسمة بسمات التخلف والتشوه والتبعية التي تتميز بها رأسماليات المجتمعات المحيطية. وآية ذلك أنه رغم الشكل الرأسمالى الذى اتخذته الأوضاع الاقتصادية، ورغم اتجاه مصر إلى التكامل مع السوق الاقتصادية العالمية، فإن علاقات الإنتاج ظلت، فى جوهرها، قبل رأسمالية.

فأولا : لم تغير الدولة من أسلوبها فى استنزاف فائض الإنتاج الزراعى (الخراج والضرائب) أو فائض العمل (السخرة)، بل إن واحدا من ثقاة المؤرخين، وهو عبد الرحمن الرافعى، يقول إن أوضاع الفلاحين فى عصر إسماعيل كانت تتسم بالضنك والبؤس، وذلك بسبب تعاظم الأعباء الضريبية، وعدم العدالة فى توزيعها، وفداحة الإتاوات المفروضة عليهم وكان كثير من الملاك يهجرون أراضيهم ويتركونها بوراً (نقلا عن عوده ١٩٧٩ : ١٤٣- ١٤٤).

وثانيًا : لم يسمح كبار الملاك الزراعيين المحليين - كطبقة ناشئة - بتبلور علاقة جديدة واضحة بينهم وبين قوة العمل، أى جماهير الفلاحين، بل حرصوا من خلال استملاكهم الفائض وتعظيم ثرواتهم، على المحافظة على الطابع الفردى المتخلف للإنتاج ضمانًا لاستمرار بؤس الفلاحين وعدم تطور أوضاعهم من جهة، ولاستمرار إعادة إنتاج امتيازاتهم قبل الرأسمالية، كالفراغ والاستهلاك الترفي والمظهرى من جهة أخرى.

وثالثا : استلزمت الزراعة المكثفة لمحصول واحد من أجل التصدير تكثيفًا وتركيزاً للعمل فى مساحات واسعة، مما أفضى إلى تهميش قطاع عريض من قوة العمل الريفية وإلقائه خارج عملية الإنتاج.

أى أن التحولات التى شهدها الريف المصرى خلال تلك الفترة كانت فى مجملها بالنسبة

لصغار الملاك والمستأجرين وكذلك المعدمين تحولات عاصفة. إذ أضيف إلى استغلالهم من جانب الدولة استغلال آخر من جانب طبقة كبار الملاك التى أخذ نفوذها الاجتماعى والسياسى فى النصف الأول من القرن العشرين، يتسع، ليس فى الريف فحسب، بل على مستوى المجتمع ككل. وأصبحت الأسر الفلاحية المعيشية ذات الحيازات الصغيرة، وأيضًا الأسر المعدمة، فى مواجهة أشكال متنوعة من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، ولعل تلك الأوضاع هى التى كانت وراء تعاظم تيار الهجرة، الذى أخذ فى التدفق من الريف إلي المدينة خاصة فى فترة ما بين الحربين، ثم ما بعد الحرب العظمى الثانية، بحثا عن حياة أخف ضغوطًا، وعن فرص أوسع للرزق.

إن هذه الأوضاع، التى استمرت حتى منتصف القرن العشرين، قد شخصت بوصفها نمواً غير كامل للرأسمالية، وتداخلها مع أشكال متعددة من العلاقات قبل الرأسمالية واستمرار عناصر مختلفة، سواء فى عملية الإنتاج ذاتها أو علاقات الإنتاج، ترجع إلى أساليب إنتاجية قبل رأسمالية (عودة، المصدر نفسه ١٥٣ -١٥٤). وقدأفضى وجود الجديد بجوار القديم، وتعايشهما معا فى حالة من التمفصل المعقد إلى ضروب من التعقد والتنوع الذى يصل إلى درجة التناقض على صعيد البنية الثقافية، فيما يسميه عوده (١٩٩٥: ٥٠) «التمفصل الثقافى» الذى يتجلى فى سلوك وأفكار ومعتقدات الشخصية المصرية عموما وليس فى سلوك وأفكار ومعتقدات الشخصية المصرية عمومًا وليس فى سلوك ومعتقدات وأفكار أهل الريف فحسب. فالقرية المصرية عرفت الزراعة ووسائل الرى الحديثة، لكن مازال هناك الفأس والمنجل والشرشرة والمحراث التقليدى. وعادات الغذاء والملبس الحديثة لدى المصرى تتجاوز وتتعايش مع العادات التقليدية، وفى عقلية المصرى تتداخل وتتشابك القيم المتناقضة التى ترجع إلي ظروف تاريخية واجتماعية واقتصادية مختلفة، فالتمفصل الثقافى لا يعنى عدم تجانس البنية الثقافية فحسب، بل يعنى أيضًا عدم تجانس البنية السيكولوجية للفرد الواحد. فهو يحمل معايير واتجاهات متعارضة وأحكاما معيارية قد تصل إلى حد التناقض فى المواقف المختلفة. وهذا التمفصل - كما يقول عوده (المصدر نفسه :٥١)- «هو الذى يمكن أن يفسر تعقد الشخصية المصرية (المفرطة فى التاريخية والتعرض لثقافات متعددة) وتناقضاتها

الديالكتيكية».

لقد أخذت التناقضات الاجتماعية والثقافية فى الريف المصرى تكتسب، بعد قيام ثورة ١٩٥٢، أبعاداً جديدة، فخلال الخمسينيات والستينيات أصدرت الدولة قوانين للإصلاح الزراعى تحدد سقف الملكية الزراعية، وفرضت الحراسات على أراضى كبار «الإقطاعيين» ووسعت من النظام التعاونى فى القطاع الزراعى، ودعمت الحركة الائتمانية، ووضعت قوانين تنظم العلاقة الإيجارية بهدف حماية المستأجرين من تعسف الملاك، وأصدرت تشريعات عمالية تضع حدوث دنيا للعمال الزراعيين. وربما تكون هذه الإجراءات قد اسهمت فى القضاء على الارستقراطية الزراعية التى كانت مهيمنة على الأمور قبل الثورة، لكن الأساليب البيروقراطية العتيقة التى نفذت بها السياسات الزراعية قد خلقت مناخا تناقضيا نمت فيه شرائح جديدة من الملاك الأغنياء الطامحين إلى التراكم الرأسمالى من جهة والحلول محل الارستقراطية الزراعية المنهارة من ناحية أخرى. وفى هذا المناخ أجهضت كل الأهداف المعلنة حول تدعيم صغار الفلاحين والمعدمين. أما التناقض الرئيسى، فقد تمثل فى أن الدولة قد استمرت فى استنزاف الفائض الزراعى، ولكن عن طريق أشكال جديدة، أهمها الدخول الناتجة عن تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى، وفروق أسعار الحاصلات الزراعية، والعمولات المفروضة على الصادرات، والضرائب التى تفرضها سلطات الحكم المحلى، ونظام الاستيلاء على كميات محددة من المحاصيل الرئيسية، وهى أشكال لا رأسمالية، فى حين كانت توجهات الدولة نحو الخارج (السوق) هى توجهات رأسمالية، الأمر الذى يوحى -على ما يذهب عوده (١٩٧٩: ١٦٠) - بالمقارنة بين السياسات الزراعية الناصرية وسياسات محمد على، كما يوحى بتشخيص الحقبة الناصرية بأنها «إعادة إنتاج لأسلوب الإنتاج الآسيوى أو الخراجى أو الشرقى على الصعيدين الاقتصادى والسياسى فى إطار من رأسمالية الدولة».

أما على الصعيد الثقافى، فقد شهدت القرية المصرية قدراً من الانفتاح على العالم الخارجى، من خلال فرص التعليم التى أتاحتها حكومة الثورة لأبناء الشرائح الدنيا والوسطى حين وضعت مبدأ مجانية التعليم موضع التنفيذ، ومن خلال استمرار ارتباط الريفيين المهاجرين

إلى المدن بقراهم. واجتهدت حكومة الثورة من خلال أجهزتها الإعلامية والسياسية أن تؤسس قيم جديدة بين الفلاحين كالتعاون والمشاركة السياسية عبر التنظيمات التى أقامتها إلا أن الشعارات والأهداف كانت تفرغ من محتواها على أرض الواقع. أولا لأن كافة الشعارات والأهداف والتنظيمات كانت مفروضة من أعلى، وثانيا لوجود قوى فى الريف تناهض، بأساليب ملتوية، ومختفية، سياسات الحكومة، وثالثا لأن تنفيذ السياسات الثورية كان قد أوكل إلى أجهزة بيروقراطية ذات تاريخ طويل فى قمع الفلاح واستغلاله وخداعه، ورابعا لأن الفلاح لا يزال يستجيب لأى إجراء حكومى إما باللامبالاة، أو الشك والريبة، أو المجاراة دون اقتناع، وهو ميراث طويل بطول الخبرة الممتدة مع قهر الدولة واستنزاف فائض الانتاج وفائض العمل.

ولعل تلك التناقضات العميقة على كافة المستويات من أهم عوامل انهيار التجربة الناصرية بعد رحيل عبد الناصر، فقد تضافرت تلك التناقضات مع عوامل أخرى فى بروز قوى كانت كامنة، ذات توجهات نقيضة. فبدءا من منتصف السبعينيات، اعتمدت الدولة ما سمى بسياسة الانفتاح الاقتصادى كأساس لتوجهاتها. فصدر عام ١٩٧٤ قانون لتصفية الحراسات، وعام ١٩٧٥ قانون يعيد صياغة العلاقة بين الملاك والمستأجرين بما يسمح للملاك برفع القيمة الإيجارية وبطرد المستأجرين فى حالة تأخرهم مدة شهرين عن موعد سداد الايجار السنوى وبتحويل الإيجار من إيجار نقدى إلى إيجار عينى (نظام المزارعة). كما ألغى هذا القانون لجان فض المنازعات وقرر مسئولية القضاء العادى (المحاكم الجزئية) فى النظر فى المنازعات الإيجارية. ومن الطبيعى أن تفضى هذه التشريعات إلى ارتفاع سريع لقيمة الاراضى الزراعية من ناحية، ولتكاليف الإنتاج الزراعى من ناحية ثانية، مما يلقى بأعباء جديدة على كاهل صغار المنتجين، ويعطى الفرصة للقادرين لتوسيع ملكياتهم التى اتجهوا إلى زراعتها بمحاصيل نقدية مستخدمين الآلات الحديثة والعمالة المأجورة، وهو أمر لا يقدر عليه فلاحو الإنتاج المعيشى، الذين أصبح عليهم البحث عن الوسائل التى تضمن لهم الحفاظ على حياة الكفاف.

ومنذ منتصف الثمانينات، وفى إطار تنفيذ برامج «التكيف الهيكلى» الذى يهدف إلى

إعادة اندماج مصر فى النظام الرأسمالى العالمى بشروط جديدة، شرعت الدولة فى تنفيذ سياسة لتحرير الاقتصاد فى المجال الزراعى، تجلت فى الإلغاء التدريجى لتوريد المحاصيل إجباريا (لم يعد يورد إجباريا الآن سوى محصول قصب سكر) .. وإطلاق حرية التجارة فى مستلزمات الإنتاج الزراعى وفى المحاصيل، وسن قانون جديد للعلاقة بين المالك والمستأجر (قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢) يحدد القيمة الإيجارية بما يعادل ٢٢ مثلا للضريبة، ويعتبر كل عقود الإيجار منتهية بعد خمس سنوات من صدوره (أى عام ١٩٩٧)، وتحول بنوك الائتمان إلى بنوك تجارة لها حرية الاقتراض وتحديد الفوائد.

لقد أضافت هذه التطورات التى شهدتها القرية المصرية خلال الربع قرن الأخير مزيداً من التناقضات والتعقيدات على تكوينها الاجتماعى والثقافى، كما أضافت أبعاداً جديدة لخبرة الفلاحين المصريين، خاصة المعدمين وذوى الحيازات الصغيرة الذين تقوم حياتهم على أساس اقتصاد الكفاف.

وإذا كانت الأسرة المعيشية فى الريف المصرى توجد اليوم فى ظل ظروف تمثل ذروة التغلغل الرأسمالى، حيث يتعاظم الاتجاه الضاغط لإعادة اندماج مصر فى النظام الرأسمالى العالمى فى حقبة تنشط فيها الرأسمالية العالمية بصورة غير مسبوقة من أجل عولمة قوانينها وقيمها (ولكن بصورة غير متكافئة)، فإن سعى فلاحى الإنتاج المعيشى إلى التعايش مع هذه الظروف، من خلال الآليات التى تجمع بين التكيف والمقاومة، لايمكن فهمه، كما لا يمكن فهم القيم المتضمنة فيه، إلا فى ضوء تلك الراقات المتراكمة والمتداخلة من الخبرة التى تشكلت عبر صيرورة تاريخية، والتى تمثل العنصر الجوهرى فى التكوين الثقافى للقرية المصرية، الذى نتخذه مرجعا فى قراءة وتحليل قيم الأسرة المعيشية فى الريف المصرى المعاصر.

٤ – قيم الأسرة المعيشية: نتائج البحث الميدانى

٤-١ : قيم العمل

فى أواخر الثلاثينيات من هذا القرن، كتب الأب هنرى عيروط اليسوعى فى دراسته عن

الفلاحين المصريين يقول: «من يتحدث عن الفلاح يتحدث عن العمل» (ص٤٠) ويعنى بذلك أن حياة الفلاح كلها متمحورة حول عمله، فالارض السوداء مستمرة فى الإنتاج طوال العام، وليس لدى الفلاح راحة أسبوعية، ولا هو يتعطل إلا فى الأعياد الكبرى، إنه «يمضى فى الحقول أكثر أجزاء وقته، ولبعض المشاغل يمضى فيها الليل، وهو يعمل عارى الرأس، حافى القدمين مختلطا بالعناصر الطبيعية فى الصيف .. كما فى الشتاء» (ص ص ٤٠-٤١).

ويلاحظ الأب عيروط فى دراسته، القائمة على ملاحظات ميدانية ممتدة إلى عدة سنين وإلى عدة أقاليم من وادى النيل، أن إحدى سمات الأسرة الفلاحية تتمثل فى العمل الجماعى التعاونى الذى يشترك فيه كل أفراد الأسرة. فالخلية المتوسطة تتألف من الفلاح وزوجته وأولاده، بالإضافة إلى جاموسته وحماره، «وهذه الخلية الريفية يمكن أن تحقق عمليًا القوت اليومى، وهو الأجر الطبيعى بالمعنى الضيق» (ص٦٢)

وإذا كان الأب عيروط يصف هنا حالة الأسرة الفلاحية المكتفية ذاتيا، أى التى تعتمد على قوة عمل أفرادها مجتمعين، فى الحقل والدار، من أجل إعادة إنتاج ذاتها، فإن القرية المصرية قد عرفت كذلك عبر تاريخها أشكالا من العمل التعاونى التبادلى بين الأسر المعيشية ذات الحيازات المتوسطة والصغيرة القائمة على إنتاج الكفاف. ويمكننا تفسير ظهور هذه الأشكال فى الماضى فى ضوء «ثقافة الفقر» و«ثقافة القهر» اللتين تحدث عنهما عوده، وفى ضوء قلق الفلاح المصرى، وبحثه عن صيغ من التضامن تجعله يشعر بالستر والحماية. ورغم امتداد تأثيرات الماضى، جزئيا إلى اللحظة الراهنة، فإن تفسير وجود هذه الأشكال حاليا، ينبغى أن يجري فى ضوء متغيرات وتطورات أخرى، وهو ما سنحاوله بعد قليل.

لقد كشفت دراسات إمبيريقية أجريت فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات عن استمرار وجود قيمة التعاون فى مجال العلاقات الزراعية. ففى دراستهما التى أجرياها فى إحدى قرى الوجه البحرى (أطلقا عليها اسما مستعاراً هو «قمر»)، يؤكد الزوجان جلافانيس (١٩٨٦: ١٠٨) «أن التعاون غير الرسمى بين الأسر وداخل القرية كان ومازال يمثل أحد وجوه الواقع الفلاحى «وكان عوده (١٩٧٩: ٢١٤-٢١٦) قد توصل فى دراسته الميدانية بقرية

«شبياطس» بمحافظة المنوفية إلى أن العمل الأسرى والعمل التعاونى التبادلى مايزال مستمرين كشكلين وكقيمتين من قيم العمل فى القرية، وأن العمل التبادلى الذى يطلق عليه فى القرية «المزاملة» غالبا ما يتم على أساس المصلحة بين جيران الحقل أو المنزل من ذوى الملكيات القزمية، وبالذات فى مواسم حصاد القمح وإعداد الأرض للزراعة.

وفى بحثنا الراهن، تشير البيانات الميدانية إلى أن العمل الأسرى يمثل قيمة كبرى وأساسية لدى الأسر المعيشية فى كل من «إنجاص» و«الترعة» وأن هذا الشكل من العمل هو الغالب والمهيمن علي غيره من الأشكال. ففى كل من القريتين يضطلع كل رجال الأسرة بالعمل فى الحقل بصورة أو بأخرى. وقد يكون بعضهم غير متفرغ تماما للعمل الزراعى، بحكم ممارسته أعمالا أخرى غير زراعية، أو انشغاله بالدراسة فى إحدى مراحل التعليم ،لكنهم يقومون بالأعمال الحقلية فى غير أوقات أعمالهم الأخرى أو أوقات دراستهم. وتعد أسرة م.ح (٥٧ سنة) فى «ابخاص» أحد الأمثلة على ذلك. فرب الأسرة له من الأبناء الذكور أربعة، أحدهم مهاجر فى إحدى الدول العربية النفطية، ولم يتزوج بعد، والاخوة الثلاثة الآخرون مقيمون مع الوالدين فى نفس الدار، أحدهم متزوج ولديه طفلان، ويعمل موظفا فى مدينة الباجور، والثانى خاطب ومتفرغ للزراعة، الثالث طالب في التعليم العالى، ويقول (م.ح) خلال مقابلتنا له وفى حضور ابنه الموظف وابنه الطالب :«طبعا أنا وأولادى الرجالة بنشتغل فى الارض. ابنى ده (مشيراً إلي الموظف) بعد ما بيجى من شغله يقلع هدومه، وتلاقيه على طول لبس هدوم الفلاحة ونزل الأرض يشتغل .. كمان هو بيساعدنى على طول فى شرا الكيماوى والتقاوى،ولو محتاجين أنفار يشتغلوا معانا بالأجرة بروح يتبت عليهم. وفى وقت الرى أو الجمع لازم يكون موجود .. كمان عندك ابنى ده (يشير إلى الطالب)، دايما فى الاجازات، وبالذات فى اجازة الصيف، ينزل يشتغل فى الغيط».

وفى قرية الترعة «يقول أ.أ.ب (٤٥ سنة) إنه ليس متفرغا تماما لفلح الأرض، لأنه يشتغل عاملا فى مركز شرطة إسنا، وأيضًا فى ديوان العمدة بالقرية، ويقيم فى معيشة واحدة مع سبعة من الاخوة وأبناء العمومة، بعضهم متزوج ولديه أبناء وبنات، وهناك من يعمل منهم فى

وظائف بمدينة إسنا أو مدينة إدفو ومنهم من لا يزال يدرس بالتعليم المتوسط. ولا يوجد من بين رجال الأسرة إلا اثنين فقط هما المتفرغان للفلاحة. «واحنا عندنا هنا اللى فاضى بيشتغل فى الأرض، واللى يقدر على حاجة بيعملها، سواء الفلاحين أو الموظفين أو اللى بيدرسوا لسه. الكل بيقوم بمجهوده على قد وقته. صحيح إحنا مقسمين الحيازة (صورى) على أربعة منا، لكن أحنا معيشتنا واحدة، وعملنا واحد، وكلنا إيد واحدة فى الشغل.

ولا يقتصر العمل الجماعى داخل الأسرة على الرجال فى الحقل، بل هو أيضًا قيمة أساسية وضرورية بين النسوة فى الدار. فربة الأسرة، سواء كانت الأم الكبرى، أو زوجة الأخ الكبير، وزوجات الأبناء (أو الإخوة) المقيمين فى الدار، وكذلك بنات الأسرة اللاتى لم يتزوجن بعد، كلهن مسئولات بصورة جماعية، عن الأعمال المنزلية. ومثلما يقوم الصبية من الذكور بمعاونة الرجال فى الأعمال الحقلية، فإن البنات الصغار غالبا ما يقمن بمساعدة نساء الأسرة فى أعمال الدار.

وفى ضوء هذا الطابع الجماعى للنشاط الحقلى أو المنزلي، من البديهى أن يكون تقسيم العمل داخل الأسرة بسيطًا ، وإن كانت هذه البساطة ليست بنفس القدر الذي كانت عليه فى الماضى، نظراً لاتجاه أبنا الفلاحين إلى التعليم، وممارسة بعض الأعمال أو الوظائف خارج العمل الزراعى، مما يعنى تحول جزء من قوة عمل الأسرة إلى خارج نطاقها من ناحية، وحدوث بعض التباينات الداخلية التى يصبح لها ، دون شك، تأثيرها على تحديد المكانات وتوزيع الأدوار داخل الأسرة، من ناحية أخرى. ومع ذلك، يظل كل من النوع (ذكورة- أنوثة) والسن (كبر - صغر) هما المعياران الرئيسيان لتقسيم العمل فى الأسرة فى القرية المصرية المعاصرة، مع بعض الاختلافات التى تعزى إلى عوامل ثقافية محلية.

فالقيمة الكبرى الحاكمة لعملية تقسيم العمل داخل الأسرة هى أن الرجال للحقل والنساء للدار، وإن كانت هذه القيمة ليست مطلقة تماما ، اللهم على المستوى اللفظى، ففى قرية «ابخاص» لاحظنا بعض التناقض بين ما يذكره معظم الرجال الذين جرت مقابلتهم من أن النساء لا يعملن بالحقل، وبين ما تأكد لنا بالمشاهدة، وما قرره البعض (خاصة النساء) من أن

المرأة تشارك فى بعض الأعمال الحقلية، بل إن ع.ا.ح (٧٥ سنة) الذى قال فى بداية جلستنا معه، وأثناء الحديث عن شكل التعاون فى الأسرة، إن مراتى، أم العيال، كانت دايما علي طول معايا في الغيط، سواء فى الزراعة أو فى الرى هو نفسة الذى قال فى الجلسة نفسها، فى سياق آخر حول المساواة بين الرجل والمرأة، «مساواة إيه يابيه اللى بتقول عليها، الراجل راجل والست ست، كل واحد له شغله اللي تعود عليه وبيعرف بعمله. أنا ما أعرفش فى شغل البيت، وهى ماتعرفش فى شغل الغيط». ولعل المرجعية التى يمكن أن تفسر لنا هذا التناقض بين القول والقول، وبين القول والفعل،هى سمة الازدواجية التى تشكل بعدا من أبعاد البنية العقلية والسيكولوجية لدى الشخصية المصرية، وتضرب بجذورها فى أعماق حقب ممتدة من التاريخ تعرض فيها المصرى (والفلاح خصوصا) لضروب من القهر جعلته فى مواقف معينة يظهر مالا يبطن، أو يمارس الفعل وعكسه، أو يقول الشئ ونقيضه.

وربما يتفرع عن هذه المرجعية ذاتها ذلك التناقض بين مايتبناه شخص مثل ع.أ.ح من قيم عملية تفرضها ظروفه الاقتصادية والاجتماعية الفعلية، وتحتم قيام امرأته بمساعدته فى أعمال الحقل، وقيم أخرى مظهرية تعبر عن نفسها في ظهوره - ولو علي المستوى اللفظى فقط- - بمظهر «المحافظ على التقاليد» التى لا تسمح للمرأة بممارسة الأعمال الحقلية، مما قد يضفى عليه «عراقة أو أصالة» وهى قيم تمجدها الثقافة الشعبية. وقد يرتبط بهذا التناقض بعض التصورات - المتناقضة أيضًا - حول الذكورة / الأنوثة، والرجل / المرأة، وهى تصورات لها خصوصيتها فى الثقافة العربية والعقلية العربية كما نعرف.

ومع ذلك يظل الشكل العام لتقسيم العمل فى الأسرة قائما، فرجال الأسر المعيشية فى «ابخاص» يقومون بجميع أعمال الزراعة فى الحقل، كما أنهم يتولون شراء مستلزمات الإنتاج الزراعى، ويذهبون إلى الأسواق الخاصة بالمواشى سواء للبيع أو الشراء. أما النساء فعملهن الرئيسى فى الدار، ويشمل رعاية الأبناء الصغار، وأعمال الخبيز والغسيل، والطهى وتربية الطيور، وحلب البقر أو الجاموس، وجمع روثها، لاعداده فى صورة أقراص (تسمى «الجلة»، والبعض يسميها «المسك» تجاوزا) تستخدم بعد تجفيفها كوقود للأفران التقليدية. كما أنهن

يذهبن إلى السوق الأسبوعية لشراء ما تحتاجه الدار، أو لبيع الفائض من المنتجات المنزلية. وليس هناك تخصيص واضح للأعمال التى تقوم بها كل منهن، فأى واحدة يمكن أن تقوم بأى عمل، وقد توزع الأعمال بصورة دورية. أما فى يوم الخبيز بالذات (وهو غالبا يوم واحد فى كل أسبوع) فكلهن يتعاون معًا.

والأمر فى قرية «الترعة» فى صعيد مصر مختلف، حيث نجد هناك الفصل واضحًا وحاسما بين عالم الحقل أو ما هو خارج الدار عموما وبين عالم الدار الداخلى. ويترتب على هذا الفصل قيام الرجال ليس فقط بكافة أعمال الزراعة، بل وأيضًا حلب البقر والجاموس، وجمع روث البهائم لإعداد أقراص الوقود التى يطلق عليها فى القرية «الحم»، وهى أعمال لم يألف رجال قرى الوجه البحرى القيام بها، إذ هى، وفقا لثقافة قرى الدلتا، مقصورة على النساء فى الغالب، ويرجع السبب فى قيام رجال قرية «الترعة» بهذه الأعمال إلى أن حظائر المواشى تكون عادة خارج الدار أو فى الخلاء، حيث لا يسمح للنساء بالخروج إليها.

وبسبب حفاظ فلاحى «الترعة» على قيمة الفصل بين داخل الدار وخارجها لاتذهب النساء إلى السوق. فاحتياجات الدار، بما فيها الخضروات والفاكهة واللحم، يقوم الرجال بشرائها، كما أنهم هم الذين يتولون طحن القمح فى مطحنة القرية. يقول ع.س (٦٨) الذى يقيم فى معيشة واحدة مع اثنين من إخوته، وخمسة من أبناء عمومته، كلهم متزوجون ولديهم أبناء وأحفاد، «النسوان ممنوعة من العمل فى الغيط، شغل الست فى الغيط عارة، حتى لو حتساعد جوزها، احنا من أيام الاجداد المرة ملهاش صالح بشغل الغيط. احنا اللي بنجيب للنسوان كل حاجة من السوق، وهم يشتغلوا فى البيت بس»

وفى إطار هذه القيمة يسمح للبنات فى قرية «الترعة» حتى سن التاسعة أو العاشرة فقط القيام ببعض الأعمال خارج الدار مثل رعى الغنم أو توصيل الغذاء إلي الرجال فى الحقل، أو جمع روث البهائم، وبعد هذه السن تضم البنت إلي عالم العمل داخل الدار، ولا يسمح لها بالخروج إلا فى حالة الذهاب إلى المدرسة، أما الذكور فيجرى تدريبهم على أعمال الحقل بدءا من سن السادسة حيث يقومون بترحيل السباخ (البلدي) أو تشغيل الساقية، أو المشاركة فى

ضم الغلة، وكسر القصب.

هذا عن موقف الأسر المعيشية من قيمة العمل الأسرى الجماعى ومعايير تقسيمه، أما فيما يتعلق بقيمة التعاون أو العمل التبادلي بين أسر الإنتاج المعيشى، فالأمر الذى اتضح لنا من خلال البيانات الميدانية هو أن هذه القيمة قد صارت فى الوقت الحاضر محاطة ببعض المتغيرات المتداخلة، مما جعلها تبدو متضائلة. وهنا نود أن نسجل بعض الملاحظات المستقاة من الميدان :

١ - يبدو أن قيمة العمل التعاونى التبادلى مرتبطة (عكسيا) بعنصرين رئيسيين من عناصر إنتاج الكفاف، هما حجم الحيازة وقوة العمل (فى الزراعة) المتاحة فى الأسرة. فكلما كان سقف الحيازة مرتفعا، وعدد العاملين في الأرض من أفراد الأسرة أكثر، كلما تضاءل العمل التعاونى التبادلى كممارسة وكفكرة لدى هذه الأسرة. ورغم ذلك. فالعكس ليس بالضرورة صحيحا. إذ قد يكون رب الأسرة من ذوى الحيازات القزمية، ومع ذلك لا يكتسب العمل التبادلى قيمة تذكر لديه، مثل أ.ع.غ (من إبخاص) الذى يحوز ١٨ قراطا ويعيش في أسرة تضم والدته وزوجته وأطفاله الأربعة، بجانب زوجة شقيقة المهاجر إلى السعودية وطفليها، وكذلك شقيقيه الأصغر اللذين لم يتزوجا بعد، إذ يقول «أنا باشتغل فى الأرض لوحدى .. ولا اتبادل مع حد وأزامل حد. أنا فى حالى ومش محتاج من حد، حتى إخواتى الصبيان بيساعدونى على خفيف». وعموما، فمن بين الحالات العشرين التى تمت مقابلتها في «ابخاص» ذكرت إحدى عشرة، تتراوح حيازتها ما بين سبعة قراريط وخمسة أفدنة، أن المزاملة لم تعد موجودة بين الفلاحين.

٢ - يتأكد الارتباط العكسى بين العمل التبادلى وبين حجم الحيازة وحجم قوة العمل فى الأسرة بصورة أوضح فى قرية «الترعة» حيث تحرص الأسر المعيشية عادة على الاحتفاظ بالملكية الزراعية الموروثة عن الأجداد والآباء مجمعة دون تفتيت، وحيث تتسم الأسرة المعيشية، تبعا لذلك ، بكبر الحجم، مقارنة بحجمها فى «ابخاص»، مما يجعل الحاجة إلي العمل التبادلى أو التفكير فيه أمرا نادر الورود. من هنا نفهم ماذكره اثنان فقط من أرباب الأسر المدروسة فى القرية من أن العمل التبادلى بين الأسر موجود ولكنه لا يتم في أعمال

الزراعة بقدر ما يتم فى أعمال أخرى أهمها بناء المنازل، وغالبًا ما يحدث ذلك بين الأقارب.

٣ - رغم تقدير البعض لقيمة العمل التبادلى، فإن تقديرهم هذا لا يستطيع أن يتجاوز حدود التعبير اللفظى، ذلك أنهم يشعرون أن الظروف من حولهن لم تعد تسمح بتحقق هذه القيمة فى الواقع. ففى أكثر من مقابلة، سواء فى «ابخاص» أو «الترعة» نعى أعضاء الأسر المعيشية، خاصة كبار السن منهم، الزمن الذى كان الفلاح يتبادل فيه العمل التعاونى مع جيرانه وأصدقائه وأقاربه، وترحموا على الأيام الماضية، مثلما تبين من قول ع.ع.أ من «ابخاص» : «كان زمان الفلاح منا بيزامل في كل حاجة، العزيق والرى والضم وقطع الدرة، النهاردة عندى وبكرة عندك، والكل كان بيشتغل مع بعضه، دلوقت معدش حد يزامل حد، الناس انشغلت، كل واحد بقى فى حاله ومعاشه. الحاجات دى انتهت من عشرين سنة أو أكثر، والدنيا اتغيرت». هنا نلحظ اتفاقا بين ما عبر عنه فلاحو قريتي البحث الراهن وماذكره فلاحو قرية (قمر) التى درسها الزوجان جلافانيس (١٩٨٦ : ١١٤) من أنهم يعتقدون أن التعاون القائم اليوم يقل عما كان عليه بالأمس.

ألا تدفعنا هذه الملاحظات إلى المبادرة بالقول إن قيمة العمل التعاونى التبادلى بين أسر الإنتاج المعيشى فى الريف المصرى آخذة فى الانحسار ؟

لقد نظر بعض الباحثين (مثل Stauth 1982 b) إلى العمل التعاونى بين صغار الفلاحين باعتباره إحدى الوسائل التى كان عليهم اللجوء إليها لمواجهة التهديد المتمثل فى تحطيم التوازن الداخلى فى دورة إعادة الإنتاج لديهم، وفى فقدانهم القدرة على البقاء المستقل كوحدات إنتاجية مكتفية ذاتيا، نتيجة للتحول الرأسمالى، لكن يبدو أن الضغوط المتزايدة لهذا التحول تخلق من المتغيرات ما يصيب قيمة التعاون بالوهن ويجعلها غير قادرة على الصمود، ويدفع الفلاحين بالتالى إلى البحث عن آليات بديلة.

إن احسار العمل التعاونى التبادلى فى الريف المصرى يجرى لحساب الاتساع فى تسليع قوة العمل، أى النظر إليها والتعامل معها بوصفها موضوعا للبيع والشراء. فعند الحاجة إلى قوة عمل إضافية، خاصة فى مواسم الحصاد، لم تعد الأسرة المعيشية تفكر فى العمل التعاونى

مع الآخرين، بل صارت تلجأ إلى الاستعانة بالعمال الأجراء. هذا ما يحدث فى قريتى البحث، وإن كان حدوثه أكثر تواتراً فى «الترعة» منه فى «ابخاص» التى تضيق فيها الحيازات على نحو يسمح لأعضاء الأسرة بالقيام بالأعمال الزراعية بأنفسهم فى معظم الأحيان. وبينما تضم العمالة المأجورة فى «ابخاص» رجال ونساء، فإنها فى «الترعة» مقصورة على الرجال. وتتراوح الأجرة اليومية للعامل فى كل من القريتين ما بين ستة وعشر جنيهات، حسب الوقت الذى يقضى فى العمل، وحسب كثافة مواسم العمل الزراعى. وهذا معناه أن العمل الزراعى المأجور قد صارت له سوقه القائمة، ضمن عوامل أخرى، على العرض والطلب.

ومن بين ما لاحظناه خلال العمل الميدانى، أن العمال الذين تستأجرهم أسر «ابخاص» ليسوا من سكان القرية ، وإنما هم قادمون من قرى أخرى مجاورة، ويفسر البعض ممن قابلناهم ذلك بأن «أهل البلد بيعتبروا العمل فى الأرض بالأجرة عيب، لأنه يمكن يكون معناه إن الشخص محتاج »، بينما يرى البعض الآخر أن السبب فى ذلك هو أن العمال الأجراء فى «ابخاص» قد صاروا يفضلون الالتحاق بأعمال حكومية، أو التطوع فى القوات المسلحة، أو الهجرة الداخلية (إلى المدن) أو الخارجية (إلى بلاد النفط) على العمل عند الغير بأجر داخل القرية. ويعكس هذا التفضيل تحولا فى قيمة العمل الزراعى عموما، وقيمة العمل عند الآخر المحلى خصوصاً.

والواقع أن الاتجاه إلى البحث عن فرص عمل خارج نطاق الزراعة لم يعد مقصوراً على فئة العمال الزراعيين المعدمين، بل صار يوجد كذلك بين أبناء الأسر المعيشية على اختلاف حيازاتها من الأراضى الزراعية. ولهذا الاتجاه عوامل متعددة، كما أنه يتخذ اليوم صورا شتى تجعلنا بازاء حالة من التغير طرأت على البناء المهنى فى القرية المصرية التى كانت مهنة الفلاحة فيها ، ولعصور ممتدة، هى المهنة السائدة تماما، وهى قوام عمل الخلية الفلاحية التى وصفها الأب عيروط قبل ما يقرب من ستين عاما.

لقد تبين فى الدراسة التى أجراها أحمد زايد بالاشتراك مع عليا، شكرى وحسن الخولى فى ثلاث قرى بمحافظة الفيوم، ظهور أشكال جديدة من النشاط المعيشى لا ترتبط بالضرورة

بالزراعة، ويمارسها فى الغالب أعضاء الأسر المعدمة التى تضيق أمامها فرص العمل فى الزراعة. أما أسر صغار الفلاحين، فإن الأدوار التى يقوم بها أعضاؤها، والتي تتصل بالزراعة، قد صارت الآن متوازية ومتشابكة ومتداخلة مع أدوار أخرى لا تتعلق بالنشاط الزراعى. فمع الارتباط بقطعة من الأرض، قد تجد من بين أعضاء الأسرة من يمارس وظيفة حكومية، أو يعمل بالتجارة الصغيرة، أو يقوم بنشاط حرفي داخل القرية أو خارجها. وقد تهتم الأسرة بتعليم الأبناء، بهدف الحاقهم بوظائف حكومية لضمان دخل ثابت لها، وكل هذه الأنشطة هى فى النهاية بمثابة أساليب لمواجهة نفقات المعيشة ولإعادة إنتاج حياة الأسرة فى ظل التحول نحو اقتصاديات السوق (زايد ١٩٨٨ : ٥٤١-٥٤٤). ويذكر عبد النبى (١٩٩٢: ٢٦٧) أن بيانات البحث الميدانى الذى أجراه فى إحدى قرى محافظة المنوفية في أواخر الثمانينات تشير إلى أن ثمة تغيراً واضحًا فى نظرة القرويين إلى العمل، حيث ازداد الإقبال على الأعمال غير الزراعية، والعزوف عن الأعمال الشاقة، وعن العمل لدى الغير بأجر، وأن الوظيفة الحكومية بصفة خاصة لازالت تكتسب قيمة كبرى لأنها رمز للسلطة والهيبة وضمان اجتماعى ضد الظروف الطارئة. وفى دراسة ميدانية حديثة أجراها كشك (١٩٩٦) فى إحدى قرى محافظة الدقهلية تبين حرص العمال الزراعيين الأجراء، وكذلك صغار الحائزين على ممارسة أعمال أخرى مأجورة، أو حرف تضمن لهم دخلاً ثابتاً.

وفى هذا الصدد، تتفق نتائج البحث الراهن مع ما خلصت إليه بحوث كل من زايد وزميليه، وعبد النبى، وكشك. ففى قريتي البحث، تأكد بوضوح أنه ليس ثمة أسرة واحدة من بين السبع والثلاثين أسرة المدروسة تعتمد فقط على دخلها من العمل الزراعى المعيشى. فهناك، فى كل أسرة من هذه الأسر، عضو واحد علي الأقل يمارس عملا أو وظيفة أو حرفة لاترتبط بالزراعة وفقا للبيانات المجمعة، ثمة عمال فى الحكومة، وموظفون إداريون، ومدرسون، ومعيدون بالجامعة، ومحاميون، وصف ضابط متطوعون فى القوات المسلحة، ووعاظ، وأخصائيون اجتماعيون، ومهندسون، وخفراء، وسائقو سيارات أجرة، كما أن هناك أيضًا من يمارس التجارة فى الغلال أو المواشى أو سلع البقالة. فضلا عن الحاصلين علي مؤاهلات دراسية عليا أو وسطى، الذين يبحثون عن فرص للعمل، وهناك أيضًا الجيل الأصغر

الذى يدرس بمراحل التعليم المختلفة.

إن هذا الوضع يشير إلي أن الأسرة المعيشية، مع تقديرها للعمل الزراعى وحرصها على الاستمرار فى ممارسته، قد صارت تقدر أيضًا الأنشطة الأخرى وتحرص على أن يمارس بعض أعضاءها هذه الأنشطة من أجل تعظيم دخل الأسرة كلما أمكن، لتدعيم قدرتها على مواجهة نفقات المعيشة.

فى مقابلة مع أ.ع.أ (٤٣ سنة) فى «الترعة»، وهو يعمل ناظرًا بإحدى المدارس، ويعيش هو وزوجته وأولاده مع شقيقيه المتفرغين للفلاحة وزوجتيهما وأولادهما فى معيشة واحدة، ذكر أن «الزراعة» تعتبر المصدر الأساسى لدخل الأسرة .. أنا مرتبى الشهرى حوالى ٣٠٠ جنيه، باشترى بهم حاجات البيت زى السكر والشاى والزيت واللحمة والحاجات دى، لكن باقى الدخل بيجى من الزراعة، ومن المشاركة علي المواشى أو بيع حاجة منها فى السوق، أو بيع الحبوب الزايدة عن حاجة البيت، يعنى ممكن يكون الدخل حوالي ٩٠٠ جنيه».

في «ابخاص»، كما فى «الترعة»، تأكد لنا تقدير أعضاء الأسر المعيشية، خاصة كبار السن للعمل الزراعى، فهم ينظرون إليه باعتباره الضمان الرئيسى لإشباع حاجة الأسرة إلى الغذاء. فالحب، كما قال رجال«ابخاص» هو أهم شئ بالنسبة للأسرة، ولا يعنى هذا التقدير الإقلال من قيمة الأعمال والمهن الاخرى التى يمارسها بعض أعضاء الأسرة. إن موقف الأسر المعيشية الآن هو التمسك بفلح الأرض كنشاط رئيسي، مع الحرص، فى نفس الوقت، على تعليم الأبناء واعدادهم لممارسة أعمال غير زراعية أصبحت تكتسب قيمتها كسند مهم فى عملية إعادة إنتاج الأسرة لذاتها.

إن انخراط بعض أفراد الأسرة المعيشية فى أعمال غير زراعية، سواء فى القرية نفسها، أو في قرية أخرى، أو مدينة قريبة، أو فى عاصمة الإقليم، وهى أعمال قد تكون ذات طابع بيروقراطى أو فنى أو تجارى، ولها قيمها ومعاييرها، مع الاستمرار، فى نفس الوقت، فى ممارسة العمل الزراعى في نطاق اقتصاد الكفاف، يؤكد صفة الدينامية التى ذكرنا من قبل أنها تسم الأسرة المعيشية الفلاحية فى الحاضر، لكنه من جهة أخرى، يفضى إلى ضرب من

التداخل والتباين، ولكن التعايش أيضًا، بين قيم العمل، بيد أننا إذا افترضنا أن قوة العمل المتفرغة تماما للفلاحة سوف تتضاءل مع تتالي الحقب، كنتيجة لرحيل أجيال الفلاحين «الخلص»، واستمرار الطموح إلى التعليم، أو الهجرة، أو الانجذاب المتصاعد إلى الأعمال غير الزراعية، أو غير ذلك من العوامل، فهل سيجئ الوقت يصبح فيه التخلى عن الفلاحة، كمهنة وكقيمة، أمرًا سهلاً؟ وإذا حدث ذلك، فهل سيكون معناه فقط هو أن التحول الرأسمالى قد تمكن من الاجهاز علي الأسرة المعيشية كوحدة إنتاجية وكنمط حياتى؟ حينئذ سيكون على النماذج النظرية الحالية أن تراجع نفسها، أم سيكون معناه الأعمق هو أن المسألة الفلاحية، والزراعية عموما، خاصة فى ظل ظروف المجتمع المصرى من ناحية، والأوضاع العالمية من ناحية أخرى، قد تاخمت حدود الخطر؟

س ٤-٢ : قيم الإنتاج والاستهلاك

فى اقتصاد الكفاف الفلاحى الذى يفترض قيامه علي أساس الإنتاج من أجل الاكتفاء الذاتى، لابد وأن تكتسب قطعة الأرض التى تحوزها الأسرة دورا محوريا، ليس فقط فى الاقتصادى - الاجتماعى من حياة الأفراد وإنما ايضا فى الجانب الثقافى والمعنوى من هذه الحياة.

وللفلاح المصري خبرة طويلة مع الأرض، كما بينا من قبل، وهى خبرة ذات امتدادات تاريخية، تتشابك فيها العوامل الطبيعية مع العوامل الإنسانية. كما يقول الأب هنرى عيروط (ص ١٤). فقد قام فى وادي النيل منذ زمن بعيد تماسك متين بين الطبيعة والعقل، ووجد الفلاح نفسه موضوعا بين الأرض وأربابها كأنه بين المطرقة والسندان، لكنه بنوع حياته أقرب إليها منه إليهم، وضرباتهم إياه بالمطرقة تزيد من التصاقه بالأرض. ومن تلك الوحدة بين الأرض (الطبيعة) والجنس (الفلاح)، بزغت طائفة من الافعال وتجاوباتها الدائمة.

وفى الواقع، فإننا لسنا ممن يميلون إلي تصوير علاقة الفلاح المصرى بالأرض تصويرا رومانسيا. ورغم تأكدنا من أن هذه العلاقة لاتخلو من جوانب عاطفية، فنحن ننظر إلى الأرض

هنا بوصفها أداة رئيسية لعملية الإنتاج وإعادة الإنتاج، ونسعى بالاستناد إلى معطيات إمبيريقية، إلى معرفة موقف الفلاح المصرى اليوم، ونحن فى منعطف القرن، من الأرض كقيمة من قيم الحياة القروية، إلى أى مدى تغيرت هذه القيمة عما كانت عليه من قبل، إن كان ثمة تغير؟.

لقد لاحظ حامد عمار (١٩٨٧ : ٨٩-٩١) فى دراسته الميدانية الرائدة التى أجراها فى منتصف القرن فى قرية «سلوا» التابعة لمحافظة أسوان، أن أصحاب الأراضى الزراعية فى القرية وكلهم، فيما عدا اثنى عشر مالكا فقط، من ذوى الحيازات الصغيرة (أقل من خمسة أفدنة)- يضيفون قيمة كبرى على ملكية الأرض، والسبب فى ذلك هو "أن الأرض قد ظلت طويلاً هى الحصن الحصين ضد الجوع وعدم الامان، فهى لاتخفق أبدا فى إعطاء العائد الذى يكافىء زراعتها" كما أن صاحب الأرض الزراعية ينظر إليه بوصفه ذا مكانة عالية وذا أصل فى القرية، وينظر إلى العائد من زراعة الأرض باعتباره أرفع أنواع الكسب شأنا وتقديرا، وبالتالى فإن أسوأ مصيبة يمكن أن تحل بأى شخص هى أن يبيع أرضه إذ يعني ذلك أنه قد ارتكب خطيئة فى حق أولاده، فضلا عما تلحقه من عار لأنه تخلى عن تركة أبية.

وفى أواخر الخمسينيات، كانت إحدى الملاحظات الهامة التى سجلها غيث (١٩٦٧: ٢٦٥-٢٦٦) خلال بحثه الميدانى فى قرية "القيطون" بمحافظة الدقهلية، هى أن موقف القرويين من الأرض قد أخذ يتغير منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى. فمن لم يجد له مصلحة مباشرة فى الأرض أقدم على الهجرة إلى المدينة. ورغم ذلك، فما زال المهاجرون يفضلون العمل الزراعى، ولازالت ملكية الأرض فى نظرهم "الملكية المثلى". رغم أن بيع أو رهن الأرض كان لايزال يمثل "نكبة" فى نظر القروى، إلا أن بعض الأسر أخذت تبيع أو ترهن أجزاء من أرضها للوفاء بالحاجات والمطالب الجديدة، كتعليم الأبناء، والقرية تنظر باحترام متزايد للقروى الذى يبيع أرضه لهذا الغرض.

ويذكرعوده (١٩٧٩:١٧٦-١٨٠) أن القول بأن استقرار حقوق الملكية الخاصة أدى إلى تحويل الأرض إلى سلعة فى السوق هو قول ينبغى التحفظ إزائه. فقد أشارت البيانات

الميدانية فى دراسته لقرية "شماطى" بالمنوفية إلى أن تداول الأرض الزراعية بيعاً وشراء يجرى فى نطاق جد محدود. ولازالت عملية بيع الأرض أو شرائها تمثل حدثاً هاماً يقابل بالدهشة بالنسبة للمشترى (كيف تمكن من الشراء، وكيف توفر لديه المال اللازم) وباستنكار بالنسبة للبائع. فالتصرف فى الأرض بالبيع، أياً كنت دوافعه، هو عار يلحق بالبائع وينظر إليه كدليل على انحرافه.

إن هذه المعطيات الامبريقية تشير إلى حقيقة أن القروى المصرى لازال ينظر إلى الأرض كقيمة إيجابية هامة، ولازالت حيازة الأرض، والحصول على مزيد منها، إن أمكن، يمثل أمراً مرغوباً فيه، وهى حقيقة كشفت عنها أيضاً بيانات عملنا الميدانى فى كل من "إنجاص والترعة". فمن بين ماقيل فى هذا الصدد من جانب أرباب الأسر المعيشية وغيرهم ممن جرت مقابلتهم، أن "الارض هى اللى فاتحة الدار، وأنا ما اقدرشى استغنى عن الأرض"، "إحنا مولودين فيها، ولقينا أجدادنا بيزرعوها"، "الأرض هى أغلى شىء بعد الضنى (الأبناء)"، و"بتصون كرامتنا، وتخلينا مش محتاجين"، «أنا عمرى ما أبيع حاجة من أرضى .. إن كنت أزود، ماشى، لكن أبيع .. لأ»، «عندنا اللى بيشتغلوا بالتجارة، واللى بيشتغلوا موظفين، لكن الأرض هى الأساس، كلنا معتمدين عليها»، «الأرض لامة الكل حواليها»، «هى مصدر كل حاجة... أكلنا .. وأكل المواشى اللى بنعتمد عليها وعلى إنتاجها»، «الأرض لا تعوض»، «هى المعاش وعصب الحياة»، «هى الوسيلة للحصول على الرزق الحلال .. وكما هى ذكرى الأجداد».

يتضح من هذه الأقوال وماشابهها أن قيمة الأرض لدى القروى المصرى قيمة مركبة تتداخل فيها عوامل وأفكار اقتصادية وأسرية ودينية ونفسية. ورغم الظروف التى تضع مستقبل هذه القيمة موضع التساؤل، مثل تفتيت الملكيات الناجم عن تطبيق قوانين المواريث حسب الشريعة الإسلامية جيلاً بعد جيل، وتحول قطاع كبير من قوى العمل إلى أنشطة غير زراعية، وزيادة أسعار مستلزمات الإنتاج، فإن التمسك بالأرض الزراعية وعدم الاستعداد للتخلى عنها لايزال أمراً راسخًا لدى الأسر المعيشية الفلاحية. كما أن عملية تداول الأرض كسلعة فى قريتى البحث لاتزال محدودة. من هنا فإن الرغبة في حيازة مزيد من الأرض تعبر عن نفسها فى

«مشاركة» فمن بين الحالات المدروسة، بلغ عدد الأسر التى تحوز أرضًا عن طريق الإيجار النقدى فى قرية «ابخاص» إحدى عشرة أسرة، ومن قرية «الترعة» سبع أسر. أما حالات الإيجار بالمشاركة فى المحصول فلم تزد عن حالتين فى ابخاص وثلاث حالات فى «الترعة» وقد لفت نظرنا وجود صيغة أخرى لحيازة الأرض فى قرية «الترعة»، وهى صيغة «الرهن» التى تتمثل فى قيام شخص معين باستخدام قطعة محددة من الارض مملوكة لشخص آخر نظير حصول المالك على مبلغ معين على سبيل الدين، على أن ترد الأرض إلى مالكها بعد قيامه بتسديد ما عليه من دين. ومع أن البيانات المجمعة تشير إلي حالة واحدة فقط هى التي تحوز قطعة من الأرض وفقًا لصيغة «الرهن»، فإن كثيراً ممن أجريت معهم مقابلات فى القرية قد ذكروا أن هذا الشكل من الاتفاق يتكرر حدوثه، وإن كان سراً، لأن الناس مقتنعة أن «الرهن» من الممارسات المحرمة دينيا، لكن الجميع يرى، من ناحية أخرى، أنه نظام يخدم الطرفين، الدائن والمدين، إذ يوفر لكل منهما وسيلة للتغلب علي بعض ما يواجهه من مصاعب أو مطالب.

إن حرص الأسرة المعيشية الفلاحية على التمسك بما لديها من أرض مملوكة، ورغبتها فى أن تزداد حيازتها، إن أمكن وعيا بأهمية الأرض كوسيلة إنتاجية تضمن، فى الحد الأدنى، توفير غذاء الأسرة وغذاء الحيوانات والطيور التى تربيها، وفى الحد الأقصى حماية الأرض من تقلبات أسعار سوق العمل، وهى تقلبات وضغوط يتعرض لها، بصفة خاصة، ذو الحيازات الصغيرة الذين لا تتجاوز أنشطتهم حدود إنتاج وإعادة إنتاج الكفاف. فسواء كانت علاقة الأسرة المعيشية بقطعة الأرض التى تحوزها علاقة ملكية أو علاقة إيجارية، أو كانت جمع بين الملكية والإيجار، فإن صغر هذه الحيازة يجعلها. غير مؤهلة لإنتاج فائض كبير يمكن استخدامه لتحقيق أى شكل من أشكال التراكم الرأسمالى. ولعل ذلك، ضمن أسباب أخرى، هو ما يفسر الطابع البطئ والمتردد لعملية تحديث أدوات العمل الزراعى، وهو أمر تكشف عنه الدراسات المعنية المتعاقبة.

لقد وصف الأب عيروط (ص ص ٤١ - ٤٧)، تفصيلاً، عمل ونوعية الأدوات التى يستخدمها، وخلص إلي القول إنه - أى الفلاح المصرى- لازال عاملاً عامًا، أى غير

متخصص، وهو لا يستعمل آلات ميكانيكية فى أعمال الحقل، وذلك لأنه فقير من ناحية، وليس فى حاجة إلي هذه الوسائط الميكانيكية بينه وبين الأرض من ناحية ثانية (ص ٥٤). ووصف عمار (١٩٨٧ : ٩٥) أساليب وطرق العمل فى «سلوا» بأنها «نفس الأساليب والطرق المعروفة التى استخدمها الفلاح لآلاف السنين». ومن المقارنة التى أجراها غيث (١٩٦٧ : ٣٦٨-٣٧٠) بين الثقافة المادية القديمة (خلال الحقبة من إقرار حقوق الملكية الزراعية حتى عام ١٩١٤) والثقافة المادية المتغيرة (من عام ١٩١٤ حتى تاريخ إجراء بحثه فى أواخر الخمسينيات) فى قرية «القيطون»، تبين أن أدوات الزراعة التى يستخدمها أهالى القرية لم تتغير كثيراً. وأن ما حدث من تغير فى بعضها إنما هو بمثابة تعديل أو امتداد للقديم، ولازالت الأدوات كلها لاتحتاج إلى مهارات خاصة فى استخدامها. فقد اختفى الشادوف، وحلت الساقية الحديدية ذات الطلمبات محل الساقية ذات البئر فى عملية الرى، وحل النورج محل المدقة، وصار يستخدم على نطاق واسع فى عملية درس القمح والأرز والشعير والفول، ولازالت أدوات المجهود البشرى والحيوانى المشترك مثل المحراث والزحافة والقصابية لم تتغير وأن كان الاتجاه قد أصبح هو الاعتماد على حيوان واحد بدلا من حيوانين فى جر هذه الأدوات، نظراً لتفكك العائلة وبالتالى تناقض الملكية النسبية لكل أسرة. أما الآلات الحديثة، فهى - كما يسجل غيث - قليلة ، وتملكها أسر معدودة ذات حيازات تسمح باستخدامها، ولا يقبل عليها غالبية الفلاحين بسبب نفقاتها الباهظة.

ومن أهم ما سجله عودة (١٩٧٩ : ١٩٧ - ٢٠٠) فى دراسته لقرية «شمياطى» بالمنوفية أن أدوات الرى التقليدية (السواقى) هى الأكثر شيوعًا بين صغار المزارعين، وأن آلات الرى التى بلغ عددها فى القرية عشر، يستخدمها كبار ومتوسط الفلاحين، أزن القرية لا يوجد بها سوى جرار زراعى واحد قديم يملكه أحد أغنياء الفلاحين منذ حوالى عشرين عاما. ويؤكد عوده أيضا شيوع أدوات الزراعة التقليدية، سواء ما يعتمد منها على المجهود البشرى، أو ما يعتمد على المجهود الحيوانى.

لقد ظل الفلاح المصرى فى ظل الأنماط الإنتاجية الماضية (قبل الرأسمالية) يستخدم نفس

أدوات العمل الزراعى، لأنه لم يكن يعرف غيرها، وكانت الأسرة تتوارثها جيلاً بعد جيل. ومع التغلغل الرأسمالى، بدأ الريف المصرى يعرف بالتدريج، بعض الآلات المتطورة.غير أن موقف الفلاح الصغير من هذه الآلات يتحدد فى ضوء مجموعة من العوامل التى يتصل بعضها بطبيعة إنتاجه وحدوده، ويتصل البعض الآخر بطبيعة السياقات الأكبر التى تحيط به. ويمكن القول بأن هذه العوامل فى مجملها قد بدأت، فى العقدين الاخرين بصفة خاصة، تخلق اتجاهات جديدة لدي الفلاح الصغير إزاء التكنولوجيا الزراعية الحديثة، تتراوح بين التحفظ، والتردد، والإقبال. سوف نحاول توضيح ذلك فى ضوء معطيات بحثنا الميدانية.

إن الفلاح المصرى مازال يقدر تقديراً عاليًا أدواته الأولى والعريقة وهى «الفأس»- (تسمى فى قرية الترعة» «الطورية»). وهو يستخدمها بمهارة ويشعر أن «لا غنى عنها .. لأنها الدراع اليمين للفلاح» وأن «اللى ما يستخدم الفأس مايبقاش فلاح كويس. وسر هذه العلاقة الحميمة بين الفلاح والفأس هو أن هذه الأداة لها استعمالات شتى، بعضها لا يمكن أن تقوم به الآلات الحديثة، خاصة فى الحيازات الصغيرة، مثل التحويض ولف الحدود والبتون. ولازال الفلاح الصغير يستخدم «المنجل» و«الشرشرة» فى عملية ضم القمح، وهما أداتان تقليديتان بسيطتان، يرى أنهما أكثر جدوى من آلة الضم الحديثة التى «تهرس المحصول»، وتحتاج إلى من يجرى وراءها ليقوم بجمع ما تهرسه.

أما أدوات العمل التى لاحظنا وجود تغير فيها، فهى تلك التى تعتمد على المجهود الحيوانى، أو المجهود البشرى والحيوانى المشترك. فمن خلال الشواهد الميدانية تبين أن عملية الرى فى كل من «ابخاص» و«الترعة» لم تعد تعتمد على السواقى، بل صارت تستخدم فيه آلات ضخ المياه من الترعة إلى الحقول. كما أن الزحافة والقصابية والتبانة والنورج، كأدوات تقليدية تقوم على الجهد البشرى أو الحيوانى أو عليهما معًا، قد حلت محلها الآلات التى يجرها الجرار الزراعى. وفى «ابخاص» كما فى «الترعة» لا يمتلك هذه الآلات أو الجرارات إلا عدداً قليلاً من الأسر، أما بقية الأسر فتقوم باستئجارها، إما بالساعة، أو وفقا للمساحة التى تستخدم الآلة فى خدمتها. وحسبما ذكر بعض الذين جرت مقابلتهم فى القريتين، يبلغ إيجار

آلة الرى لخدمة فدان واحد وثلاثون جنيها تقريبًا، وإيجار الدراسة من خمسة عشر إلى خمسة وعشرين جنيها للساعة. أما آلة التقصيب فتؤاجر بحوالى عشر جنيهات فى الساعة. ومع شكوى البعض من أن استئجار هذه الآلات يكلف الفلاح أعباء مالية، تتزايد باستمرار مع ارتفاع أسعار البنزين والزيوت، فإن الجميع، تقريبًا قد ذكر أنه لم يعد هناك اليوم بد من استخدامها. وفى هذا الصدد يقول ع.أ.أ (الترعة) إن «الناس أيام جدى وأبويا كانت بتتعب بحق، دلوقت الآلات وفرت الوقت وريحت الناس... زمان كانت الناس بتساعد بعضها.. ولوقت المكن بيعمل كل حاجة».. وعمومًا، يمكن القول إن هذه الآلات قد صارت تكتسب قيمة لدى الفلاح لعدة اعتبارات، أهمها أنها توفر كثيراً من الجهد البشرى والحيوانى، وأنها أصبحت بديلاً عن العمالة الزراعية التى زادت أجورها فى الفترة الأخيرة.

وثمة أداة لاحظنا أنها تستخدم فى صورها التقليدية وصورتها المتطورة معا فى قريتى البحث هى : المحراث. فرغم شيوع استخدام المحراث الآلى فى «ابخاص» فإن بعضا من أرباب الأسر المعيشية الذين أجريت معهم مقابلات قد عبروا عن تفضيلهم للمحراث التقليدى (البلدى) لأنه «بيقلب الأرض وينزل مسافة كبيرة فيها .. لكن المحراث اللى بالجرار بيحرث الأرض من على الوش»، من هنا فإن هؤلاء البعض، خاصة من تتوفر لديهم الماشية، يعتمدون على المحراث التقليدى. وفى قرية «الترعة» لابد من استخدام المحراث التقليدى، فى الأراضى المزروعة بقصب السكر، وهو المحصول الرئيسى الذى تزرعه معظم الأسر، لأن المحراث الآلى يتلف النبات بسبب مرور عجلات الجرار عليه. ويستخدم هذا المحراث الآلى بعد جنى المحصول، لتقليب التربة وتنظيمها. وتتراوح قيمة استئجار المحراث الآلى لحرث فدان واحد ما بين ثلاثين وأربعين جنيها.

هكذا نلحظ استمرار وجود بعض أدوات العمل فى صورتها التقليدية، وتغير البعض الآخر فى اتجاه الميكنة، وإن الاثنين، التقليدى والمتطور، متعايشان معًا، ويتحدد استخدام أيهما فى ضوء ظروف عملية الإنتاج وإمكانيات الأسرة المعيشية، خاصة ما يتصل منها بحجم الحيازة وملكية المواشى.

ولعل هذه الظروف والإمكانيات ذاتها هى التى تحدد قيم الإنتاج والاستهلاك لدى الأسرة الفلاحية المعيشية، يضاف إليها، بطبيعة الحال تأثير العوامل المتصلة بالسوق، سواء على المستوى المحلى أو المستوى القومى. لقد ظل الفلاح المصرى طوال الحقب التى سبقت التغلغل الرأسمالى منخرطًا تمامًا فى إنتاج الكفاف فى صورته التقليدية. ومع اندماج المجتمع المصرى فى النظام الرأسمالى العالمى، ودخول علاقات وقيم السوق، بالتدريج، إلى عالم القرية، تغيرت بعض شروط هذا النمط الإنتاجى. وعمومًا فنحن معنيون هنا بالتعرف – من خلال البيانات الميدانية – على ما آلت إليه قيمة «الاكتفاء الذاتى»، التى ظلت لعهود طويلة هدفًا أساسيًا توجه إليه كافة أنشطة الأسرة، سواء فى الحقل أو فى الدار. كما أننا معنيون بمعرفة تأثير فكرة السوق على النشاط الإنتاجى والسلوك الاستهلاكى للأسرة، وتطورها لما هو ضرورى وما هو ثانوى.

إذا استدعينا فكرة المتصل، التى أشرنا إليها من قبل، فإن البيانات الميدانية فى هذا البحث تكشف عن أن الأسر المدروسة تقترب من القطب المعيشى أكثر منه من القطب التجارى للمتصل. لكن ذلك لا يعنى أن قريتى البحث متشابهتان، أو أن كل الأسر المدروسة متكافئة فى خصائصها المتصلة بقيم الإنتاج والاستهلاك.

فى «ابخاص» تجسد العبارة التى ذكرها ع.د (٥٥ سنة ويحوز ١٢ قيراطًا بالملك وفدانا واحدا بالإيجار وفدانين بالمشاركة) الحالة العامة لمعظم الأسر المعيشية فى القرية: «محصول الغلة هو اللى بنعيش منه طول السنة. يعنى احنا لازم نخزن القمح والذرة عشان الخبيز وعشان أكل المواشى والطيور، واحنا بنبيع منه عشان نشترى سماد وتقاوى وعلف للمواشى، وحاجات التموين اللى بيحتاجها البيت زى الشاى والسكر والزيت». إن إنتاج الحقل لدى الأسر المعيشية فى «ابخاص» مكرس إذن فى الأساس لغذاء الإنسان والحيوان والطير، أى للاستهلاك العائلى.

والأسرة تشعر بالرضا إذا تمكنت من توفير الحبوب اللازمة لغذائها طوال العام، والعبارة الدارجة علي الألسن فى هذا الصدد هى أن «الحبوب فى البيت ستر».

لذا، فأهم المحاصيل التى تزرعها الأسرة هي القمح والذرة والبرسيم، وتلجأ معظم الأسر إلى تخصيص شريط ضيق من طرف الحقل لزراعة بعض الخضروات مثل الطماطم والملوخية والكرنب والفلفل والخيار والجرجير والباذنجان، وبعض البقوليات مثل الفول والبسلة. وليس باستطاعة أسرة ذات حيازة محدودة أن تتوسع فى زراعة الخضر، حيث إن تكاليف زراعتها مرتفعة، كما أنها معرضة للندوة والمن وغير ذلك من الآفات، مما قد يؤدى إلى الخسارة فى النهاية. لذا فإن ما تزرعه من الخضر هو فى حدود ما تستهلكه. وفى أكثر من مقابلة تكررت الشكوى من ارتفاع تكاليف الزراعة عمومًا. ولهذا السبب يحجم معظم أرباب الأسر المعيشية عن زراعة القطن، وإن كان البعض قد بدأ يفكر فى زراعته على أمل الحصول على عائد مجز، خاصة بعد أن بدأت الحكومة فى تنفيذ سياسة تحرير المحاصيل الزراعية. وعمومًا فإن العبارة التى تكرر ذكرها فى المقابلات هى أن زراعة القطن لاتتناسب إلا أصحاب الحيازات الكبيرة.

وتكشف البيانات الميدانية فى قرية «ابخاص» عن الدور بالغ الأهمية الذى يلعبه الإنتاج المنزلى والحيوانى فى معيشة الأسرة. فمعظم الأسر تحرص على اقتناء البقر أو الجاموس لما توفره من الألبان ومنتجاتها أساسا، لأن دورها فى أعمال الحقل قد تضاءل بعد أن صارت هذه الأعمال تتم آليا. وغالبًا ما يكون هذا الاقتناء عن طريق المشاركة، إما مع أحد التجار، أو أحد الموظفين المقيمين فى القرية أو خارجها، والذين يرغبون فى استثمار مالديهم من فوائض مالية. وفقًا لهذه الطريقة يدفع التاجر أو الموظف ثمن شراء البقرة أو الجاموسة، أما الأسرة التى ترعاها فتتحمل مصروفات غذائها ورعايتها، وتحصل على ما تدره من لبن. ويتم تقسيم ثمن بيع ما تلده البقرة أو الجاموسة من عجول بين الشريكين، وبالنسب المتفق عليها، وهي غالبا مناصفة، أو بنسبة الثلث للأسرة والثلثين للشريك. وتتضح أهمية الإنتاج الحيوانى للأسرة فيما يقوله فلاح مثل ع.س (٧٠ سنة،ويملك ٧ قراريط، وتتكون أسرته من الزوجة وابنين (عامل ومحامى) وزوجتيهما وحفيدين) : «كان عندنا من سنتين جاموسة شرك، لكن بعناها عشان نجوز الولد، ومن ساعتها واحنا بنشترى الزبدة والسمنة والجبنة من السوق».

وبالاضافة إلى الجاموسة أو البقرة، تهتم الأسرة المعيشية بتربية الطيور، خاصة الدجاج

والبط والأوز، وربما الحمام. وكثير من الأسر يعتمد فيما يستهلكه من لحوم على هذه الطيور، حيث يندر شراء اللحم من الجزارين.

لقد تبين لنا أن تحقيق «الاكتفاء الذاتى»، أى إنتاج ما يكفى بحاجة الأسرة من الغذاء، أمر تستطيعه بعض الأسر، وتعجز أسر أخرى عنه، وثمة قلة من الأسر تتجاوزه، أى تحقق فائضا ملحوظا يوجه إلى السوق. وتتولد لدى هذه الأسر طموحات إلى تخطى حدود الكفاف والاقتراب من عالم التجارة والتراكم، والأمر في جميع الحالات يتوقف على حجم الحيازة ونوعية المحاصيل المزروعة، وكم ونوع الإنتاج المنزلى والحيوانى، ومصادر الدخل الأخرى (من الأعمال والوظائف التى يمارسها بعض أعضاء الأسرة).

فالأسر التى يفيض عن حاجتها قدر محدود من إنتاج الحقل أو الدار، مثل بعض الذرة أو القمح أو البيض أو الزبد أو الجبن، تلجأ إلى بيعه، غالبا فى السوق التى تقام يوم الثلاثاء من كل أسبوع بقرية سبك الضحاك، وأحيانا تأتى نساء تعملن بالتجارة لشراء هذه الأشياء من الدور، وتسويقها فى أسواق بنها، والقاهرة، وكما ذكر أرباب وربات هذه الأسر. فإن العائد من بيع هذه الأشياء يوجه لشراء بعض ما تحتاجه الأسرة. سواء من مستلزمات الإنتاج الزراعى كالأسمدة والبذور، أو من السلع التموينية كالصابون والأرز والمكرونة والزيت وغير ذلك مما يوجد فى محلات البقالة فى القرية.

غير أن هناك أسرا لاتحقق مثل هذا الفائض المحدود، وهذه يكون اعتمادها على السوق أكثر. تقول زوجة ع.أ التى تعيش فى أسرة تمتلك ١٢ قيراطًا، وتضم الزوج واثنين من الأبناء وزوجتيهما وأطفالهما السبعة :«احنا بنزرع غلة وبرسيم طول السنة، يعنى قوت العيال بس. معندناش قدرة نزرع خضار، ولا عندنا بهايم. عندنا شوية طيور وكام معزة .. أحنا مابنقدرش نكفى استهلاكنا، وبنشترى من الفلاحين والتجار .. أردب الغلة بتسعين جنيه وساعات نشترى فراخ من السوق».

وعلي النقيض من مثل هذه الأسرة، نجد ح. أ (الذى يعيش هو وزوجته وأطفاله الثلاثة مع شقيقه المتزوج وأبنائه الأربعة، ومع والدته، وتبلغ حيازة أسرته المعيشية ٨ أفدنة) يزرع كل

فدانين أو أكثر قطنًا، ويزرع بقية الحيازة بمحاصيل وخضروات تفيض كثيرا عن حاجة الأسرة. ويذكر ح. أ. أن التجار يحضرون إليه لشراء الفائض من الذرة والبطاطس والفائض من إنتاج الدار من البيض والزبد والجبن، وأنه هو نفسه ينقل الفائض من الخضر على عربة إلى السوق ويبيعه هناك. خلال مقابلتنا معه عبر عن رغبته فى إقامة مطحنة غلال، إذ أن القرية ليس بها مطحنة، وتضطر النساء إلى الذهاب خارج القرية للطحن. ويقول ح .أ إن ما يشجعه على التفكير فى مثل هذا المشروع هو توفر الإمكانيات لديه. و«كلها من خير الأرض».

وثمة حالتان أخريان فى «ابخاص»، تحوز كل منهما فدانين عن طريق الملك، وثلاثة أفدنة بالإيجار، وتزرع المحاصيل التقليدية، محاصيل نقدية خاصة البطاطس. بهدف تسويقها أساسا. وفيما عدا هذه الأسر الثلاث التى تمثل أعلى الحيازات بين الأسر المدروسة، وتتبنى قيم الربح والتعامل مع السوق، لاتزال الأسرة المعيشية فى «ابخاص» ترى أن «الاكتفاء الذاتى» قيمة ضروية ينبغى النضال من أجلها، وأن تحققها يعنى نجاح الأسرة فى مسعاها. فالفلاح الصغير لازال يعتبر أن تأمين مورد الطعام هو قضيته الأساسية، فإذا ما توفر له ذلك، فكل شئ يهون. وليس أدل على ذلك من المثلين الشعبيين اللذين سمعناهما يتكرران فى «ابخاص» يقول أحدهما :«مادام العيش موجود يبقى المش شبرقة»، ويقول الاخر :«اللى عنده عيش وبيله يبقى عنده الهنا كله».

ولم يكن من المستغرب أن نسمع فى «الترعة» مثلين مشابهين : (خزن السوس ولا خزن الفلوس» «سوستها ولا قلتها». ودلالة هذين المثلين هى أن مخزون الغلة فى الدار يمثل أمراً مهما يفوق فى أهميته أية مدخرات مالية.. حتى لو فسد المخزون وأصابه السوس، إذن فقيمة تأمين مصدر الغذاء هى قيمة مميزة لإنتاج الكفاف، تستوى فيها كل الأسر المعيشية، سواء فى الوجه البحرى أو فى الوجه القبلى.

من هنا تهتم معظم الأسر المعيشية فى «الترعة» بزراعة المحاصيل التى تضمن توفر الغلة والحبوب للأسرة : القمح والذرة بصفة أساسية. والأسرة التى لا تزرع هذه المحاصيل - وهذا أمر نادر- أو التى لا يكفيها ما تزرعه منها، تلجأ إلى شرائها من تجار الغلال بالقرية،

وتخزينها فى الدار للاستهلاك طوال العام. وقد أبدت بعض الأسر المدروسة استعدادها للتخلى عن زراعة القمح لحساب زراعة قصب السكر الذى يعد المحصول الرئيسى فى قرية «الترعة» والقرى المجاورة لها، لقرب مصنع السكر فى مدينة إدفو من المنطقة، وتوليه شراء هذا المحصول من المزارعين. ويرى هولاء أن الدخل من محصول قصب السكر يسهم فى شراء الحبوب وتخزينها، وفى تغطية مصاريف أية زرعة أخرى، وكذلك تكلفة ما تحتاجه الدار من سلع تموينية وغيرها، خاصة وأن الفائض من الإنتاج المنزلى والحيوانى لدى الأسر فى «الترعة» لايباع، وإنما قد يتم تبادله مع الجيران أو الأقارب بصورة عينية.

فمحصول قصب السكر الذى تزرعه كل الأسر تقريباً موجه للبيع مباشرة. والمصنع التابع للدولة هو الذى يحتكر شراءه، حيث يتعاقد مع المزارعين فى بداية الموسم على الكمية التى سيوردها كل منهم، وبناء على هذا التعاقد يمكن للمزارع أن يحصل على قرض من بنك التنمية للصرف على زراعة المحصول طوال الموسم، والدولة هى التى تحدد سعر التوريد للمصنع. وحسبما ذكر خلال المقابلات الميدانية، فإن المصنع يحدد سعر الطن من محصول قصب السكر بما يتراوح بين تسعين ومائة جنيه. وينتج الفدان الواحد ما بين خمسة وثلاثين وخمسين طنا من قصب السكر. ويقدر أحد الذين أجريت معهم مقابلات فى القرية تكلفة زراعة الفدان الواحد بحوالى ألف وخمسمائة جنيه، تشمل أجور العمال فى عمليات الغرس والرى والتسميد والتنظيف والكسر (الجمع). بالإضافة إلى تكلفة نقل المحصول إلى محطة القطار الذى ينقله إلى المصنع. ويبلغ صافى الربح للفادن الواحد حوالى ألف وخمسمائة جنيه. ومن الجدير بالذكر أن كل المزارعين تقريباً يشعرون بعدم الرضا علي أسلوب تعامل المصنع معهم. فالمحصول الذى تم توريده يعاد تقدير وزنه في المصنع بأقل مما قدر فى الحقل. ويذكر المنتجون الذين جرت مقابلتهم أن هناك جمعية لمنتجى قصب السكر، لكنها لا تستطيع القيام بالرقابة على الموازين لأن المصنع يمنع أى شخص أو أى جهة من الاشتراك فى عملية إعادة الوزن. ويرى كثير من المنتجين أن الدولة يجب أن تتخلى عن احتكار شراء المحصول، وأن يترك الأمر للمنافسة بين شركات السكر، لأن ذلك سيكون فى صالح المزارع الذى سيحصل على أعلى سعر، مثلما يحدث للقطن فى الوجه البحرى. وفى الوقت نفسه يطالب المنتجون بأن تظل الدولة قائمة

مسئولية صرف الأسمدة اللازمة للزراعة، مع زيادة الكميات التى تصرفها للمزارعين. فالدولة تصرف لكل فدان أربع عشرة شيكارة بسعر اثنين وعشرين جنيها للشيكارة، فى حين يحتاج الفدان الواحد ما بين عشرين إلى إثنين وعشرين شيكارة، مما يجعل المزارعين مضطرين إلى اللجوء إلى السوق السوداء التى بلغ فيها سعر الشيكارة حوالى خمسين جنيها.

إن ارتباط الأسر المعيشية فى قرية «الترعة» بمحصول نقدى، هو قصب السكر، يجعلهم أقرب إلى السوق وعلاقاته من أسر قرية «ابخاص»، وهنا وجه الاختلاف بين القريتين، فقد صار مزارعو «الترعة» مشغولين بأسعار «تسويق» المحصول، وبالبحث عن أفضل الطرق التى تحقق لهم أعلى «عائد». غير أن شعورهم بعدم عدالة إدارة المصنع فى تقدير مستحقاتهم من جهة، وعدم كفاية مستلزمات الإنتاج التى تقدمها الدولة، وتعرضهم لاستغلال تجار هذه المستلزمات من جهة أخرى، قد أفضى بهم إلى اتخاذ مواقف متناقضة من السياسة الزراعية، للدولة. فهم مع رفع يد الدولة عن محصول قصب السكر، وتركه للتسويق الحر. لكنهم مع ابقاء يد الدولة على صرف الأسمدة وتحديد سعرها.

ولا يعنى ارتباط كل الأسر المعيشية، تقريبا، فى الترعة بزراعة محصول قصب السكر، وانشغالها بقضايا «الاسعار» و «السوق» و«المنافسة» .. الخ، أن هذه الأسرة قد صارت منخرطة تماما فى النمط التجارى، أو حتى أنها مؤهلة للانتقال إلى القطب التجارى من المتصل المعيشى – التجارى. وذلك لأن العائد من زراعة هذا المحصول لا يشكل – لدى غالبية هذه الأسر– أى نوع من التراكم الرأسمالى المعروف فى عالم التجارة والربح. والسبب فى ذلك هو محدودية الحيازات المزروعة به، واستنفاذ العائد من توريده فى الصرف على الجوانب المعيشية للأسرة التى يتسم حجمها بالكبر (النسبى)، أى أنه بمثابة مصدر مهم لمساعدة الأسرة فى إعادة إنتاج ذاتها.

غير أن هناك بعض الأسر المعيشية، ذات الحيازات الكبيرة نسبيًا، التى تحاول أن تجعل من التراكم هدفا لها، وتتبنى بالتالى قيم الربح والمغامرة فأسرة د.ص.ع. التى تحوز خمسة عشر فدانا، تزرع بالإضافة إلى محصول قصب السكر، حوالى ثلاثة أفدنه طماطم للتسويق، وقد

حقق كل فدان منها فى العام الماضى حوالى عشرة آلاف جنيه كأرباح صافية. أما هذا العام فقد تعرض المحصول لسوء الأحوال الجوية وحقق خسارة. ويقول د.ص.ع انه سوف يخوض «المغامرة» مرة أخرى، وأنه فضلا عن ذلك، يفكر فى إنشاء معصرة للقصب لاستخراج العسل الأسود، بهدف «منافسة» مصنع السكر لصالح المزارعين. أما أسرة ع.ع.ح التى تحوز ستة أفدنة ونصف (منها ثلاثة بالإيجار واثنان بالمشاركة)، فتزرع الطماطم للتسويق، وأقامت حديثا مشروعا لتسمين المواشى، قوامه ثلاث بقرات وثلاث جاموسات، وتبيع الأسرة منتجات الألبان لأحد المصانع بقرية «السباعية» القريبة من «الترعة»، بما يتراوح ما بين مائة ومائة وخمسة وستين جنيها فى الأسبوع الواحد، كما تبيع ما يفيض عن حاجة الأسرة من الزبد والجبن. ويذكر رب الأسرة أنه يأمل فى توسيع هذا المشروع حتى يعوض الدخل من الأرض المستأجرة إذا حدث واستردها المالك حسب القانون الجديد.

إن وجود الأسر (الأغلبية) التى تتخذ من «الاكتفاء الذاتى»، و«تأمين مصدر الغذاء» قيما محركة لنشاطها، بجانب الأسر (الأقلية) التى تحركها قيم «الربح» و«المشروعات الخاصة» و«المنافسة» داخل النمط المعيشى، يؤكد ما ذكره بعض الباحثين (زايد ١٩٨٨ : ٥٣٨-٥٣٩) من أن هذا النمط ليس راكداً، بل هو يتسم بالتباين الداخلى والتنوع فى نطاقه، وفى نطاق علاقاته مع اقتصاد السوق.

٤-٣ : القيم العائلية :

فى نمط الإنتاج المعيشى، حيث يكتسب كل من العمل الأسرى الجماعى، والاكتفاء الذاتى وتأمين مصدر الغذاء أهمية بالغة، تصبح الأسرة هى الوحدة الاجتماعية الأساسية التى ينبع منها، ويعود إليها، نشاط الفرد، وتتركز حولها كافة مشاغله واهتماماته. من هنا يمكننا أن نتفهم غلبة المعايير ذات الصلة بالعلاقة القرابية ضمن المعايير التى حددها الباحثون لتمييز الأسرة المعيشية. فقد اهتمت معظم التعريفات بعناصر القرابة، والتماسك الاجتماعى، والعمل الأسرى، والإقامة المشتركة، والسلطة الأبوية، والأكل فى ماعون واحد بوصفها أهم العناصر

التى يجب توفرها فى أسرة ما لكى نعتبرها «أسرة معيشية». وفى هذا الصدد يصوغ مافيجى (١٩٩٣ : ٤٠-٤١)، تأسيساً على ممارسات بحثية فى مجتمعات إفريقيا جنوبى الصحراء، افتراضا عمليا مؤداه أن الأسرة هى المكان الذى تتحقق فيه رغبات البشر فى إكثار أنفسهم بيولوجيا واجتماعيا. وبناء عليه يصبح المبدأ الاسترشادى دائما هو أن الجاذبية بين الرجل والمرأة والعلاقة الأبوية هما العاملان المحددان لتعريف «الأسرة المعيشية»، بما ينظم حول هذين العاملين من ترتيبات اجتماعية هى فى النهاية بمثابة «استراتيجيات تهدف إلى ضمان بقاء وإعادة إنتاج ما يعتبر علاقات اجتماعية أولية».

ونحن معنيون فى هذا الجزء من البحث الراهن بتحليل القيم المتصلة بالسلطة والمصاهرة والترابط العائلى، ولاتهمنا هذه القيم والمواقف فى حد ذاتها، بل فى ارتباطها بأساليب تسيير الأسرة المعيشية لحياتها، وإعادة إنتاجها الذاتى.

وابتداء، نسجل وجود فرق واضح بين قريتى البحث من حيث أحجام الأسر المعيشية المدروسة فيهما، حيث تدل البيانات الامبريقية على أن حجم الأسرة المعيشية فى قرية «الترعة» أكبر منه فى قرية «ابخاص». بينما ضمت الأسر المدروسة فى «ابخاص» ثمان أسر يقل عدد أفراد كل منها عن عشرة أفراد، واحدى عشرة أسرة يتراوح عدد أفراد كل منها ما بين عشرة وعشرين فرداً، وأسرة واحدة يزيد عدد أفرادها عن عشرين فرداً، توزعت الأسر السبع عشرة المدروسة فى «الترعة» على النحو التالى : أسرتان تضم كل منهما أقل من عشرة أفراد، وست أسر يتراوح عدد أفراد كل منهما ما بين عشرة أفراد إلى عشرين فرداً، وست أسر أخرى يتراوح عدد أفراد كل منها ما بين عشرين إلى ثلاثين فرداً، وثلاث أسر يزيد عدد أفراد كل منها عن خمسة وأربعين فرداً. ويرجع هذا الإختلاف إلى عدد من العوامل المتداخلة التى من أهمها طبيعة تكوين الأسرة، وقوة أو ضعف النزوع إلى الترابط العائلى ومدى وحدة أو تفتت الأرض المملوكة للأسرة. وعموماً فسوف تتضح فى سياق تحليلاتنا التالية. الأدوار التى تلعبها هذه العوامل فى تحديد حجم الأسرة المعيشية. تشير المعطيات الميدانية إلى أن نمط السلطة داخل الأسرة المعيشية سواء فى «إبخاص» أو فى «الترعة» هو النمط الابوى. قرب

الأسرة الكبير له السلطة العليا على زوجته، وابنائه، وزوجات الأبناء، وكذلك الاحفاد وغيرهم ممن قد تضمهم الأسرة. وعموماً فهذا النمط من السلطة كان لازال، أحد ملامح الثقافة المصرية، سواء فى الريف أو فى الحضر، أو حتى على مستوى المجتمع والسياسة وتجرى تهيئة الفرد، ذكرا كان أو انثى، لتقبله من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وليست صورة «سى السيد»، الأب والزوج المهيمن فى ثلاثية نجيب محفوظ ببعيدة عن الأذهان، وإن كانت الأسرة التى تصورها الرواية أسرة حضرية قاهرية ودينية وثقافية. ولعلماء الانثروبولوجيا إجتهادات فى ذلك، بيد أننا نود أن نستدعى هنا ماذكره عوده(١٩٩٥: ١٧٨-١٧٩) من أن إحدى سمات الشخصية المصرية هى أن المصرى لا يتصور الكون دون ترتيب هرمى، فثمة ضرورة لاغنى عنها لوجود الكبير والصغير، و«اللى مالوش كبير يشترى له كبير». وهذا التصور يعمم على كافة جوانب التنظيم الاجتماعى بما فيها العائلة، وصار مرتبا إلى حد ما بقيمة اجتماعية - أسرية تفرض إظهار الاحترام والطاعة لكبير الأسرة، وتمنحه مشروعية ممارسة سلطته على بقية أفرادها. وإن كنا نرى أن جدلية الحياة وشروطها المتغيرة يمكن أن تعدل من مظاهرهذه السلطة.

إن رب الأسرة الكبير هو الذى يتخذ القرارات الخاصة بالعمل الزراعى، وهو الذى يقسم أعباء هذا العمل على الأبناء، ويتولى تنظيم الدخل والمنصرف، وتحديد ما يباع وما يشترى. وإذا كان الأب متوفيا، فإن السلطة فى الأسرة تكون معقودة للابن الأكبر. وهنا نلحظ ارتباط السلطة العليا فى الأسرة بمتغيرين هما : الذكورة، والسن. ورب الأسرة، سواء كان هو الأب الأكبر أو الأخ الأكبر، علي وعى تام بأن جانبًا من سلطته يتمثل فى مسئوليته عن تدعيم التماسك العائلى واستمرار الترابط بين أفراد الأسرة، والتصدى لأى عامل من العوامل التى تهدد هذا الترابط، سواء كان هذا العامل خارجي، أو من داخل الأسرة نفسها. ويبدو هذا الأمر فى قرية «الترعة» أكثر ضرورة، وأكثر وضوحًا منه فى قرية «ابخاص»، نظراً لكبر حجم الأسرة المعيشية فى القرية الأولى وتعدد خطوط القرابة، والنظر إلي التماسك العائلى كقيمة عظمى، كما سنرى بعد قليل. ويدخل فى حساب صاحب السلطة أيضًا ضرورة تحقيق المساواة بين أطفال الأسرة، وكذلك بين النسوة، أى زوجات الابناء (أو زوجات الأخوة). فلايجب أن يشعر أى من الأطفال بالتميز على أى من إخوته أو أبناء عمومته. وأحد مظاهر ذلك أنه عند

شراء الكسوة (الملابس) للأطفال، يحرص رب أسرة على توحيد نوعية القماش والملبوسات للجميع. وفى هذا الصدد يقول ع. س (من قرية الترعة)، الأخ الأكبر ورب لأسرة معيشية كبيرة تضم إخوته وأبناء عمومته وزوجاتهم وأولادهم، «مافيش حاجة إسمها أولادى وأولاد أخويا وأولاد ابن عمى، العيال جميعا أولادنا، ومافيش تمييز بين عيل والتانى، وعشان كده العيال بيحبوا بعضهم، وممكن يلبسوا هدوم بعض، ومافيش أى مشاكل بينهم.

ولا تعنى السلطة بالضرورة استبعاد رأى الأبناء، خاصة أكبرهم، والمتعلمين منهم، أو رأى الإخوة إذا كان رب الأسرة هو الأخ الأكبر. فالشورى واردة، من أجل اتخاذ القرار الأصلح، خاصة فى أمور الزراعة، لكن الأغلب فى هذه الأمور، أن يكون القرار النهائى هو قرار الأب أو الأخ الأكبر.

ومع تبعية الأم الكبرى لزوجها، وطاعتها له، وخضوعها لسلطته، فإنها تعد صاحبة السلطة التامة فى عالم الدار، أى فيما يتعلق بأعمال المنزل والعلاقات بين البنات وزوجات الأبناء، وإن كان ذلك لا يمنع من رجوعها للزوج فى بعض الأمور الهامة، وهى تظل فى موقع السلطة المنزلية حتى فى حالة وفاة الزوج، وقيام الابن الأكبر بممارسة السلطة كبديل للأب.

أما فى حالة وفاتها أو عجزها فإن زوجة الابن الأكبر هى التى تتولى الإشراف علي شئون الدار وتكون كلمتها هى النافذة، وإحدى مهام صاحبة السلطة فى الدار الإسراع بحسم الخلافات التى قد تنشب بين البنات أو زوجات الأبناء (الاخوة) وفى كثير من الأحيان لا تطلع رب الأسرة على ما يحدث من مشكلات داخل الدار. ويعد زواج الابن أو الابنة إحدى المناسبات الهامة التى تظهر فيها سلطة الأب أو الأخ الأكبر. فالقرار النهائى والقول الفصل، خاصة فى حالة زواج الابنة، هو قرار رب الأسرة، مع وجود فروق طفيفة بين أسر قريتى البحث فيما يتعلق بإمكانية استشاره الأم أو الأخذ برأيها. ففى حين يكون لرأى الأم لدى بعض أسر «ابخاص» وزن واعتبار فى اتخاذ القرار، فإنه يكاد يكون رأيها لدى أسر «الترعة» ملغيا. وعموما فإن اختيار وميول الشابة والشاب هى آخر شئ ينظر له، والقيمة الأساسية التى تحكم الموقف كله هى مصلحة الأسرة المعنية كما يراها الأب أو الأخ الأكبر. وهى فى جوهرها قيمة

اقتصادية، وإن كانت تبدو، فى بعض الأحيان، غير ذلك. من هنا فإن أى محاولة من جانب الشاب للاستقلال فى اختياره تقابل بالرفض من جانب الأسرة، ويصبح الأمر بمثابة مشكلة، خاصة أن الابن الذى يعيش مع الأسرة لا يمكنه امتلاك شئ خاص به طالما كان والده على قيد الحياة، اللهم إلا إذا ترك الأسرة وحاول الاعتماد على نفسه فى معيشة مستقلة، وعادة ما يكون مثل هذا الشاب من المتعلمين ذوى الوظائف والدخول التى يمكن الاعتماد عليها. تقول إحدى الأمهات فى أسرة معيشية فى «ابخاص»: «ابنى الصغير اللى درس فى المعلمين واشتغل مدرس، لما جه يتجوز لاجانى ولاراح لأبوه، ولا استشار حد فى الجواز، اختار عروسته بنفسه، ولما فاتحنى قلت له لأ، وأبوه كمان قال لأ... قال مش عايز إلا هى دى، وراح اتجوزها غصب عننا وخلع مننا. أهو دلوقت مغروس فى الوحل ومش قادر يخرج منها. بس تعبه ده يتعبنا إحنا كمان»، ويقول زوجها ع .أ. رب الأسرة: «إبنى التانى جوزناه من غير مايعرف، لما كان فى الجيش رحنا خطبنا له عروسة من غير مايعرفها ولا يشوفها، وسمع كلامنا واتجوزها .. وأخوهم التالت جوزناه بنت ناس طيبين». فى قرية «الترعة»، ثمة إجماع لاحظناه خلال المقابلات الميدانية علي انفراد الأب بسلطة اتخاذ قرار زواج الأبن أو الابنة. فرجل مثل ع.أ.أ يقول: «القرار لى أنا فى الموضوعات المهمة أى الجواز، مراتى مالهاش دعوة بالجواز.. ممكن تتفق معايا، لكن القرار النهائى لى أنا». وتقول إحدى النساء فى أسرة معيشية كبيرة «الرجال هم اللى لهم الأمر والنهى .. فى جواز بنتى، جوزى أخذ رأى ورأى أمه وأبوه طبعًا، والبنت وافقت، ولو ماوافقتش علي العريس، كان حيضغط عليها عشان توافق، وفى النهاية، سواء وافقنا احنا الستات أو ماوافقناش، اللي هم عايزينه يمشوه».

إن ممارسة الأب لسلطته فى مسائل زواج الأبناء والبنات تنبع من فكرة أنه هو الأقدر على معرفة مصالح الأسرة، وما يدعم هذه المصالح، فهو الذى يعرف ما إذا كان الشاب الذى تقترن به ابنته سوف يقدر على صيانتها، وأن أسرة هذا الشاب سوف تعامل ابنته معاملة طيبة. كما أنه، عند اختيار الفتاة التى سيتزوجها ابنه، يضع فى اعتباره ضرورة أن تكون هذه الفتاة مطيعة، قادرة على العيش والاندماج فى الاسرة الممتدة، ولا تكون عنصر فرقة أو نزاع فيها، ومن الواضح أن هذه المعايير تخدم فى النهاية قيمة الترابط والاستقرار العائلى، التى هى أهم

قيمة أسرية. فإذا ما انضمت زوجة الابن إلى الأسرة، وصارت فرداً منها فإن الأسرة تتوقع منها الاستعداد لخدمة الجميع، والطاعة، والقيام بكافة ما يطلب منها من أعمال، وأن تكون علاقتها طيبة مع بقية أعضاء الأسرة، وخاصة أم زوجها (الحماة). صاحبة السلطة فى الدار، وأخوات الزوج (العمات)، وزوجات إخوة الزوج (السلايف).

فى الثقافة المصرية عمومًا، والقروية خصوصا، تكتسب العلاقة بين الزوجة وأم زوجها أهمية كبرى، بوصفها إما عامل استقرار وإما عامل نزاع وهدم الحياة الزوجية والأسرية. وقد صاغ الوجدان الشعبى الكثير من القصص والحكايات والنوادر والأمثال حول هذه العلاقة، وكلها تبرز جانب التناقض والتنافر أكثر من إبرازها جوانب الود والانسجام فيها. ولعل السبب فى ذلك هو أن هذه العلاقة ذات متضمنات نفسية وانفعالية وعاطفية متناقضة ومعقدة. ففى إطار الثقافة التقليدية، يغلب الطابع التملكى على حب الأم لأبنائها، كما يذكر مصطفى حجازى فى حديثه عن علاقات التسلط فى الواقع المتخلف. وعلينا أن نتوقع نمو مشاعر الرفض لدى الأم لحقيقة أن عواطف ابنها، التى كانت مقصورة عليها وحدها قبل الزواج، قد أصبحت، بعد الزواج مشتركة بينها وبين الزوجة، تتحول مشاعر الرفض هذه فى كثير من الأحيان إلى مصدر للنفور بين الاثنتين : الزوجة وحماتها، خاصة فى ظل العلاقة المباشرة واليومية التى يفرضها وجودهما معا فى إطار الأسرة المعيشية، وفى إطار المشروعية التى تضفيها الثقافة القروية على سلطة الأم وخضوع وطاعة زوجة الابن. أما علاقة الزوجة بأخوات زوجها (العمات)، فهى عادة ليست على نفس الدرجة من التعقيد والتنافر التى قد تميز علاقاتها بأم الزوج، وإن كانت لا تخلو من بعض المشاعر المتوترة. وفى الأسر المعيشية التى تضم عدداً من الأبناء المتزوجين، تشكل العلاقة بين زوجات الأبناء (السلايف) بعداً أساسيًا من البناء الاجتماعى للأسرة،ويفترض أن تكون هذه العلاقة قائمة على التعاون نظراً لاشتراك هؤلاء النسوة معًا فى إعمار الدار تحت إشراف الأم الكبرى! وإذا ما تخللت هذه العلاقة مشاعر الغيرة والصراع، كان ذلك إيذانًا بحدوث عدم استقرار داخل الأسرة وانفصال بين الأسر الصغيرة المكونة لها فهذه العلاقة قد تؤسس للانقسام وقد تدعم الالتحام فى العائلة. ومن هنا

تصبح ممارسة الأم الكبرى لسلطتها فى الدار أمراً مهماً لحسم أية نزاعات أو صراعات بينهن وإعادة الأمور إلى نصابها، تدعيما لاستمرار تماسك الأسرة واستقرارها.

فى المقابلات التى أجريت مع بعض النسوة فى الأسر المعيشية بقرية «الترعة» لوحظ قدر من التردد فى إظهار المشاعر، وقدر من التناقض فى الاستجابة إزاء أحد الأمثال التى سمعناها هناك، والذى يقول: «الحماة حمة، والعمة عقربة سامة» فقد علقت إحدى زوجات الأبناء فى إحدى الأسر المعيشية على هذا المثل قائلة إن مضمونة صحيح لأن «الحماة بتكتم على نفس مراة ابنها تضايقها، والعمة ممكن تدور على الحاجات اللى تنغص حياة مراة أخوها». وقالت هذه الزوجة إن هناك مثلا أخر بدعم ذلك وهو القائل: «لو كانت المكنة تطحن تبن، كانت الحماة تحب مراة الابن». لكن هذه الزوجة نفسها أردفت قائلة: «أحنا عندنا مابنكرهش الحموات، لأننا بنعيش معاهم، أما حماتى تبقى مراة عمى، وباقول لها ياخالتى أو يا أمه .. وأخت جوزى زى أختى». وبين الاعتقاد فى صحة المثل، بل وتدعيمه بمثل آخر من ناحية، وإنكار انطباقه على الحالة الذاتية من ناحية أخرى، ثمة مسافة مشحونة بازدواجية المشاعر، والمراوحة بين الاظهار والاختفاء. وهذه المسافة هى أحد أبعاد البنية السيكولوجية للعقلية المصرية التى أشرنا، من قبل إلى الجذور التاريخية لتشكلها، ومناخات الفقر والقهر المتعدد المستويات، التى أفرزت علاقات التسلط/ الخضوع فى الثقافة المصرية عموماً، والقروية بصفة خاصة.

لقد كان أحد التساؤلات التى سعينا إلى الإجابة عليها عن طريق البحث الميدانى يتعلق بمدى حرص أعضاء الأسرة المعيشية علي الأكل فى ماعون واحد. وكان دافعنا لإثارة هذا التساؤل هو اختبار مدي توفر هذا المتغير لدى الأسر المدروسة فى قريتى البحث، بوصفه معياراً متميزاً للأسرة المعيشية، كما أجمعت على ذلك الدراسات المعنية. وقد كشفت البيانات الميدانية عن أن الأكل فى ماعون واحد يعد قيمة هامة تتمسك بها الأسر المعيشية فى كل من «ابخاص» و«الترعة» وتسعى دائما إلى ترسيخها فى وعى الأجيال المتتابعة. فالجلوس على «طبلية» واحدة هو أمر محبب لدى أعضاء الأسرة، وهو رمز للروح الجماعية التى تضمهم

جميعاً. يقول ر.ص.ع، أحد الأخوة الذين يشكلون مع زوجاتهم وأبنائهم والأم الكبرى أسرة معيشية فى «الترعة» قوامها أربعة عشر فرداً: «اللي زرع فينا الروح دى والدى الله يرحمه، كان دائما يقول لنا حبوا بعض .. وافضلوا كلوا فى ماعون واحد، لأن الأكل فى ماعون واحد بيقوى العلاقات بين الأخوة وماتخلوش الحريم يفصل بينكم وبين بعضكم، لأن أى مشكلة بتحصل فى البيوت دائما سببها الستات». ومن الجدير بالذكر أن معظم الرجال الذين قابلناهم فى قريتى البحث، بل وأيضاً بعض النساء اللاتى جرت معهم مقابلات ميدانية، على اقتناع تام بأن النسوة، السلايف بصفة خاصة، بما يقوم بينهن من نزاعات وصراعات داخل الأسرة، يشكلن دائما عامل الفرقة والتفكك، وتحطيم للروح الجماعية، داخل الأسرة. وخلال هذه المقابلات، تكرر الاستشهاد بمثل يقول: «مركب السلايف غارت ومركب الضراير سارت»، ومعناه أن الحياة فى ظل أية خلافات بين زوجات الرجل الواحد أمر ممكن، بينما الحياة فى ظل نزاعات زوجات الأخوة أمر مستحيل. ويعبر ع. أ. ج من «ابخاص» عن هذا الاقتناع فى عبارة فيها قدر كبير من المبالغة، حين يقول: «لولا الحريم كان العالم ده كله يأكل فى طبق واحد».

إن قيمة السلطة الأبوية، والمعايير المحددة لاختيار زوجة الابن، والحرص على الأكل فى ماعون واحد، كلها تصورات وممارسات تقليدية توظف فى اتجاه الحفاظ على التماسك العائلى بوصفه القيمة الأكبر والأكثر أهمية. إذ ماذا يبقى لو انهارت هذه القيمة وتحللت الأسرة المعيشية، أى تحولت إلي أسرة نووية مستقلة، لكل منها معيشتها المنفصلة، فى ظل حيازات محدودة وقزمية أصلا، وفى ظروف ضاغطة تحيط بها؟

وفي ضوء الظروف التاريخية والتكوين الثقافى للقرية المصرية، يمكن النظر إلى قيمة الترابط العائلى كهدف عزيز تكرس من أجله أفعال أعضاء الأسرة المعيشية، وكوسيلة مهمة، فى الوقت نفسه، لتمكن الأسرة من التعايش مع السياقات المتغيرة محليا وعالميا. ومع ذلك فثمة فروق يمكن ملاحظتها فيما يتعلق بمدى تحقق هذه القيمة واقعيا فى كل من قريتى بحثنا. فالمعطيات الميدانية تشير إلى ما يلى:

١ - تقف الأسرة المعيشية فى «ابخاص» من حيث تكوينها عند حدها الأدنى، أى أنها

تتكون من الوالدين والأطفال غير المتزوجين والأبناء المتزوجين مع زوجاتهم وأبنائهم، لتضم، في معظم الحالات، إخوة رب الأسرة، وابناء عمومته، أو أبناء إخوته، أي درجات قرابية من سلالة الأب. وهذا الاتساع يجعل الأسرة المعيشية في «الترعة» أكبر منها في «ابخاص» كما سبقت الإشارة.

٢ - لايختلف الناس في «ابخاص» في تأكيدهم على الترابط العائلي، غير أن واقع الحال كشف عن ضعف النزوع إلي ترسيخه، مقارنة بالأوضاع في قرية «الترعة». فهجرة الأبناء إلى المدينة، وزواجهم من خارج العائلة، وميل الإخوة إلي توزيع الميراث بعد وفاة الأب واستقلال كل منهم في معيشة خاصة هي أمور أكثر تواتراً في قرية «ابخاص» منه في قرية «الترعة».

ويمكن تفسير هذه الاختلافات في مظاهر الترابط العائلي في ضوء الخصوصيات التي تتسم بها كل من قرى الوجه البحري وقرى الوجه القبلي، خاصة الصعيد الأعلي، فقرى الدلتا قريبة من المدن ومن العاصمة. مما يشجع على مزيد من التردد على المدينة أو الهجرة إليها، سعيا وراء رزق أوسع، الأمر الذي يترتب عليه اتصال الشخص بعوالم أخرى وتكوينه لعلاقات جديدة تسهم في تحرره من بعض الأفكار والعادات، وتغليبه لمصالحة الفردية على حساب مصالح أسرته. أما قري الصعيد، فإن بعدها (النسبي) عن العاصمة، والقوة (النسبية) للنزعة المحافظة فيها، والقيمة التي تضفيها الأسر على العصبية، والصرامة التي تصل أحيانا إلى القسوة في مواجهة من يخرج عن المعايير والأعراف، كل ذلك يسهم في تدعيم شعور الفرد بضرورة الالتزام تجاه أسرته.

من هنا، يلاحظ أن أساليب تدعيم الترابط العائلي أكثر فعالية لدى أسر «الترعة» منه لدى أسر «ابخاص». فمعظم الأسر المعيشية في «الترعة» تحرص بشدة على الاحتفاظ بالحيازة موحدة بعد وفاة الأب. بحيث لا يستقل أي من الأبناء بنصيبه منها. وهم يلجأون إلى توزيعها صوريا عليهم كحيازات متعددة بغرض الاستفادة من تيسيرات وخدمات الجمعية الزراعية وقروض بنك القرية، وتظل الأرض عبر الأجيال موحدة دون تفتيت، كما تظل للأسرة الحظائر الموحدة لمشايتها، ومخزون غلالها الواحد، ومخزون الجبن والزبد الواحد، غير أن حجم الأسرة،

والزيادة المستمرة لأفرادها، والزيجات المتوالية لأبنائها، سيتطلب بالضرورة زيادة عدد المنازل التي تبنى بجوار بعضها البعض بالقرب من أرض الأسرة.

ومن الأمور المحتملة، أن يطلب أحد الأبناء المتزوجين أن يستقل بأسرته النووية (أي زوجته وأبنائه المباشرين) في منزل خاص كمكان للمبيت فقط، ومثل هذا المطلب يمكن قبوله. لكن الأسرة المعيشية لا تتسامح إزاء طلب الابن العزلة الكلية بما فيها عزلة المأكل والمشرب، وتعتبر مثل هذا الطلب أمراً مستهجنا. بيد أنه في حالة الأسرة المعيشية ذات الحجم الكبير، أي التي يكون عدد الأبناء والاخوة الذكور المتزوجين وأبنائهم كثيراً، يكون من الصعب أن يأكل الجميع في ماعون واحد بالمعني الحرفي، أي أن يجتمعوا كلهم في مكان واحد لحظة الطعام، في هذه الحالة تكون هناك ترتيبات يتم وفقا لها استقلال أسرتين أو ثلاث من الأسر النووية في مأكل ومشرب واحد. لكن الجميع مشترك في الحيازة والحظائر والمخازن وأعمال الزراعة.

ويعتبر أهالي قرية «الترعة» الزواج الداخلي قيمة مهمة ينبغي الحفاظ عليها. وذلك لأن صلة القرابة تحد من عوامل النزاع التي قد تنشأ داخل الأسرة بين زوجات الأبناء، أو بين زوجة الابن وحماتها وعموما فإن زواج الأقارب له تاريخ طويل في الثقافة القروية المصرية، وتدعمه أمثال مثل: «الضفر مايطلعش من اللحم والدم مايبقاش ميه» «ونار القريب ولاجنة الغريب». وقد دلت البحوث الميدانية على أن من أهم الدوافع القوية لتفضيل زواج الأقارب «الخشية من خروج الميراث إلي الغرباء»، والرغبة في المحافظة على التماسك العائلي والاعتداد بالعصبية الأسرية» (دياب ١٩٦٦ : ٢٥١-٢٥٢). وفي «الترعة» يقول أحد أرباب الأسر «إحنا بنحب نتجوز من بعض والمثل بيقول «خد لحمك ولو فتل» .. أنا أجوز بنتى لابن عمها، وأجوز بنت أخويا لولدى، لأن بنت أخويا أو بنت أختي أقدر اشتمها واضربها، لكن لو واحدة أجنبية منقدرش نضربها، وكمان يمكن ماتاكلش معانا».

ومع كل هذه الأساليب التي تستخدمها الأسرة المعيشية لتدعيم الترابط العائلي، فمن الصعب أن نسلم بأن الأسرة تظل دائما كيانا موحداً منسجماً خاليا من التوترات، حتى ولو حرص الأفراد على إظهار ذلك أمام الآخرين. فلاشك أن ثمة مصالح خاصة يمكن أن تنشأ

لدى فرد أو أكثر من أعضاء الأسرة. وقد تكون هذه المصالح متعارضة مع قيمة الوحدة والترابط .. وهنا تشعر الأسرة بأنها مهددة بالتفكك، ويسرع رب الأسرة إلى احتواء المشكلة، وقد يتطلب الأمر اللجوء إلى بعض كبار السن من الأقارب أو من أهل القرية عمومًا.

ويرى أرباب الأسر المعيشية الذين جرت مقابلتهم فى كل من «ابخاص» و «الترعة» أن الظروف الاقتصادية الصعبة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتأثير وسائل الإعلام، وميل بعض الشباب إلى الزواج من خارج أسرهم، هى أهم العوامل ذات التأثير السلبى علي الترابط العائلى، أما الموقف التي تشعر فيه الأسرة بتهديد حقيقى، فهو حين يطلب أحد الأبناء أو الأخوة المتزوجين الانفصال عن الأسرة. يقول ع. د من قرية «ابخاص» أنه كان يعيش مع أخوته الاثنين والزوجات والابناء جميعا في معيشة مشتركة، لكن النزاع بين زوجاتهم أضطرهم إلي الاتفاق علي استقلال كل منهم فى معيشة خاصة مع أسرته النووية، والشئ الوحيد الذي يشتركون فيه معًا هو الطعام خلال شهر رمضان، حيث تعد «الطبالى» عند المغرب، ويأكل الجميع مع بعضهم، ويضيف قائلا : « النسوان اتخلقوا من ضلع أعوج، وهم دايمًا يزنوا على عزلة المعايش، وهم أصل المشاكل فى كل دار. فالواحده منهم تشحن جوزها وتحرضه على الخلاف والانفصال عن إخواته، لأن النسوان عندهم غيرة، وكل واحدة بتغير من مراة التانى».

ويقول رب أسرة آخر، هـ. ع. أ.ج، من «ابخاص» أيضًا، إنه قد يحدث أحيانا أن يفكر واحد أو آخر من أبنائه المتزوجين المقيمن معه فى الانفصال عن الأسرة، «يعنى ياكل هو ومراته وعياله لوحدهم، ودايما ده بيكون تفكير النسوان، لأن الحريم دول شياطين، ويمكن يفسدوا أى حاجة حلوة بين الأخوة. أو بين الابن وأبوه وأمه».. وفى قرية «الترعة»، يرى بعض أرباب الأسر الذين جرت مقابلتهم أن الأزواج مسئولين عن قمع أى ميول للانفصال لدى زوجاتهم، وأن الرجل الذى لا يستطيع ذلك يعد زوجا ضعيفا، ويعبر ع. ح عن ذلك بقوله :«الرجل لازم يضرب مراته قلمين عشان تتعدل وتبطل لت وعجن، وعشان ماتقلبش البيت حريقة».

إن هذه المعطيات الميدانية تشير إلي غلبة الطابع التقليدى على القيم العائلية لدى الأسر المعيشية فى الريف المصري، فلا زالت السلطة الأبوية، ولازال زواج الأقارب والأكل فى ماعون

واحد والترابط العائلى من أهم القيم التى تحاول الأسرة المعيشية الفلاحية التمسك بها، وهذه القيم فى مجملها تشكل نسقا ذا وظيفة فى عملية إعادة إنتاج الأسرة المعيشية. غير أن هذا النسق لايسلم من تأثير آليات التغير الذى أصاب البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المصرية خلال القرن الأخير، بحيث يمكن القول إن هذه القيم تشهد فى الحقبة الحالية حالة من الشد والجذب بفعل نمو الاتجاهات الفردية التى تقود بالضرورة إلي اتساع الخلافات داخل الأسرة حول عمليات التوزيع والاستهلاك بصفة خاصة. هذا يجعل الأسرة المعيشية، كنمط إنتاجى، فى حالة بحث دائم عن وسائل التكيف مع الشروط المتغيرة تارة ووسائل مقاومة هذه الشروط تارة أخرى.

٤-٤ : قيم التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي

فى مجتمع قروى، تتسم القيم الأسرية فيه بالطابع التقليدى، علي نحو ما بينا، يصبح من الأمور البديهية أن يكون هذا الطابع هو الغالب أيضًا على قيم ومعايير التنشئة الاجتماعية، والضبط الاجتماعي. إن السلطة الأبوية بمالها من هيمنة ومشروعية فى الأسرة المعيشية تجعل من الأب (رب الأسرة الكبير) الشخص الأول ذى الكلمة المسموعة من الجميع. صحيح أن اتصاله يكون أكبر بالأبناء (الذكور)، فى حين يكون اتصال الأم أكبر بالبنات، إلا أن ذلك لا يقلل من دوره باعتباره المؤثر الأول فى إدارة النسق العام لأخلاقيات وسلوكيات كل أفراد الأسرة. وهذا الدور يضطلع به الأخ الأكبر فى حالة وفاة الأب.

وتقتضي قيم التنشئة الاجتماعية في الثقافة القروية المصرية أن يكون لأصحاب السن الأكبر من الذكور عموما الحق فى توجيه الصبية الصغار داخل الأسرة المعيشية، سواء كان الشخص الأكبر هو الجد أو الأب أو العم أو الأخ أو ابن العم. وإذا اقتضي الأمر أن يقوم الشخص الأكبر بتعنيف الصبى أو حتى ضربه. فلا يتعرض الاخرون، باعتبار أن ذلك لصالح الصبى ويهدف تربيته تربية سليمة .. وفى هذا الصدد يقول ع. أ.ع. من قرية «الترعة» : «لو أخويا ضرب ابنى، مراتى ملهاش دعوة، لأن الستات المفروض ماتدخلش بين الرجال» كما

تقضي هذه القيم نفسها بمشروعية سلطة الذكور الكبار على البنات، وتعبر إحدى الزوجات في أسرة من أسر قرية «الترعة» عن ذلك قائلة : «البنت يحكمها أبوها وعمها وأخوها. يعني لو بنتي عايزة تخرج مثلا أو تعمل شيئ، والأب أو العم أو الأخ رفض، خلاص، كلامهم يمشي حتى لو أنا موافقة على طلبها».

إذن فكبار السن والذكور هم أكثر أعضاء الأسرة تأثيراً فى عملية التنشئة الاجتماعية عموما، وتنشئة الأولاد بصفة خاصة، حيث يبدأ الصبى عند سن السادسة تقريبًا فى مساعدة الرجال فى الحقل، وتعلم فنون الفلاحة. أما البنات الصغار، فمع السلطة التى يمارسها الذكور الكبار عليهن، فإن النساء فى الدار، خاصة الجدة والأم، هن اللاتى يتولين توجيههن، وتدريبهن على أعمال المنزل المختلفة.

إن سلطة السن والذكورة ليست قيمة مقصورة علي الأسرة المعيشية الفلاحية، بل هى قيمة متغلغلة على نطاق الثقافة المصرية عموما، ولها تفسيراتها في تاريخ هذه الثقافة ومتضمناتها الأخلاقية والدينية والاقتصادية فأمثلة من قبيل «العين ما تعلاش على الحاجب»، و«المية ماتطلعش فى العالى». تشير إلي ضرورة احترام الصغير للكبير.

وقد أشرنا من قبل إلى أن الشخصية المصرية تتصور الكون مرتبًا ترتيبًا هرميًا. ومن ناحية أخرى، فإن تأكيد القرآن الكريم على وجوب طاعة الوالدين قد جعل من هذه الطاعة قيمة مقدسة، كما أن مسئوليات الرجال ودورهم فى كسب المعاش واعتماد قوة عصبية الأسرة عليهم، وما جاء فى بعض النصوص الدينية من قوامة الرجال على النساء، ومضاعفة حظهم من الميراث، وحقهم فى الاقتران بأكثر من واحدة، فضلا عن الممارسات الواقعية عبر حقب التاريخ المختلفة، كل ذلك بالإضافة إلى التصورات الخاصة بمعانى «الشرف» و«العرض» أسهم فى الإعلاء من شأن الذكورة والأعراف بمشروعية سلطتها على نطاق الأسرة والمجتمع. وبفعل كل تلك العوامل والمتضمنات صار خلف الذكور ذا قيمة أكبر من قيمة خلف البنات، ومن البديهى أن يكون هذا الأمر أكثر جلاء فى ثقافة الكفاف التقليدية، التى يقتضى الحفاظ علي بقاء حامليها القيام بأعمال شاقة فى ظل شروط صعبة، كما هو الحال فى ريف مصر عبر

التاريخ.

فمع الاستثناءات، التى قد لا تتعدى حدود التعبير اللفظى، تؤكد البيانات الامبيريقية أن الأسرة المعيشية الفلاحية تفضل خلف الأولاد على خلف البنات، وليس ثمة فروق ملحوظة بين قريتى البحث فى هذا الصدد. لقد وردت فى المقابلات الميدانية فى القريتين عبارات مثل «البنات قدمهم قدم السعد» «الولد زى البنت مفيش فرق بينهم»، أو استشهادات بأمثلة من قبيل : «بخيت الولد، قال مش لما نشوفه؟»، غير أن هذه الأقوال والأمثلة تساق لدرء أى شعور لدى الشخص بأنه معترض على إرادة الله فى تحديد جنس المخلوقات من البشر، أى أنها عبارات لاتعبر، غالبا، عن الموقف الحقيقى من إنجاب البنين والبنات. ويتجسد هذا التناقض بين الظاهر والباطن، أو بين ما هو معلن وما هو حقيقى فيما تقوله إحدى النساء فى قرية «الترعة» : «أنا عندى الواد زى البنت، الخلقة دي بتاعة ربنا بس احنا عندنا الولد أحسن من البنت، لأن الولد ممكن يصرف علي نفسه ومش بيكلف أهله، لكن البنت بتتكلف».

وثمة أدلة كثيرة علي تفضيل خلف الذكور، ففى الثقافة القروية، تكون مكانة الأم أعلى عندما يكون لديها كثرة من الأبناء الذكور، والبعض يطلق عليها بفخر «أم الرجالة». والجدة عادة تحب أحفادها الذكور وتدافع عنهم أكثر من دفاعها عن أحفادها من البنات. وجرت العادة فى قرية «الترعة» أن تقوم الأسرة، إذا كان المولود ذكرا، بذبح الطيور وتوزيع اللحوم، وقد تقيم حفلا يقرأ فيه القرآن أو يقام فيه «ذكر»، كما تحتفى الأسرة بمناسبة «طهور» الولد، وتذهب به لزيارة النيل. أما فى حالة الأنثى، فلا يقام احتفال بمولدها، كما أن «ختان» البنت– وهو أمر ضرورى عند القرويين كما ذكر كل من جرت مقابلتهم – يتم فى صمت ودون إعلان.

فى بحثها عن القيم والعادات والمتعلقة بتكوين الأسرة، والذي تأسس على مادة إمبريقية تم جمعها من ثلاثين قرية فى محافظات الوجه البحرى والقبلى، تذكر فوزية دياب (١٩٦٦ : ٣١٤ - ٣١٥) أن بعض الريفيين يملؤه الحزن بمعنى الكلمة إذا ولدت له أنثى، لأن البنت كأنثى ترتبط فى أذهان الريفيين بفكرة احتمال جلب العار لأهلها إذا هى فرطت فى عرضها، لذلك فهم يعتقدون أن خلف الأنثى هم بالليل والنهار، وهم يدوم لا يفارقهم مادامت لم تتزوج،. فهى

السلعة التى إن شاء الخطاب طلبوها، وإن شاءوا رفضوها، وبناء على ذلك فقد لا تجد إقبالا عليها وتبور، وفى هذا حط كبير لقيمتها، ولكرامة أهلها، الأمر الذى يسبب الهم والكدر.. ومعنى هذا أن تربية الأنثى عند الريفيين مقرونة في الأذهان بالمشقة النفسية والقلق والتوتر، ومن أمثلتهم التى تضرب في هذا المجال قولهم «يا مخلفة البنات، يا شايلة الهم للممات». وكان حامد عمار (١٩٨٧-٠٠١-١-٢٠١) فى دراسته للتنشئة الاجتماعية فى قرية «سلوا» قد قدم هذا التفسير نفسه حين قال إن سبب خوف أهالى القرية من إنجاب البنات يرجع إلي شعور «العار» الذى قد تجلبه البنت على الأسرة، خصوصا قبل زواجها. وعلى العكس من ذلك ينظر إلى الأولاد بوصفهم أساس الأمان الاجتماعى والاقتصادى للأسرة، حيث إن عملهم فى الحقل يمثل مشاركة رئيسية فى سبيل العيش. وهم يمثلون مؤهلا إضافيا للمنزلة الاجتماعية. «فكرة الأولاد الذين يقفون وراء أبيهم تجعله دائما يتحدث بمزيد من السلطة، وتكون له مكانة عالية فى المجتمع حتى ولو كانت الأرض التي يملكها قليلة».

وفى قريتى البحث الراهن، وردت أكثر من مرة فكرة «العار» التى يرتبط بها خلف البنات والتى تجعل القرويين يفضلون الذكور علي الإناث. يقول ع.ش من قرية «الترعة» : «الولد غير البنت، ودى حاجة ربانية، لأن البنت عورة، ودى شرف الواحد، والوحد بيخاف إن حد يمس شرفه». كما وردت بعض الأمثلة التى تشير إلى التمييز بين المولود الذكر والمولودة الأنثى، مثل : «لما قالولى دى بنيـة الحيطة نزلت على، ولما قالولى ده ولد اشتد ضهرى واتسند»، ومثل : «الولد للكفن والبنت للعفن». ومعنى هذا المثل الأخير أن الولد هو الذى يحمل جثمان الأب أو الأم إلى القبر عند موت أيهما، أما البنت فوظيفتها هى خدمة الأهل فى حالة المرضى.

ورغم هذا، فإن إخفاء المشاعر، والرغبة فى التنوير والتخفيف من حالة عدم الرضا بمولد أنثي، قد يدفع إلي استحضار مثل نقيض يقول «لما قالولى دى بنية قلت الحبيبة جاية، تشيل لى وتغسل لى، وتهدى السر على». غير أن الناس تفطن إلى أن هذا المثل يلائم حالة الأم التى يكون لديها فعلا أبناء ذكور، ثم أنجبت بعدهم أنثى.

وفى ظل الثقافة التقليدية، من البديهى أن يكون اتجاه الناس نحو مسألة ضبط النسل إجمالا سلبيا فى عمومه وإن كانت البيانات الميدانية قد كشفت عن اختلاف طفيف بين القريتين. ففى «ابخاص» وجدنا من بين الذين قابلناهم من يقول «ماعدش حد دلوقت بيخلف كتير، الحياة غليت والمصاريف كترت، واللى عنده طفل أو طفلين يادوب يقدر يأكلهم ويصرف عليهم فى البيت والمدرسة»، ومن يقول «الستات عرفين كل حاجة، وهم بيستعملوا وسائل منع الحمل». أما فى «الترعة» فلا تجد من يبدى استعدادا لقبول ضبط الإنجاب. بمعنى الاكتفاء بعدد معين من الأطفال، والبعض يؤسس اتجاهه على أفكار دينية. مثل ع.أ.ع الذى يقول : «الإنجاب مسألة مهمة والرسول قال تناكحوا تنسالوا فإنى مباه بكم الأمم يوم القيامة»، وكذلك ع.ح الذى يقول : فيه ناس بتقول نحدد النسل، لكن موش واخدين بالهم إن الذبابة اللى فى الأرض على الله رزقها، يمكن أنا مرزوق من ورا العيال دى» والبعض الاخر يفهم ضبط الإنجاب على أنه إطالة الفترة (نسبيًا) بين إنجاب الأطفال، مثل ع. أ. ف الذى يقول: «تنظيم الأسرة يعني الأم تأخذ نفسها ثلاث أو أربع سنين وبعدين تجيب التانى والثالث والرابع .. مش مهم العدد، المهم التنظيم حسب ظروف الست الصحية، وحسب ظروف الاطفال». إن هذه الأقوال تعكس القيمة الكبرى للإنجاب لدى الأسرة المعيشية ويدعم ذلك ما قاله بعض النساء اللاتى جرت مقابلتهم فى قرية «الترعة»، من أن الشابات والشبان المقبلين على الزواج يذهبون قبل ليلة الحناء لزيارة بعض الاضرحة المقامة فى القرية لأولياء الله الصالحين، وذلك للتبرك بهم، حتى يرزقهم الله الذرية. وأن كثيراً من الأسر فى القرية تؤمن بالسحر، وتلجأ إلى عمل «تحصينة» للعريس قبل الزفاف، حماية من أى عمل سحرى يكون قد أجرى له بهدف «الربط» وأن ثمة عراف فى قرية مجاورة (السباعية) واخر فى قرية أخرى (الدير) يذهب الناس إليهما لفك السحر، أو لعمل سحر لآخرين.

إن الطابع التقليدى الذى يغلب على قيم التنشئة الاجتماعية والموقف من الإنجاب لدى الأسرة المعيشية، يغلب أيضًا على عملية الضبط الإجتماعى. والمقصود بالضبط الاجتماعى هنا هو ببساطة، امتثال الفرد لما هو متعارف عليه لدى الجماعة من معايير ونماذج سلوكية وتصرفات. ومن المعروف أن لعملية الضبط وسائلها الرسمية وغير الرسمية، ويرتبط شيوع

وفاعلية أى نوع منها بطبيعة المجتمع والعلاقات السائدة فيه.

قد يلجأ الناس فى «ابخاص» أو «الترعة» إلى الوسائل الرسمية مثل الشرطة والقانون الوضعى والمحاكم فى حالات معينة، إلا أن سلطة العادات والتقاليد والأعراف وهى وسائل غير رسمية، لاتزال هى الأقوى والأكثر فاعلية فى تحديد أنماط العلاقات والتعاملات اليومية وحل الخلافات والمنازعات، خاصة فى قرية «الترعة» التى تبدو النزاعات التقليدية والمحافظة والعلاقات الأولية فيها أوضح منها فى قرية «ابخاص».

ففى قرية «الترعة» يبرز دور كل من كبار السن، والعمدة وشيخ البلد، ورؤساء العائلات وبعضهم شباب المتعلمين، ومشايخ الطرق الصوفية، فى عقد المجالس العرفية، وأحيانا يشترك فى هذه المجالس أعضاء من مجلس المحلى، أو أعضاء مجلس الشعب المنتخبين عن الدائرة التى تتبعها القرية. وتتولى المجالس العرفية العمل على حل الخلافات والمنازعات التى قد تقوم بين العائلات لسبب أو لأخر، وعقد محاضر الصلح بينها، ويكون قرار المجلس العرفى ملزما للأطراف المتنازعة، وينظر أبناء القرية إلي الأفراد المشتركين فى هذه المجالس بوصفهم أصحاب هيبة ومكانة اجتماعية محترمة.

والأمر اللافت للنظر، والمميز للحياة الاجتماعية والثقافية فى قرية «الترعة»، وهو التأثير الكبير الذى تمارسه الطرق الصوفية على مستوى المجتمع المحلى ككل، فكل رجال القرية تقريبا، مرتبطون بهذه الطريقة أو تلك من الطرق التى يوجد منها أربع فى القرية. ولكل طريقة شيخها ومريدوه من أبناء القرية.وتقوم كل طريقة بعقد جلسات ليلية لقراءة القرآن، وبإقامة حلقات للذكر والإنشاد الدينى بصورة شبه منتظمة (غالبا فى يومي الاثنين والجمعة من كل أسبوع)، وفى المناسبات الدينية، كما تحتفل كل طريقة بذكرى مولد شيوخها السابقين الذين لا تخلو دار من دور القرية من صورهم المعلقة في أماكن بارزة، والذين يتحدث الجميع عن مآثرهم، والخوارق التى أتوا بها، ويسمونهم «الأبطال». وبالإضافة إلي الدور الذى تلعبه هذه الطرق فى هقد مجالس الصلح العرفية، فإنها تتولى تقديم المساعدات المادية والمعنوية لبعض أبناء القرية مواقف معينة، كما سنشير فيها بعد. ويزيد وجود هذه الطرق فى القرية، والدور

الذى تلعبه من إضفاء الطابع التقليدى على البنية الاجتماعية والثقافية للقرية عموما وعلى عملية الضبط الاجتماعى بصفة خاصة. بحيث نجد أن معظم الأفكار والممارسات فى هذا المجال بل وغيره من مجالات الحياة الأخرى مشبعة بالقيم الدينية التى تتصل بالحلال والحرام، والأوامر والنواهى الربانية ووصايا الأولياء الصالحين والمشايخ «الأبطال».

إن الدور المؤثر لكل من كبار السن والعمدة ورؤساء العائلات ومشايخ الطرق الصوفية يعكس النمط الأبوى للسلطة على مستوى القرية. والذى يناظر النمط الأبوى للسلطة أيضًا على مستوى الأسرة كما بينا من قبل. والسلطة عند كل من المستويين تدرك دورها ومسئوليتها فى تدعيم الروابط بين الجماعات (العائلات والأسر) وبين الأفراد داخل الأسرة الواحدة، وتسعى إلى الحفاظ على قوة الضوابط الاجتماعية غير الرسمية فى مواجهة الضوابط الرسمية التى ترتبط دائما بقوى ومؤسسات خارج المجتمع المحلى، وهى القوى والمؤسسات التى كانت خبرة القرية المصرية بها، على مر التاريخ، خبرة سيئة، دفعت الفلاح إلى أن يحاول دائما أن يكون فى مأمن منها، وأن تكون مرجعيته وضوابطه محلية، وفى إطار العلاقات الأولية، كلما أمكنه ذلك. من هنا تكتسب الضوابط غير الرسمية قيمة أكبر بكثير من قيمة الضوابط الرسمية، وإن كنا لا نستطيع تعميم ذلك، وبصورة مطلقة، على الوضع الراهن فى كل قرى الريف المصرى، فلا شك أن ثمة اختلافات فى مدى قوة أو تراجع الضوابط غير الرسمية، يمكن عزوها إلى عوامل وخصوصيات جغرافية وثقافية.

٤ - ٥ قيم التكافل الاجتماعي والمجاملات

أشرنا فى حديثنا عن التكوين الثقافى للقرية المصرية، إلى ما سجله المؤرخون من أن مجتمع القرية ظل خلال العصور الوسطى، وحتى منتصف القرن التاسع عشر متسمًا بالطابع الجماعى الذى تجلى فى المسئولية الجماعية لأبناء القرية فى تسديد الضرائب وفى أعمال السخرة، وإلى ما ذكره «كلوت بك» من أن تحمل الفلاحين الضرائب بصورة جماعية يعكس نظاما راسخًا للتضامن بين أبناء القرية. وأوضحنا فى هذا الصدد كيف أن سياسة القمع

والحماية التى ظلت الدولة تنتهجها فى تعاملها مع سكان القرى قد اسهمت فى تأسيس ما أسماه عوده «ثقافة الفقر» و«ثقافة القهر»، وهى الثقافة التى انعكست في الكثير من ممارسات الحياة اليومية، مثل تبادل المنافع البسيطة، وإظهار الكرم، والتعاون (المبالغ فيه أحيانا) وقت الأزمات ... الخ.

ومع أن هذه المسئولية الجماعية للفلاحين قد أخذت تتحلل خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، فإن استغلال الفلاحين واستهلاك فائض إنتاجهم وفائض قوة عملهم لم يتوقف وإن كان قد أصبح يتم بصورة فردية، واستمرت أوضاعهم البائسة التى وصفها كتاب مثل عبد الرحمن الرافعى والأب عيروط اليسوعى وغيرهما. من هنا فإن تفكك الالتزامات الجماعية الرسمية إزاء الدولة لم يصاحبه تفكك لأشكال التعاون غير الرسمية وتبادل المنافع التى كانت قد استقرت فى حياة الأسر الفلاحية بحكم الخبرة التاريخية، والحاجة إلى الشعور بالتعاطف والتآزر والتدعيم المتبادل، خاصة فى المواقف الصعبة التى تواجهها الأسرة صحيح أن التغلغل المستمر للعلاقات التجارية والرأسمالية في الريف، وما صاحبه من تغير فى الأنساق الاجتماعية والثقافية قد أفضى إلى تقلص بعض قيم التعاون والتكافل، مثل قيمة العمل التعاونى التبادلى (المزاملة) كما سبق وأن بينا، إلا أن ثمة قيمًا أخرى قد استمرت، وإن كانت لم تعد بنفس قوتها، أو أن التعبير عنها قد اتخذ - فى الممارسة - أشكالاً أخرى.

ويشير الزوجان جلافنيس (١٩٨٦ : ١٠٨، ١١٥-١١٦) فى بحثهما الميدانى فى قرية (قمر) بالوجه البحرى إلى بعض أشكال التعاون وتبادل المنافع بين صغار الفلاحين فى القرية: مثل إقراض الحيوانات للمساعدة فى عملية الحرث، وتبادل النصح والمشورة فى أمور الزراعة وتربية الحيوانات والبيع، وتبادل الأوانى المنزلية بين الجيران، وتوزيع الحبوب والطعام على الفقراء فى مناسبات معينة مثل حصاد القمح والذرة، وعند القبور خلال أيام الذكرى عقب وفاة أحد أفراد الأسرة،وشراء لحم الحيوان الذى يمرض ويتعين ذبحه، كنوع من المساعدة لصاحبه، والإسهام باللبن فى حالات العرس، لمساعدة أسرة العروس على صنع الحلوى التى يتم توزيعها علي الأهل والأقارب. ويذكر الباحثان أن هذه الصيغ من التعاون وتبادل المنافع تعد جانبًا من

العلاقات اللارأسمالية التى ساعدت الأسرة الفلاحية الصغيرة فى الريف المصرى على الصمود والاستمرار إلى حد ما فى وجه استغلال الملاك وأعيان القرية والحكومة المركزية وتقلبات السوق والكوارث الشخصية. ومن بين النتائج التى أسفرت عنها دراسة أمانى طولان (١٩٨٤) فى قرية «شمياطى» بالمنوفية، استمرار العادات والتقاليد المتعلقة بالمجالات المتبادلة بين أسر القرية فى مناسبات مثل الزواج والطهور، وأن ذلك يسهم فى استمرار التماسك والترابط وتدعيم شبكة العلاقات الاجتماعية بين الأسر.

وقد أوضحت البيانات الميدانية فى بحثنا الراهن أن الإحساس العام بالجماعية، وروح التعاون مع الأخرين ، والمجاملات المتبادلة، هى أمور موجودة لدى الأسر المعيشية المدروسة فى قريتى البحث، مع ملاحظة أنها أكثر وضوحا فى قرية «الترعة» عنها فى قرية «ابخاص».

إن أكثر المواقف التى يظهر فيها أعضاء الأسرة المعيشية تكافلهم مع الأسر الأخرى هى مواقف الشدة (الكوارث والوفاة) فمثلاً إذا اشتعل الحريق فى محصول شخص ما أو فى مخزن غلالة، فإن أسر القرية تسارع بمساعدته فى إطفاء الحريق، وتحضر له الغلة التى تعوضه عن خسارته، وإذا نفقت بقرته أو جاموسته، يتعاون أهل القرية فى جمع المال وشراء بقرة أو جاموسة بدلا منها حتى يستطيع أن يستمر فى المعيشة. وفى حالة الاضطرار إلى ذبح بقرة أو جاموسة بسبب مرضها، فإن الأسر تشترك فى شراء لحمها، وبجملة الثمن يتم شراء واحدة أخرى بديلة لتعويض صاحبها.

وفى حالة وفاة أحد أعضاء الأسرة، فإن الأسر الأخرى تسرع إلي المواساة والمشاركة الوجدانية، والبعض يعرض علي أسرة المتوفى مساعدات مالية، خاصة إذا كانت هذه الأسرة فى حاجة إلي مثل هذه المساعدات.

وفى قرية «الترعة» يقتضي واجب التكافل قيام الأسر التى تمت بصلة قرابة أو مصاهرة لأسرة المتوفى بإرسال الخبز والأطعمة إلى السرادق المقام لتلقى العزاء، وهى عادة قديمة ومستمرة هناك، فى حين أن البعض فى قرية «ابخاص» قد ذكر أن هذه العادة كانت موجودة لكنها تتقلص بصورة ملحوظة.

ومن بين الأدوار التى تلعبها الطرق الصوفية في قرية «الترعة» مساعدة الأسر ذات الحاجة فى مواقف الشدة، مثل موقف مرض أحد أعضاء الأسرة. ففى مثل هذه الحالة يجتمع شيخ الطريقة الصوفية المعينة بالمريدين، ويجمع منهم بعض المبالغ المالية ثم تقوم جماعة من إخوان الطريقة مكونة من ثلاثة أو أربعة أشخاص بزيارة المريض وتقديم هذه المبالغ كمساعدة مالية له.

أما المجاملات، فتظهر فى المناسبات السعيدة التى تحتفل بها الأسر مثل الزواج، ومولد الأطفال، وطهورهم»، ومناسبة السبوع (أى مرور سبعة أيام علي مولد الطفل). وتتم المجاملات فى صورة تقديم هدايا عينية هى فى الغالب مواد تموينية (سكر، شاى، دقيق، سمن) أو طيور، أو فى صورة تقديم مبالغ مالية «نقوط»، ومن الجدير بالذكر أن نظام تقديم «النقوط» قد أصبح يقوم علي أساس من العقلانية والمصلحة المتبادلة والحسابات المادية. وقد عبر البعض في قرية «الترعة» عن ذلك بقولهم :«ده حال داير، كل واحد حيجى عليه الدور»، و«كله سلف ودين»، أى أن الأسرة التى تقدم «نقوطًا» لأسرة أخرى فى مناسبة سعيدة، تتوقع أن ترد إليها نفس القيمة المالية لهذا «النقوط» عندما تحتفل هى بمناسبات سعيدة لديها فى المستقبل. من هنا، فقد أصبح من المعتاد فى مناسبات الزواج مثلا، أن يقوم أحد أقرباء العريس، ليلة الحناء، أو صبيحة يوم الزفاف «الصباحية»، بتسجيل أسماء من يقومون بتقديم «النقطة»، وقيمة كل منها، حتى ترد لصاحبها مستقبلا.

ويدرك بعض من قابلناهم فى قريتى البحث أن استمرار مظاهر التكافل والمجاملات مسألة ضرورية فى ظل الظروف التى يعيشها الناس. ويعبر ع. س من قرية «الترعة» عن ذلك بقوله:«الناس لازم يتعاونوا مع بعضهم لأن الحياة أصبحت صعبة، ومحدش يقدر يعيش لوحده ويقفل بابه على نفسه»، غير أن البعض الاخر يشير إلى أن العلاقات التكافلية والمجاملات وأشكال التعاون وتبادل المنافع بين الناس قد قلت بصورة ملحوظة عن ذى قبل، بسبب تزايد اهتمام الأفراد بمصالحهم الخاصة، وبسبب طغيان الحسابات المادية على العلاقات بين الناس.

من البديهى أن تكون لقيم التكافل والتعاون والمجاملات أهميتها فى ثقافة الكفاف، وفى

مجتمع يشعر أعضاؤه باستمرار بأنهم فى حاجة إلى الشعور بالأمان، غير أن الظروف التى يمر بها المجتمع القروى تجعل هذه القيم فى موقف متوتر يتمثل فى الشعور بضرورتها وأهميتها من ناحية، والإحساس بالأسف على تقلصها التدريجى من ناحية أخرى.

خلاصة

أردنا بهذه الدراسة أن نلفت النظر إلى أهمية البعد الثقافى عامة، والقيمى خاصة فى فهم الأوضاع التاريخية والمعاصرة لنمط الإنتاج المعيشى فى الريف المصرى، وذلك في ضوء ما لاحظناه من غياب لهذا البعد فى معظم الدراسات التى أجريت فى هذا المجال، وقد انطلقت الدراسة من تصور دينامى للأسرة المعيشية باعتبارها وحدة التحليل التى يركز عليها البحث، وبالتالي نظرنا إلي الأسرة المعيشية لا على أنها نظام ساكن أو سلبى تماما فى مواجهة ما شهده المجتمع المصرى وقطاعاته الريفية من تغيرات نجمت عن التغلغل التجارى والرأسمالى فيه منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر، بل على أنها كيان حيوى فرضت عليه الظروف المتغيرة أن يتفاعل مع السياقات المختلفة، وأن يكتشف الوسائل الملائمة للتكيف مع هذه السياقات أو لمقاومتها، سواء كانت تلك الوسائل تقليدية وقائمة بالفعل أم جديدة ومتطورة.

فالشواهد التاريخية، والأبحاث الميدانية تؤكد أن صغار ومتوسطى الفلاحين فى ريف مصر، المنخرطين فى نمط الإنتاج المعيشى، قد أصبحوا، منذ نهاية القرن الماضى معرضين لكل ما تحمله علاقات السوق من تحديات متعددة ومتوالية. صحيح أن هذه التحديات لا تهدف إلى، ولا تسمح بالإنهيار التام للأسرة المعيشية، لكنها تعمل على إضعاف الوسائل التى ظلت الأسرة المعيشية طوال حقب ممتدة تعتمد عليها فى إعادة إنتاج ذاتها، ولا يدور سؤالنا الرئيسي فى هذه الدراسة حول هذه الوسائل في حد ذاتها، بقدر ما يدور حول القيم والتصورات التى توجه الفعل والاختيار فى مواقف الاستجابة للظروف التى تحيط بأعضاء الأسرة المعيشية فى مجالات حياتية معينة هي : العمل ، الإنتاج والاستهلاك، العائلة، التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى، وعلاقات التكافل والمجاملات.

وقد اعتمدت تحليلاتنا وتفسيراتنا للبيانات الواقعية التى جمعناها من قريتين مصريتين، إحداهما فى الوجه البحري والأخرى فى الوجه القبلى، على إطار مرجعى أفدنا فى صياغته من دراسة عوده عن التكوين الاجتماعى الاقتصادى للقرية المصرية، ومن الإطار العام الذى اقترحه فى دراسته عن الشخصية المصرية. ويتمثل إطارنا المرجعى فى الخبرات التاريخية التى شهدتها الجماعة القروية، والتى شكلت القاعدة أو الأساس للأنماط الشائعة للحياة فى الريف المصري، أى للثقافة القروية.

ونحن ننظر إلى القيم التى يحملها أعضاء الأسرة المعيشية فى الريف المصرى، والتى توجه أفعالهم فى مختلف المجالات، بوصفها نتاجا معقدا لظروف تاريخية ممتدة، ولتكوين اجتماعى واقتصادى تشكل على نحو خاص. وهذه القيم تبدو فى بعض المواقف وسائل للوصول إلى غايات، وفى مواقف أخرى تبدو كأهداف تسعى الأسرة المعيشية إلى الوصول إليها، وقد تبدو بعض القيم كوسائل وغايات فى الوقت نفسه. وفى جميع الحالات تجسد القيم عنصراً رئيسياً من عناصر ثقافة الكفاف التى يعاد إنتاجها فى الوقت الذى تعيد الأسرة المعيشية إنتاج ذاتها في ظل شروط متغيرة.

وفى ضوء خبرتنا البحثية مع عدد من الأسر المعيشية فى القريتين فى مجال الدراسة، يمكن القول إن حالة الأسرة المعيشية الفلاحية المصرية ينطبق عليها ما ذكره شناوت (٩١: ١٩٨٤) من أن الأسرة المعيشية تحافظ على وظائفها الضرورية كمأوى وكملاذ، أيا كان بناؤه، وعلى الوجود العضوى من ناحية، وتطور نسقا (مؤسسا ومحدداً اجتماعياً)- ونحن نضيف: وثقافيا- للتعامل المالى والاقتصادى من ناحية أخرى.

إن الجمع بين هاتين العمليتين فى استجابة مزدوجة تضطلع بها الأسر المعيشية إزاء الظروف المحيطة عن توازن فى ظل ضغط متوال تمارسه قوى ومتغيرات متعددة المستويات. ومنذ أن أخذت العلاقات الرأسمالية فى التغلغل فى نسيج العلاقات الاجتماعية المصرية، وضمنا فى علاقات القرويين المنخرطين فى نمط الإنتاج المعيشى، دخلت الأسرة المعيشية فى حقبة تميزت بما يصفه البعض بأنه تعايش بين أنماط قديمة (لا رأسمالية) وأنماط حديثة (رأسمالية) للإنتاج. غير أن الوقوف عند لفظة «التعايش» يضفى على الحالة نوعا من السكون والاستكانة، فى حين نرى نحن أن حياة الأسرة المعيشية راهنا، وفى ضوء خبرتنا البحثية، تتسم بأقدار من

الازدواجية والتوتر والتناقض. فالنمط المعيشى الفلاحى فى ريف مصر يجمع بين قيم وممارسات متباينة: عمل زراعى وعمل فى قطاعات مدينية حديثة، عمل أسرى جماعى وعمل مأجور، أدوات عمل تقليدية وأدوات ميكنة حديثة، محاصيل تقليدية ومحاصيل تجارية، سلطة أبوية وسلطة ذكورية، وزواج داخلى، والتزامات اجتماعية عائلية، ومعيشية مشتركة، وأجهزة منزلية من نتاج المراكز الرأسمالية، وسلع ومقتنيات من الأسواق وتعامل مع أجهزة الدولة (جمعيات زراعية - بنوك .. الخ)، وسلطة بارزة للأعراف والتقاليد وكبار السن، ونزوع بارز إلى الاستقلال عن العائلة الممتدة، وإنتاج من أجل الاكتفاء الذاتى، ونزاعات حول التوزيع والاستهلاك، ومغامرات لتجاوز حدود الكفاف. مع ملاحظة أن البحث الميدانى قد كشف عن بعض الفروق بين قريتى البحث فى مدى قوة أو ضعف هذا العنصر القيمى أو ذاك.

ومن الجدير بالذكر أن وجود قدر من الازدواجية والتوتر بين هذه القيم والممارسات المتداخلة لاينفى السمة العامة التى لا تزال تغلب على ثقافة الأسرة المعيشية وهى سمة التقليدية. وهنا تلتقى نتائج دراستنا مع ما تجمع عليه تعريفات كثيرة من أن أحد معايير تميز الأسرة المعيشية هو شيوع ثقافة تقليدية (محيى الدين ١٩٩٦ :٨). ونقصد بذلك أن محصلة التداخل والتشابك والتوتر بين ما هو تقليدى وما هو حديث فى الأسرة المعيشية الفلاحية المصرية لازالت الان لصالح التقليدى. بعبارة أخرى، فإن كافة العناصر الثقافية فى حياة الأسرة المعيشية، على ما فيها من تداخل وتناقض، يجمعها إطار تقليدى قوامه الحرص على مستوى معين من المعيشة، يرتبط بصفة أساسية بالضرورات اللازمة للبقاء على قيد الحياة. ويطلق «جودمان Godman على مثل هذا الإطار «ايديولوجيا الكفاف» : (محيى الدين ١٩٩٦ : ٦)، ونطلق نحن عليه «ثقافة الكفاف» التى من أهم خصائصها سعى حامليها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى وتأمين مورد الغذاء فى ظل ترابط عائلى وسلطة أبوية يحميان الأسرة من الانتهاكات التى تهدد بقاءها.

إن مفاهيم هذه الدراسة، وإطارها المرجعى، وما توصلت إليه من نتائج، لا تمثل، بطبيعة الحال، القول الفصل فى مسألة الأسرة المعيشية، ولا زال المزيد من البحث المنظم لجوانب هذه المسألة، وخاصة الجوانب الثقافية، أمراً مطلوبًا، لما يمثله من أهمية بالنسبة للمسألة الفلاحية والمسألة الزراعية عموما.

الأسرة الفلاحية والإنتاج المعيشى وإعادة الإنتاج الاجتماعى فى القرية المصرية دور النساء والاطفال فى الأسرة المعيشية

أمانى طولان

مقدمة :

إن واقع وجود مجتمعات العالم الثالث ضمن نظام الاقتصاد الرأسمالى العالمى، وفى إطاره يحدد من نواح كثيرة مجرى تطورها الاجتماعى الاقتصادى ففى الظروف التى تظل فيها البلدان النامية (ريفاً عالمياً) للأمبريالية الحديثة لايخضع نمو العلاقات السلعية النقدية لتأثير القوانين الداخلية للتطور فى هذه البلدان فقط، بل إنه لايتأثر بها فى عدد من الحالات، بل يبقى بصورة عامة تابعاً لقوانين تطور النظام الرأسمالى العالمى، ولذلك يظل التطور الاقتصادى الاجتماعى فى هذه المجتمعات تابعا للسوق الرأسمالية العالمية، أو تطوراً محيطياً بالنسبة لها.

لقد شهدت مجتمعات العالم الثالث بظروفها التاريخية وتكويناتها الاجتماعية تحولات اجتماعية واقتصادية ملموسة، تركت آثارها وانعكاساتها على الوحدات الأساسية للبناء "الاجتماعى" كالأسرة وهى وحدة اجتماعية يجب أن تدرس بالنظر إلى مرحلة التطور التى مر بها المجتمع، وكذلك طبيعة العلاقات السائدة فيه وانعكاس طبيعة مرحلة التطور على مختلف مظاهرها. بالإضافة إلى ذلك يهدف هذا البحث إلى دراسة السياق الاجتماعى للأسرة المعيشية كتشكيلة اجتماعبة اقتصادية تساعد على استخلاص ومعرفة الانماط الأسرية السائدة، ومن ثم طبيعة الأدوار التى تقوم بها النساء فى كل نمط من هذه الانماط - يضاف إلى ذلك أنه لم تعد قضية تحرير المرأة فى العالم الثالث شأنها شأن المجتمعات الصناعية قضية إيديولوجية أو اجتماعية ثقافية فقط، بل هى أيضا قضية اقتصادية بالنسبة لشرائح النساء والاطفال فى الأسر المعيشية الذين ينتجون فى نطاق اقتصاد خارج الاقتصاد الرسمى أى ينتجون بهدف " إشباع احتياجات الأسرة المعيشيه. لذلك سعت هذه الدراسة إلى تحليل أشكال الانتاج المعيشية فى بنية اجتماعية اقتصادية محددة (قريتين مصريتين إحدهما تمثل الوجه البحرى [١] والأخرى تمثل الوجه القبلى [٢] أى دراسة أشكال الإنتاج المعيشى

---

(١) قرية ابخاص التى تقع فى نطاق المنوفية فى الوجه البحرى.

(٢) وهى قرية الترعة تقع فى نطاق محافظة قنا فى الوجه القبلى (صعيد مصر)

والاستهلاك داخل الأسرة المعيشية وبخاصة النساء والأطفال، حيث ساهم ذلك فى تحديد نوع إسهام هذه العناصر البشرية فى عمليتى الإنتاج والاستهلاك فى مختلف أنماط الأسر المعيشية[٣] التى تم دراستها دراسة متعمقة .

ومن الضرورى تحديد مفهوم الأسرة المعيشية كما تبناه هذا البحث فى عمومه على أنها "مجموعة تسعى إلى تحقيق بقائها وإعادة إنتاج نفسها من خلال توليد الدخل والتصرف فيه بصورة جماعية، ومن ثم فإن الأسرة المعيشية تختلف عن الأسرة ولكنها ليست متنافية معها تماماً حيث تشيع فيها سمات الإقامة المشتركة وعلاقات القرابة ... ويمكن صياغة الطابع الدينامى للأسرة المعيشية مفهومياً بوصفه سلسلة من استراتيجيات البقاء التي تسعى من خلالها الأسرة المعيشية إلى التوفيق بين احتياجاتها المعيشية وقوة العمل التى تحوزها، والبدائل المتاحة أمامها لتوليد دخول نقدية وغير نقدية".

رؤية تحليلية لدور النساء والأطفال فى الأسرة المعيشية فى قرى مصر

نتائج الدراسة

ننطلق فى تحليلنا للأسرة المعيشية من ثلاثة محاور أساسية:

١- البعد الاقتصادى .

٢- البعد الاجتماعى .

٣- البعد الثقافى والايديولوجى

١- البعد الاقتصادي

بادىء ذى بدء وقبل أن نتطرق بالعرض والتحليل لدور النساء والأطفال فى الأسرة المعيشية وخاصة ما تعلق بدورهم فى العملية الإنتاجية، فمن الضرورى تناول الحياة

٣- تم دراسة خمسة أسر معيشية فى الوجه القبلى وستة أسر معيشية في الوجه البحرى .

الاقتصادية للأسرة المعيشية فى مجملها من حيث الحيازة والدخل والتركيب المحصولى والأدوات الزراعية وحيازة الحيوانات .. فتتراوح الحيازة للأرض التى تحوزها الأسر موضوع الدراسة فى الوجه البحرى مابين فدانين ونصف ، وخمسة أفدنة ونصف وفى الوجه القبلى فتتراوح الحيازة فى أسر العينة بين فدانين وعشرين فدان، وهم جميعاً يجمعون بين الملك والايجار المستديم (بالضريبة) أو الإيجار المؤقت (بالزرعة)

أما الدخل فهناك شبه إجماع بين حالات الدراسة على أن العمل الزراعى والإنتاج المنزلى هو المصدر الأساسى لدخل الأسرة ، يضاف إلى ذلك فى بعض الأسر المدروسة أنه ثمة مصدراً آخر للدخل ألا وهو مرتبات بعض الأبناء الموظفين المقيمين فى معيشة واحدة مع باقى أفراد الأسرة . ومن المسلم به فى هذه الأسر المعيشية تجميع الدخول المختلفة فى يد رب الأسرة[٤] (الأب الأكبر أو الأخ الأكبر) وهو الذى من حقه التصرف فى توزيعها وإنفاقها فى مختلف الشئون سواء الزراعية أو المنزلية فى كل من الوجهين البحري والقبلى وفيما يتعلق بالنمط المحصولى السائد فى القريتين بصفة عامة والأسر (حالات الدراسة) بصفة خاصة فالميل يتجه نحو المحاصيل التقليدية (القمح والذرة والبرسيم) لإشباع احتياجاتها الأساسية (للأفراد والمواشى والطيور) ، وذلك نتيجة لضيق المساحة الزراعية وانخفاض تكلفة هذه المحاصيل التقليدية. وفى الوقت ذاته تتجه بعض الأسر للجمع بين ماهو تقليدى وماهو نقدى ولكن فى نطاق أضيق مثل زراعة (القطن والبطاطس و قصب السكر) باعتبار أن المحاصيل النقدية هى المصدر الأساسى للسيولة النقدية[٥] يتضح من ذلك التمفصل الواضح فى نمط الحياة القروية سواء الجمع بين الوظيفة والعمل الزراعى، أو بين المحاصيل التقليدية والمحاصيل النقدية. وتتجسد صور التمفصل فى شكل الأدوات الزراعية والمنزلية، فالسمة الأساسية هى الجمع بين القديم[٦] والحديث ولكل استخداماته وأهميته بالنسبة للفلاح فنجد المحراث والفأس والمنقرة

٤- الفلوس كلها فى حجر أبويا والادارة كلها فى ايده هو اللى بيوزع كل حاجة".

٥- أصل زرعة البطاطس والقطن والبطاطس بتحسن المعيشة لانها بتجيب هي النقدية اللى بياخدها الفلاح في ايده، القطن ده زرعته هى جمعية الفلاح يعنى بناخذ منه قرش مجمد

٦- محدش دلوقتى بيستخدم الحاجات القديمة ، راحت عليها ، الجديد أحسن وأسرع ويتوفر الوقت".

والساقية وإلى جانب ذلك نجد أيضا الجرار والعزاقة ومواتير المياه الكهربائية والدَّراسة ...

كما نجد الكانون ووابور الجاز ولمبه الجاز والطشت والفرن البلدى والقلة والزير ... وكل ذلك متمفصلا مع البوتجاز - الفرن الكهربائى - الفرن الغاز ، الإضاءة الكهربائية ، الغسالة الكهربائية (عادية ونصف أوتوماتيك أو فول أوتوماتيك) والثلاجة والمروحة ... ولكل استخداماته مع الاقرار من قبل العينة بسرعة الانجاز بالأدوات الحديثة سواء الحقلية أو المنزلية مما يوفر الوقت والجهد بالاضافة إلى ارتباط ذلك بنظافة من يستخدم هذه الادوات على خلاف الادوات القديمة[٧] ويقل نوعا ما إمتلاك واستخدام الأدوات المنزلية الحديثة فى الوجه القبلى وخاصة فى الملكيات القزمية نظرا لضعف الحالة الاقتصادية هناك. كما يتضح التمفصل والازدواجية بصورة مكثفة فى شكل العمل وخاصة الزراعى، فالسمة الغالبة فى القرية وفى أسر الدراسة هو العمل العائلى الذى يضم رب الأسرة (الاب الأكبر) والأبناء والاحفادالذكور فى مواسم العمل فقط خلاف ذلك نجد الأحفاد يستكملون تعليمهم الذى يعد إحدى سمات قرية الدراسة الأولى (الاتجاه المتزايد نحو التعليم) كما يشترك فى العمل الزراعى أيضا الابناء الموظفون وذلك بعد ساعات العمل الرسمى فى وظيفتهم [٨] وإلى جانب العمل العائلى تستعين معظم الأسر المعيشية بالشكل الحديث للعمل وهو العمل المأجور، نقدا وهى سمة عامة فى قرى مصر بأجمعها ليس فقط بين أصحاب الحيازات الكبيرة والمتوسطة ولكن أيضا بين أصحاب الحيازات الصغيرة والقزمية وخاصة فى مواسم العمل المكثف (جمع القطن - حصد القمح والقصب) وذلك لاندثار أشكال العمل التقليدية [٩] (المزاملة) - فى قرية الدراسة الوجه البحرى- الذى كان سائدا فى فترات طويلة فى القرية المصرية نظراً للتطور التكنولوجى ولتفتت الملكية بعوامل الميراث ... وظهور قيم الفردية وهجرة العمالة للدول النفطية وهى كلها

٧-فيه ساعات ، حاجات لازم تتعمل على الكانون زى المحشى واللحمة الكبيرة (العجوزة) والوابور فى الاكلات المستعجلة لانه اسرع من ا لبوتجاز ، والفرن البلدى أحسن من الغاز وطعم الاكل فيه احسن يعنى مش كله ".

٨- اللى بيشتغل فى الارض الراجل الكبير والعيال والموظفين بيحبوا الشغل وبيجوا يعملوا معاه فى الغبط".

٩- المزاملة راحت عليها مبقاش حد يساعد حد ده انت لو كنت حترفس سيأخذ بايدك " " إحنا مش لاقيين وقت رضنا " محدش فاضى لحد"

سمات مرتبطة بالتحول القوى الحادث فى المجتمع المصرى بصفة عامة، والقرية المصرية بصفة خاصة نتيجة التغلغل الرأسمالى وإن كان هذا النوع من أنواع العمل التقليدى مازال موجودا فى قرية الدراسة بالوجه القبلى فى شكل تعاونى مع أبناء العمومة والاصدقاء. ووفقا لكلام المبحوثين والمبحوثات الذين يؤكدون عدم اشتغال المرأة فى قرية الوجه البحرى فى العمل الزراعى، إلا أنه من خلال ملاحظات فريق البحث ثمة تواجد فعلى للمرأة فى العمل الزراعى وإن كان بصورة أقل من تواجد الرجال وفى بعض المواسم [١٠]. ويختلف الأمر فى صعيد مصر وفى قرية الدراسة الثانية (الترعة) حيث لاوجود نهائى للمرأة خارج المنزل [١١] فنطاق عملها الأساسى والوحيد هو المنزل والمنتجات المنزلية ورعاية الزوج والأبناء ، والمقيمين جميعا فى منزل العائلة أى الأسرة المعيشية فهم يطلقون لفظ العائلة على الأسرة الممتدة التى ربما يصل عددها فى المنزل الواحد إلى ٦٠ فرداً. أى أنه ثمة غياباً لدور المرأة فى الوجه القبلى خاصة فى العملية الزراعية أو مايخرج عن نطاق المنزل ويرجع ذلك للعادات والتقاليد القديمة والعرف السائد فى صعيد مصر بصفة عامة، ولاتخرج النساء للتجول (سوى المرأة المسنة فقط).

وفيما يتعلق بحيازة الحيوانات فى الوجهين البحرى والقبلى من خلال حالات الدراسة، يتضح لنا أن أهمية الحيوانات أهمية مزدوجة باعتبارها أداة من أدوات العمل الزراعى سواء العمل فى الحقل مثل البقر (جر المحراث مثلا) أو أداة لنقل الأسمدة والبذور .. وأيضا لانتقال الفلاح مثل الحمير. وفى الوقت ذاته لها أهمية إنتاجية أخرى باعتبار منتجات تلك الحيوانات (البقر والجاموس) مصدراً من مصادر الدخل الثابت للأسرة (الألبان والجبن والسمن..) وهذا الدور من صميم اختصاص المرأة الريفية سواء فى الوجه البحرى أو الوجه القبلى. ثمة ظاهرة ربما تزيد فى الوجه القبلى ألا وهى الحرص التام فى الحديث عن عدد الحيوانات التى يحوزونها ويرجع ذلك للمعتقدات الشعبية والخوف من الحسد وذلك اتفاقا مع الثقافة التقليدية فى هذا المجتمع. ومن الملاحظ فى كل من الوجهين البحرى والقبلى ظاهرة المشاركة فى المواشى

١٠- احنا معندناش ستات تروح الغيط ولاتشتغل هم لهم البيت والعيال والطيور وخلاص يادوب بيجيبوا لنا الغدا مش أكثر"

١١- معندناش حد يطلع الخلا ولايودى أكل ولاتجيب برسيم وملناش دعوة بالكلام ده"

(الشرك) وغالبا ماتكون بين كبار الحائزين فهم أصحاب رأس المال ، وبين صغار الفلاحين والعمال الزراعيين منهم من يقوم بالرعاية والتربية ... وتعد المواشى مصدرا من مصادر الدخل بشكل آخر غير الانتاج عن طريق التسمين باعتباره مشروعا استثماريا.

وفيما يتعلق بالعلاقة بالسوق فنجدها علاقة تبادلية (بيع وشراء) سواء من الإنتاج الزراعى أو الإنتاج المنزلى أو بيع سلالة المواشى (سوق المواشى).. وتختلف العلاقة بالسوق بين الوجه البحرى والوجه القبلى فيما يتعلق بمسئولية البيع والشراء[١٢] فهى فى الوجه البحرى غالبا من مهام المرأة وخاصة ماتعلق ببيع المنتجات المنزلية (الطيور - البيض - الجبن والسمن) والمنتجات الحقلية (الذرة والقمح والفول..) الفائضة من الخزين أما ماتعلق ببيع المواشى وسلالتها فهى من اختصاص الرجال أما فى الوجه القبلى فالأمر يختلف حيث يقتصر البيع[١٣] والشراء على الرجال فقط ولاتخرج النساء إليه مطلقاً لان ذلك يعد خروجاً على عادات وتقاليد هذا المجتمع . فالرجال هم المسئولون عن عملية بيع المنتجات الزراعية والمنتجات المنزلية أيضاً ، وهذا يؤكد تقلص دور المرأة فى صعيد مصر وتحجيمه داخل نطاق المنزل فقط[١٤] ، إلا في حالات نادرة تكون المرأة بدون زوج أو ابن كبير، وخاصة فى عملية الشراء ، وارتبط ذلك أيضا بتعليم هؤلاء النساء[١٥] اللاتى يذهبن إلي السوق. ويرجع غياب دور المرأة فى الوجه القبلى إلى الثقافة التقليدية المتوارثة عبر الفترات الزمنية وكما ذهب محمود عوده"[١٦] تتحدد العلاقة بالسوق فى مجالات محددة وهى كما يلى :

١- بيع الفائض من محصولاتهم التقليدية (الخزين) كلما احتاجوا بعض السلع الحضرية.

١- بنشترى طماطم وسمن ولوبيا ونبيع شوية بصل، كام بيضه ، بطة كيلة ذرة ولا قمح "
- تبيع الزيادة عننا فى القرية هنا حتى المحاصيل بنفضل بيعها لتجار القطاعى عشان هم اللى بييجوا وسفر وفلوس
الرجالة هى اللى بتروح السوق لكن الستات لأ"
وتؤكد احدى السيدات وهى زوجة الابن وحاصلة على الشهادة الاعدادية على أنها تذهب إلى السوق لشراء مايلزمها " ساعات أروح إسنا أجيب لوازم العيال ؛ اللبس"
محمود عوده : الفلاحون والدولة ، دراسة فى أساليب الائتمان والتكوين الاجتماعى للقرية المصرية ، فة، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٠ .

٢- بيع الفائض من الإنتاج المنزلى وخاصة (منتجات الالبان والدواجن) ويؤكد "محمود عوده"، وأثبتته الدراسة الراهنة، على أنه كلما كانت الأسرة أقرب إلى فقراء الفلاحين اتجهت أكثر إلى بيع المنتجات المنزلية. أما متوسطو الفلاحين فعادة يعتمدون على منتجاتهم المنزلية فى الاستهلاك وإن كانوا يبيعون الفائض عن حاجاتهم .

٣- شراء بعض السلع مثل الخضروات واللحوم والشاى والسكر والصابون، وهم قد يبيعون منتجاتهم المنزلية ويستبدلونها بالزيت والسمن النباتى (وبصفة خاصة فقراء الفلاحين).

وهذا النمط الإنتاجى والمعيشى يتكامل مع السوق المحلى بصوره ويزداد هذا التكامل ويتكاثف فى قطاع العمال الزراعيين الأجراء نتيجة لطابع عملهم المأجور النقدى فإنهم يظهرون درجة أكبر من التكامل العرقى، ينطبق ذلك أيضا على متوسطى وكبار الحائزين ولكن فى عملية الشراء فقط نتيجة لزيادة النزعة الاستهلاكية لديهم عن باقى الفئات الحيازية، ويرجع ذلك لتوفر السيولة المادية وكبر حجم حيازتهم واتجاههم نحو المحصولات النقدية (تكامل مع السوق العالمى) واتجاههم أيضا نحو المشاريع الاستثمارية (تسمين المواشى - شراء جرار وتأجيره، مزرعة دواجن ..)

وبصفة عامة نجد أن ضغوط قوى السوق تدفع للعودة إلى الإنتاج المعيشى

تقسيم العمل المنزلي :

ويأتى هنا دور المرأة هو محور هذه الورقة بالإضافة إلى دور الاطفال حيث يتحدد دورها ويتمحور داخل المنزل فى ريف مصر عامة وريف الوجه القبلى خاصة. وإن كان دورها محددا فى مكان ونطاق ضيق من حيث المساحة المكانية إلا أنه دور ذو أهمية كبرى فى العملية الإنتاجية باعتباره أحد المصادر العامة للدخل ويتشابه شكل وتقسيم العمل داخل المنزل بين الوجهين البحرى والقبلى وإن كان يتسم بالحرية والمرونة فى الوجه البحرى أكثر من الوجه القبلى مع حرية المرأة فى الخروج من المنزل وخاصة فى علاقاتها بالسوق، فهى المسئولة عن عملية البيع والشراء للمحاصيل المخزنة والمنتجات المنزلية .

أما عن تقسيم العمل داخل المنزل [17] فتقوم به دائما (الأم الكبرى) وهى فى الغالب (الحماه) أو زوجة الابن الأكبر نظرا لوجود أكثر من جيل فى الأسرة الواحدة، وهذا مكثف أكثر فى الوجه القبلى . وبصفة عامة تقوم الأم الكبرى بتحديد المهام اليومية لنساء المنزل سواء بناتها أو زوجات أبنائها ... لكن دون ارتباط نفس الشخص بنفس العمل يوميا ، ويرجع ذلك لمهارة كل امرأة فى عمل معين، وثمة معايير كثيرة فى تحديد الاعمال فالزوجة الموظفة تأتى فى أدنى سلم المهام المنزلية فى الوجه البحري وبالتالى تأخذ المهام السريعة وغالبا ما تبعد عماهو غير نظيف [18] ثم يأتى بعد ذلك الزوجة المتعلمة [19] وغير الموظفة حيث تأخذ مكانة أعلى وأرفع من الزوجات الاخريات غير المتعلمات وإن كانت زوجة الكبير لها وضع خاص، وخاصة إذا كان هو المسئول عن العمل الحقلى أو فى موقف يساعد أفراد الاسرة ماديا ، ثم بعد ذلك الزوجة المنجبة ذكوراً، أما الزوجة غير المنجبة ذكورا[20] أو غير منجبة على الاطلاق والزوجة غير المتعلمة فهى فى مقدمة المرأة المطحونة والمقهورة والمكلفة بأشقى وأكثر الاعمال امتهانا لكرامتها بالمقارنة بباقى الزوجات (السلايف)، أى أن ثمة اعتبارات فى تقسيم العمل داخل المنزل منها المهارة والتعليم وإنجاب الذكور والانجاب بصفة عامة وأيضا زوجة الابن الاكبر لها وضعها اما فيما يتعلق بالعمليات المنزلية ذاتها فهى متعددة وتنقسم إلى أعمال موسمية مثل (غسيل الغلة)، طحن القمح والذرة (الطحين) وهي أيضا موسمية وفى الوجه القبلى يقوم بهذه العملية الرجال فقط حيث إنه غير مسموح للنساء بالخروج، ثم عمليات أسبوعية مثل إعداد الخبز (الخبيز) وربما تنظيف الملابس (الغسيل) فهى فى بعض الاحيان عملية أسبوعية وهى فى أحيان أخرى تصبح كل يومين وخاصة فى الأسر التى لا تملك غسالة كهربائية وتتواجد تلك

١٧-ذكر أحد المبحوثين فى الوجه القبلى وزوجته أن الشغل بين الستات فى البيت بينقسم بينهم من الكبيرة سواء الام أو مرات الكبير والشغل دورى يعنى واحدة عليها الغسيل الاسبوع ده والكل يساعدها وبكرة الخبيز على واحدة والكل يساعدها وكده يعنى

١٨- مثال عمل " أقراص الجلة" وحلب المواشى ، والطحين والخبيز...

١٩-وهذا على لسان إحدى الامهات الكبار فى الوجه البحرى وهى زوجة غير متعلمة " معقولة المتعلمة والموظفة هتيجى من شغلها تلزق جلة ولاتحلب لأ طبعا ماتجيش ست البيت هى اللى تلزق الجلة ".

٢٠ - فى إحدى الحالات كانت الزوجة غير منجبة بعد خمس سنوات زواج فكان يوكل إليها اصعب الأعمال (الطحين، السوق، الجلة..٩

الحالات فى الوجه القبلى أكثر من الوجه البحرى. ثم ثمة أعمال يومية وربما مرتين فى اليوم الواحد مثل حلب المواشى (الحليب) [21] فيتم مرتين مرة صباحا ومرة أخرى عند الغروب وهو فى الوجه القبلى قاصر على الرجال فقط دون النساء، مما يزيد من تقلص دورهن، أما باقى الاعمال اليومية مثل إعداد الجبن وطهى الطعام وهو غالبا بدون لحوم [22] عدا يوم أو يومين من الاسبوع وربما فى الشهر، وذلك فى الفئات الدنيا فى الريف المصرى بصفة خاصة، ويختلف الأمر فى الفئات العليا والمتوسطة فى الريف بصفة عامة . العناية بالطيور حيث يتم إطعامهم مرتين صباحا ومساءً . أما إعداد الزبدة فيتم كل يومين أو ثلاثة (خض القشدة أو الفرز).

ونلاحظ هنا أوجه الاختلاف بين الوجه البحرى عن القبلى في كثير من العمليات حيث يتقلص دورهن فى الوجه القبلى فى عدد من العمليات مثل إعداد الطعام والغسيل وإعداد اللبن ورعاية الطيور والخبيز الذى يختلف شكل العمل فيه اختلافا كليا فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى ففى الوجه القبلى مثلا يتم التحضير لإعداد الخبيز فى الليلة السابقة على الخبيز ويستمر الإعداد حتى ينتهى فى حوالى ست ساعات وتتم بشكل أسبوعى (العيش الشمسى) ويتضح من خلال الدراسة الميدانية أن العمل داخل المنزل هو عمل عائلى تكاملى الهدف النهائى منه هو الإنتاج بهدف الاستهلاك وأيضا البيع الاسبوعى فى السوق

ويختلف شكل العمل باختلاف الحيازة فكلما انخفضت الحيازة اتجه العمل إلى الشكل العائلى والإنتاج بغرض البيع أكثر من الاستهلاك . وكلما ارتفعت الحيازة كانت الاستعانة بالعمل المأجور (خادمة) داخل المنزل (شىء هام ولربة الاسرة الإشراف فقط دون الانغماس فى العمل ذاته كما يتجه الإنتاج فى هذه الحيازات إلى الاستهلاك ، وبيع الفائض فقط.

وفيما يتعلق بتحديد الوقت اللازم لكل عملية تتم داخل المنزل [23] ، فبصفة عامة يبدأ العمل اليومى الساعة ٦صباحاً . ويبدأ بعملية حلب المواشى حيث تأخذ كل مفرزة، حوالى من

٢١-أما عن حلب المواشى فى الوجه القبلى فتذكر إحدى المبحوثات " احنا مانحلبش عشان البهايم بتبقى بعيدة فى الخلا واحنا ممنوع علينا نطلع الخلا والحكاية دى على الرجالة احنا "نخض ونجبن"

٢٢-بتشترى لحمة كل اسبوع ومرة كمان بندبح من البيت .

٢٣-اصلنا مش بنحدد معاد معين للشغل أهو طوال اليوم شغالين لغاية مانيجى ننام لكن فيه حاجات معينة لها وقت متحدد وكل يوم وفيه حاجات كل اسبوع مش كله "

أما عن تقسيم العمل داخل المنزل [١٧] فتقوم به دائما (الأم الكبرى) وهى فى الغالب (الحماه) أو زوجة الابن الأكبر نظرا لوجود أكثر من جيل فى الأسرة الواحدة، وهذا مكثف أكثر فى الوجه القبلى . وبصفة عامة تقوم الأم الكبرى بتحديد المهام اليومية لنساء المنزل سواء بناتها أو زوجات أبنائها ... لكن دون ارتباط نفس الشخص بنفس العمل يوميا ، ويرجع ذلك لمهارة كل امرأة فى عمل معين، وثمة معايير كثيرة فى تحديد الاعمال فالزوجة الموظفة تأتى فى أدنى سلم المهام المنزلية فى الوجه البحري وبالتالى تأخذ المهام السريعة وغالبا ما تبعد عماهو غير نظيف [١٨] ثم يأتى بعد ذلك الزوجة المتعلمة [١٩] وغير الموظفة حيث تأخذ مكانة أعلى وأرفع من الزوجات الاخريات غير المتعلمات وإن كانت زوجة الكبير لها وضع خاص، وخاصة إذا كان هو المسئول عن العمل الحقلى أو فى موقف يساعد أفراد الاسرة ماديا ، ثم بعد ذلك الزوجة المنجبة ذكوراً، أما الزوجة غير المنجبة ذكورا [٢٠] أو غير منجبة على الاطلاق والزوجة غير المتعلمة فهى فى مقدمة المرأة المطحونة والمقهورة والمكلفة بأشقى وأكثر الاعمال امتهانا لكرامتها بالمقارنة بباقى الزوجات (السلايف)، أى أن ثمة اعتبارات فى تقسيم العمل داخل المنزل منها المهارة والتعليم وإنجاب الذكور والانجاب بصفة عامة وأيضا زوجة الابن الاكبر لها وضعها اما فيما يتعلق بالعمليات المنزلية ذاتها فهى متعددة وتنقسم إلى أعمال موسمية مثل (غسيل الغلة)، طحن القمح والذرة (الطحين) وهي أيضا موسمية وفى الوجه القبلى يقوم بهذه العملية الرجال فقط حيث إنه غير مسموح للنساء بالخروج، ثم عمليات أسبوعية مثل إعداد الخبز (الخبيز) وربما تنظيف الملابس (الغسيل) فهى فى بعض الاحيان عملية أسبوعية وهى فى أحيان أخرى تصبح كل يومين وخاصة فى الأسر التى لا تملك غسالة كهربائية وتتواجد تلك

١٧-ذكر أحد المبحوثين فى الوجه القبلى وزوجته أن الشغل بين الستات فى البيت بينقسم بينهم من الكبيرة سواء الام أو مرات الكبير والشغل دورى يعنى واحدة عليها الغسيل الاسبوع ده والكل يساعدها وبكرة الخبيز على واحدة والكل يساعدها وكده يعنى

١٨- مثال عمل " أقراص الجلة" وحلب المواشى ، والطحين والخبيز...

١٩-وهذا على لسان إحدى الامهات الكبار فى الوجه البحرى وهى زوجة غير متعلمة " معقولة المتعلمة والموظفة هتيجى من شغلها تلزق جلة ولاتحلب لأ طبعا ماتجيش ست البيت هى اللى تلزق الجلة ".

٢٠ - فى إحدى الحالات كانت الزوجة غير منجبة بعد خمس سنوات زواج فكان يوكل إليها اصعب الأعمال (الطحين، السوق، الجلة..٩

الحالات فى الوجه القبلى أكثر من الوجه البحرى. ثم ثمة أعمال يومية وربما مرتين فى اليوم الواحد مثل حلب المواشى (الحليب) [٢١] فيتم مرتين مرة صباحا ومرة أخرى عند الغروب وهو فى الوجه القبلى قاصر على الرجال فقط دون النساء، مما يزيد من تقلص دورهن، أما باقى الاعمال اليومية مثل إعداد الجبن وطهى الطعام وهو غالبا بدون لحوم [٢٢] عدا يوم أو يومين من الاسبوع وربما فى الشهر، وذلك فى الفئات الدنيا فى الريف المصرى بصفة خاصة، ويختلف الأمر فى الفئات العليا والمتوسطة فى الريف بصفة عامة . العناية بالطيور حيث يتم إطعامهم مرتين صباحا ومساءً . أما إعداد الزبدة فيتم كل يومين أو ثلاثة (خض القشدة أو الفرز).

ونلاحظ هنا أوجه الاختلاف بين الوجه البحرى عن القبلى في كثير من العمليات حيث يتقلص دورهن فى الوجه القبلى فى عدد من العمليات مثل إعداد الطعام والغسيل وإعداد اللبن ورعاية الطيور والخبيز الذى يختلف شكل العمل فيه اختلافا كليا فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى ففى الوجه القبلى مثلا يتم التحضير لإعداد الخبز فى الليلة السابقة على الخبيز ويستمر الإعداد حتى ينتهى فى حوالى ست ساعات وتتم بشكل أسبوعى (العيش الشمسى) ويتضح من خلال الدراسة الميدانية أن العمل داخل المنزل هو عمل عائلى تكاملى الهدف النهائى منه هو الإنتاج بهدف الاستهلاك وأيضا البيع الاسبوعى فى السوق

ويختلف شكل العمل باختلاف الحيازة فكلما انخفضت الحيازة اتجه العمل إلى الشكل العائلى والإنتاج بغرض البيع أكثر من الاستهلاك . وكلما ارتفعت الحيازة كانت الاستعانة بالعمل المأجور (خادمة) داخل المنزل (شيء هام ولربة الاسرة الإشراف فقط دون الانغماس فى العمل ذاته كما يتجه الإنتاج فى هذه الحيازات إلى الاستهلاك ، وبيع الفائض فقط.

وفيما يتعلق بتحديد الوقت اللازم لكل عملية تتم داخل المنزل [٢٣]، فبصفة عامة يبدأ العمل اليومى الساعة ٦صباحاً . ويبدأ بعملية حلب المواشى حيث تأخذ كل مفرزة، حوالى من

٢١-أما عن حلب المواشى فى الوجه القبلى فتذكر إحدى المبحوثات " احنا مانحلبش عشان البهايم بتبقى بعيدة فى الخلا واحنا ممنوع علينا نطلع الخلا والحكاية دى على الرجالة احنا "نخض ونجبن"

٢٢-بتشترى لحمة كل اسبوع ومرة كمان بندبح من البيت .

٢٣-اصلنا مش بنحدد معاد معين للشغل أهو طوال اليوم شغالين لغاية مانيجى ننام لكن فيه حاجات معينة لها وقت متحدد وكل يوم وفيه حاجات كل اسبوع مش كله "

ربع إلى نصف ساعة ثم يتم الفرز ، ونأخذ حوالى نصف ساعة ، ثم إطعام الطيور فى حوالى ١٠ دقائق ، ثم إعداد الفطور للرجال فى حوالي ربع ساعة ، ثم تنظيف المنزل تأخذ حوالى ساعة ثم إعداد الفطور لنساء المنزل، ثم البدء فى إعداد الطعام حيث يأخذ وقتا حوالى ساعتين، أما الغسيل فيختلف باختلاف وجود الغسالة أم لا ، فباستعمالها يأخذ الغسيل الاسبوعى للأسرة كلها ربما ٤ ساعات وتقوم به واحدة من النساء أو اثنتان ، أما لو تم مرتين فى الاسبوع فيأخذ وقتا أقل ، أما لوتم بدون غسالة كهربائية فربما يأخذ اليوم كله . أما الطحين فهو موسمى (كل ٣ شهور) ويأخذ حوالى ٥ ساعات في المرة الواحدة . أما الخبيز فيأخذ فى الوجه البحرى حوالى ٣ ساعات أما فى الوجه القبلى فتتم فى يومين وكل يوم فى حوالى ٤ : ٦ ساعات وتتم بشكل أسبوعي . يتضح أن العمليات التقليدية التى تتم بطرق تقليدية (الخبيز - التنظيف للمواشى والطيور ، الحليب) تستهلك من الوقت الكثير بخلاف العمليات التى تتم فيها الاستعانة بأدوات حديثة (الفرز - الغسيل).

وترى النساء فى القريتين أن هناك أهمية لهذه الأدوات الحديثة [٢٤] حيث إنها توفر الوقت والجهد بالاضافة إلى التنظيم والنظافة فى استخدامها، إلا أنهن يرون جميعا عدم التقليل من شأنهن أو من دورهن باستخدامهن هذه الأدوات بالإضافة إلى أنها تحتاج درجة من الوعى لمعرفة طرق وأساليب استخدامها، إلا أن أحد رجال العينة ذكر أن هذه الأدوات لم تقلل من قيمة عمل المرأة، لكنه يرى أنها أثرت على جهدها فأصبحت أكثر كسلا [٢٥]، ولكنها ساعدت على نظافة المرأة ونظافة منزلها.

الاطفال ودورهم في الأسرة المعيشية

يتضح من خلال العمل الميدانى فيما يتعلق بدور الأطفال فى العملية الإنتاجية الاختلاف والتباين بين قريتى الدراسة فى كل من الوجه البحرى والوجه القبلى حيث اتضح أنه فى القرية الأولى (ابخاص) لا وجود لعمالة الاطفال إلا فى اضيق النطاق وفى نطاق أسرهم فقط، وحين

٢٤-"الحاجات دى ريحت الست بس مقلتش جهدها ، النهاردة الغسيل بقى أكثر من الاول " " ممكن نعمل فى وقت واحد مش زى زمان يوم الغسيل يبقى لوحده

٢٥-دلوقت الست استريحت بنسبة ٧٠٪ بس كل جهدها برضه بنسبة ٧٠٪ يعنى استريحت وقل عزمها كمان".

يحتاجون إلى عمالة أطفال فى العملية الزراعية يقومون بتأجيرهم من قرى مجاورة، وهذا لاينطبق على قرى وجه بحرى كلها وإنما هذه القرية لها خصوصيتها فى هذا الشأن ، فهم يهتمون بالأساس بتعليم هؤلاء الاطفال أكثر من الاستفادة بنتائج عملهم .

أما فى قرية الوجه القبلى فهى كباقى قرى مصر ينتشر فيها بشكل واضح عمالة الاطفال الزراعيين سواء داخل الأسرة المعيشية أو عمالة مؤجرة فى نطاق القرية أو القرى الأخرى. ويرتبط عمل الاطفال كأجراء بوجود الحيازة وحجمها ، فكلما انعدمت الحيازة (عمالة زراعية) أو كانت قزمية اتجهت الأسرة إلى دفع ابنائها للعمل بأجر ، والعكس صحيح ، فكلما اتجهت الحيازة إلى التوسط أو الارتفاع انعدم وجود عمالة الاطفال الزراعيين فى أسر هذه الحيازات.

وتعد عمالة الاطفال مصدرا من مصادر الدخل الهامة في الأسرة المعيشية حيث يعمل الطفل وعمره ست سنوات ثمانى ساعات يوميا بأجر يومى أربع جنيهات ويعمل فى الرعى وجمع القش وقطع البرسيم (حش البرسيم) ... والاعمال التى يعتبرونها بسيطة. وفى هذه القرية (الترعة) ظاهرة ملفتة للنظر أن الاطفال يعملون بأجر بهدف توفير مصاريف دراستهم [٢٦] وخاصة الذكور ، لذلك يتضح الاتجاه نحو تعليم الذكور عن الاناث وذلك لإمكانية عملهم وبالتالى توفير ما يلزم تعليمهم وهذا لايتوفر للاناث فى صعيد مصر بنفس القدر . وحين يصل الطفل سن ١٥ سنة يقوم بكل أعمال الحقل باعتباره رجلاً. والطفل يعمل فى الأسرة الممتدة بدون مقابل، وفى مقابل لدى الأسر الاخرى يبدأ من ٣ جنيهات حتى يصل إلى ٦ جنيهات يوميا.

ومن هنا تأتى أهمية الولد فى مجتمع القرية فى صعيد مصر باعتباره مصدراً من مصادر الدخل وفى الأساس باعتباره الامتداد الطبيعى للأب وحامل اسم العائلة . أما الانثى [٢٧] فهى لاتساهم بأى دور منذ صغر سنها ولاتخرج إلى الحقل نهائيا. وتتضح قمة النظرة المتدنية

٢٦- "الولد بيتأجر عشان يكفى نفسه فى المدارس "وفي حوار مع طفل ذكر " وأنا صغير أتأجرت بـ ٣ جنيه وأجمع طماطم بـ ٤ جنيه ، ولما بيكون فيه وقت فاضى بالعب كوره واخر فلوس شلتها مع أمى عشان اشترى بيها لبس جديد " و" وساعات ادى الفلوس لابويا " ، وذكر أحد المبحوثين " مش كل العيال بتحب التعليم فيطلعوا فى الخلا ويتأجروا

للانثى وأبلغ صورها فى الوجه القبلى. أما الطفل لايعيش طفولته وبالتالى لاتظهر عليه سمات الطفولة البريئة ، فالبيئة القاسية والشمس الحارقة والعمل المبكر والمسئولية المبكرة أيضا كل هذه العوامل تمحو من سماته مظاهر الطفولة.

٢- البعد الاجتماعي

مازال المجتمع الريفى محتفظاً بسماته التقليدية فهو مجتمع الرجال من حيث السلطة واتخاذ القرار وتسييس الأمور بصفة عامة، وتتجلى أوضح الصور لهذه السمات فى الوجه القبلى بينما هى أقل حدة فى الوجه البحرى ، ويرجع ذلك للميراث التاريخى للثقافة التقليدية وسيادة مجتمع الذكورة وانخفاض نسبة التعليم وخاصة للاناث ..

فيما يتعلق بسلطة اتخاذ القرار نجدها ذات شقين ، الأول القرارات التى تؤخذ خارج المنزل (فيما يتعلق بالعمليات الزراعية والمهنية والسوق ..) والثانى القرارات داخل المنزل (زواج - جهاز - بيع - شراء - تعليم) فنجد فى الشق الأول وهو القرار خارج نطاق المنزل فهو من سلطة الرجل على الدوام وبالتحديد كبير العائلة سواء الاب الاكبر أو الاخ الاكبر. من خلال المشورة مع باقى رجال الأسرة المعيشية . وذلك فى حالات أسر الوجهين البحرى والقبلى.

أما القرارات التى ترتبط بالاسرة فى نطاق المنزل فثمة اختلاف فى هذا بين الوجهين البحرى والقبلى ، حيث إنها فى الوجه البحري قرارات نسائية وللأم الكبرى السلطة العليا فى ذلك، وثمة معايير عديدة تحكم المساهمة فى اتخاذ القرار[٢٨] والمشورة بين نساء المنزل منها درجة تعليم المرأة وعملها ومدى مساهمتها فى دخل الأسرة سواء بالعمل أو الحيازة، أو زوجة الابن الأكبر، أو أم الذكور ... وذلك لايقلل من شأن الرجل فى المشورة واتخاذ القرار. أما فى الوجه القبلى[٢٩] فيختلف الأمر كلية حيث السلطة فى اتخاذ القرار خارج وداخل المنزل هى سلطة

٢٧-دى نجوزها لاى واحد عشان نخلص من اكلتها.

٢٨-قبل ما أقول لمراتى وأسألها أقول لأمى أو لمرات الكبير ، وطبعا لما الست بتكون متعلمة بيقى لها نظرة

الرجل وحده دون الاهتمام برأى المرأة على الاطلاق. فالرجل فى صعيد مصر يكتسب احتراماً زائداً بإعلانه السيطرة على النساء وهيمنته على أمور حياته داخل أسرته المعيشية - وفقا لتوارث تلك السمات (القهر والسيطرة والسيادة) واعتبارها جزءا لايتجزأ من ثقافة وطبيعة هذا المجتمع فقد أدى ذلك بدوره إلى وقبول تعايش نساء هذا المجتمع مع هذه السمات (عن طيب خاطر)[٣٠] لعدم وجود بدائل للخروج أو التمرد على هذه الأوضاع وفقا لمعايير الثقافة التقليدية التى أفرزت هذه الموروثات والتى وتورثها المرأه أيضا للاجيال القادمة (ثقافة القهر).

يتضح من ذلك الى أى مدى يهمش هذا المجتمع دور المرأة وكيانها ويفقدها أهليتها وإنسانيتها.

وفيما يتعلق بشبكة العلاقات داخل الأسرة المعيشية سواء في الوجه البحرى أو الوجه القبلى، فهى تتسم بالتجانس والترابط والتماسك، ففى قرية الوجه البحرى نجد أن السلطة فى يد رب الأسرة (الاب الاكبر أو الاخ الاكبر، والام الكبرى) فلهم حق الطاعة على جميع أفراد الأسرة، والاخوة الذكور لهم حق الشورى فيما يقرره الاب وابنه الاكبر ولهم الحق فى الرأى قبل معرفة زوجاتهم. أما عن علاقة زوجات الابناء (السلايف) معا وعلاقاتهن مع الحماه وأخوات الزوج فنجد انها فى الأولى علاقة تعاون وتكامل للأدوار فى حالة تساوى الاطراف فى خصائصهن (الشطارة - الإنجاب).

اما إذا تفاوتت الخصائص وكانت بينهن مثلا المتعلمة أو الموظفة فهنا يكون ثمة عدم تكافؤ فى العلاقة والاحساس بالضآلة[٣١] يكون من قبل غير المتعلمة ولكن عن وعى بان التعليم أحد معايير المكانة والوضع الاجتماعى.

٢٩- ذكرت إحدى المبحوثات فى وجه قبلى "المتعلمة أحسن ... حرة نفسها ، بنت علم عارفة حقها ، وتعرف تقول لأ، إحنا نفسنا نعلم بنتنا والرجالة مش راضية ويطلعوها من المدرسة ويقولوا مفيش تعليم بنات وهى محكومة ومظلومة".

٣٠-"احنا علينا نأكلهم ونشربهم ونغسل لهم وبس اما الرأى ده لهم "شورة الست تأخر سنة"

أما عن علاقة الحماه بزوجات الأبناء فهى علاقة تختلف من أسرة إلى أسرة ففى إحداهن تفضل الحماه زوجة الكبير المتعلمة لانها تساهم بنصيب فى الدخل ولانها منجبة لاحفادها وزوجة الكبير ، وفى أسر أخرى تفضل غير المتعلمة لانها عليمة بأمور الحياة الريفية وغير متعالية.

أما عن علاقة الازواج بزوجات الاخوات فهى علاقة الطاعة من قبل الزوجات لكل أخوات الزوج وخاصة الكبير .

أما عن هذه العلاقات فى الوجة القبلى فهى شديدة التطرف وحادة وتسلطية من قبل الرجال (الازواج) لكل زوجات الاخوات وتتسم بالعبودية أو علاقة السيد بالجوارى فكلهن جوارى لكل رجال الأسرة ، فحق الأخرة كحق الزوج(٣٢) فيما يختص بشئون الحياة فلهم عليهن حق الطاعة وعدم العصيان أو التمرد ، ولهم حق التأديب لأى أنثى فى المنزل إذا تعدت الحدود. أما العلاقة بين السلايف فهى علاقة مقهور بمقهور آخر ومبنية على ثقافة الفقر والقهر والجهل والرضى بالأمر الواقع والتحايل على كل الاسباب التي تؤدى إلى اليأس، ومحاولة العيش تحت ظل هذه الظروف التى تجمعهم بالمواساه فيها على مايمرون به .

ودائما ماتحس المرأة فى المجتمع الريفى بتدنى وضعها من منطلق أن الرجل أكثر تعبا فى العمل عنهن (٣٣) وعن علاقة الحماه بزوجات الابناء فهى علاقة أكثر حدة وتسلطية من هذه العلاقة فى الوجه البحرى، لان علاقة الأم الكبرى مستمدة من العلاقة التسلطية للأب الاكبر أو الابن الاكبر في كثير من الاحيان، وفى أحيان أخرى تصبح العلاقة علاقة أموية ويرجع ذلك

٣١- " طبعا المتعلمة حاجة ثانية مش معقول هيتجى تحلب ولاتقرص جلة، العلام كويس وأنا بنتى هخليها تكمل علام وعشان تبقى محترمة ولها كلمة ".وتذكر إحدى الحموات "مرات ابنى المتعلمة بنأخذ رأيها فى كل حاجة عشان برضه بتفهم أكثر" وهذه الحماة تفضل الزوجة المتعلمة لمساعدتها المادية للأسرة ككل ، وتثقل على زوجة الابن الأوسط بالأعباء المنزلية لعدم إنجابها بعد خمس سنوات .
وذكرت إحدى الحموات " لو مرات ابنى اللى فوق (الموظفة) اتحرقت مش هسعفها ، لكن لو مرتات ولادى التانيين جر لهم حاجة وأنا أشيل ترابهم " وهذا نتيجة تعالى المتعلمة عليها، ومساعدة الاخريات لها .
(٣٢) الأخ كلمتة تمشى على الستات كلهم ولو شد معاهم ميزعلوش ولايتكلموا " الوحدة مش بتحكم على نفسها ونفسى حكمى يبقى فى ايدى ، لكن والا»

لعلاقات القرابة المكثفة نتيجة الزواج الداخلى(٣٤) بين العائلة الواحدة ولقد اتفق كل من رجال قرية الوجه البحرى والوجه القبلى على أن النساء هن دائما السبب فى التفريق بين (٣٥) الاخوة والسبب فى عزلة المعاش لذلك من المفضل فى الوجه القبلى أن تكون الزوجات أقرباء بعضهن لتصبح العلاقة بينهن قوية. أما علاقة النساء فى الأسرة المعيشية بأولادهن وخاصة فى الوجه القبلى فهى مختلفة فى ظل المجتمع الذكورى فللمرأة حق تأديب وتربية ابنتها أما الولد فمن سن خمس سنوات لايصبح لأمه أى دور فى توجيهه وإنما هو من حق الاب فقط. والرجال فى الأسرة سواء العم وأولاده والاخوات الذكور .. لهم حق التوجيه والرأى فى كل ماتفعله نساء الاسرة وماعليهن إلا الطاعة .

وعن العلاقة بالاقارب والجيران(٣٦) فهى محدودة فى قرية الوجه البحرى ومرتبطة فقط بالمجاملات فى المناسبات العامة، أما فى الوجه القبلى نتيجة لتجانس المجتمع الصعيدى وتماسكه فتماسك الأسرة وتجانسها هو امتداد ونتاج لدرجة تماسك وتجانس بناء القرية العائلى بصفة عامة.

فنجد العلاقة بالاقارب والجيران علاقة مودة ومشاركة فى الواجبات من زواج ووفاة (٣٧) وطهور ... الخ .

٣- البعد الثقافي

٢٣- وهو فى بيجى يخبط فينا نسكت ماحاش بنحب رأيهم . والست مرتاحه عنه".
٣٤- ينتشر الزواج الداخلى بشكل واسع الانتشار فى الوجه القبلى لذلك تكاد تمتنع بين النساء هناك الرضاعة الطبيعية لغير ابنائهن لأن تعاليم الدين تحرم الزواج من ذكر وأنثى تم رضاعتهما معا من امرأة واحدة عدد من الرضعات.
٣٥- صحيح إن الستات يعنى همه اللى بيقسموا البيت لكن عندنا احنا منقدرش لأن الرجالة عارفين بكل حاجة"
٣٦- " كل جيراننا يبقوا قرايبنا والمثل بيقول " الجار القريب أحسن من الاخ البعيد ".
٣٧- الناس بتودى صوانى أكل للرجالة لعيلة الميت لمدة اسبوع.

اتضح من الدراسة الميدانية للأسرة المعيشية فى الوجهين البحرى والقبلي سيادة نمط من القيم الاجتماعية التقليدية تمثل فى أشكال من العمل الجماعى والتجانس والترابط العائلى المتعارف عليه فى الثقافة التقليدية، والحياة المشتركة ، والعلاقات القرابية المترابطة والعصبية وأشكال المجاملات ، وقيمة الأرض .. وتتمفصل تلك القيم التقليدية مع قيم أفرزتها الحداثة كالعمل المأجور والأدوات التكنولوجية وقيمة التعليم، قيمة الذكر، وقيمة العمل، والخبز، الشطارة والعمار، وقيم الانجاب . وبعض السلوكيات (الختان) عادات الزواج والوفاة المشايخ والسحر والحسد ...

ففى قرية ابخاص (الوجه البحرى) اتضح لنا أن هناك اتجاهاً واضحاً نحو التعليم لابناء الأسر المعيشية للنوعين الذكر والأنثى والاتجاه المتزايد نحو العمل الوظيفى[٣٨] ، وقيمة العمل والتى تجمع بين العمل الزراعى والوظيفة ، كما أتضح أنه مازالت الأرض [٣٩] تمثل قيمة اقتصادية واجتماعية فى تحديد المكانة فى الريف المصرى، وإن كان ثقل ميزان قيمة التعليم[٤٠] فى مقابل قيمة الارض. أما عن قيمة الذكر في الوجه البحرى فهى أقل حدة من قيمته فى الوجه القبلى وكذلك قيمة الارض ، ففى قرية الوجه البحرى تتضح أهمية الانجاب بصفة عامة دون تشدد وإن كان فى حقيقة الامر يعد إنجاب الذكور فى المجتمع المصرى بصفة عامة أهمية واضحة لعوامل الميراث واستمرار اسم العائلة ... وأما فى الوجه القبلى فكثرة إنجاب الإناث يعتبر كارثة فهم يفضلون الذكور [٤١] وتعليمهم أيضا عن الإناث وتعليمهن. ولكن يعد الذكر بوصفه قيمة اقتصادية ومصدراً للدخل وامتداد للعائلة وحاملاً اسمها... وأما عن بعض السلوكيات كعادات الزواج والوفاة ... فمازال الريف المصرى يتسم بخصوصية

٣٨- ذكر أحد المبحوثين فى قرية ابخاص "العمل فى الوظيفة عشان أنا راجل دلوقتى اقعد مع أجدع ناس أو وسط أى قعدة واقدر اتكلم كل حاجة ، الحاجة الوحيدة اللى نقصانى هى الانجليزى وعلموهم ولاتورثوهم".

٣٩- ذكر احد المبحوثين " احنا فاتحين البيت بيها والحب هو اللى ساترنا والارض بتستر "

٤٠- ذكر العديد من الحالات، وممكن نبيع الارض عشان نعلم عيالنا عشان يتوظفوا أو ينفعو نفسهم بينما ذكر أحد المبحوثين فى الوجه القبلى والأرض ذى العرض وهى أساس الحياة .

٤١- الولد يطلع معايا فى الخلا لكن البنت بتقف علينا بخسارة " الولد بيصرف على نفسه لكن البنت بتكلف.

أكثر تقليدية فى مراسم تلك المناسبات بداية من عملية الاختيار للزوج وصفات الزوجه والزوج حتى منزل الزوجية ومراسم الفرح. فبالرغم من دخول بعض السمات الحديثة إلا أنه مازال يحتفظ بالسمات التقليدية ويتجسد ذلك فى ريف الوجه القبلى سواء في الزواج أو الوفاة ، فحتى الان لايؤخذ رأى الانثى فى زوجها المنتظر [٤٢] أما مراسم الوفاة فنجدها شديدة التقليدية والقدم فى الوجه القبلى فما زالوا يمارسون الطقوس التى تتسم بالجهل والتخلف (يشقون الملابس، ويلطمون الخدود ويحملون التراب ... والمرأة زوجة المتوفى تبقى عاماً كاملاً لاتخرج من المنزل ولاتستحم لمدة ٤٠ يوما . ونجد أن الافراح وجميع المناسبات لها الطابع الدينى وخاصة فى تلك القرية حيث انتشار الطرق الصوفية والارتباط بالممارسات الدينية وشعائرها بشكل مكثف.

أماعن زيارة المشايخ . فهى ظاهرة مرتبطة بالثقافة التقليدية ومازالت تمارس فى الريف المصرى وبشكل واضح فى ريف الوجه القبلى حيث اتضح فى قرية (الترعة) أهمية المشايخ[٤٣] وتبركهم بهم ويذبحون لهم الذبائح ويقيمون لهم الموالد كما تؤكد حالات الدراسة على انتشار السحربالقرية كما أكدوا على وجود نساء بالقرية تحاول القيام بأعمال السحر وكتابة الاعمال أو فكها وذلك بذكر القرآن.. يتضح مما سبق تعايش وتمفصل ثقافات تقليدية قديمة مع أنماط ثقافية وقيم حديثة . فمازالت الثقافة القديمة تمارس نتيجة لاستمرارية النمط التقليدى والمعيشى فى الحياة اليومية جنبا إلى جنب مع الانماط المستحدثة فى الواقع المصرى الان .

مرفق بالبحث صور فوتوغرافية لكل العمليات المنزلية فى الوجهين البحرى والقبلى من قريتى البحث (ابخاص والترعة).

٤٢- " عندنا البنات بنجوزهم غصب عنهم " .

٤٣- الشيخ ناصر ده شيخ مبروك ولازم العرسان يزروه عشان تيم لهم بخير .